

من كتب القدر القدير  
عمر الراجعي  
على يده

كتاب الاستبصار والنظائر  
لزين الدين ابن شحيم  
الرحمن

كتاب  
الاستبصار

كتاب  
الاستبصار  
لزين الدين ابن شحيم  
الرحمن

كتاب  
الاستبصار

أوقف هذا الكتاب عمر الراجعي

١٨٨٥

مكتبة

٢٦٧٢٦

مكتبة

مكتبة





الفن الثاني في الفوائد وفيه الكتب على هذا الترتيب

الطهارة ٧٩	الصلوة ٧٩	الزكاة ٨١	الصوم ٨٣	الحج ٨٣
النكاح ٨٤	الطلاق ٨٧	العتاق ٨٨	الايمان ٨٩	الحدود والنقض ٩٠
السير ٩٠	اللفظه واللقب والابق والمفرد ٩٣	الشركة ٩٣	الوقف ٩٣	
البيع ٩٩	الكفالة والحوالة ١٠٣	القضا والشهادات والدعوى ١٠٥	الوكالة ١٢١	
الاقرار ١٢٣	الصالح ١٢٧	المضاربة ١٢٨	الهبة ١٢٨	
المعاينات وفيه مسائل الابرار عن الدين ١٢٨	الاجارات ١٣٠	الامانات وفيه العارية وغيرها ١٣٨		
الحجر والمأذون ١٣٧	الشفعة ١٣٧	القسمة ١٣٨	الاكراه ١٣٨	
الفصب ١٣٨	الصيد والذبائح ١٤٠	الحظر والاباحه ١٤٠	الرهن ١٤١	
الجنايات ١٤١	الوصايا ١٤٢	الفرايض ١٤٥		



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فلما يستر الله تعالى  
اتمام كتاب الاشياء والنظاير الفقيه على مذهب الحنفية المشتمل  
على سبعة انواع اردت ان افهرسه في اوله ليهل النظر فيه  
**الاول** فن القواعد الاولى لاثواب الآبالية وفيها بيان ما تكون  
النية فيه شرطا وما لا تكون وبيان دخولها في العبادات والمعاملات  
والخصومات والمباحات والمناهي والتروك القاعدة الثانية  
الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل و  
الحرمة باعتبار ما قصد له وفيها بيان ان الكلام في النية يقع في  
عشر مواضع **الاول** في بيان حقيقتها **الثاني** فيما شرعت لاجله **الثالث**  
في تعيين المنوي وعدمه **الرابع** في بيان التعرض لصفة المنوي  
من الفرضية والمنافلة والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاخلاص  
**السادس** في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في  
وقتها **الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكما في كل  
ركن **التاسع** في محلها **العاشر** في شروطها وفيه بيان ما بنا فيها  
وقاعدة في اليمين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المنية  
تدخل النية او لا وبيان ان اليمين على نية الخالف والمستخلف و

بيان

كتاب الفقه الى القدر  
له ولوالده وولي الله  
سيدنا محمد وعلى  
وصحبه وسلم  
١٤٣٣

بيان ان الايمان مبنية على الالفاظ دون الاعراض وفيها فروع  
في الطلاق وبيان دخول النيابة في النية وبيان ان هذه القاعدة  
تجرى في علم العربية ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو اوفقها وبيان  
سماع آية السجدة ممن لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجرى في  
العروض ايضا **القاعدة الثالثة** اليقين لا يزول بالشك وفيها  
قواعد الاولى الاصل بقاء ما كان على ما كان وبيان ما تفرع عليها  
من الطهارة والعبادة والطلاق والكار المراجعة وصول الفقه اليها واختلاف  
الزوجين في التمكين من الوطئ والسكوت والرد والرجعة في العدة وبعدها  
واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة الحمل الثانية الاصل براءة  
الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة والجواب عما اورد عليها **الثالثة**  
من شك هل فعل ام لا **فان** لا اصل عدمه ويدخل فيها من يتقن الفعل  
وشك في القليل والكثير وبيان ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين وبيان  
الشك في الوضوء والصلاة هل صلاها او لا والشك في تعيين المفروض  
المتروك وبيان ما اذا اخرج عدل بترك شيء منها والاختلاف بين  
الامام والقوم وبيان الشك في امر كان الخ وفي الطلاق وعدده وفي الخارج  
من ذكره وفي قدر الدين وما يدعى عليه وفي الزكاة والصوم والمنذور وفي  
اليمين من كونه بالله تعالى او بطلاق او عتاق **الرابعة** الاصل العدم و  
فيها بيان الاختلاف في وصول العتقين وفي ربح الشريك والمضارب  
وفي ان المال قرض او مضاربة وفي قدم العيب واشتراط الخيار وفي  
المروية وفي بيان الشك وفي وصول اللبن الى جوف الرضيع بعدما  
ادخلت ثديها فيه وفي آخرها التنبيه على تقييد القاعدة وبيان ما خرج



منها الخامسة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته وبيان وجود  
 النجاسة في الثوب والغارة في البئر وبيان ما اذا اقر بقتل عين العبد  
 في ملك البائع وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابانتها  
 في المرض والصحة وفي اختلاف فهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة  
 او المرض وفيما لو اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج او قبله وفي الا  
 بين القاضي المعزول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة السادسة  
 هل الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر والتوقف وبيان ثمة الاختلاف  
 التابعة الاصل في ابضاع التحريم وفي مسائل التحريم في الفروج وبيان  
 الطلاق المبهم والعتق المبهم والنسي وبيان ما خرج عنها وفيها بيان  
 وطى السراري الذي يجلب الآن من الروم والهند ومن ان اصحابنا  
 احتاطوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة  
 وبيان ما فرغ عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح  
 وبيان ما اورد علينا مع جوابه وفيها خاتمة فيها قوايد الاولي يشتمل  
 من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل الثانية بيان الشك والوهم و  
 الظن وغالب الظن واكثر الراي الثالثة في بيان حدة الاستصحاب والحجة  
 وما فرغ عليه الرابعة المشقة تخيل التيسير وبيان اسباب التخفيف سبعة  
 السفر والمرض والاكره والنسيان والجهل والعسر وعموم البلوى والقصر  
 وفيه بيان ما وسع فيه ابو حنيفة رحمة الله في العبادات وغيرها على  
 هذه الامة وما وسع فيه الائمة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بقوايد  
 مهمة الاولي المشاق على قسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزرع  
 ومرض الثانية ان تخفيفات الشرع انواع الثلاثة ان المشقة والحرج  
 انما

من الاكابر

انما يعتبران عند عدم النص الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا  
 اتسع ضاق وبيان ما جمع بينهما القاعدة الخامسة الضرر يزال وبيان  
 ما ابنى عليها من ابواب الفقه ويتعلق بها قواعد الاولي الضرورات تتبع  
 المحظورات الثانية ما ابيع للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ما جاز  
 لعذر بطل بزواله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان انها مقيدة لما  
 قبلها وفيها بيان ما يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان ما  
 فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران ومفسدتان وبيان احكام  
 من ابتلى بيليتين وبيان قولهم درء المفسدة اولى من جلب المصالح وما  
 تفرغ عليها القاعدة السادسة العادة محكمة وبيان ما تفرغ عليها من حدة  
 الماء الجاري والماء الكثير والحيز والنفس والعمل المضد للصلوة وكون  
 الشيء مكيله او موزونا وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول  
 الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبيان  
 الايمان والندور والموصايا والاقاف عليها وبيان ما ثبت العادة  
 به وبيان انها انما تعتبر اذا اطردت او غلبت لان نذرت وفيها بيان  
 حكم البطالة في المدارس وفيه بيان مسامحة الامام في كل شهر اسبوعيا  
 للاستراحة او لزيارة اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض  
 العرف من اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على العرف وفي  
 وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما تفرغ عليه من احكام  
 الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجر وفيه بيان ان العا  
 اذ لم شرط ضمانها هل يصح او لا وبيان جهاز البنات وانه لا يجب التوالع  
 الشرائع الاسواق وبيان ان العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقادير

مطلوب  
 الضرورات تتبع  
 المحظورات



لا المتأخر وأنه لا يعتبر في التعاليق والدعاوى والاقارير وفيه بيان  
 ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في ن منه شأ فعيا ثم صار  
 الآن حنيفا هل يكون له اولا وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون  
 لقاضي بلده او الموقوف عليه وفيه بيان ان الاعتبار العرف العام لا الخاص  
 وهذا آخر القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد كلية يخرج عليها  
 ما لا ينحصر من الصور الجزئية الاولى الاجتهاد لا ينقض بمثله وفيها  
 بيان ان القاضي اذا شرع شهادة فليس لغيره قبولها الا في اربعة وان  
 لو حكم بشئ ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناه  
 اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء وبيان قولهم وحكم  
 بموجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا شرايطه الشرعية وحكاية شمس  
 الائمة الحلواني مع قاضي غنينة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة  
 والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية  
 مرجوع عنها او خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان ان القصة على خلاف  
 شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينقد  
 اذا وافق الشرع والامر القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب  
 الحرام الحلال وبيان ما تفرع عليها من اشتباه محرمه باجنيات وما اذا  
 كان احد ابويه ما كولا والاخر غير ما كول وما اذا شارك الكلب المعلم  
 غيره او كلب المسلم كلب مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذابح  
 وما اذا عجز المسلم عن مذكوسه فاعانه مجوسي ووطئ الجارية المشتركة  
 وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد في الحل وبعضها في الحرم وما اذا خلت  
 المذكاة بالميتة وما اذا اختلط ودك الميتة بالزيت وما اذا اختلطت  
 زوجة

مطلب  
 القضاء على خلاف  
 شرط الواقف  
 كالقضاء بخلاف  
 النص

نساء  
 زوجته بغيرها وفيه بيان ما اذا سلم وتمتة خمس وما اذا برى صيدا  
 فوقع في ماء او سطح ثم الى الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة  
 وفي آخرها تمتة فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقدا ونية وبيان دخوله  
 في ابواب النكاح والمهر والبيع والاجارة والكفالة والابراء والهبة والهدية  
 والوصية والاقرار والشهادة والقضا والعبادات والطلاق والعناق  
 وعارية الرهن والموقف وفي آخره تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادات  
 جانب الحضر والسفر ثم فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه  
 يقدم المانع ان في مسائل القاعدة الثالثة هل يكره الايثار بالقرب القا  
 عدة الرابعة التابع تابع فيدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرده بحكم وفيها  
 بيان حمل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع  
 يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرع بسقوط اصل  
 الثالثة يغتفر بالتتابع ما لا يغتفر في غيرها وفيها بيان ما يغتفر ضمنا  
 لا قصدا القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها  
 بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي آخره تنبيه على تصرف القا  
 في اموال اليتامى والاوقاف وفيه بيان احداثه للوظائف بغير شرط  
 الواقف وتقريره في المرتبات والاوقاف القاعدة السادسة الحدود  
 نذر بالشبهات وفيها بيان ان القصاص كالحدود الا في خمس مثلا  
 وبيان مخالفة التعذير لها القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد و  
 فيها بيان ما خرج عنها القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس  
 واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان ما  
 تفرع عليها من اجتماع الحديث وما يوجب الجزاء على المحرم وبيان ما يخرج



عن تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة آية التمجيد وبيان تعدد سجود  
 السهو في الصلوة والفرق بين جازي الصلوة وجازي الحج وما اذا نسي مرارا  
 او شرب مرارا او قذف مرارا او جماعة وما اذا وطئ في رمضان مرارا  
 وتعد رجس المحرم والوطئ بشبهة وما اذا نسي بامة فقتلها او حرم  
 كذلك وما اذا تعددت الجنابة على واحد وما اذا وطئت المعتدة  
 بشبهة القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى من اهل بيتي امكن والآ  
 اهل وفيها بيان الحقيقة اذا تعذر او هجرت شرعا او عرفا وما  
 اذا تعذر الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما اذا جمع بين امرأة وف  
 غيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول بنقض القنينة  
 وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تنبيه التأسيس خير من التاكيد  
 وبيان ما تفرع عليه من انه لو كثر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجزا  
 او معلقا القاعدة العاشرة الخراج بالضمان وبيان معناه وما  
 دخل فيها وما خرج عنها القاعدة الحادية عشر السؤل معاد في الجواز  
 وبيان كلمة نعم وبلى القاعدة الثانية عشر لا ينسب الحسب قول وبيان  
 ما تفرع عليها وما خرج عنها القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل من  
 النفل الا في مسائل القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطائه  
 الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم عليه فعلة حرم طلبه الا في مسألتين  
 القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بجرمائه و  
 بيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها لطيفة في العربية القا  
 عدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها  
 بيان مراتب الولايات القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين  
 خطا

خطا القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله وبيان  
 ما خرج عنها القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتباعد اضيف  
 الحكم الى المباشر وبيان ما خرج عنها الى هنا صارت القواعد خمسا و  
 عشرين الفن الثاني فن الفوائد من الطهارة الى الفرائض على ترتيب الكثر  
 الثالث فن الجمع والفرق من الاشباه والنظائر في قوله بيان احكام  
 يكثر دورها ويقع بالفقيه جهلها احكام الناسي والمجاهل والمكر  
 واحكام الضبيان والعبيد والسكران والاعمى والحمل وبيان احكام  
 الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والانقلاب وحكم النقود و  
 ما يتعين وما لا يتعين وما يجري فيه احدهما مكان الآخر وما لا وبيان  
 الساقط هل يعود وان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل وما يقبل الاقا  
 من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدرهم الذي يوف كالجاء في بعض  
 المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعتوق وما يعتبر فيه اللق  
 دون اللفظ وعكسه واحكام الانثى والخنثى والجبان والذمي والمجاري  
 وغيبوبة الخشعة وما فارق فيه الدبر القبل واحكام العقود والفسوخ  
 والملك والدين وضمن المثل واجرة المثل ومهر المثل والشرط والتعليق والفر  
 والمسجد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل  
 وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى قاعدة اذا ات  
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا ام لا فائدة في اقسام العلوم  
 وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنذوبا ومكرها وما  
 عن الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي فائدة في اعتقاد  
 الانسان في مذهبه ومذهب غيره فائدة المفرد المضاف يعم في ما

الفن الثالث

احكام الكتابه واحكام الاشياء



او لا يعلم في اخرى **فائدة** العلوم ثلاثة **فائدة** <sup>١١٦</sup> ثلاث من الدناة **فائدة** <sup>١١٧</sup>  
 ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة **فائدة** <sup>١١٨</sup> المؤمن يقطع خمسة  
**فائدة** <sup>١١٩</sup> في الدعاء برفع الطاعون **فائدة** <sup>١٢٠</sup> في الكايس اذا هدم  
 واحد منها هل يعادام لا **فائدة** <sup>١٢١</sup> الفسق هل يمنع اهلية الشهادة  
 والقضاء والامر ونحو ذلك او لا **فائدة** <sup>١٢٢</sup> في الصلوة على الميت  
 موضوع على الدكان هل يكره او لا **فائدة** <sup>١٢٣</sup> في الفرق بين علم القضاء  
 وفقه القضاء **فائدة** <sup>١٢٤</sup> في شروط الامامة المتفق عليها والمختلف فيها  
**فائدة** <sup>١٢٥</sup> كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه الا الفقهاء  
**فائدة** <sup>١٢٦</sup> اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل هل يعج بقوليته او لا  
**فائدة** <sup>١٢٧</sup> ثلاث لا يستجاب دعاء في **فائدة** <sup>١٢٨</sup> كل نبي يسأل عنه  
 المعبود يوم القيمة الا العلم **فائدة** <sup>١٢٩</sup> هل يجوز وضع خزانة في  
 المسجد لاجل حفظ المحاضر والسجلات او لا **فائدة** <sup>١٣٠</sup> ما معنى  
 قول العلماء الاشبه **فائدة** <sup>١٣١</sup> اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الا  
 في مسائل **فائدة** <sup>١٣٢</sup> المبني على الفاسد فاسد الا في مسألة **فائدة**

اذا اجتمع الحقان ما يقدم منهما **الرابع**

فن الالغان **الخامس** فن الحيل

**السادس** فن الاشياء والنظائر

**السابع** في الحكايات وفيه وصية

الامام الاعظم للامام الثالث

رضى الله تعالى عنها



**الحمد لله** على ما انعم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد**  
 فان الفقه اشرف العلوم قدرا واعظمها اجرا واتمها عايده واعمها  
 فائدة واعلاها مرتبة واسناها منقبة يملأها عيون نور والقلوب  
 سرورا والصدور انشراحا ويفيد الامورا تساعا وانفتاحا **هذا**  
 لان الخاص والعامة من الاستقرار على سنن النظام والاستقرار على  
 وتيرة الاجتماع والالتزام انما هو بمعرفة الحلال من الحرام والتمييز بين  
 الجايز والفاسد في وجه الاحكام بحجوه زاجرة ورياضة فاضرة  
 ونجومة مزاهرة واصوله ثابتة وفروعه نابذة لا يفتنى بكثرة الانتفا  
 كنه ولا يلبى على طول الزمان عزه وان لا يستطيع كنه صفاته ولوان  
 اعطاني جميعا تكلم اهل قوام الدين وقوامه وبهم ايتلافه وانتظامه  
 واليهم المفضل في الآخرة والدنيا والمرجع في التدريس والفتوى  
 خصوصا ان اصحابنا لهم خصوصية سبق في هذا الشأن والناس لهم  
 اتباع الناس في الفقه عيال على ابي خيفة رضى الله تعالى عنه **ولقد**  
 انصف الامام الشافعي رحمه الله حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه  
 فلينظر في كتب ابي خيفة رحمه الله كما نقله ابن وهبان عن حملة وهو  
 كالصديق رضى الله عنه له اجر واجر من دون الفقه والقه وفرع  
 احكامه على اصوله الى يوم القيمة وان المشايخ الكرام قد افوا ما بين  
 مختصر ومطول عن متون وشروح وفتاوى واجتهاد وفي المذهب  
 في الفتوى وحرروا ونقحوا شكر الله تعالى سعيهم الا اني لم ار لهم



كتابا يحكى كتاب الشيخ تاج الدين بن السبكي الشافعي مشتملا على فنون في  
الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكنز الى تبليص باب البيع الفاسد الفت  
كتابا مختصرا في الضوابط والاستثناءات منها سميت بالفوائد الزينية  
في فقه الحنفية وصل الى خمسين ضابطا فاهتمت ان اضع كتابا على النمط  
السابق مشتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني  
**الاول** في معرفة القواعد التي يرد اليها وفرعوا الاحكام عليها وهي  
اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في فتوى  
واكثر فروعها ظفرت به في كتب غريبة وعثرت به في غير مظنته الا اني  
بحول الله وقوته لا انقل بها الا الصحيح المعتبر في المذهب وان كان مفرعا  
على قول ضعيف او رواية ضعيفة نهت على ذلك غالبا وحكى ان الامام  
ابا طاهر الدباس جمع قواعد مذهب ابي حنيفة رحمه الله سبعة عشر قاعدة  
ورده اليها وله حكاية مع ابي سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه ذلك  
سافر اليه وكان ابو طاهر ضريحا يكر كل ليلة تلك القواعد بمسجده معه  
ان يخرج الناس منه فالتف الهروي بحصير وخرج الناس واغلاق ابواب  
المسجد وسرد منها سبعة فحطت للهروي سعلت فاحتربه ابو طاهر  
فضربه واخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الهروي  
الى اصحابه وتلاها عليهم **الثاني** الضوابط وما دخل فيها وما  
خرج عنها وهو انفع الاقسام للمدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤ  
لفين يذكرون ضابطا ويستثنى منه اشياء فاذكر فيه اني زدت اشياء  
اخر فمن لم يطالع على الزيد ظن الدخول وهي خارجة كما استراه ولهذا  
وقع موثقا حسنا عند اهل الانصاف واتجهج به من هو من اولي الالبا

**الثالث** معرفة الجمع والفرق **الرابع** الاغراض **الخامس** الحيل  
**السادس** الاشباه والنظائر **السابع** ما حكى عن الامام الاعظم وصا  
والمشايع المتقدمين والمتأخرين من المكاتبات والمطامرات والمراسلات  
والغرائب وارجوا من كرم الفتاح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته  
يصير نزهة للناظرين ومرجعا للمترسين ومطلبا للباحثين ومعتبرا  
للفقهاء والمفتين وغنمة للمحصلين وكشافا لكرب المهوفين هذا  
لان الفقه اول فنوني طال ما اسهرت فيه عيوني واعملت بدني اعمال  
الحمد ما بين بصرى ويدي وظنوني ولما ازل من زمن الطلب اعتنى  
بكتبه قديما وحديثا واسعى في تحصيل ما هجر منها سعيًا حثيثا الى ان و  
قفت منها على البحر الغفير واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطا  
وتأملنا بحيث لا يفتنى منها الا النزر اليسير كما استراه عند سردها مع ضم  
الاشتغال والمطالعة لكتب الاصول من ابتداء امرى ككتاب البزروي  
والامام السرخسي والتفقيم لابي زيد الدبوسي والتفقيح وشرحه وشرح  
شرحه وحواشيه وشرح البزروي من الكشف الكبير والتقرير حتى  
اختصرت تحرير المحقق ابن الهمام وسميته لب الاصول ثم شرحت المنار  
شرحا جاء بحول الله وقوته فايقا على نوعه فنشر انشاء الله تعالى  
بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد تسميته بالاشباه و  
النظائر تسمية له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول وان  
ينفع به مؤلفه ومن نظر فيه انه خير مأمول وان يدفع عنه كيد الحاسدين  
وافتراء المتقصين والتمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني ولا ينال  
بسوف ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجهد وشمره



وان كان الشرح المطالب بالشرح  
حاشية الكتاب

واعتزال اهله وشدة الميزر وحاضر البحار وخالط العجاج • يداب في  
التكرار والمطالعة بكرة واصيلا • وينصب نفسه للتأليف والتحرير بياتا و  
مقبلا • ليس له همة الامعظة بجلها او مستعجة عزت على القاصرين •  
فيرتقى اليها ويحلمها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو فضل الله  
يؤتيه من تشاء **وهانا** اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية  
التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان وستين وتسعمائة **فشرح**  
الهداية النهاية وغاية البيان والعناية ومعراج الدراية والبنائية  
وفتح القدير **ومن شرح** الككن الزيلعي والعيني ومسكين **ومن شرح**  
القدوري السراج الموهج والجوهرة والمجتبى والاقطع **ومن شرح**  
المصنف وابن ملك ورايت شرحا لعيني وقفا وشرح منية المصلي وابن  
امير حاج وشرح الوافي الكافي وشرح الوقاية والنقاية وايضا  
الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وشرح المجتبى  
للصدر الشهيد والبدايع للكاشاني شرح التحفة والمبسوط شرح الكافي  
وكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر للاخري والهداية وشرح  
الجامع الصغير لقاضي خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار **و**  
**من** الفتاوى الحانية والخلاصة والبزاذية والظهير والعلو الجية  
والعمدة والعدة والصغرى والواقعات للحسام الشهيد والتنبيه والتقنية والتمهيد  
والبنية وما لى الفتاوى والتلخيص للمحبوبى والتهديب للقلاسى وفتاوى  
قارى الهداية والقاسمية والعمادية وجامع الفصولين والمراج لابى  
يوسف واوقاف الخصاف والاسعاف والحاوى القدسي والتممة والمحيط  
الرضوى والذخيرة وشرح منظومة النسفى وشرح منظومة ابن وهب

والله

طلب  
في عدد الكتب التي  
جمع المصنف الاشياء  
والنظائر منها

له ولابن الشحنة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض خزانة الاكمل  
وبعض السراجية والتا تاريخية والتجنىس وخزانة الفقه وخيرة  
الفقهاء ومناقب الكردي وطبقات عبد القادر **الفن الاول**  
في القواعد الكلية **الاولى** لا ثواب الا بالنية صرح به المشايخ في مواضع  
في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا انها شرط للصحة كما في الصلوة  
والزكاة والصوم والحج او لا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا فقرأوا  
حديثك انما الاعمال بالنيات انه من باب المقضى اذا لا يصح بدو  
تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدتروا مضافا الى حكم الاعمال  
وهو نوعان اخروى وهو الثواب واستحقاق العقاب وديونى وهو  
الصحة والفساد وقدا ريدا لآخرى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب  
ولا عقاب الا بالنية فانتهى الاخر ان يكون مرادا اما لانه مشترك و  
لا عموم له او لاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به فلا حاجة الى  
الاخر والثاني اوجه لان الاول لا يسله الخصم لانه قابل بعموم المشر  
فحينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا  
وفي بعض الكتب ان الوضوء الذى ليس بمنوى ليس بما هو مبرر به ولكنه  
مفتاح للصلوة وانما شرطت في العبادات كلها بالاجماع او بآية وما امروا  
الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادة فيها معنى  
التوحيد بقرينة عطف الصلوة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل  
ومسح الخفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان  
والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فلا لالة آيته عليها لانه القصة  
واما غسل الميت فقلنا لا تشترط لصحة الصلوة عليه وتحصيل طهارته

كتاب الا بالنية

كتاب نوع الاعمال



وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الفريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط لصحتها الا الاسلام فانه يصح بدونه دليل قولهم ان اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرّدنية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبيته في بحث التروك واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا لا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في كتاب الاصول من بحث الهزل فلا تصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة الا بها فرضا او واجبة او سنة او فلا واذا نوى قطعها لا يخرج منها بمناف ولو نوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار مستقلا والا فلا ولا يصح اقتداء بالامام الابنية وتصح الامامة بدونه نيتها خلافا للكركخي وابي حفص الكبير كما في البناية الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتداهن به بلا نية الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعديد من صحح ولو حلف ان لا يؤم احدا فاقتردى به انسان صحح الاقتداء وهل يحث قال في الحانية يحث قضاء لاديانة الا اذا التزمه قبل الشروع فلا حث قضاء وكذا لو ام الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة صحت وحث قضاء ولا يحث اصلا اذا اهمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا فام الناس ناويا ان لا يؤم ويؤم غيره فاقتردى به فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثقا له على الامامة وسجود التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قول من

مطل  
في اشتراط النية  
في الكفر

مطل  
لا يصح اقتداء الامام  
الابانية

من يراها مشروعة والمعتقد ان الخلاف في سنتها لا في الجواز وكذا سجود التهو ولا تضرعية عدمه وقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة فشروطها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاء غير قاصد لها لم تصح يكفي كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقولهم يشترط لها ما يشترط للخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا يشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشروط الجرجا في لصحته النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاقل على ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى المحراب كذا في البناية واما ستر العورة فلا يشترط لصحته ولم ارفيه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العباداة بل ثياب على نيته وان كانت فاسدة بغير تعذر كما لو صلى محمدا على ظن طهارته وسيتا تحقيقه واما الزكاة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فضا ذكره القاضي الاسيحي ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتجزية لان للامام ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختيار ضعيف والمعتقد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجزئ بالحبس ليقوى بنفسه انتهى وخرج عن اشتراطها لها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلا نية فان الفرض يسقط عنه واختلفوا في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا وتشترط نية التجارة في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا للقيمة ناويا انه ان وجد

مطل  
النية في الخطبة  
لجميعها

مطل  
يجب على الزكاة  
بالحبس



رجاءه لا زكوة عليه وكونه التجارة فيما خرج من أرضه العشرية  
او الخارجية او المتاجرة او المستعارة لا زكوة عليه وكونه ما ليس  
ببدل مال بمال كالهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لانصح على  
الصحيح وفي التائمه لا بد من قصد اسامتها للدم والنسل أكثر المحل  
فان قصده التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد المحل  
او الركوب او الأكل فلا زكوة أصلا وأما النية في الصوم فشرط صحته  
لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صحت لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست  
منها والفرض والسنة والنفل في أصلها سواء وأما الحج فهي شرط صحته  
ايضا فرضا كان او نفلا والعمرة كذلك ولا تكون الاسنة والمنذور  
كالنذر ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الآية الاسلام كما لو نذر  
الاضحية والنقضاء في الكل كالآداء من جهة أصل النية وأما الاعتكاف  
فهو شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا وأما الكفارات فالنية شرط  
صحتها عتقا او صياما او اطعاما وأما الضحايا فلا بد فيها من النية  
لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه لو اشتراها بنية الاضحية  
وذبحها غير بلا اذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزائه وان  
ضمنه لا تجزئه كما في اضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما  
اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية  
قالوا ان كان فقيرا وزاد اشتراها بنية تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا  
لم تتعين والصحيح انها تتعين مطلقا فيقتصد في بها الغنى وان كان بعد  
ايامها حية ولكن له ان يقيم غيرها مقامها كما في البلايع من الاضحية  
قالوا والهدايا كالضحايا وأما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا بدليل

صحته

صحته من الكافر ولا عبادة له اذا كان صريحا وأما الكفاية فان نفى  
وجه الله كان عبادة مثابا عليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له  
اذا كان صريحا وأما الكفاية فلا بد لها من النية وان اعتق للصنم  
او للشيطان صح وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا ولا اثم لأن الثواب  
وينبغي ان يخصص الاعتاق للصنم بما اذا كان المعتقد كافرا اما المسلم اذا  
اعتق له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق لمخلوق مكروها  
والتدبير والكتابة كالعتق وأما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا  
بد له من خواص النية وأما الوصية فكما العتق ان قصد التقرب فله  
الثواب والا فهي صحيحة فقط وأما الوقف فليس بعبادة وضعا  
بدليل صحته من الكافر فان نفى القربة فله الثواب والا فلا  
وأما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حق ان الاشتغال  
به افضل من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة  
على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد  
عفاف نفسه وتحصنها وحصول ولد وفسرنا الاعتدال في شرح الكبير  
شرح الكثر ولم تكن فيه شرط صحة قالوا يصح النكاح مع الهزل  
لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه اختلاف والفتوى على  
صحته علم الشهود او الاكراه في النزائية وعلى هذا سائر القرب لا بد  
فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى  
الله تعالى من نشر العلم تعليما وتصنيفا وافتاء وأما النقضاء فقالوا  
انه اقرب من العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة  
الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه الحكام والولاة وكذا تحمل الشرا



وادأوها وأما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت <sup>حاله</sup>  
 فاذا قصد بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة كالأكل  
 والنوم واكتساب المال والوطئ وأما المعاملات فانواع فالبيع لا يقع  
 عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد بمضارع لم يصدر <sup>فقط</sup>  
 او التين توقفت على النية فان نوى به الايجاب للحال كان بيعا ولا  
 لا بخلاف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع  
 المتخضر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد اوضحنا  
 في شرح الكنز وقالوا لا يصح مع هذا لعدم الرضى بحكمه معه وأما  
 الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب ما نحصت كما في البرائة  
 ولكن لو لقتن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرطها وانما هو  
 لفقد شرطها وهو الرضى وكذا لو أكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق  
 والعناق فانما يقعان بالتلقين من لا يعرفها لا بالرضى ليس بشرطها و  
 كذا لو أكره عليها يقعان. وأما الطلاق فصريح وكناية قالوا قل  
 لا يحتاج في وقوعه اليها فلو طلق غافلا او ساهيا او مخطيا وقع  
 حتى قالوا ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاء ولكن لا بد ان  
 يقصد بها باللفظ قالوا لو ذكر مسائل الطلاق بحضورها ويقول في  
 كل مرة انت طالق لم يقع ولو كتبت امرا في طالق او انت طالق وقا  
 له اقراء على فقراء عليها لم يقع لعدم قصد بها باللفظ ولا ينافيه قولهم  
 ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق ناويا الطلاق  
 من وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان  
 طلاق المخطئ واقع قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها  
 قضاء

يضع الطلاق  
 والعناق بالتلقين  
 من لا يعرفهما

قضاء ولا يحتاج اليه ديانة ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها هازلا  
 لا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به جارا وقالوا لا  
 تصح نية الثلاث في انت طالق ولا نية البائن ولا تصح نية الشترين  
 في المصدحات الطلاق الا ان تكون امة وتصح نية الثلاث وأما  
 كنايةه فلا يقع بها الا بالنية ديانة سواء كان معها مذكرا الطلاق  
 او لا والمذكرا انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام فانه  
 كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من  
 قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخلع والايلاء  
 والظهار فاما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كناية  
 اشترط له. وأما الرجعة فكان النكاح لانها استدلت به لكن ما كانت  
 منها صريحا لا يحتاج اليها وكنايتها تحتاج اليها وأما اليمين بالله  
 فلا تتوقف عليها فتصح اذا حلف عامدا او ساهيا او مخطيا  
 او مكرها وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك وأما نية تخصيص  
 العام في اليمين فتقبولة ديانة اتفاقا وقضاء عند الخصاف والقسم  
 على قوله ان كان الحالف مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف  
 او لنية المستخلف والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما  
 لان كان ظالما كما في الولوية والخلصة وأما الاقرار والوكالة  
 فيصحان بدورها وكذا الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقة وأما  
 القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد  
 امرا باطنيا اقيمت الاله مقامه فان قتله بما يفترق الاجزاء عادة كان  
 عمدا ووجب القصاص والا فان قتله بما لا يفترق الاجزاء عادة لكنه

لا اعتبار لنية الحالف  
 او لنية المستخلف



يقتل غالباً فهو شبه عمد لا قصاص فيه عند الامام الاعظم رضي الله عنه  
 وأما الخطاء فان يقصد مباحاً فيصيب آدمياً كما علم في باب الجنائيات وأما  
 قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه اقرباً بالقصد فتجوز  
 للجنب والمحايض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد  
 الدعاء لكن اشكل عليه قوله لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلواته واجبا  
 عنه في شرح الكنز بانه في محله فلا يتغير بعزميته وقالوا ان المأموم  
 اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجائزة بنية الذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم  
 عليه قرأته في الصلاة وأما الضمان فهل يترتب في شيء بمجرد النية  
 من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوباً ثم نزعته ومن قصده  
 ان يعود اليه لا يتعد الجزاء وان قصد ان لا يعود اليه تعدد الجزاء  
 بلبسه وقالوا في المودع اذا لبس ثوباً الوديعة ثم نزعته ومن  
 نيته ان يعود الى لبسه لم يبرأ من الضمان وأما التروك كترك  
 النهي عنه فذكروا في الاصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند  
 الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكر في نية الوضوء  
 وحاصله ان ترك النهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج من عهدة  
 النهي وأما الحصول الثواب ان كان كافاً وهو ان تدعوه النفس  
 اليه قادراً على فعله فيكف نفسه عنه خوفاً من ربه فهو مثاب  
 والا فلا ثواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا  
 ثياب العنين على ترك الزنا ولا الاعمى على ترك النظر المحرم وعلى  
 هذا قالوا في الزكاة لو نوى ما للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة  
 وان لم يهل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان  
 يكون

يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية  
 والخدمة ترك للتجارة فتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلة  
 والساكنة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائناً بمجرد النية  
 ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومن  
 هنا وما قدمناه في الباحات وما سند ذكره عن المشايخ صح لنا وضع قائل  
 للفقه هي **الثانية الامور بمقاصدها** كما علمته في التروك وذكر قائل  
 خان في فتاواه ان بيع العصير ممن يتخذ خمران قصد به التجارة فلا  
 يحرم وان قصد به لاجل التخيير حرم وكذا غرس الكرم على هذا انتهى وعلى  
 هذا عصير العنب بقصد الخلطية او الخمرية والمخمر فوق ثلاث دايبر مع  
 القصد فان قصد به المسلم حرم والا لا واحداً والمرأة على ميت غير  
 زوجها فوق ثلاث دايبر مع القصد فان قصدت ترك الزينة والتطيب  
 لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن  
 جواباً بالكلام بطلت صلواته وكذا اذا اخبر المصلي بما يستره فقال الحمد لله  
 قاصداً الشكر بطلت او بما يسوقه فقال لاحول ولا قوة الا بالله او بموت  
 انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصداً بطلت وكذا قولهم بكفرة  
 اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرء فجمعناهم جميعاً  
 وكما اذا قرأ وكأساً دهاقاً عند رؤية كأس وله نظائر كثيرة في الفاظ  
 التكفير كلها ترجع الى قصد الاستحقاق به وقال قاضي خان الفقهاء  
 اذا قال عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله عليه على محمد قالوا يكون آثماً و  
 كذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاجل الاعلام بانه  
 مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب

الامور بمقاصدها  
 بيع العصير ممن يتخذ خمران  
 لا يحرم ان يقصد به التجارة  
 واحداً والمرأة على ميت غير زوجها

نسبة الى بيع الفقاع وهو شراب يتخذ من  
 الشجر يسمى قشاقاً لا يخلو من الزهر  
 في شرب العلوم بل هو حرام



على ذلك وكذا القاضى اذا قال كبروا ثياب لان المحارس والفقاع  
ياخذان بذلك اجرا رجل جاء الى بزان يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع  
قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام الشكر  
جودة ثيابه ومتاعه كرم وفيها ايضا اذا قال المسلم للذمى اطال الله  
بقاك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعل ان يسلم او يؤدى الجزية  
عن ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة  
المسلمين انتهى ثم قال رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ فيه قالوا ان  
نوى الخير والبركة لا يأثم ويبرح له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في  
مجلس الفسق قالوا ان نوى به ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل  
بالتسبيح فهو افضل واحسن وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلوا  
بامور الدنيا وانا استبح الله تعالى في هذا الموضع فهو افضل من ان يسبح  
وحده في غير السوق وان سجد على وجه الاعتبار يوجر على ذلك و  
ان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما ثم قال وان سجد للسلطان  
فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلوة لا يكفر اصله امر الملائكة  
بالتجود لآدم وسجود اخوة يوسف عليهم الصلوة والسلام ولو  
اكره على التجود للملك بالقتل فان امره به على وجه العبادة فالافضل  
الصبر كمن اكره على الكفر وان كان للتحية فالافضل التجود انتهى  
وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على  
الصوم او لاكل الضيف فمستحب وقالوا الكافر اذا تترس بمسلم فاب  
رماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا اولوا ولا  
الاطالة لاوردنا فروعا كثيرة شاهدة لما استثناه من القاعدة وهي  
الامر

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه القاضى في هذه المسئلة  
فان قيل قد يقال ان سجد على وجه العبادة لا يوجب  
الكفر بل هو من جملة ما يوجب الثواب والافضل  
في هذه المسئلة هو ما ذهب اليه القاضى من ان  
سجد على وجه العبادة لا يوجب الكفر بل هو من  
جملة ما يوجب الثواب والافضل في هذه المسئلة

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه القاضى في هذه المسئلة

الامر بمقاصدها وقالوا في باب القطة ان اخذها بنية مردها حل  
برفعها وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا آثما وفي التارخانية من  
الحظر والاباحة اذا توشد الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره  
وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى  
يكره وكتابة اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره  
وللهاون يكره والجلوس على جوف فيه مصحفان قصد الحفظ لا يكره  
والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية وفيها  
مباحث **الاول** في بيان حقيقتها **الثاني** في بيان ما شرعت لاجله  
**الثالث** في بيان تعيين النوى وعدم تعيينه **الرابع** في بيان  
التعرض لصفة النوى من الغرضية والنقلية والآداء والقضا **الخامس**  
في بيان الاخلاص فيها **السادس** في بيان الجمع بين عبادتين بنية  
واحدة **السابع** في وقفها **الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها  
وفيه حكمها في كل ركن من الاركان **التاسع** في محلها **العاشر** في  
شروطها **الحادي عشر** فهي في اللغة كما في القاموس نوى الشيء  
ينويه نية ويحقق قصده انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة  
والقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية في  
التروك لانه كما قد منا لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفا وهو  
فعل وهو المكلف به في النهي لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت  
القدرة للعبد كما في التحرير وعرفها القاضي البيضاوي بانها شرعا الا  
مرادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعا للحكمه و  
لغة انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لفرض من جلب نفع او دفع

ان غرس في المسجد  
والجلوس على جوف فيه مصحف

في تعريف النية  
لغة واصطلاحا



مطلوب  
المقصود من النية

ضرحا لا او ما لا **الثاني في بيان ما شرعت لاجله** قالوا المقصود  
منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كما  
في البناية وفتح القدير كالامساك داعن المفطرات قد يكون حمية او تدبا  
او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة و دفع  
المال قد يكون هبة او لغرض دينوي وقد يكون قربة زكوة او صدقة  
والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او للاضحية فيكون  
عبادة او لقدوم امير فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى  
الله يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها عن بعضها فتفرق  
على ذلك ان ما لا يكون عادة او لا يلتبس بغيره لا تشترط فيه كالايمان  
بالله تعالى كما قد منا والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن  
والاذكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها وما عدا الايمان لانه صريحا  
ولكنه مخرج على الايمان المصريح به ثم رايه ابن وهبان في شرح المنظومة  
قال ان ما لا يكون الاعداد لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية  
لا تحتاج الى النية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة  
والاذكار والاذان لا يحتاج الى النية **الثالث في بيان تعيين النوى**  
**وعنده** الاصل عندنا ان النوى اما ان يكون من العبادات فان  
كان عبادة فان كان وقتها ظهرا فالنوى ان يعمى انه يسعه وغيره فلا  
بد من التعيين كالصلوة كأن ينوى الظهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم  
صح وان خرج الوقت او بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج  
ونيه لا يجزيه في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها  
بدل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر

هذا  
تعيين النوى  
ومعده

لا غير

لا غير اختلف فيه والاصح الجواز قالوا علامة التعيين للصلوة ان يكون  
بحيث لو سئل اى صلوة يصلي يمكنه ان يجيب بلا تأمل وان كان وقتها معينا  
لها معنى لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط  
ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصح بطلاق النية وبنية النفل و واجب آخر لان  
التعيين في التعيين لغو وان كان مريضا ففيه روايتان والصحيح وقوعه  
عن رمضان سواء نوى واجبا آخر او نفلا واما المسافر فان نوى عن  
واجب آخر وقع عمنافاه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح  
وقوعه عن رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه المعبد  
بمعنى انه لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف باعتبار ان افعاله لا  
تستغرق وقته فيصاب بطلاق النية نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا  
وقع عما نوى نظرا الى الظرفية ولا يقط التعيين في الصلوة بضيق  
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متنفلا صح وان كان حراما  
ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولا وانما يتعين بفعله  
كالخائض في اليمين لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله  
هذا في الاداء واما في القضا فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حجا  
واما ان كثرت الفوايت فاختلفوا في اشتراط التعيين لتمييز الفروض  
المختلفة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان  
واحد فصام يوما ناء ويا عنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز  
ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا  
اما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر  
يوم كذا ولو نوى اقل ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص

هذا  
تعيين النوى  
ومعده



لمن لم يعرف الاوقات الفايئة واشتبهت عليه او اراد التسهيل على  
 نفسه وذكر في المحيط ان نية التعيين في الصلوة لو تشترط باعتبارات  
 الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه و  
 لا يكتفه مراعاة الترتيب الانبية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة  
 القوايت تكفيه نية الظهر لا غيره وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاض  
 خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا في التيمم لا يجب  
 التمييز بين الحدت والحاجة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز  
 خلافا للخصاص لكونه يقع لها على صفة واحدة فيتميز بالنية كالصلوة  
 المفروضة قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة فاذا وقع  
 طهارة جاز ان يؤدى به ما شاء لان الشروط يراعى وجودها لا غير  
 الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي غيره **صابط في هذا البحث**  
 التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد لغو والتصرف  
 اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب  
 والصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهرين من يومين او العصرين  
 من يومين بخلاف ايام رمضان فانه يجمعها شهود الشهر فتقرع على  
 ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان  
 عليه قضاء صوم يومين او اكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف  
 ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى  
 ظهرين او ظهرا عن عصر او نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس  
 وعلى هذا اداء الكفارات لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد  
 ولو عين لفي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظهار من شرح الكثر  
 وكما

ظهر عن

١٥  
 واما في الزكوة فقالوا لو عجل خمسة سو دا عن مائتي درهم سود فهلك  
 السود قبل الحول وعنده نصاب آخر كان المعجل عن الباقي ومن  
 فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد  
 الاولي ان ينوي اقل يوم وجب على قضاءه من هذا رمضان وان  
 لم يعين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء  
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوم ما  
 عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز وفي الثانية لو عجل  
 الزكوة عن احدهما لاي فاستحق ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن  
 الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق عجل عن ما لم يكن ملكه  
 فبطل التعجيل انتهى وفيها ايضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعنى  
 الحبالى فجعل ثنتين عنها وعن ما في بطونها ثم نجت خما قبل الحول  
 اجزاء عما عجله وان عجل عن ما تمحل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله  
 في الفرائض والواجبات كالمندور والوتر على قول الامام رحمه الله و  
 العيد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوى الوتر لا الوتر الثاني  
 لاختلاف فيه وفي صلوة الجنائز ينوى الصلوة لله تعالى والدعاء  
 للميت ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لاي تلاوة سجد لها كما في  
 القنية واما النوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية واما السنن  
 الرواتب فاختلّفوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما  
 تصح بنية الفعل وبمطلق النية وتقرع عليه انه لو صلى ركعتين على ظن  
 انها تسجد لظن بقاء الليل فتبين انها بعد طلوع الفجر كان عن السنة على  
 الصحيح فلا يصليها بعد الكراهة واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع

في صلاة النوافل  
 بمطلق النية

في اختلاف اشتراط  
 تعيين النية في السنن  
 الرواتب



واخرى بعدد كانتا عن السنة فيعيد لان السنة لا بد من الشروع فيها  
 في الوقت ولم يوجد وقالوا لوقام الحامسة في الظهر ساهيا بعد  
 ما قعدا لاخيرة فانه يضم سادسة وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان  
 عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم  
 كون السنة لم تشرع الا بجمعة مبتدأة ولم توجد واختلف الصحيح في  
 التراخي هل تقع تراخي بمطلق النية او لابتدأ من التعيين فصح قاضي  
 خان الاشتراط والمعتد خلافه كالسنن الرواتب وتفرع ايضا علم  
 اشتراط التعيين للسنن الرواتب وعدمه مسألة اخرى هي لو صلى بعد  
 الجمعة اربعاً في موضع يشك في صحة الجمعة ناوياً آخر ظهر عليه او اوله  
 ادرك وقته ولم يؤدّه غم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتد تنوب  
 عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فايت وعلى القول الاخر لا كما  
 في فتح القدير وهو يتفرع ايضا على ان الصلوة اذا بطل وصفها لا يبطل  
 اصلها وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد فينبغي ان يقال فيها  
 انها تكون عن السنة الاعلى قول محمد وينبغي ان تلحق الصيامات  
 المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط لها التعيين ولم ارمض  
 به عليه **تكبير** السنن الرواتب في اليوم واليلة اثنتا عشرة ركعة  
 ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان  
 بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلوة الجمعة اربع قبلها واربع  
 بعدها والتراخي عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي  
 رمضان وصلوة التمتع على قولها وصلوة العيدين في احدى الروايتين  
 وصلوة الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلوة الخوف والاستسقاء  
 على

طلب  
 في تكبير السنن  
 الرواتب

طلب  
 في التراخي

على قول واقفاً المستحب فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان  
 بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب  
 وسنة الوضوء وتحية المسجد وينوب عنها كل صلوة اذا هاء عند الدخول  
 وقيل تؤدّي بعد القعود وركعتا الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلوة فرضا  
 كانت او نفلا وصلوة الضحى واقلها اربع واكثره اثنتا عشرة ركعة وصلوة  
 الحاجة وصلوة الاستحانة كما في منية المصلي وتماها مع الكلام على  
 صلوة الرغائب وليلة البراءة المذكور فيه لابن امير حاج الحلبي **صابط فيما**  
**اذاعين واخطاء** الخطاء فيما لا يشترط التعيين له لا يضركم تعيين  
 مكان الصلوة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر  
 ثلاثاً او خماساً لان التعيين ليس بشرط فالخطاء فيه لا يضركم قال في  
 البناء ونية عدد الركعات والسجودات ليست بشرط ولو نوى الظهر  
 ثلاثاً او خمساً صحت وتلغو نية التعيين وكما اذا عيّن الامام من يصلي  
 به فبان غيره ومنه ما اذا عيّن الاداء فبان ان الوقت خرج او القضا  
 فبان انه باق وعلى هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطاء فيه  
 لا يضركم قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون الدابة فذكروا شحم لونا  
 شهدوا عند الدعوى وذكروا لونا آخر تقبل والتاقض فيما لا يحتاج  
 اليه لا يضركم انتهى واما فيما يشترط فيه التعيين كالخطاء من الصوم لا  
 الصلوة وعكسه ومن صلوة الظهر الى العصر فانه يضركم ومن ذلك  
 ما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو والافضل ان لا يعيّن الامام عند  
 كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فينبغي ان ينوى القيام  
 في المحراب كائناً من كان ولو لم يخطر بباله انه زيد او عمرو جازاً اقتداءً به

طلب  
 في استحياته  
 الصلوة

طلب  
 فيما لا يشترط  
 فيه التعيين

طلب  
 فيما لا يشترط فيه  
 التعيين



ولو نوى بالامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح اقتداؤه لان العبرة  
 لما نوى لا لما رأى وهو نوى الاقتداء بالامام وفي التاخر خاتمة صلى الظهر  
 ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من يوم الاربعاء جاز ظهره والخط  
 في تعيين الوقت لا يضرا انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس  
 فاذا علمه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يومه يوم  
 الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الامام  
 الذي هو زيد فاذا هو خلافه جاز لانه عرفه بالاشارة فلغت التسمية  
 وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم  
 في الحرب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطاء في  
 تعيين الميت فعند الكثرة يغى الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القل  
 وفي عمدة الفتاوى لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح ولو  
 قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا لعله  
 بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام  
 انما هي الى شاب او شيخ فتأمل وعلى هذا لو نوى الصلوة على الميت الذكر  
 فبان انه انشئ ان عكسه لم يصح ولما حكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة  
 فبان انهم اكثر او اقل وينبغي ان لا يضرا الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم  
 من لم ينوى الصلوة عليه وهو الزايد **مسألة** ليس لنا من ينوي  
 خلاف ما يؤدى الى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا ادرك الامام في  
 التهمة او في سجود السهو نواها جماعة ويصليها ظهره عند المذهب انه  
 يصليها جماعة فلا استثناء واما اذا لم يكن للنوى من العبادات المقصودة  
 وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه

لانه ليس عبادة واعترض الشارح الذي يلي على الكذب في قوله ونية بناء على  
 عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القد ورتى في قوله ينوي الطهارة  
 والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة او رفع الحدث وعند  
 البعض نية الطهارة تكفي واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة  
 لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا ولو تيمم لدخول  
 المسجد او الاذان او الاقامة لا يؤدى به الصلوة لانها ليست بعبادة  
 مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان فعند  
 العامة لا يجوز كما في الخاتمة وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما اذا  
 كان جنا فتم لها جاز له ان يصلي به كما في البدايع وقد اوضحناه في شرح  
 الكنز **الرابع في صفة النوى من الفريضة والنافلة والاداء**  
**والقضاء** اما الصلوة فقال في البناية انه ينوي الفريضة في الفرض  
 فقال معزيا الى المجتبى لابد من نية الصلوة ونية الفرض ونية التعيين حتى  
 لو نوى الفرض يحجز به انتهى والواجبات كالفرايض كما في التاخر خاتمة  
 واما النافلة والسنة الواجبة فقد مناهها فتح بطلاق النية ونية مباين  
 وتفرع على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف افتراض الجنس الا انه  
 يصليها في او قاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا  
 يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا  
 جاز وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلاها مع الامام جاز ان نوى صلوة  
 الامام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون ستة من علم الفروض منها  
 والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه  
 والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فنوى الظهر والفجر

مكلف تيمم لدخول المسجد

الواجبات كالفرايض

في نسخة مطلق النية  
 في النافلة والسنن  
 الرواتب



اجزائه واغت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض  
 فرضا ولكن ما يعلم فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوي الفرض  
 ولا يعلم معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلية الناس فرائض ونوافل  
 فيصل كما يصل الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية  
 شرط وقبل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة الامام والخامس اعتقدا  
 الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات  
 مفروضة ولكنه كان يصلها لا وقائفا لم تجزه انتهى واما في الصوم فقه  
 علمت انه يصح بنية مباحة وبطلان النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء  
 نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد  
 الصوم انه كان اول رمضان اجزاه واما الزكاة فيشترط لها نية الفريضة  
 لان الصدقة متنوعة ولم ارحم نية الزكاة المعجلة وظاهر كلامه انه لا بد  
 من نية الفرض لانه تعجيل بعد اصل الوجوب لانه سببه هو النصاب التام  
 وقد وجد بخلاف الحول فانه شرط للوجوب الاداء بخلاف تعجيل الصلوة  
 على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا لصحة الاداء  
 واما الحج فقد منا انه يصح بطلان النية ولكن علوه بما يقتضي انه نوى  
 في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يحتمل المشاق الكثيرة الا لاجل الفرض  
 فاستتب منه المحقق ابن الهمام انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم يجزه  
 لان صرفه الى الفرض حمل له عليه علما بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد  
 فيه من نية الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا  
 ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء  
 رمضان يحتاج الى تعيين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل  
 واما

في صحة النية المبينة  
 في الصوم وعدم اشتراط  
 مطلق النية

في اشتراط الفريضة  
 في الزكاة

واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيهما  
 واما التيمم فلا تشترط له نية الفريضة لانه من الوسائل وقد منا ان نية  
 رفع الحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط لها نية الفريضة  
 لقولهم انما يراد حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الفريضة  
 وان شرطنا لها النية لانه لا يتنفل بها وينبغي ان تكون صلوة الجنازة كذلك  
 لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تقاد نفلها ولم ارحم صلوة  
 الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا تشترط لكونها غير فرض في حقه لكن  
 ينبغي ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم  
 ارا احكام نية فرض العين في فرض المعين وفرض الكفاية فيه والظاهر  
 عدم الاشتراط واما الصلوة المعادة لارتكاب مكروه او ترك واجب  
 فلا شك انها جارية لا فرض لقولهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا  
 ينوي كونها جارية لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا واما على القول  
 بان الفرض لا يسقط بها فلا خفا في اشتراط نية الفريضة واما نية الاداء  
 والقضاء ففي التنازعانية اذا عين الصلوة التي يؤد بها صح نوى الاداء  
 او القضاء وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء  
 ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس  
 ويانه ان ما لا يوصف بهما لا تشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت  
 كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف  
 بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانها اذا قامت مع الامام يصلو  
 الظهر واما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا لا تشترط ايضا  
 قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقا الوقت فتبين خروجه

لا تشترط النية  
 في الوضوء والغسل  
 لعدم اشتراط  
 نية الفريضة في التيمم

في الصلاة المعادة  
 لارتكاب مكروه

في نية الاداء  
 والقضاء



اجزاه وكذا عكسه وفي البنية لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت  
لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوبها  
ولا ينوب فرض الوقت لاختلاف فيه وفي التاتارخانية كل وقت شك  
في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلفوا  
ان الوقتية يجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت  
وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول  
فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوى اداء الظهر  
اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق وكنية الاسير الذي  
اشتبه عليه شهر رمضان فمضى شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه  
بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد  
خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء  
على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه اتى باصل النية ولكنه  
اخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو انتهى وأما الحج فينبغي ان لا يشترط  
فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء **الخامس في بيان الاخلاص**  
صرح الزيلعي بان المصلّي يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولو اراد من اوضحه  
لكن صرح في الخلاصة بانه لا رياء في الفرائض وفي البرازية شرع في  
الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الريا فالعبرة للتابع ولا رياء في الفرائض  
في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لارضاد الخصوم لا تقيد بل يصح  
لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسناته يؤمر  
القيمة جاز في بعض الكتب انه يؤخذ لذائق ثواب سبعمائة صلوة  
بالجماعة فلا فائدة في الية وان كان عفا فلا يؤخذ به فالفايدة

جيز

في بيان الاخلاص  
في الصلاة

في بيان الاخلاص  
في الصلاة

حينئذ انتهى وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب ان  
الفرائض مع الريا صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكر في كتاب الاضحية  
بان الهدنة تجزى عن سبعة ان كان الكل مريدين القربة وان اختلفت  
جهاتها من اضحية وقرآن ومثقة قالوا لو كان احدهم مريدا للحمالا له  
او كان نصرانيا لم يجز عن واحد منهم وعللوا بان البعض اذا لم يقع  
قربة خرج الكل عن ان يكون قربة لان الامراة لا تجزى فعلى هذا  
لو ذبحها اضحية لله تعالى وغيره لا تجزى بالاولى وينبغي ان يحرم  
وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من حج او غزو  
امير او غيره يجعل المدبوح ميتا واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ **الحاكم**  
وعبد الواحد الدر في الحارثي والنفسي والحاكم على انه يكفر والفضلي  
واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر انتهى وفي التاتارخانية لو افتح خالصاته  
تعالى ثم دخل في قلبه الريا فهو على ما افتح والرياء انه لو خلى عن الناس  
لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فاما لو صلى مع الناس يحسنها ولو  
صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل  
الرياء في الصوم وفي الينايع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر  
له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر  
عليه وهو كان لم يصلي وفي الولولجية واذا اراد ان يصلي او يقراء  
القرآن فيخاف ان يدخل الريا فلا ينبغي ان يترك لانه امر موهوم انتهى  
وصرح في كتاب السير بان السوقي لا سهم له لانه عبد المجاورة لم  
يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وادهاب العدو فان قاتل استحقه لانه  
ظهر بالمقاتلة ان قصده القتال والتجارة تبع فلا تضره كالحاج اذا اتجر

ان الذبح للقادم من حج او غزو امير

دری

في صلاة الرياء



في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا  
فلا اجر له وصرحوا بان له لوطاف طالبا غريمه لا يجزيه ولو وقف بجر  
طالبا غريمه اجزاه والفرق ظاهر وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه  
صلوته لقصد التعليم ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي  
فمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار وصلى بهذه النية انه تجزيه  
صلوته ولا يستحق الدينار انتهى وكما رثله لاصحابنا ويبقى على قواعده  
ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الريا لا يدخل الفرائض  
في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اذا اقر  
لا يدخل تحت عقدا الاجارة الا ترى الى قولهم لو اسأجا اب ابنه للخدمة  
لا اجر له ذكره في البازية لان الخدمة عليه واجبة بل افق المتقدم  
بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن  
والفقه لكن المعتمد ما افق به المتأخرون من الجواز وقد مناهه اذا  
نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ادر حكم ما اذا نوى الصوم والحج  
ويشملها ما اذا شرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة عليها  
واذا صحت هل يثاب بقدرها او لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها  
بظاهرها وباطنها فمستحب وفي القنية شرع في الفرائض وشغله الفكر  
في التجارة او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب  
لا يعيد وفي بعضها لا ينقص اجره اذا لم يكن من تقصيره منه انتهى  
**السادس في بيان الجمع بين عبادتين** وحاصله انه اما ان  
يكون في الوسائل او المقاصد فان كان في الوسائل فان الكل صحيح  
قالوا لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنباة ارتفعت جنبا  
وتحر

لا تصح الاجارة  
على العبادات

سواء العبادات كانت  
مستحبة او محرمة

بجمعة

وحصله ثواب غسل فان كان في المقاصد فاما ان ينوى فرضين  
او نفليين او فرضا ونفلا اما الاقل فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة  
او في غيرها فان كان في الصلوة فلا يصح واحدة منهما قال في السراج  
الوهاج لو نوى صلوة في فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقا ولو نوى  
في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون نظوفا  
وان نوى كفارة الظهر وكفارة اليمين يجعله لا يهتد به وقال محمد  
يكون نظوفا ولو نوى الزكوة وكفارة الظهر جعله لا يهتد به ولو  
نوى الزكوة وكفارة اليمين فهو عن الزكوة ولو نوى مكوبة و صلوة  
جذارة هي عن المكوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان  
احدهما اقوى انصرف اليه فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة  
وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار فكفارة الظهر وكفارة  
اليمين وكذا الزكوة وكفارة الظهر واما الزكوة مع كفارة اليمين  
فالزكوة اقوى واما في الصلوة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قد مناه  
المكوبة على صلوة الجنازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى  
مكتوبتين فهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي الاولى منها  
ولو نوى فائنة ووقتيه فهي للفائنة الا ان يكون في آخر الوقت  
ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في اول وقت  
الظهر فهي عن الفجر وان كان في آخر فهي عن الظهر انتهى بقي ما  
اذا كثرناويا للتحريم وللركوع وما اذا طاف للفرض وللوداع و  
لن نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والنطوع قال ابو يوسف  
يجزيه عن المكوبة ويبطل النطوع وقال محمد لا تجزيه المكوبة

في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا  
فلا اجر له وصرحوا بان له لوطاف طالبا غريمه لا يجزيه ولو وقف بجر  
طالبا غريمه اجزاه والفرق ظاهر وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه  
صلوته لقصد التعليم ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي  
فمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار وصلى بهذه النية انه تجزيه  
صلوته ولا يستحق الدينار انتهى وكما رثله لاصحابنا ويبقى على قواعده  
ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الريا لا يدخل الفرائض  
في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اذا اقر  
لا يدخل تحت عقدا الاجارة الا ترى الى قولهم لو اسأجا اب ابنه للخدمة  
لا اجر له ذكره في البازية لان الخدمة عليه واجبة بل افق المتقدم  
بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن  
والفقه لكن المعتمد ما افق به المتأخرون من الجواز وقد مناهه اذا  
نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ادر حكم ما اذا نوى الصوم والحج  
ويشملها ما اذا شرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة عليها  
واذا صحت هل يثاب بقدرها او لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها  
بظاهرها وباطنها فمستحب وفي القنية شرع في الفرائض وشغله الفكر  
في التجارة او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب  
لا يعيد وفي بعضها لا ينقص اجره اذا لم يكن من تقصيره منه انتهى  
**السادس في بيان الجمع بين عبادتين** وحاصله انه اما ان  
يكون في الوسائل او المقاصد فان كان في الوسائل فان الكل صحيح  
قالوا لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنباة ارتفعت جنبا  
وتحر



ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وعند محمد عن  
 التطوع ولو نوى فافلة وجنادة فهي نافلة كذا في السراج وأما اذا  
 نوى نافلتين كما اذا نوى بركعتي الفجر النجدة والسنة اجزاء عنهما و  
 لم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه و  
 عن يوم مرفة اذا وافقه فان مسألة النجدة انما كانت ضمنا للسنة  
 لحصول المقصود وأما التعدد في الحج وقال في فتح القدير من باب  
 الاحرام لواحرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا  
 عندهما في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لواحرم بحجتين  
 معا وعلى التقاقب لزماه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد  
 في المعية تلزمه احدهما وفي التقاقب الاولى فقط واذا الزماه عندهما  
 ارتفعت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرفض فعنده  
 ابي يوسف عقيب صيرورته مهر ماله مهلة وعند ابي حنيفة اذا نذر  
 في الاعمال وقيل اذا توجه سائرا ونص في المبسوط على انه ظاهر  
 الرواية وثمة الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فعليه دمان  
 للجناية على احرامين ودم واحد عند ابي يوسف ولو جازع  
 قبل الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض  
 احدهما ويمضي في الاخرى ويقضي التي مضى فيها وحجة وعمرة مكان  
 التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمتان او احصر فدمان وعلى هذا  
 الخلاف اذا اهل بمرتين معا وعلى التقاقب بلا فصل انتهى وأما  
 اذا نوى عبادة ثم نوى في اثناها الانتقال عنها الى غيرها فان  
 كثر نوايا الانتقال الى غيرها صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم  
 يكتر

يكتر لا يكون خارجا كما اذا نوى تجديد الاولى وكبر وتماه في مفصلة  
 الصلوة من شرحنا على الكنز **فايدة** تنفرع على الجمع بين شيئين في  
 النية وان لم تكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت على حرام ناولي  
 الطلاق والظهار او قال لزوجتي انتما على حرام ناولي في احدهما  
 الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبه في باب الايلاء من شرح الكنز  
 نقلا عن المحيط **التابع في وقتها** الاصل ان وقتها اول العبادات  
 ولكن الاقل حقيقى وحكى فقالوا في الصلوة لو نوى قبل الشروع  
 فجن هو لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم  
 يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان  
 الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روى عن  
 ابي حنيفة وابي يوسف كذا في الخلاصة وفي التجنيس اذا نوى قضاء في  
 منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بتلك النية فان  
 لم يستغل بعمل آخر كفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية  
 المتقدمة يبقها الى وقت الشروع حكاهما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها  
 انتهى وعن محمد بن سلمة ان كان عند الشروع بحيث لو سئل اى صلوة  
 يصلي يجيب على البدئية من غير تفكر فهو نية تامة فلو احتاج الى التال  
 لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة  
 لصحة تلك النية مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بانها يتخلل بينها وبين  
 الشروع المشي الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون  
 المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام  
 او اكل او نقول عند المشي اليها من افعلها غير قاطع للنية وفي الخلاصة

في الجمع بين شيئين  
 في النية

مطلقا  
 لو نوى عند الوضوء ان يصلي  
 الظهر والعصر



اجمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقارنة للشرع ولا يكون شامرا بما تأخره  
 لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزئ ونقل ابن  
 وهبان اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن  
 الكرخي من جواز التأخير عن التحرية فقليل الى الشاء وقيل الى التقوؤ  
 وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع والحل ضعيف والعمدة انه لا بد من القرآن  
 حقيقة او حكما وفي الجوهر لا معتبر بقول الكرخي واما النية في الوضوء  
 فقال في الجوهر ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول  
 السن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السن المتقدمة على  
 غسل الوجه وقالوا الفصل كالوضوء في السن وفي التيميم يوى عنه  
 الوضع على الصعيد وكرر وقت نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون  
 وقت اقتداء احده لا قبله كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة  
 اول صلوة المأموم وان كان في اثناء صلوة الامام هذا للثواب واما  
 لصحة الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء  
 عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف عالما بانه لم يشرع جازي  
 ان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز انتهي  
 واما نية التقرب لصيرورة الماء مستعملا فوقتها عند الاعتراف واما  
 وقتها في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكوة الابنية مقارنة  
 للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما وجب لان الزكوة عبادة فكان من  
 شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الرفع يفرقا فاكفى بوجود  
 حالة العزل تيسيرا كتقديم النية في الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم  
 على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز نية متأخرة عن الاداء فقال  
 في

مطلب  
 في النية في الوضوء

مطلب  
 في نية التقرب

تمت في ١٢٩٩ هـ  
 في ١٢٩٩ هـ  
 في ١٢٩٩ هـ

في شرح المجمع لو دفع بلائية ثم نوى بعد فان كان المال قائما في يد الفقير  
 جاز ولا فلا انتهى واما صدقة الفطر فكان الزكوة نية ومصرفا قالوا لا  
 الذي فانه مصرف للفطر دون الزكوة واما الصوم فلا يخلو اما ان  
 يكون فرضا او نفلا فان كان فرضا فلا يخلو اما ان يكون اداء رمضا  
 او غيره فان كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس  
 ومقارنة وهو الاصل ومتأخرة عن الشرع الى ما قبل نصف النهار  
 الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء  
 او نذرا وكفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع  
 الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل القرآن كما في  
 فتاوى قاضي خان وان كان نفلا فكر رمضان اداء واما الحج فالتنية  
 فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يققم  
 مقامها من سوق الهدى فلا يمكن فيه القرآن والتأخر لانه لا يضم  
 افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركن فيه او شرط على قولين **فائدة**  
 هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوى في  
 صلوة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نية ولا تقصد صلواته انتهى  
**الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وفيه حكاهما مع**  
**كل ركن** قالوا في الصلوة لا تشترط النية في البقاء للرجح كذا في البناء  
 فكذا بقية العبادات وفي القنية لا تلزم نية العبادة في كل جزء انما تلزم  
 في جملة ما يفعل في كل حال انتهى وفي البناء اقتنع المكتوبة ثم ظن انها  
 تطوع فاتها على نية التطوع اجزائه عن المكتوبة ومن الغريب ما في  
 المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه

مطلب  
 في النية في

مطلب  
 في النية في

مطلب  
 في عدم اشتراط  
 النية في البقاء

مطلب  
 في لزوم نية العبادة  
 وعدم لزومها



ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله منه ونية القرية وهي طلب الثواب  
 بالمشقة في فعلها وينوي انه يفعلها مصلحة له في دينه بان يكون اقرب  
 عقلا الى ما وجب عقلا من الفعل واذا الامانة وابعده عما حرم عليه  
 من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات من اول الصلوة او لها صلوة الى  
 آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة  
 في كل ركن والنفل كالنفل فيها الا في وجهه وهذان ينوي في النوافل  
 انها لطف في الفرائض ونهيل لها انتهى والحاصل ان المذهب المعتمد  
 ان العبادات ذات افعال يكفي بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في  
 كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها الا اذا نوى ببعض الافعال غير  
 ما وضع له قالوا لو طاف طالبا لغريم لم يجزيه ولو وقف كذلك  
 بعرفات اجزاه وقد مناه والفرق ان الطواف عهد قربة من فاته  
 بخلاف الوقوف و فرق الزلمي بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند  
 تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف  
 يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه فاشتراط فيه اصل النية لا تعيين  
 الجهة انتهى وما لو طواف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض  
 ولو طاف بعد ما حل الفرض ونوى التطوع اجزاه عن الصدر كذلك في فتح  
 القدير وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفاد  
 منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي القنية وان تعمد  
 ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا يستحق الثواب ثم  
 ان كان ذلك فعلا لانتم العبادة بدونه فسدت والآفل وقدا  
 انتهى **التاسع في محلها** محلها القلب في كل موضع وقد مبين

يخبر

محل النية القلب

حقيقتها وهذا اصل الاصل لا يكفي التلفظ باللسان دونه وفي  
 القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في  
 النية يكفيه التكلم بلسانه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها  
 ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهو معفو  
 عنه وصلوته مجزية وان لم يستحق بها ثوابا انتهى ومن فروع هذا  
 الاصل لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا  
 الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انفق الكفاية  
 او قصد الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بانه تعالى  
 واما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لاديانته ومن فروع من قصد  
 بلفظ غير معناه الشرعي واما قصد معنى آخر كلفظ الطلاق اذا اراد به  
 الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الخانية انت حر قال  
 قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض  
 الرعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متخبر منهم طلقكم  
 ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافق امام الحرمين بوقوع  
 الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء انتهى **قلت** تخرج على  
 ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل قال له عبيد اهل بلخ اي  
 اوقال كل عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبيد وهو من اهل بغداد او قال  
 كل عبيد اهل بلخ او قال كل عبيد اهل بغداد حرة او قال كل عبيد في  
 الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبيد و قال  
 محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول ابو يوسف اخذ عصا  
 بن يوسف وبقول محمد اخذ شذاد والفقوى على قول ابو يوسف ولو

قال البيهقي في شرح المتن وقد علم ما  
 قوته من انه لا يعتبر باللسان انه لو  
 نوى الظاهر بلفظ العتق فانه يكون شارعا  
 في الطلاق كما هو قوله في البحر

احرام



قال كل عبه في هذه اليكة وعبه في السكة أو قال كل عبه في المسجد الحرام  
حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبه في هذه الدار حر وعبه  
فيها تعتق عبه في قوله ولو قال وله آدم كلهم احرار لا تعتق عبه  
في قوله انتهى فقضاءه ان الواعظ ان كان في دار طلق وان كان  
في الجامع او السكة فعل الخلاف والاولى تجزئها على مسألة اليمين لو  
خلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة هو فيهم قالوا حث وان نواهم  
دونه دين ديانة لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق  
عليه فان في مسألة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم او لا  
وتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق  
قالوا لا يقع كيا حر وهو اسمها كما في الخانية و فرقا المجوب في التلقيح  
بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجز  
الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين  
ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم يقبل  
كذلك وفي الكثر قالت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق  
طلعت المحلقة وفي شرح الجامع لقاضي خان وعن ابي يوسف انها  
لا تطلق وبه اخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول ابي يوسف اصح  
عندي ولو قيل له الك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة  
لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين مسألة الكثر مذكور في  
الاولوية وفي الكثر كل مملوك لي حر عتق عبه القن وامهات  
اولاده ومدبروه وفي شرحه للزيلعي ولو قال اردت به الرجال  
دون النساء دين وكذا لو نوى غير المدبر ولو قال نويت السود دين

اليمن

اليمن او عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص المصنف  
ولا عموم لغیر اللفظ فلا تعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون  
الرجال لم يدين وفي الكثر ان لبست اواكلت او شربت ونوى معين لم  
يصدق اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او شربا دين وفي المحيط لو نوى  
جميع الاطعمة فيما لا يأكل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شربا  
يصدق قضاء انتهى وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء و  
قبل قضاء ايضا وفي الكثر لو قال للموطنة انت طالق ثلاثا للسنة  
وقع عند كل طهر طلقة وان نوى ان تقع الثلاث الساعة او عند  
كل شهر واحدة صحت انتهى وفي شرحه انت طالق للسنة ونوى  
ثلاثا جملة او متفرقا على الاطهار صح خلافا لصاحب الهداية في  
نية الجملة وفي الخانية ولو جمع بين منكوصة ورجل فقال احدا  
كما طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وعن ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين امراته واجنية وقال طلقت  
احدا كما طلقت امراته ولو قال احدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق  
امراته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امراته وما ليس بحمل  
الطلاق كالبهيمة والحجر وقال احدا كما طالق طلقت امراته في  
قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقال صبي لا تطلق ولو جمع بين امراته  
الحية واليتيم وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية انتهى ولا يخفى انه  
اذا نوى عدمه فيما قلنا بالواقع فيه انه يدين وفيها لو قال لها يا  
مطلقة ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات وقع  
الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار بطلقت



لا يشترط في نية العبادات

وان نوى به الاخبار صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به  
 الشتم دين فقط **الاصل الثاني من التاسع** وهو انه لا يشترط  
 في نية القلب التلفظ في جميع العبادات وكذا قال في الجمع ولا  
 معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ او يثبت او يكره اقوال اختار  
 في الصلاة الاولى لمن لم يجتمع غريمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي  
 واصحابه التلفظ بالنية لافي حديث صحيح ولا ضعيف وزاد امير ابن  
 حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة وفي الفيد كره بعض مشايخنا  
 النطق باللسان ورؤاه الاخر سنة وفي المحيط الذكر بالسنة  
 فينبغي ان نقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسرها لي وتقبلها صحت  
 ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لا ينقل الا في الحج بخلاف بقية  
 العبادات وقد حققناه في شرح الكenz وفي القنية والمجتبى المختار  
 انه مستحب وخرج عن هذا الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في  
 ايجابه النية بل لابد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف وفي  
 منها الوقوف ولو مسجد لابة من اللفظ الدال عليه واما توقف ثبوته  
 في الصلوة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلا يسهل من الشرايط للشرع  
 واما الطلاق والعناق فلا يقعان بالنية بل لابة من اللفظ الا في مسألة  
 في فتاوى قاضي خان رجل له امراتان عمرة وزينب فقال يا زينب  
 انت طالق ثلاثا فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت انت  
 كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج جوابا بالكلام التي  
 اجابت وان قال نويت زينب انتهي فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد  
 النية ومنها حديث النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث

الطلاق والعناق لا يقعان بالنية الا في مسألة

لانه احق بالطلاق من غيرها فاجابته عمرة فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت انت كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج جوابا بالكلام التي اجابت وان قال نويت زينب انتهي فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية

حديث النفس

قال النعماني في كتابه في بيان النية ان النية هي ما في القلب من قصد الفعل وهو ما يقرب من الفعل وهو ما يوجب له ما يقرب من الفعل وهو ما يوجب له ما يقرب من الفعل

مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على  
 خمس مراتب الهاجس وهو ما يلحق فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر  
 ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم الهم  
 وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والعزم به  
 فلهاجس لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه  
 لا قدرة له فيه ولا صنع والخاطر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصره  
 الهاجس اول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس  
 مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله  
 بالاولى وهذه الثلاثة لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم  
 القصد واما الهم فقد بين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب  
 حسنة والهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها نية كتبت حسنة  
 وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل  
 وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع واما العزم فالمختار  
 على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي البرازية من  
 كتاب الكراهية هم بمعصية لا ياء ثم ان لم يصم عزمه عليه وان عزم  
 ياء ثم انهم العزم لا اثم العمل بالجوارح الا ان يكون امرأته بمجرّد العزم  
 كالفرانته **العاشر في شروط النية الاول** الاسلام ولذا  
 لم تقع العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنز  
 وغيره فلي تيمم كافر لا وضوء لان النية شرط التيمم دون الوضوء  
 فيصم وضوءه او غسله فاذا اسلم بعدها صلى بها لكن قالوا اذا انقطع  
 دم الكتابة لا قل من عشرة حل ولها بمجرّد الانقطاع ولا يتوقف

بيان النية

في كراهية كافر لا وضوءه

وعلى ما في الفتاوى من غير صحة فقه السامع في الزينة



على الصلوات لانها ليست من اهلها وان صح منها وضحة طهارة الكافر قبل  
 اسلامه **فائدة** قال في الملتقط قال ابو حنيفة رحمه الله اعلم النصارى الفقه  
 والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمتس المصحف وان اغتسل ثم مسح فلا بأس  
 به انتهى ولم تفتح الكفارة من كافر فلا تنعقد يمينه انهم لا ايمان لهم و  
 قوله تعالى وان تكونوا ايمانا نهم اى الصورة و قد كتبنا في الفوائد ان نية  
 الكفار لا تقبل الا في مسألة في البراذية والخلاصة هي صبي ونصرت  
 خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر  
 قصر الكافر لا اعتبار قصده لا الصبي في المختار **الثاني** التمييز فلا تنضم  
 عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فروعه عدم الصبي والمجنون  
 خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا ويتقضى وضوء التكرار  
 لعدم تمييزه وتبطل صلواته بالتكرار كما في شرح منظومة ابن وهبان  
**الثالث** العلم بالمعنى فمن جهل فرضية الصلوة لم تنضم منه كما قدمنا  
 عن القينة الا في الحج فانهم صحوا الا حرام المجهول لان عليا احرم بما احرم  
 به النبي صلى الله عليه وسلم وصححه فان عتب حجا او عمره صح ان كان  
 قبل الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمره **الرابع** ان لا يأتى تحت  
 بمناف بين النية والنوى قالوا ان النية المتقدمة على التحريم جائزة  
 بشرط ان لا يأتى بعدها بمناف ليس منها وعلى هذا تبطل العبادات  
 بالارتداد في اثنائها وتبطل صحبة النبي ثم بالردة اذا مات عليها فان  
 اسلم بعدها فان كان في حيوته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من  
 عودها والا ففى عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع  
 فان نوى قطع الايمان صار مرتدا للحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل  
 وكذا

في نية الكافر

في نية الكافر

وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلوة ينوى الدخول في اخرى  
 فالتكبير هو القاطع للاولى لا مجرد النية واما الصوم الفرض اذا شرع  
 فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق  
 ان الفرض والنفل في الصلوة جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على  
 الاخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي  
 خزانة الاكل لو افتح الصلوة بنية الفرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها  
 تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا  
 لو نوى فعل مناف في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم  
 قطع النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر  
 فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع الصبي  
 بالاقامة صار مقبلا وبطل سفره بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الاقا  
 سائر لم تنضم وصلاحيه الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم  
 تنضم واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى فلا تنضم نية التابع كذا  
 في معراج الدررية واذ نوى المسافر الاقامة في اثناء صلواته في الوقت  
 تحول فرضه الى الاربع سواء نواها في اولها او في وسطها او في آخرها  
 وسواء كان منفردا او مقفيا او مدركا او مسبوقا اما اللاحق لا  
 يتم بنيتها بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة  
 ولو نوى بمال التجارة الخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكس  
 لم يؤثر كما ذكره الزيلعي واما نية الخيانة في الوديعة فلم ارها صريحة  
 لكن في الفتاوى الظهرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى  
 لم ازال التعدي ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدي انتهى **فرع**

في نية الصوم من الليل



ويقرب من نية القطع نية القلب وهي نقل الصلوة الى اخرى قد مضى  
لا يكون الا بالشرع بالتحريم لا بمجرد النية ولا بد ان تكون الثانية  
غير الاولى الى كان يشرع في العصر بعد افتتاح الظهر فيفسد الظهر لا الظاهر  
بعد ركعة الظهر وشرطه ان لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الصلاة  
مطلقا وقد ذكرنا تفاريقها في مفصلات الصلوة من شرح الكفر  
**فصل** ومن المتناهي التردد وعدم الجزم في اصلها وفي التلقظ  
محمّد فبين اشترى خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب رجعا بعه  
زكاة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك انه ان كان من شعبان فليس  
بصائم وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نيته ولو رد في الوصل  
بان نوى ان كان من شعبان فنفل والا فمن رمضان صحّت نيته  
بنيته في الصوم وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائتة فشك انه قد  
ها او لا فقضاهما ثم تبين انها كانت عليه ان لا يجزيه للشك وعاد  
الجزم بتعينها ولو شك في دخول وقت العبادة فاتي بها فبان  
فعلها في الوقت لم تجزه اخذ من قوله كما في فتح القدير لو صلى الله  
وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزيه انتهى وفي  
خزانة الاكمل ادرك القوم في الصلوة ولا يدرى انها المكتوبة  
يكبر وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني العشاء  
فاذا هو في العشاء صح وان كان في الترويجة تقع نفلا انتهى  
عقب النية بالمشيئة قد مضى انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم  
والصلوة لم تبطل وان كان يتعلق بالافعال كالطلاق والعتا  
بطل **تكيل** النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحا  
لا يكون

في أول الترميز وحيد

من السائلين



وكذا اذا اطلق ولو قال انت طالق واحدة في شتين فان نوى مع شتين  
 فثلاث دخل بها او لا والا فان نوى وشتين فثلاث ان كان دخل  
 بها والا فواحدة كما اذا نوى الطرف او اطلق ولو نوى الضرب والمحا  
 والحساب فذلك وكذا في الاقرار ولو قال انت على مثل امي او كاهي  
 رجع الى قصده لينكف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال  
 لان التكريم بالثبته فاش في الكلام وان قال اردت الظهار فهو ظهار  
 لان تشبيهه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طلاق باين وان لم  
 تكن له نية فليس بشئ عندهما وقال محمد هو ظهار وان عني به التحريم  
 لا غير فعند ابي يوسف ايلاء وعند محمد ظهار ولو قال انت على حل م  
 كاهي ونوى ظهارا او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي  
 يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظهار ومنها لو قرأ الجنب قرآنا فاست  
 قصد التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا وقرأ الفاتحة في صلوته  
 على الجنازة ان قصد النكاح والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره  
 عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد الحمد  
 للعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال الحمد لله فذلك ذكر المصلى آية  
 او ذكر او قصده جوابا المتكلم فسدت والافلا **تكيل** في النياية في  
 النية قال في تيمم القنية مريض يمه غيره فالنية على المريض دون  
 الميم انتهى وفي الزكاة قالوا المعتبرنية المؤكل فلونواها فدفع الوكيل  
 بلاية اجزائه كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير الاعتبارنية  
 الماء مور وليس هو من باب النياية فيها لان الافعال اغاصدت  
 من الماء مور فالمعتبرنية **تجب** اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها

هذا هو الوجه في قوله  
 فان نوى مع شتين فان نوى  
 فثلاث دخل بها او لا والا فان نوى  
 وشتين فثلاث ان كان دخل بها  
 والا فواحدة كما اذا نوى الطرف  
 او اطلق ولو نوى الضرب والمحا  
 والحساب فذلك وكذا في الاقرار  
 ولو قال انت على مثل امي او كاهي  
 رجع الى قصده لينكف حكمه فان  
 قال اردت الكرامة فهو كما قال  
 لان التكريم بالثبته فاش في الكلام  
 وان قال اردت الظهار فهو ظهار  
 لان تشبيهه بجميعها وان قال اردت  
 الطلاق فهو طلاق باين وان لم تكن  
 له نية فليس بشئ عندهما وقال محمد  
 هو ظهار وان عني به التحريم لا غير  
 فعند ابي يوسف ايلاء وعند محمد  
 ظهار ولو قال انت على حل م كاهي  
 ونوى ظهارا او طلاقا فهو على ما  
 نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف  
 ايلاء وعلى قول محمد ظهار ومنها  
 لو قرأ الجنب قرآنا فاست قصد  
 التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا  
 وقرأ الفاتحة في صلوته على  
 الجنازة ان قصد النكاح والدعاء لم  
 يكره وان قصد التلاوة كره عطس  
 الخطيب فقال الحمد لله ان قصد  
 الخطبة صححت وان قصد الحمد  
 للعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال  
 الحمد لله فذلك ذكر المصلى آية  
 او ذكر او قصده جوابا المتكلم  
 فسدت والافلا تكيل في النياية في  
 النية قال في تيمم القنية مريض  
 يمه غيره فالنية على المريض دون  
 الميم انتهى وفي الزكاة قالوا  
 المعتبرنية المؤكل فلونواها فدفع  
 الوكيل بلاية اجزائه كما ذكرناه  
 في الشرح وفي الحج عن الغير  
 الاعتبارنية الماء مور وليس هو  
 من باب النياية فيها لان الافعال  
 اغاصدت من الماء مور فالمعتبرنية  
 تجب اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها

مطلوب  
 في قراءة الجنب

مطلوب  
 عطس للخطيب

على عدة قواعد كما تبين لك وقد اتينا على عيون مسائلها والافلا  
 لا تحصى وفروغها لا تستقصى **خاتمة** تجرى قاعدة الامور بمقاصدها  
 في علم العربية ايضا فاقول ما اعتبرنا ذلك في الكلام فقال سيويه والجمهور  
 باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما  
 تحكيه الحيوانات العالمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمى كل ذلك  
 كلاما واختاره ابو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف  
 لا يكله فكله نائما بحيث يسمع فانه يثبت وفي بعض روايات المبسوط  
 بشرط ان يوقظه وعليه ما يحننا لانه اذا لم يثبت كان كما اذا ناداه من  
 بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف  
 التصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولما اراد الان حكم ما اذا كلفه مغمى عليه او  
 معنونا او سكرانا ولو سمع آية السجدة من حيوان صرخوا بعدم وجوبها  
 على المختار لعدم اهلية القاري بخلاف ما اذا سمعها من جنب او حايض  
 والسقاع من الجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا تجب  
 سماعها من سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان قصد نداء واحد بعينه  
 تعرف ووجب بناؤه على الضم والالم يتعرف واعرب بالنصب ومن  
 ذلك العلم المنقول من صفة ان قصده لمح الصفة المنقول منها ادخل  
 فيها ال والافلا وقرو ع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض  
 فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا  
 اتفاقا لا عن قصد من التكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما  
 وقع في كلام الله تعالى كقوله لن تنا لها البر حتى تفقوا مما تحبون او  
 رسوله صلى الله عليه وسلم كقوله وهل انت الا اصبح دميت وفي

هذا هو الوجه في قوله  
 فان نوى مع شتين فان نوى  
 فثلاث دخل بها او لا والا فان نوى  
 وشتين فثلاث ان كان دخل بها  
 والا فواحدة كما اذا نوى الطرف  
 او اطلق ولو نوى الضرب والمحا  
 والحساب فذلك وكذا في الاقرار  
 ولو قال انت على مثل امي او كاهي  
 رجع الى قصده لينكف حكمه فان  
 قال اردت الكرامة فهو كما قال  
 لان التكريم بالثبته فاش في الكلام  
 وان قال اردت الظهار فهو ظهار  
 لان تشبيهه بجميعها وان قال اردت  
 الطلاق فهو طلاق باين وان لم تكن  
 له نية فليس بشئ عندهما وقال محمد  
 هو ظهار وان عني به التحريم لا غير  
 فعند ابي يوسف ايلاء وعند محمد  
 ظهار ولو قال انت على حل م كاهي  
 ونوى ظهارا او طلاقا فهو على ما  
 نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف  
 ايلاء وعلى قول محمد ظهار ومنها  
 لو قرأ الجنب قرآنا فاست قصد  
 التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا  
 وقرأ الفاتحة في صلوته على  
 الجنازة ان قصد النكاح والدعاء لم  
 يكره وان قصد التلاوة كره عطس  
 الخطيب فقال الحمد لله ان قصد  
 الخطبة صححت وان قصد الحمد  
 للعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال  
 الحمد لله فذلك ذكر المصلى آية  
 او ذكر او قصده جوابا المتكلم  
 فسدت والافلا تكيل في النياية في  
 النية قال في تيمم القنية مريض  
 يمه غيره فالنية على المريض دون  
 الميم انتهى وفي الزكاة قالوا  
 المعتبرنية المؤكل فلونواها فدفع  
 الوكيل بلاية اجزائه كما ذكرناه  
 في الشرح وفي الحج عن الغير  
 الاعتبارنية الماء مور وليس هو  
 من باب النياية فيها لان الافعال  
 اغاصدت من الماء مور فالمعتبرنية  
 تجب اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها



في سئل الله ما لقيت **القاعدة الثالثة لا يزول بالشك** ودليها  
 ما رواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا اذا وجد احدكم في بطنه شيئا  
 فاشكل عليه اخرج منه شئ ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع  
 صوتا او يجد ريحا وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضحها فنفوسا  
 عبارته بما هما **قوله** تظهير النجاسة طاهر واجبا لا مكانا واما اذا  
 لم يتمكن من الازالة لخفاه خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب  
 قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بغير او بلا تخرطه وكرر  
 الوجه يبين ان لا اثر للتحري بغسل بعضه مع ان الاصل  
 طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون الغسل  
 محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اورده الاستيعابي في شرح الجامع  
 الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول  
 ويقسه على مسئلة في السير الكبير اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمتي  
 لا يعرف لا يجوز قتله لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض واخرج  
 حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما  
 ذكره هجر داعن التعليل فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة  
 في طرف آخر تجب اعادة ما صلى انتهى وفي الظهيرية التوفيقية  
 نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط و  
 ذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهر  
 الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد  
 يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله والحق ان ثبوت  
 الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة  
 والعم

في بيان النجاسة لا يزول بالشك  
 في بيان النجاسة لا يزول بالشك  
 في بيان النجاسة لا يزول بالشك

والمعصوم التيمم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وبإباحة  
 دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين  
 عن نجاسته ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة  
 النجاسة معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكنهم المجمع عليها اعني قول  
 اليقين لا يرفع بالشك معني فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك  
 في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك  
 اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين  
 وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان  
 ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك التيقن  
 السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا تصح بعد غسل الطرف  
 لان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه  
 هو المراد من قوله اليقين لا يرتفع بالشك فقتل الباقي والحكم بطهارة  
 الباقي مشكل والله اعلم ونظيره قوله لهم القدمة من الطهارة يعني لو  
 تنجس بعض البرم قسم طهر لو وقع الشك في كل جزء هل هو المتنجس  
 او لا **قلت** يندرج في هذه القاعدة قواعد منها قوله لا يرفع الشك  
 ما كان على ما كان ويتفرع عليها مسائل منها من يقن الطهارة وشك  
 في الحدث فهو متطهر ومن يقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث  
 كما في السراجية وغيرها لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت الخلاه و  
 جلس للاستراحة وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس  
 للوضوء ومعه ماء ثم شك هل نوضأ او لا كان متوضئا عملا بالنجاسة  
 فيها وفي خزانة الاكل استيقن بالتيقن وشك في الحدث فهو على

في بيان الاصل بناء  
 ما كان على ما كان  
 وبإباحة الشك



نيمته وكذا لو استيقظ بالحدث وشك في النيم اخذ باليقين كما في  
 الوضوء ولو يقن الطهارة والحدث وشك في السابق وفي البرازية  
 يعلم انه لم يغسل عضو الكفة لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر  
 العمل رأى البلة بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض  
 كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وان اراد  
 بالماء قطعا للوسوسة واذ بعد عنها عن الوضوء او علم انه بول لا  
 تنفعه الحيلة انتهى ومن فروع ذلك ما لو كان لزبد على عمر والف  
 مثلا فبرهن عمر على الاداء او الابرأ فبرهن زبد على ان له عليه  
 الفا لم تقبل حتى يتيقروا انها حادثة بعد الاداء او الابرأ شك في وجوب  
 المنجس فالاصل بقاء الطاهرية ولذا قال الامام محمد حوض تلاء  
 منه الصفار والعبيد بالايدي الدنسة والجراد الوسخة يجوز الوضوء  
 منه ما لم يعلم به نجاسة ولذا افترقا بطهارة طين الطرقات وفي المنقط  
 فارة في كوز لا يدري انها كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشك  
 وفي خزانة الاكل راي في تعبه قدرا وصلى فيه ولا يدري متى  
 اصابه يعيدها من آخر حدث احداثه والمضى من آخر رقعة انتهى يعني  
 احتياطا وعملا بالظاهر اكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح  
 لان الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل ان لا ياء كل مع الشك  
 وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه ميسر بالاكل مع الشك اذا كان يصبر  
 علة او كانت البلة مقمرة او متغمة او كان في مكان لا يستبين فيه  
 الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا ياء كل فان اكل فان لم يستبين له  
 شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعدة قضى ولا  
 كفارة

في الفوائد

(مكرر)

كفارة ولو شك في الغروب لم ياء كل لان الاصل بقاء النهار فان لم  
 يستبين شيء قضى وفي الكفارة روايتان وتامه في الشرح من الصواب  
 ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة  
 فالقول لها لان الاصل بقاءها في ذمته كالمديون اذا انكر ادعى  
 دفع الدين وانكر الدين ولو اختلف الزوجان في التكين من الوطئ  
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد  
 فالقول لها لان الاصل عدم الرضى ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة  
 فيها فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه  
 يملك الانشاء فملك الاخبار اختلف المتبايعان في الطوع فالقول  
 لمن يدعيه لانه الاصل قال برهنا فبينة مدعى الاكراه او لى وعليه  
 الفتوى كما في البزازية ولو ادعى المشتري ان اللحم ميتة او ردية  
 صحوى وانكره البايح لم ياره الا ان مقتضى قولهم القول المدعى  
 البطلان لكونه منكر الاصل البيع ان يقبل قول المشتري  
 وباعتبار ان الشاة في حال حيوتها محرمة فالمشتري متمسك بها  
 التحريم اي ان يتحقق ذواله ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم  
 انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا اذا  
 ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم تبين ان الاجل  
 فلا رجوع عليها كما في فتح القدير **قاعدة** الاصل براءة الذمة ولذا  
 لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعى  
 عليه لموافقته الاصل والبينة على المدعى لدعواه ما خالف الاصل  
 فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان

ولو شك في الغروب

اختلف المتبايعان

بيان اذا

الاصل براءة الذمة



الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقرب بشئ او حق قبل تفسيره بما له قيمة  
 فالقول قول المقرمين ولا يرد عليه ما لو اقر بدراهم فانهم قالوا  
 يلزمه ثلاثة دراهم لا هنا اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فاقيل اقله  
 اثنتان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور  
 انه ثلاثة وعليه يبني الاقرار **قاعدة** من شك هل فعل  
 شيئا او لا فالاصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة اخرى من  
 نفي الفعل **و** شك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه المتضمن  
 الا ان تشتغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء  
 راجع الى قاعدة ثالثة وهي ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين والمراد  
 به غالب الظن ولذا قال في المنقذ ولو لم يثبت من الصلوات شيء  
 واحتب ان يقضى صلوة عمر هذا ادرك لا يستحب ذلك الا اذا كان  
 اكثر ظنه فسادها بسبب الطهارة او ترك شرط فحينئذ يقضى ما غلب  
 على ظنه وما زاد عليه يكره لو ورد اليه عنه انتهى **شك** في صلوة  
 هل صلاها اعادة في الوقت شك في ركوع او سجود وهو فيها اعادة  
 وان كان بعد ها فلا وان شك انه كرم صلى فان كان اول مرة  
 استأنف وان كثر تخري والاختلاف بالاكل وهذا اذا شك فيها قبل  
 الفراغ فان كان بعد فلا شيء عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه  
 ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم  
 يقوم فيصل ركعة بسجدة تين ثم يقعد ثم يسجد للسجدة كذا في فتح  
 القدير ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر ربها وشك  
 في صدقه وكذبه فانه يعيد احتياطا لان الشك في صدقه شك  
 في

في الصلاة والركعة

في الصلاة والركعة

في الصلاة والركعة

في الصلاة والركعة

في الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على  
 يقين لا يعيد ولا اعادة بقوله كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية  
 الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في الطلوع  
 ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشئ  
 وتذكر صلى العصر انه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر  
 او العصر الذي هو فيها تخري فان لم يقع تخريه على شيء يتم العصر  
 ويسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر فان لم يعيد  
 فلا شيء عليه وفي المجتبى ومن شك انه كبر للافتتاح او لا او هل  
 احداث او لا او هل اصاب النجاسة ثوبه او لا او مسح رأسه او لا  
 استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك انها تكبيرة الافتتاح  
 او القنوت لم يصدر شارعا ونماه في الشرح من آخر مجود السهو  
 لو شك في اركان الحج ذكر الحصاص كما في الصلوة وقال عاتقه مشايخنا  
 يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة  
 الركعة تفسد الصلوة فكان التخري في باب الصلوة احوط كذا في  
 المحيط وفي البدايع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهر الرواية وفي  
 البرازية شك في القيام في الفجر انها الاولى او الثانية دفعه  
 وقعد قدر الشك ثم صلى ركعتين بفاعحة وسورة ثم ام وسجد للسهو  
 فان شك في سجدة انها عن الاولى ام الثانية يضي فيها وان  
 في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع رأسه  
 من السجدة الثانية فقعد ثم قام وصلى ركعة واحدة بسجدة السهو  
 وان شك في سجدة انها صلى الفجر ركعتين او ثلاثا ان كان

في الصلاة والركعة

في الصلاة والركعة

في الصلاة والركعة



في السجدة الثانية فسدت صلواته وان كان في السجدة الاولى يمكن  
اصلاحها عند سجدة لان تمام الماهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفض  
ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسجدة الى ان قال نفع منه  
تذكرانه ترك ركنا قولنا ضدت صلواته وان فعليا يحمل على ترك الركوع  
فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة في صلوة يوم وليلة  
ثم تذكرانه تركت القراءة في ركعة ولم يعلم آية صلوة اعاد الفجر والوتر  
وان تذكرانه ترك في ركعتين فذلك وان تذكرانه ترك في الاربع قد  
الاربع كلها انتهى ومنها شك هل طلق ام لا لم يقع شك انه طلق وحده  
واحدة او اكثر ينبغي على الاقل كما ذكره الاستيعابي ان يستيقن بالا  
او يكون اكثر ظنه على خلافه وان قال الزوج عرضت على انه  
ثلاث يتركها وان اخبره بمردول حضر واذلك المجلس بانها  
واحدة وصدة فمهر اخذ بقوله ان كانوا عدا ولا وعن الامام الثاني  
حلف بطلاقها ولا يدري اثلاث ام اقل يجري وان استويا عمل  
باشدة ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امنى او مدي  
وكان في النوم وان تذكر احتلاما وجب الفصل اتفاقا والا لم يجب  
عند ابن يوسف عملا بالاقل وهو المذني وجب عندها احتياط  
كقولها بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الفارة  
الميتة اذا وجدت في يرو ولم يدري متى وقعت وهما فروع لم ارها  
الآن **الاول** لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم  
اخراج القدر المتيقن وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعي  
عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام  
وان

مسل  
2  
المتكوك

وان ابى خصمه الاحلفه ان اكبر ما يراه ان للدعي محقق لا يحلف وان  
تبين انه مبطل ساع له الحلف انتهى **الثاني** له ابل وبقر وغنم  
سائمة وشك في ان عليه ذكوة كلها او بعضها وينبغي ان يلزمه ركعة  
الكل **الثالث** شك فيما عليه من الصيام **الرابع** شك فيما عليها  
من الحدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها و  
على الصائم اخذ من قولهم لو ترك صلوة وشك انها اية صلوة يلزمه  
صلوة يوم وليلة عملا بالاحتياط **الخامس** شك في النذور  
هل هو صلوة او صيام او عتق او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة  
يمين اخذ من قولهم لو قال على نذر فعليه كفارة لان الشك في  
المذور ركعتي تسميته **السادس** شك هل حلف بانه  
او بالطلاق او العتق ثم رايت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف  
ونسي انه بانه او بالطلاق او بالعتاق فخلفه باطل انتهى وفي  
اليتيمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو  
دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري اكان بانه او بالطلاق فلو حلف  
الشرط ما يجب عليه قال يحمل على اليمين بانه تعالى ان كان الحالف  
مسما قيل له قال اعلم ان على ايمان كثيرة غير اني لا اعرف عددها  
ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلا نهاية له  
انتهى **قاعدة** الاصل عدم وقبها فروع منها اخذ من القاعدة  
القول قولنا في الوطى لان الاصل عدم لكن قالوا في الغنم  
لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبرت وان قلن نبيك فالقول  
له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من الغنة

مطلوب  
الاصل عدم



وفي القنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله  
 فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى ومنها القول قول  
 الشريك والمضارب انه لم يرجع لان الاصل عدمه وكذا لو قال له  
 ارجع الاكذ لان الاصل عدم الزايد وفي الجمع من الاقرار  
 جعلنا القول للمضارب اذا اتى بالبين وقال لها اصل ورجع  
 لا لرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الرجع لكن عارضه  
 اصل آخر وهو ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه ولو  
 ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها  
 وانكرت فالقول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين ولو ادعت  
 المرأة نفقة او لادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق  
 فالقول له مع اليقين كما في الحانية والثانية خرجت عن القاعدة  
 فليتا مل وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا  
 في انه ما نهى عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك  
 انها قرض والاخر انها مضاربة فالقول فيها قول الآخذ لانها  
 اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان وكذا قال في  
 الكنز وان قال اخذت منك الفا وديعة وهلك وقال اخذت  
 غصبا فهو ضامن ولو قال اعطينيها وديعة وقال غصبتيها  
 لا انتهى وفي النزائية دفع لآخر عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض  
 وقال الآخر هدية فالقول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى  
 البراءة عن القيمة مع كون العين متقومة ومنها لو دخلت امرأة  
 حلة نديها في فم الرضيع ولا تدرى ادخل اللبن في حلقه ام لا

سطل  
 في دعوى النفقة

لا يحرم

لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الولولية وسيا في تمامه  
 في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمة ومنها لو اختلفا في قبض  
 المبيع والعين الموجهة فالقول لمنكر وهي في اجارة التهذيب و  
 منها لو ثبت عليه دين باقرار او بيينة فادعى الاداء او البراءة فالقول  
 للدين لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانكره  
 البايع فالقول له واختلف في تقليله فقول لان الاصل عدمه  
 وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الحيا  
 فقول لان الفاء علم بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه  
 لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتبر  
 الاول ومنها لو قال غصبت منك الفا ورجعت فيها عشرة آلاف  
 فقال المصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك  
 كما في اقرار النزائية يعني لتمتكه بالاصل وهو عدم الغصب و  
 منها لو اختلفا في روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل  
 عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رويته فللبايع لان الاصل  
 عدم التغيير **تنبيه** ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو في  
 الصفات العارضة وفي الصفات الاصلية فالاصل الوجود و  
 تفرع على ذلك لو اشتراه على انه خباز وكاتب وانكر وجود ذلك  
 الوصف به فالقول له لان الاصل عدمه لكونها من الصفات  
 العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكارة وادعاه  
 البايع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية  
 كذا في فتح القدير من خيار الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل

ليس الاصل عدم  
 مطلقا

كما في جارية على انها بكر



مملوك خبازي فهو حر فاذا عاه عبدا وانكر المولى فالقول له ان  
تمام تفريعه في شرحنا على الكنز في تغليق الطلاق عند شرح  
قوله وان اختلفا في وجود الشرط **قاعدة الاصل اضافة**  
**الحادث الى اقرب اوقاته** منها ما قد مناه فيما لو رأى في ثوبه  
نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته يعيدها من آخر حدث  
احدثه والمضى من آخر رقعة ويلزمه الغسل في الثانية عند اجتمعت  
خيفة ومحمد وان لم يتذكر كراحتا ما وفي البايع يعيده من آخر  
ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما  
مارعيل وكذا فتق جنته فوجد فيها فارة ميتة ولو يعلم متى دخلت  
فيها فان لم يكن لها ثقب يعيدها من آخر ما بال وفي القطن فيها  
وان كان فيها ثقب يعيدها من آخر ما بال وفي الشيطان  
بهذه القاعدة فحكم بنجاسة البير اذا وجد فيها فارة ميتة من  
وقت العلم بها من غير اعادة شيء لان وقوعها فيضاف الى اقرب  
اوقاته وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلوة ثلاثة ايام  
ان كانت متفحمة او متفسخة والامد يوم وليلة عملا بالسبب الظاهر  
دون الموهوم احتياطا كالجرح اذا لم يزل صاحب فداش  
حتى مات يحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل عبدا فقتل  
رجل فقات عينه وهو في ملك البايع وقال المشتري فقاته  
وهو في ملكي فالقول للمشتري فياخذ ارشه ومنها لو ادعتك  
زوجه ابانها في المرض وصار قارا فترث وقالت الورثة  
ابانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث وخرج عن

فانقول فيها  
فادعت حارثة ابنها بكروا لعمركم  
ولو قال كل جارية لي بكر فمحمدة

۱۰۰

هذا الأصل مسألة الكفر من مسائل شتى من القضاء وإن مات ذمى  
فقاتل فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت  
قبل موته فالقول لهم مع ان الأصل المذكور يقتضى ان يكون  
لها وبه قال زفر وإنما خرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحاكم  
وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى وما فرغته  
على الأصل ما في التهمة وغيرها لواقعة لو ارث ثم مات فقال المقر له  
اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة و  
البينة بينة المقر له وان لم تكن بينة واراد استخاره فهم فله ذلك  
انتهى وما فرغته على هذا الأصل قولهم لو مات مسلم وتحت  
نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقا  
لورثة اسلمت بعد فالقول لهم كما ذكره الذيلعى في مسائل شتى  
وتم اخرج عن هذا الأصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل اخذت  
منك الفاد فعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت  
ظما بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضى مع ان الفعل حادث  
فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه  
قال البعض واختار السرخسي لكن المعتد الاوّل لان القاضى  
اسند الى حالة منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه  
فعله قبل تقليد القضاء وخرج ايضا عنه ما لو قال العبد لغيره  
بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر له قطعتها وانت  
حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعنته قد اخذ  
منك غله كل شهر خمة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذتها به

مطمان مسلم و تحفه نصرائند



العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع لو قال بعثت وقلت  
 قبل العزل وقال المؤكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان البيع  
 مستهلكا وان كان قائما فالقول قول المؤكل وكذا في مسألة العلة  
 لا يصدر في العلة القائمة وما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امته  
 ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت هي قطعها وانا حررة فالقول  
 لها وكذا في كل شيء اخذ منها عند ابي حنيفة وابي يوسف ذكره  
 قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينها  
 وفي الجمع من الاقرار لو اقر حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او  
 بانلاف خمر بعده او مسلم بمال حربي في دار الحرب او بقطع يد معتقه  
 قبل العتق فكذبوه في الاستناد افنى بعدم الضمان في الكل انتهى وقالوا  
 لا يضمن وما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات  
 عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت  
 بالزايد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزبيدي  
 وليس من فروعهما ما اذا تزوج امة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا  
 محتمل ان يكون حادثا بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها  
 امة ولدا من جهة انه حادث اضيف الى اقرب اوقاتة لانها لو  
 ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير امة ولدت عندنا هل الاصل في الاشياء  
 الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الامام الشافعي رضي  
 الله عنه او التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية  
 الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وفي البدايع المختار ان لا حكم  
 للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان اذ ليا فالمراد هنا

فيمن كان له مال من قبله

الاصل في الاشياء  
 الاباحة والتحريم

عدم

عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتفى التعلق لعدم فائدة انتفى  
 وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية  
 ومنهم الكرخي وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الحظر وقال  
 اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حكم كما لم نقف  
 عليه بالعقل انتهى وفي الهداية من فضل الحداد ان الاباحة اصل  
 انتهى ويظهر اثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليها  
 ما اشكل حاله فمنها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته  
 ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل  
 برجه حمام وسك هل هو مباح او مملوك ومنها مسألة الزرافة  
 فاختار عندهم حل اكلها وقال الشيخ جلال الدين الاسيوطي ولم  
 يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **قاعدة الاصل في الابضاع التحريم**  
 ولذا قال في كشف الاسرار شرح فخر الاسلام الاصل في التكاثر  
 الحظر وبيع الضرورة انتهى فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت  
 الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد  
 من باب التحريم ولو ان رجلا له اربع جهاز اعتق واحدة منهم  
 بعينها ثم نسيها فلم يدبر ايتهن اعتق لا يسه ان يتجرى للوطي ولا  
 للبيع ولا يبيع الحاكم ان يخلى بينه وبينهن حتى تتبين المعتقة  
 من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نسائه بعينها ثلثة فامتنع نسيها  
 وكذلك ان متركهن الا واحدة لم يسه ان يقربها حتى يعلم  
 انها غير المطلقة وكذلك يمنع القاضي عنها حتى يخبر انها غير المطلقة

مسألة الزرافة وبيعها  
 ان يفتى بالحل والحرمة

ملكه بغير التحريم في الفروج



فاذا اخبر بذلك استخلفه البتة ما اطلق هذه بعينها فلا تأنم خلى بينها  
 فان كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان يقربها فان باع في هذه  
 المسئلة الاولى فلا تأنم الجوارى فحكم الحاكم بان اجاز بيعهن و  
 كان ذلك من راية فحلف الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بعض ما  
 باع بشراء او هبة او ميراث لم ينبغي له ان يطأها لان القاضي قضى  
 فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها  
 فحينئذ لا بأس لانها زوجة او امته ولا يجوز التحريم في الفروج لان  
 يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا يتحل بالضرورة انتهى ثم  
 قال ولو اعتق جارية هن رقيقة ونسبها لم يجز للقاضي التحريم  
 ولا يقول للورثة اعتقوا ايتهن شيئا او اعتقوا التي اكبر ظنكم  
 انها حرة ولكنه يسئلهم فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينها  
 اعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك  
 شيئا اعتقهن كلهن واسقط عنهن قيمة احداهن وسعين فيما  
 بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل مسئلة في فتاوى قاضي خان  
 صبية ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري  
 من ارضعها و اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابول  
 القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز  
 نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح فلو اختلطت  
 الرضعة بنساء يحصون لماره الآن ثم رأيت في الكافي للحاكم  
 ما يفيد الحل ولفظه ولو ان فقما كان لكل منهم جارية فاعتق  
 احدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم ان يطأ

جاريته

انما هو من جنس  
 ١٩٠

في المسئلة الاولى

انما هو من جنس

انما هو من جنس

انما هو من جنس

جاريته حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان اكبر راي احدهم انه هو  
 الذي اعتق فاحب اليه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب  
 لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه من رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له  
 ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه من الاو  
 هل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شي  
 منهن ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القا  
 انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة  
 شك لم تعتبر ولذا قالوا لو ادخلت امرأة حلة نديها في قم رضعة  
 ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع  
 شك كما في الولوالجية وفي القنية امرأة كانت تقطي نديها صبية  
 واشهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي لبن حين القتها ندي  
 ولا يعلم ذلك الا من جهةها جاز لابنها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى  
 وفي الخائنة صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة  
 قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك احد فان اخبر عدل  
 ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح  
 وهما كبيران فالاحوط ان يفارقها ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل  
 فيه الخطر يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء امه زيد قال بكرو  
 وكفى زيد ببيعها يحل وطئها وكذا لو جاءت امه قالت لرجل ان مولاي  
 بعثني اليك هدية وطقن صدقها حل وطئها ولم ارحكم ما اذا وكل  
 شخصا في شراء جارية و وصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة و  
 مات قبل ان يسلمها للموكل فنقض القاضي القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال

ملك صغير وصغير بينهما شبهة الرضاع



انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان  
كان شريكا الوكيل الجارية بالصفات العينة ظاهرة في الحل ولكن الال  
التمريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة وله نظاير في  
الفقه ولما كان الاولي الاحتياط في الفروج قال في الضمات اذا  
عقد على امته متزها عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو  
حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او محلو فاعليها بعتها  
وقد حثت الحالف وكثير ما يقع لاسيما اذا نكحها الا يرى ان  
فما وقع لبعض الشافعية من ان وطئ السراي اللاتي يجلبن  
اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان يتصب في المقام  
من جهة الامام من يحسن قسيتها فيقسمها من خير حيي ولا  
ظلم او يحصل قسمة من حكم او تزوج بعد العتق باذن  
القاضي والمعتق والاحتياط اجتنابا عن مملوكات وحراريتهن  
وسرع لاحكام لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى  
صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة  
وان علم حالها فلا اشكال **تنبيه** في معراج الدراية من كتاب  
الخطر والاباحة ان اصحابنا احتاطوا في امر الفروج الا في  
مسئلة لو كانت الجارية بين شريكين ادعى كل منهما انه جاني  
عليها من شريكه وطلب ان توضح على يد عدل لا يجاب  
الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حثمة للملك انتهى  
**قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة** وعلى ذلك فرو  
كثيرة منها النكاح للوطئ وعليه حل قوله تعالى ولا تتكلموا

بابية بين  
اشيئت

الاصول في الكلام  
الحقيقة

ما نكح اباءكم من النساء فحرمت مزية الاب كحليته وكذا لو قضى  
شافعي بجهاها لم ينفذ لمخالفة الكتاب بخلاف القضاء محل مسوته  
والفرق في ظاهر شرحنا وحرمة العتق وعليها بانه وطئ بالاجماع  
ولو قال لامته او منكوحته ان نكحتك فعلى الوطئ فلو عقد على  
الامة بعد اعتاقها او على الزوجة بعد ابايتها لم يحث كما في  
كشف الاسرار ومنها لو وقف على ولد او اوصى لولد زيد لا يخل  
ولد وله ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه تحته  
ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول  
وصح فاذا ولد للواقف ولدرج من ولد الابن اليه لان اسم  
المولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف على  
اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد  
كما في فتح القدير وكان له صرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا  
حقيقة في الصلبي ومنها حلف لا يبيع او لا يثري او لا يوجر  
او لا يتاجر او لا يصلح عن ماله او لا يقسم او لا يحاصم او لا  
يضرب ولله لم يحث الاب بالباشرة ولا يحث بالتوكيل لانها  
وهو محاربا الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل بنفسه كالقاضي  
والامير فحينئذ يحث بهما وان كان يباشره مرة ويوكل فيه آخر  
فانه يعتبر الاغلب قال في الكثر بعده وما يحث بها النكاح  
والطلاق والخلع والعق والكتابة والصلح عن دم العمد والهة  
والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبا  
والخيطة والايدي والاستيداع والاعارة والاستعانة وقضاء



الدين وقبضه والكسوف والحمل انتهى والآفعال والعقود فت  
 الايمان هل يختص بالصحيح او يتناول الفاسد فقالوا الاذن  
 في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول البين على النكاح  
 ان كانت على الماضي تناوله وان كانت على المستقبل لا واليمين  
 على الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصلوة كما في الظهيرة  
 وكذا على البيع كما في المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح  
 قياسا وتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط  
 ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى  
 انه مكنه لم يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار  
 اقرار بكونها له بخلاف ذرع فلان او غرس او بنى وادعى انه  
 فعل بالاجر فهي المقر ومنها حلف لا ياء كل من هذه الشاه حنة  
 بلحما لانه الحقيقة دون لبنها ونتاجها بخلاف ما اذا حلف  
 لا ياء كل من هذه النخلة حنت بثمرها وطلعها لا بما انضج به صفة  
 حادته كالدبس فان لم يكن لها ثمر حنت بما اكله مما اشتراه  
 بنحما ومنها حلف لا ياء كل من هذه الخطة فانه يحنت باكل عينها  
 لا مكان فلا يحنت باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة  
 حنت بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنت بالشرب بيده او بانه بخلاف  
 من ماء دجلة ومنها اوصى لمواليه وله عتقاء ولهم عتقا اختصت  
 بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالتسبيب و  
 منها اوصى لابناء زيد وله صليتون وحفدة فالوصية للصليتين  
 ونقض علينا الاصل المذكور بالمستاء من على لبنائه لدخول الحقة

الفاسد والتوكيل بالنكاح  
 لا تناوله  
 صحيح

مطلوب  
 من المسائل  
 اللازمة

بهم والاول

ومن

ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنت بالدخول مطلقا ومن  
 اضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم ليلا عتق ومن لا يكره دار  
 زيد عتقت النسبة الملك وغيره وان ابا حنيفة ومحمد اقالا فيمن قال  
 لله على صوم رجب ناويا لليمين انه نذر ويمين واجب بان الامان  
 لحقن الدم المختلط فيه فانتقض المطلا وشبهة تقوم مقام الحقيقة  
 فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فعم واليوم اذا قرن بفعل لا  
 يمتد كان لطلق الوقت ومن يولي امر يومئذ دبره وللنهار فيما يمتد  
 لكونه معيارا والقدر غير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واصافة  
 الدار نسبة للسكنى وفي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين  
 من الموجب فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنقض ومع الاختلاف  
 لا جمع كذا في البديع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلوة فانه  
 لا يحنت الا بركعتين فانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنت  
 حتى يقيد بها سجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنت بوضع  
 الجهة او بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني  
 كما رجح في الصلوة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنت الا بالاربع  
 ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحنت بادراك ركعة واختلف فيما  
 اذا اتى بالاكتر **خاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين  
 لا يزول بالشك **الفائدة الاولى** يستثنى منها مسائل الاول  
 المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلوة وهو الصحيح  
 الثانية اذا وجد بلا ولا يدري امذى او متى قد من ايجاب  
 الفصل مع وجود الشك **الثالثة** وجد فارة مئة ولم يدرك

29

مطلوب  
 وضع القدم مجاز  
 عن الدخول

مطلوب  
 حلف لا يصلي صلاة  
 فانه لا يحنت الا بركعتين

اذا قرئ بعض الاستسعاد هو القدر والقدوم غير ان الاستسعاد  
 واللاجر حنت الا بما عتق من قاده او قاده باليوم كان  
 كذا الشئ ونقض المنة مستند

اليمين لا بدرك  
 بالشك



18



كتاب في بيان ما يجب من العبادات في كل سنة من العبادات  
 في كل سنة من العبادات في كل سنة من العبادات

الثلاثة ابو زيد وشمس الامة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا  
 للاستحقاق وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس حجة اصلا  
 لان الدفع استمرار عدمه الاصل لان موجب الوجود ليس موجب  
 بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير ومما فرغ عليه النقص  
 اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر المشتري ملك الظاهر  
 فيما فيه فالقول له ولا شفعة له الابينة ومنها المفقود لا يرث عند  
 ولا يرث وقد مضى وعاصيته عليه في قاعدة ان الحادث يصح  
 الى اقرب اوقاته وفي اقرار البرازية صحت دعانا لانسان عنه  
 الشهود فدعى مالكة الضمان فقال كانت بخسة لوقوع فارة فاقول  
 للصاب لا نكار الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم  
 النجاسة وكذلك انك لم تطواف فطوب بالضمان فقال كانت ميتة  
 فالتفتها لا يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم ذكي بحكم الحال  
 قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان و  
 هي ان رجلا لو قتل رجلا قال كان ارداه او قتل ابى فقتله قضا  
 او للردة لا يسمع واجاب فقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب  
 العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك واسم الدم عظيم  
 فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم اهون حق حكم  
 في المال بالنكول وفي الدم يجس حق يقر او يحلف واكتفى يمين فيه  
 واحدة وبخمين يمين في الدم انتهى **القاعدة الرابعة الشقة**  
**تطلب التيسير** والاصل فيها قوله تعالى يريد الله بكم اليسر  
 ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج  
 وفي

كتاب في بيان ما يجب من العبادات في كل سنة من العبادات  
 في كل سنة من العبادات في كل سنة من العبادات

كتاب في بيان ما يجب من العبادات في كل سنة من العبادات  
 في كل سنة من العبادات في كل سنة من العبادات

المشقة بخلف  
 التيسير

٢١

وفي الحديث احب الدين الى الله الخفيفة الصالحا قال العلماء يخرج  
 على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب  
 التخفيف في العبادات وغيرها سبعة **الاول** السفر وهو نوعان  
 منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة ايام ولما ليها وهو القصر والفطر  
 والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان  
 والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك  
 الجماعة والعدين والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب  
 القرعة بين نسائه والقصر للمساكين رخصة اسقاط بمعنى الغربة  
 بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروعا حتى يتم به وفسدت لوائمه ولم  
 يفقد على رأس الركعتين ان لم ينو اقامة قبل سجود الثالثة **الثاني**  
 المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه او على عضوه  
 او من زيادة المرض او بطنه والقعود في صلوة الفرض  
 والاضطجاع والاياء والتكف عن الجماعة مع حصول الفضيلة  
 والفطر في رمضان للشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه و  
 الانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار والفطر  
 في رمضان والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج وفي  
 رمي الجار واباحة محظورات الاحرام مع الفدية والساوى  
 بالنجاسة وبالخمر على احد القولين واختار قاضي خات  
 عدمه واساغة اللقمة بها اذا غصص بها اتفاقا واباحة  
 النظر للطيب حتى للمورة والتوثيق **الثالث** الاكراه  
**الرابع** النسيان **الخامس** الجهل وسياق لها صاحب

اسباب التخفيف في العبادات  
 ومغرها

السفر نوعان  
 من السفر نوعان



**السادس** الصبر وعموم البلوى كالصلوة مع نجاسة المعفو عنها كما دون ربع الثوب من الخففة وقدر الدرهم في الخلطة ونجاسة المعتد ورأى أن تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثر وبول ترشش على الثوب قدر رؤس الأسر وطبن الشوارع وأثر نجاسة عسرس واله وبول سنور في غيرا واني الماء وعليه الفتوى ومنهم من اطلق في الهرة والفان وخر حمام وعصفور وان كثر وخر الطيور المحرمة في رواية وما لا نفس له سائلة وربو النائم مطلقا على المفتي به واقواه الصبيان وغبار السرفين وقيل لدخان الخبث ومنفذ الحيوان والعفوض عن الريح والنسا اذا اصاب السراويل المبيلة او المفردة على المفتي به وكان الحلواني لا يصلي في سراويله ولا ثاء ويل لفعله الا التز من الخلعة ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للرقوت والعدرة فقلنا بطهارة رمادها والارزمت نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الخفاش وخرق والبرازا وقع في الحلب ورمث قبل الغفنت وتخفيف نجاسة الاروات عندها وما يصيب الثوب من مجامرات النجاسة على الصحيح وما يصيبه تماسا من الكيف ما لم يكن اكبر رايه النجاسة وماء الطابق استحسانا وصورة احرقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حارا او على كوته طابق او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا كان اهريق فيه النجاسات فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا لو كان في

الاصطبل

الاصطبل

الاصطبل

الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح في اسفل الكوز والقول بطهارة المسك وان كان اصله دما والزيادة وان كان اصله عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او عكسه فالفتوى على ان العبرة للطاهرا بهما كان وما ترشش على الفاسل من غسالة البيت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السبوق اذا ابتل به قدماء وموطى الكلاب والطين المشرق وردغة الطريق ومشروعية الاستحالة بالجرمع انه ليس بمزيل حتى لو نزل المستقي به في ماء نجسه والقول بان كل ما يج قانع بزيل النجاسة الحقيقية ومن المصنف للصبيان للتعليم ومسح الخف في الحضرة شقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للفضل لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستقبال مادام متوقفا على العضو ولا نجاسة الماء اذا لاقي النجس ما لم ينفصل عنه وانه لا يضره التغير بالكت والطين والخلب وكلما تغير صونه عنه واباحة المشي والاستدبار عند سبق الحدث واباحتها في صلوة الخوف فاباحه النافلة على الدابة خارج المصر بالايماء وفيه في رواية عن ابي يوسف واباحة القعود فيها بلا عذر ووسع ابو حنيفة رضي الله عنه في العبادات كلها فلم يقل ان مس المرأة والذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا الدلك ووسع في المياه فوضه الى رأي المتأخر به ولم يشترط مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القراءة شيئا حتى الفاعلة عملا بقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والتعيين بجند لا يجوز غيره عسرا واسقط القراءة عن الماء موم بل منعه منها شقة على الامام د فعلا للتخليط عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخص

الاصطبل

الاصطبل

الاصطبل

الاصطبل

الاصطبل



تكملة الافتتاح بلفظ وانما يجوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القراءة  
 عن المصلح فحوزه بالفارسي تيسيرا على الخاشعين وروى رجوعه واسقط  
 فرض الطهانية في الركوع والسجود تيسيرا واسقط لزوم التفريق على  
 الاصناف الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم  
 وعدم التعيين لصوم رمضان ولا يجعل للاركنين الوقوف وطا  
 الزيارة ولو بشرط الطهارة له ولا الستر ولا يجعل السبعة كلها اركاناً  
 بل الاكثر ولا يوجب العمرة في العمر كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن  
 ذلك الابرار بالظهر في شدة الحر ومن غم لا ابرار في الجمعة لاستحباب  
 التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكرنا لا سيما اني انها كالظهر في الزمانين  
 وترك الجماعة للطر او الجمعة بالاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو  
 حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة  
 وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم  
 وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه  
 اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك  
 على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام  
 لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر  
 مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة  
 حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل  
 اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز  
 تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية  
 على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار  
 الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

الشرعي دفعا للشفقة عن جنس الصائمين لان الحائض تظهر بعد الكافر  
 بسلم والصغير يبلغ كذلك وباباحة التخلل من الحج بالاحصار والفوات  
 والباحة الى يوسف رعى حشيش الحرم للحاج في الموسم تيسيرا ولبس  
 الحرير للحكة والقتال وبيع الموصوف في الذمة كالتسليم جوزه على خلاف  
 القياس لحاجة الفقائيس والاكفأ بروية ظاهر الصبرة والاخذج و  
 مشروعية خيار الشرط للتزوي دفعا للندم وخيار نقد الثمن دفعا  
 للماطلة ومن هذا القيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه مشا  
 لج وبخارنا توسعة وبيانه في شرح الكنز من باب خيار الشرط و  
 من ذلك افتا المتأخرين بالرد بخيار العين الفاحش اما مطلقا  
 او اذا كان فيه غرر ورجحة على المشتري ومنه الرد بالعيب والتخا  
 والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض والشرا  
 والنصع والحجر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولها  
 الفتى به للحاجة والمضاربة والعارية والوديعة للشفقة العظيمة  
 في ان كل احد لا يتفيع الا بما هو ملكه ولا يستوفى الا من عليه حقه  
 ولا يأخذ الا بكاله ولا يتعاطى اموره الا بنفسه فسهل الامر بابا  
 الانتفاع بملك الغير بطريق الاجارة والاعارة والقرض والاستعانة  
 بالغير وكالة وايداعا وشركة ومضاربة ومساقاة والاستيفاء  
 من غير المديون حوالة والتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بالقصد  
 وباسقاط بعض الدين صلحا او كله ابراء والحاجة المقتضية جوزه  
 الصلح على انكار ولقد ما شرعت الاجارة له لكي لا يجعل المنافع  
 اجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا تجوز وقلنا الاجارة على منفعة غير

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

مطل  
يجوز لبس الحرير للحكة والقتال

الظهر من الحرير في الصيف ليس باللبس او اراد  
 المشترى به من غير ان يبيعه الا بالخروج به من ارضه ليس به

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي

هذا هو الوجه في ترك الجماعة في السفر والجمعة في شدة الحر والاعتذار المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للشفقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف السخاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا نادى على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك على الصحيح وجاز صلوة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دو ان الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجاز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي







شرطه الامام رضي الله عنه وصح الوقف على النفس وعلى جهة  
تقطع ووقف المشاع وكم يشترط التسليم الى المتولى والاحكام القا  
وجواز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوزه مع الشرطية  
ترغيبا في الوقف وتيسر على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القا  
يرجع اليها غالب ابواب الفقه **السبب السابع النقص** فانه نوع  
من المشقة فناسب التخفيف فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون  
ففوض امر مواليها الى الولى وتربيته وحضنته الى النساء رحمة  
عليه ولم يجبرهن على الحضنة تيسيرا عليهن وعدم تكليف النساء  
بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل  
العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحرير وحلى الذهب  
وعدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من  
الحزب في الحدود والعدد مما سياتى في احكام العبيد وهذه فوائده  
مهمة فختم بها الكلام على هذه القاعدة **الاولى** المشاق علم  
قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء  
والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة  
السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها ومشقة الحدود ووجوب  
الزناة وقتل الجناة وقتال البغاة فلا اثر له في اسقاط العباد  
في كل الاوقات واما جواز التيمم للخوف من شدة البرد للجناية  
فالمراد من الخوف الخوف من الاعتسال على نفسه او على عضو  
من اعضائه او من حصول مرض والاشراط في البدائع لجوازه  
من الجنابة انه لا يجد مكاناً يديه ولا ثوباً يتدلى فيه ولا ماء

هذا هو الوجه في وجوب التيمم في شدة البرد

هذا هو الوجه في وجوب التيمم في شدة البرد

ممن

سخره ولا حتماً والصحيح انه لا يجوز للحدث الاصغر كما في الجنابة  
لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضاء الوضوء واما المشقة التي تنفك  
عنها العبادات غالباً فعلى مراتب **الاولى** مشقة عظيمة قادمة  
كمشقة الخوف على النفوس والاصراف ومناقع الاعضاء فهي مرجحة  
للتخفيف وكذا اذا لم يكن للح طريق الامن البحر وكان الغالب عدم التسليم  
لوجوب **الثانية** مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع وادنى صدأ  
في الرأس او سوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه لانه  
تخفيف مصالح العبادات او لى من دفع مثل هذه المفاسد التي لا  
اثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى  
الصوم في رمضان عن واجب آخر فانه يقع عن ما نوى ان كان  
مرضاً لا يضرمعه الصوم ولا يقع عن رمضان بان ما لا يضرم  
ليس بمخصص للفطر في رمضان وكلامنا في مريض رخص له الفطر  
**تنبيه** مطلق المرض وان لم يضرمه ان كان بالزوج مانع من صحة  
خلوته بها بخلاف مرضها **الثالثة** متوسطة بين هاتين كمرض  
في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض او بطلان البرد فيجوز له  
الفطر وهكذا في المرض المييع للتيمم واعتبروا في الحج الزاد والراحلة  
المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يصبر في حق كل انسان  
بما يصح معه بدنه وقالوا لا يكفي بالعقة في الراحلة بل لابد من  
شق محل او رأس زائلة ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض  
المييع له ان يخاف من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً او منفعة  
او حدوث مرض او بطلان بره ولم يسموه بمطلق المرض مع ان مشقة

المشقة الخفيفة

كل مريض اذا نوى الصوم في رمضان  
ان كان مريضاً عن واجب آخر

في المشقة المتوسطة



في غير ذلك من غير

الفردون ذلك بكثير ولم يوجعوا شرا الماء بزيادة فاحشة على  
قيمه لا اليسيرة **الفائدة الثانية** تخفيفات الشرع انواع الاقل  
تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود اعذارها الناح  
تخفيف تنقيص كالقصر في السفر على القول بان الاتمام اصل واما  
على قولنا من ان القصر اصل والاتمام فرض بعده فلا الصورة الثالثة  
تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيتم والقيام في الصلوة  
بالقعود او الاضجاع والدكوع والتجود بالاياء والصيام بالاطعام  
الرابع تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول و  
زكاة الفطر في رمضان وقوله على الصحيح بعد ملك النصاب فت  
الاول وجود الرأس بصفة المؤنة والولاية الخامسة تخفيف  
تأخير كالحج بمنزلة وتأخير رمضان للمريض والمسافر و  
تأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغل بانقاذ غريق ونحوه  
السادس تخفيف ترخيص كصلوة المستحرج مع بقية الخمر وشرب الخمر  
للغصة السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلوة للخوف **الفائدة**  
**الثالثة** المشقة والحرج انما يعتبر في موضع لانص فيه واما  
مع النص بخلافه فلا ولذا قال ابو حنيفة ومحمد بجرمة دعي حشيش  
الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز ابو يوسف دعيه للحرج ورد  
عليه مما ذكرناه ذكره الزيلي في جنائيات الاحرام وقال في باب  
الاجناس ان الامام رضي الله عنه يقول بتغليظ نجاسة الادوات  
لقوله عليه الصلوة والسلام انتهار كس اي نجس ولا اعتبار عنده  
بالبلوى في موضع النص كما في بول الادمي فان البلوى فيه اعم  
انتهى

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير

انتهى وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة  
على قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار  
وفي الغليظة على قولها ولا بلوى في اصابته كما في الاختيار ايضا  
والمحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمرد  
بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف العبا  
انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق القضية  
المشهوره وهي ان ما عت بليته خفت قصيته انتهى **الفائدة**  
**الرابعة** ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق اشع واذا اتسع ضاق وجمع  
بينهما بعضهم بقوله كلما تجاوز عن حدة انعكس الى ضده ونظيرهاتين  
القاعدتين في التناكس قولهم يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء  
وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء وسياء في انشاء الله  
تعالى ذكره وعها **القاعدة الخامسة الضرر يزال** اصلها  
قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرجته مالك رحمه  
في الموطاء عن عمرو بن يحيى عن ابيه مرسلا واخرجه الحاكم في  
المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري  
واخرجه ابن ماجة من حديث ابن عباس وعبادت بن الصامت و  
فسر في المغرب بان لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء وذكره اصحابنا  
في كتاب الغصب والشفعة وغيرها ويتنى على هذه القاعدة  
كثير من ابواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الخيارات  
والحجر بسائر انواعه على المفتي به والشفعة فانها للشريك لدفع  
ضرر القسمة وللجار لدفع ضرر جارا السود بحجها تغطي الديار

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير

في غير ذلك من غير



وهو ما كان عليه في العرف من المصلحة العامة  
والتي لا تخلف على ما كان عليه في العرف من المصلحة العامة

وترخص والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلفات  
والجبر على القصة بشرطه ونصب الأئمة والقضاة ودفع الصلح  
وقتل المشركين والبغاة وفي النزاهة من كتاب الكراهية  
بيع اغصان فزصاد والمشتري إذا ارتقى لقطعها يطالع على  
عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا  
مرة او مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم ليمنع من الارتقاء  
انتهى وهذه القاعدة التي قبلها متحدة او متداخلة ويتعلق  
بهذه قواعد **الاولى** الضرورة تبيح المخطورات ومن ثم  
جاز اكل الميتة عند المحصة واساغة اللقمة بالخمر والتلفظ  
بكلمة الكفر فلا كراه وكذا تلافي المال واخذ مال الممتنع من اداء  
الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولعادي الى قتله وزاد الشافعية  
على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج ما لو كان الميت  
نيتا فانه لا يحل اكله للمضطر لان حرمة اعظم في نظر الشارع من  
مصلحة المضطر انتهى ولكن ذكرنا صاحبنا ما يفيد فانهم قالوا  
لو اكره قتل غيره بقتل لا يرخص له فان قتله اثم لان مفسدة  
قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين  
لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي  
قام التراب بالتداب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل واهل  
التراب صلى على قبره ولا يخرج **الثانية** ما ايج للضرورة تيقدها  
بقدرها ولذلك قال في ايمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح  
للضرورة وانما يباح التعريض انتهى يعني لاند فاعها بالتعريض

في المصالح والمفاسد  
في المصالح والمفاسد  
في المصالح والمفاسد

في المصالح والمفاسد

في المصالح والمفاسد

في المصالح والمفاسد

في المصالح والمفاسد

ع

ومن فروع المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرق والطعام  
في دار الحرب تؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما ايج للضرورة قال  
في الكفن وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا  
قصة وبعد الخروج منها لا وما فضل رد الى الضيعة واقتوا بالحق  
عن بول السور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني  
لجريان العادة بتخييرها وقرئ كثير من المشايخ في البعيرين ابار  
الغلوات فيعفى عن قليله للضرورة لانه ليس لها رؤس حاضرة و  
الابل تنفر حولها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة وبخلاف الكبد  
ولكن العقد عدم الفرق بين ابار الغلوات والامصار وبين الصحيح  
والنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى عن ثياب المتوضي اذا اصابها  
من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى عن ما يصيب  
ثوب غيره لعدمها ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق  
غيره لعدم الضرورة والجبرة يجب ان لا تستر من الصحيح الا بقدر  
ما لا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع الشافعية  
عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لاندفاع الحاجة  
بها ولما رده لمساخينا **تذييل** يقرب من هذه القاعدة ما جاز  
لعذر بطل بزواله فبطل التيم اذا قدر على استعمال الماء فان كان  
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل ببرئه وان كان  
لبرد بطل بزواله وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة  
على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصحة بعد الاشهاد او مسافرا  
فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الاموت الاصل

المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرق

اقتوا بالحق عن بول السور في الثياب

فرق بين البعيرين ابار الغلوات وبين ابار الامصار

يعفى عن ثياب المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل

دم الشهيد طاهر

الجبرة يجب ان لا تستر من الصحيح

في المصالح والمفاسد

في المصالح والمفاسد

من فروع المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرق والطعام  
في دار الحرب تؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما ايج للضرورة قال  
في الكفن وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا  
قصة وبعد الخروج منها لا وما فضل رد الى الضيعة واقتوا بالحق  
عن بول السور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني  
لجريان العادة بتخييرها وقرئ كثير من المشايخ في البعيرين ابار  
الغلوات فيعفى عن قليله للضرورة لانه ليس لها رؤس حاضرة و  
الابل تنفر حولها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة وبخلاف الكبد  
ولكن العقد عدم الفرق بين ابار الغلوات والامصار وبين الصحيح  
والنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى عن ثياب المتوضي اذا اصابها  
من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى عن ما يصيب  
ثوب غيره لعدم الضرورة والجبرة يجب ان لا تستر من الصحيح الا بقدر  
ما لا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع الشافعية  
عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لاندفاع الحاجة  
بها ولما رده لمساخينا **تذييل** يقرب من هذه القاعدة ما جاز  
لعذر بطل بزواله فبطل التيم اذا قدر على استعمال الماء فان كان  
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل ببرئه وان كان  
لبرد بطل بزواله وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة  
على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصحة بعد الاشهاد او مسافرا  
فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الاموت الاصل



او مرضه او سفره **الثالثة** الضرر لا يزال بالضرر وهي مقيدة لقوله  
 الضرر يزال اي لا يضر ومن فروعها عدم وجوب العارة على الشريك  
 واذا يقال لمزيد ما انفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء او ما  
 انفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثانى ان كان باذنه  
 وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء  
 ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج  
 عبده او امته وان تضررا ولا ياء كل المضطر طعام مضطر آخر ولا  
 شيئا من بدنه **تنبيه** يتحمل الضرر الخاص لاجل دفع ضرر عام  
 وهذا مقيد لقوله الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة  
 منها جواز الرضى الى كفارة تترسوا بصبيان المسلمين ومنها وجوب  
 نقض حايط مملوك مال الى طريق العامة على مالها دفعا للضرر  
 العام ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر بعد ابي حنيفة رحمه  
 الله في ثلاث المفتى الما جن والطبيب المجاهر والمكاري الفاس  
 دفعا للضرر العام ومنها جوارحه على السفيه عندها وعليه الفتوى  
 لدفع الضرر العام ومنها بيع مال الديون المحبوس عندها لقضاء  
 دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد ومنها التسخير عند  
 تعدي ارباب الطعام في بيعه بغبن فاحش ومنها بيع طعام الخنزير  
 جبرا عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام  
 ومنها منع اتخاذ حائض للطبخ بين البزائين وكذا لكل ضرر  
 عام كذا في الكافي وغيره وتامه في شرح منظومة ابن وهب  
 من الدعوى **تنبيه آخر** نفية القاعدة ايضا بالوكانت  
 احدها

مطلب  
 عدم وجوب العارة  
 على الشريك

يتحمل الضرر الخاص  
 لاجل دفع الضرر العام

ومنه ان الضرر لا يزال  
 بالضرر وهو المقيد

احدها اعظم ضررا فان الاشد يزال بالاحف فن ذلك الاجبار على  
 قضاء الدين والتفقات الواجبة ومنها حبس الاب اذا امتنع عن  
 الاتفاق على ولده بخلاف الديون ومنها لو غصب ساجدة اي حبة  
 وادخلها في بنائه فان كانت قيمة البناء اكثر ثمنها صاحبه بالقيمة  
 وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها ومنها لو  
 غصب ارضا فبنى فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر ثمنها  
 والاضمن له قيمتها ومنها لو ابتلعت دجاجة لؤلؤة ينظر الى اكثرها  
 قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا الوادخل فصيل  
 غيره في داره فكبر فيها ولم يكن اخراجه الا بهدم الدار وكذا لو  
 ادخل البقرة داسه في قدر من الخناس فتعذر اخراجه هكذا ذكر  
 اصحابنا كما ذكره الذيل في كتاب الغصب وفصل الشافعية فقالوا  
 ان كان صاحب البهيمة معها فهو مضطر بترك الحفظ فان كانت  
 غير ماء كولة كسرت القدر وعليه ارض النقص او ماء كولة ففقدت  
 ذبحها وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت  
 ولا ارض والافله الارش وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط  
 ديناره في صحبة غيره ولم يخرج الا بكسرهما ومنها جواز دخول بيت  
 غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه لاحقا  
 ومنها مسئلة الظفر بحبس دينه ومنها جواز شق بطن الميتة لخراج  
 الولد اذا كانت ترجى حيوته وقد امر به ابو حنيفة رحمه الله فعلى  
 الولد كما في المنقذ قالوا بخلاف ما اذا ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا  
 يشق بطنه لان حرمة الادنى اعظم من حرمة المال وسوى الشافعية

مطلب لو غلب  
 حصة الوارث

مطلب  
 لو ابتلعت دجاجة لؤلؤة

جواز دخول بيت  
 الغير

مطلب  
 يجوز شق بطن الميتة لخراج  
 الولد

ومنه ان الضرر لا يزال  
 بالضرر وهو المقيد

ومنه ان الضرر لا يزال  
 بالضرر وهو المقيد



بينهما في جواز الشق وفي تهذيب القلاه من الحظر والاباحة  
 وقيمة الدرة في تركته وان لم يترك شيئا لا يجب شي انهي ومنها  
 طلب صاحب الاكثر القسمة وشريكه يتضرر فان صاحب الكثير  
 يجاب على احد الاقوال لان ضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر  
 شريكه بها ونشاء من هذه القاعدة قاعدة رابعة وهي اذا تعاد  
 مفسدتان دوى اعظمها ضررا باد تكاب اخفهما قال الزيلعي  
 في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان من  
 ابتلى بيلتين وهما متساويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا  
 يختار اهوونها لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة  
 في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه وان  
 لم يسجد لم يسجل فانه يصلي قاعدا يوهى بالركوع والسجود لان  
 ترك السجود اهلون من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك  
 السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث  
 لا تجوز بحال وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها  
 قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في الفل ولا يجوز  
 ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك  
 القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما  
 اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائهما  
 في المنع ولو كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلها  
 دما ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد  
 منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلاثة ارباعه

مطل  
 في طلب صاحب الاكثر  
 القسمة وان تضرر  
 شريكه

في حكمه ان يتركه في وقت

وفي

وفي الآخر قدر الربع صلى في ايها شاء لاستوائهما في الحكم والآل  
 ان يصلي في اقلها نجاسة ولو كان ربع احدهما طاهرا والاخر اقل  
 من الربع يصلي في الذي ربه طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان  
 امرأة لوصلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة  
 ولوصلت قاعدا لا ينكشف منها شيء فانه اتصل قاعدة لما ذكرنا  
 ترك القيام اهون ولو كان الثوب يغطي جدها وربع راسها فترك  
 تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضر لان للربع  
 حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والستر افضل تقيلا للثوب  
 انتهى ومن هذا القيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج  
 للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها  
 ويصلي قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصل تصحيحا آخر  
 انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده  
 مية ومال الغير فانه ياء كل الميتة وعن بعض اصحابنا من وجد  
 طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سماعه الغصب اولى من الميتة  
 وبه اخذ الطحاوي وخيره الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر  
 المحرم وعنده ميتة وصيد الكهادونه على المعتمد وفي البرازية  
 لو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى وفاقا ولو اضطر وعنده  
 صيد ومال الغير فالصيد اولى وكذا الصيد اولى من لحم انسان و  
 عن محمد الصيد اولى من الخنزير انتهى وذكر الزيلعي من آخر كتاب  
 الاكراه لو قال له لتلقي نفسك في النار او من الجبل او لاقتلك  
 وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار

مطل  
 لو كان المصل اذا خرج للجماعة  
 لا يقدر على القيام

في حكمه ان يتركه في وقت



ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند ابي حنيفة  
 رحمه الله لانه ابتلى بليتين فاختار ما هو الا هو في زعمه وعندها  
 يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيجب  
 تحاميا عنه واصله ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر  
 فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار ايها شاء وعنده  
 هو يصبر ثم اذا التقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص  
 بخلاف ما اذا قال لتلقين نفسك من داس الجبل او لاقتلك  
 بالسيف فالتقى نفسه فمات فعنده ابي حنيفة تجب الدية وهي  
 مسألة القتل بالمثل انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خامسة  
 وهي درء المفسد او من جلب المصالح فاذا تعارض مفسدة  
 ومصلة قدم دفع المفسدة غالبا لان اعتناء الشرع بالمنهيات  
 اشد من اعتنايه بالماء مورات ولذا قال عليه الصلوة والسلام  
 اذا امرتكم بشئ فانوامنه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ  
 فاجتنبوه وروى في الكشف حديثا ترك ذرة مما نهى الله  
 من عبادة النقلين ومن ثم ترك الواجب دفعا للمفسدة ولم  
 يسأح في الاقدام على المنهيات خصوصا الكباير ومن ذلك ما  
 ذكره البزازی في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء و  
 له على شط نهر لان النهي راجح على الامر حتى استوعب النهي  
 الا زمان ولم يقتض الامر التكرار انتهى والمرأة اذا وجب عليها  
 الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره في الرجل اذا لم يجد ستره  
 من الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد ستره  
 يتركه

دور المفسد او من جلب  
 جلب المصالح

جازمه  
 لا يجزئ الا ان يتركه  
 لا يجزئ الا ان يتركه

اني ناهي عن  
 اني ناهي عن  
 اني ناهي عن

يتركه والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى والمرأة بين النساء كالرجل  
 بين الرجل كذا في شرح النقاية ومن فروع ذلك المبالغة في المصنفة  
 والاستنشااق مسنونة وتكره للصيام وتحليل الشعر سنة فت  
 الطهارة ويكره للمحرم وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة فمن  
 ذلك الصلوة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة او الستر  
 او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بجلا  
 الله تعالى في ان لا يباحي الاعلى الحمل الاحوال ومتى تعذر شيء  
 من ذلك جازت الصلوة بدونه تقديم المصلحة الصلوة على هذه  
 المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة  
 ترتب عليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة  
 لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب اخف المفسدين فحت  
 الحقيقة **القاعدة السادسة من الخامسة** الحاجة تنزل  
 منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جوزت الاجارة  
 على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا تجوز اجارة بيت بمف  
 بيت لا اتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها  
 ضمان الدرك جوز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم  
 على خلاف القياس لكونه بيع المعدوم دفعا للحاجة المفا ليس  
 ومنها جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه  
 فيها وما يستعمله من مائها وشربة السقا ومنها الافتابصحة  
 بيع الوفا حين كثر الدين على اهل بخارى وهكذا بمصر وقد سموه  
 بيع الامانة والشافعية يسمونه الرهن المعاد وهكذا سماه به

وهو امر لا يجزئ الا ان يتركه

والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى والمرأة بين النساء كالرجل

جواز الكذب للاصلاح

القاعدة الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة

لا يجزئ الا ان يتركه



في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكثر من باب خيار الشرط  
وفي القنية والبعية يجوز المحتاج الاستقراض بالرجح انتهى  
**القاعدة السادسة العادة محكمة** واصلا قوله صلى الله  
عليه وسلم ما رآه السلون حسنا فهو عند الله حسن قال العلامة  
لم اجده مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف  
بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول  
عبد الله بن مسعود موقوفا عليه اخرج به الامام احمد رضوانه  
عنه في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف رجح اليه في الفقه  
في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في الأصول في  
باب ما ترك الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة  
هكذا ذكر في الاسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال  
فقليل هما مترادفان وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن  
موضوعه الاصل الى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله  
فيه ومن العادة نقله الى معناه المجازي عرفا وتامه في  
الكشف الكبير وذكر الهندي في شرح المعنى العادة عبادة عما  
يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة  
وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية  
الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للحاة والفرق  
والجمع والنقص للنظار والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة  
والج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فيما فرغ  
على هذه القاعدة حد المجازي الاصح انه ما يعده الناس مجازيا  
ومنها

هذا هو الوجه في قوله العادة محكمة

هذا هو الوجه في قوله العادة محكمة

ومنها وفوق البحر الكثير في البحر الاصح ان الكثير ما يستكره  
الناظر ومنها حد الماء الكثير المحقق بالمجاري الاصح تفويضه  
الى رأي المبطل به لا التقدير بشئ من العشر في العشر ونحوه ومنها  
الحيض والنفاس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس  
ترد الى ايام عادتها ومن ذلك العمل المفسد للصلوة مفوض الى  
العرف لو كان بحيث لو رآه رأى يظن انه خارج الصلوة ومنه  
تناول النماء الساقطة وفي اجارة الظن فيما لانض فيه من  
الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا واما  
النصوص على كيله او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي  
حنيفة ومحمد خلا فالابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب  
الربا والخصوصية للربا وانما العرف غير معتبر في النصوص  
عليه قال في الظهيرية من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول  
الشرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست بعورة لتعامل  
العمال في الابدان عن ذلك الموضع عند الإتزار وفي النزع عن  
العادة نوع حرج وهذا ضعيف وبعبء لان التعامل بخلاف النص  
لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة  
وكذا صوم يومين قبله والمذهب عدم كراهة صومه بنية النقل  
مطلقا ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداء له قبل  
توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد  
والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن ومنه الفأط  
الواقفين تبني على عرفهم كما في فتح القدير وكذا لفظ الناذر

تناول النماء الساقطة

مطل الشرة

هذا هو الوجه في قوله العادة محكمة

هذا هو الوجه في قوله العادة محكمة

هذا هو الوجه في قوله العادة محكمة



والموصى والخالف وكذا الاقارير تبني عليه الا فيما نذكر وستاء  
مسائل الايمان ويتعلق بهذه مباحث **الاول** بما ذاتت العادة  
وفي ذلك فروع **الاول** العادة في باب الحيض اختلف فيها فعند  
ابن حنيفة ومحمد لا تثبت الا بمرتين وعند يوسف تثبت بمرة واحدة  
قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الاصلية او في الجمالية  
او فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها **الثاني** تعليم الكلب الضيعة  
بترك اكله للصيد بان يصير الترك عادة له وذلك بتركه للاكل  
ثلاث مرات **الثالث** لما ذاتت العادة بالاهداء للفقير  
المقتضية للقبول **البحث الثاني** انما تعتبر العادة اذا اطردت  
او غلبت وكذا قالوا في البيع لو باع بدينار او دينارين وكان في  
بلد اختلفت فيها التقود مع الاختلاف في المائنة والرواج  
انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف  
فينصرف المطلق اليه ومنها لو باع لتاجر في السوق شيئا بمن  
ولم يصير حائلا ولا ثاء جيل وكان المتعارف فيما بينهما ان  
البائع يأخذ كل جمعة قدر ما معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا  
لان العرف كالشروط ولكن اذا باعه المشتري ثوبه ولم  
يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار **فصل** في  
اشبهه والجمهور على انه يبيعه مراجعة بلا بيان لكونه حالا بالعقد  
ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استبعاد الكاتب قالوا الخبر  
عليه والخياط قالوا الخياط والابرة عليه علم بالعرف وينبغي  
ان يكون الكحل على الحال للعرف ومن هذا القيل طعام العبد

۱۰۰

فانه على المسافر بخلاف علف الدابة فانه على المجر حتى لو شرط  
على المسافر جرسدت كما في البرازية بخلاف استيجار الظير بطحا  
مها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف وتفرع على ان  
علف الدابة على مالكها دون المسافر ان المسافر لو تركها  
بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البرازية ومنها ما في  
وقف القنية بعث شمعا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق  
وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام والمؤذن ان يأخذ  
بغير اذن المانع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام  
والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك  
انتهى ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء  
وشهر رمضان في دروس الفقه لم ارها صريحة في كلامهم  
والسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يقطع من العلق  
شيئ والا فينبغي ان تلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في  
اخذ القاضي مارتب له من بيت المال في يوم بطلته فقال في  
المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني و  
قل لا يأخذ انتهى وفيمنية القاضي يستحق الكفاية من  
بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة  
ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس  
لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة و  
التحيز عند ذي الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة  
طولية ادت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة

مطلب  
عطف الدابة فانه على الوجه

الملازم في السطالة في



وبعض المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجا بان  
المدرس من الشعاير مستد لا بما في الحاوي القدسي مع ان  
ما في الحاوي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج  
مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تقبل  
اذا غاب المدرس بحيث تقفل اصلا بخلاف المسجد فانه لا يتعطل  
لغيبة المدرس **فائدة** نقل في القنية ان الامام للمسيح يسامح  
في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله وعبارته في باب  
الامامة اما يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرسايق اسبوعا  
او نحوه او لصيته او الاستراحة لا باس به ومثله عفو في  
العادة والشرع انتهى ومنها المدارس الموقوفة على مدرس واحد  
ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذمعة  
هو معرفة المصطلح كتحصيل الصلاح او بقرائة متن الحديث كالنخا  
ومسلم ونحوها ويتكلم على ما في الحديث من فقه وغريب و  
لغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال  
الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رايته في شروط  
واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر شيخه  
الحافظ ابا الفضل المراقي عن تلك فاجاب بان الظاهر اتباع  
شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصلا  
كل بلد فان اهل الشام يلقون دروس الحديث بالسماع ويتكلم  
المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة جرت  
بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها  
من

في تاريخ  
المدارس الموقوفة

شرط ان يكون الفقيه من النجاة والسياسة والفقهاء من اهل البيت  
الذين هم اهل البيت والسياسة والفقهاء من اهل البيت

من الحديث **فصل في تقارض العرف مع الشرع** فاذا تناقض  
قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان فاذا حلف لا يجلس على  
الفراش او على البساط او لا يستضي بالسراج لم يحث بجلوسه على  
الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وان سماها الله تعا فراشا وسمي  
الشمس سراجا ولو حلف لا ياكل لحم السمك باكل لحم السمك وان  
سماه الله تعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب  
كافرا لم يحث وان سماه الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس  
تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحث وان سماه الله تعالى  
سقفا الا في مسائل فيقدم الشرع على العرف الا في لو حلف  
لا يصلي لم يحث بصلوة الجنائز كما في عامة الكتب الثانية لو  
حلف لا يصوم لم يحث بمطلق الامساك وانما يحث بصوم ساعة  
بعد الفجر بنية من اهل الثالثة حلف لا ينكح فلانه تحث بالعقد  
لانه النكاح شرعا لا بالوطئ كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح  
زوجته فانه للوطئ الرابعة لم قال لها ان رايت الهلال فانت  
طالق فعلت به من غير روية ينبغي ان يقع لكون الشارع استعمل  
الرؤية فيه يعني العلم في قوله عليه الصلوة والسلام صوموا الرؤية  
فلو كان الشرع يقتضي الخصوص والتلفظ يقتضي العموم اعتبرنا خصوص  
الشرع قالوا لو اوصى لا قايمة لا يدخل الوارث اعتبارا لخصوص  
الشرع ولا يدخل الوالدان والولد وهنا فرعان مخرجان لمدارهما  
الآن صريحا احدهما حلف لا ياكل لحم السمك باكل الميتة الثاني  
حلف لا يطعم لم يحث بالوطئ في الدبر واما لو حلف لا يشرب ماء

مطل  
في تقارض العرف مع الشرع

في تقارض العرف مع الشرع

انما هو الذي يقتضي عدمه



فشرط تغير غيره فالعبارة للغالب كما صرح حوايه في الرضاع **فصل**

**تعارض العرف مع اللغة** صرح الزيلعي وغيره بان الايمان

مبنية على العرف لا على الحقايق اللغوية وعليها فروع منها لو حلف  
لايأكل الخبز حنت بما يعتاده اهل بلده ففي القاهرة لا يحنت الا  
خبز البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زيبار الى  
خبز الذرة والدخن ولو اكل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز  
لم يحنت ولا يحنت باكل القطايف الابالية ومنها الشواو  
الطبخ على اللحم فلا يحنت بالبادجان والجزر المشوي ولا  
يحنت بالمزونة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف  
المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة ومنها الراس ما يباع في  
مصره فلا يحنت الا براس الغنم ومنها حلف لا يدخل بيتا فدخل  
بيعة او كنيسة او بيت نارا والكعبة لم يحنت **تخييه** خرج عن  
بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا ياكل لحما حنت  
باكل الخنزير والادعي على ما في الكنز ولكن الفتوى على خلافه  
وجواب الزيلعي بانه عرف عملي فلا يصلح مقيدا بخلاف العرف  
اللفظي فقد رده في فتح القدير بقوله في الاصول الحقيقة تنزك  
بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعرفا عمليا انتهى الثانية  
حلف لا يركب حيوانا يحنت بالركوب على انسان لتناول اللفظ  
والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيدا ذكره الزيلعي  
بخلاف لا يركب دابة كما قد ضناه وقد استمر على ما مهله و  
قد علت رده لكن لم يجب ابن الهمام عن هذا الفرع الثالثة حلف

حلف  
في تعارض العرف مع اللغة

حلف لا يركب حيوانا  
فركب انسانا

فلا يحنت بالركوب على انسان لتناول اللفظ  
والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيدا ذكره الزيلعي  
بخلاف لا يركب دابة كما قد ضناه وقد استمر على ما مهله و  
قد علت رده لكن لم يجب ابن الهمام عن هذا الفرع الثالثة حلف

لا يهدم بيتا حنت بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وقرق  
الزيلعي بينهما ما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول ولو  
صح هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل  
بحقيقته اللغوية الرابعة حلف لا ياء كل لحما حنت باكل الكبد و  
الكرش على ما في الكنز مع انه لا يسمى لحما عرفا ولذا قال في المحيط  
انه انما يحنت على عادة اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحنت  
لانه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هنا فامثاله علم ان  
الجميع يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنز والفتوى  
على السطح داخل ان المختاران لا يحنت في العرف لانه لا يسمى داخلا  
عندهم **المبحث الثالث** العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط  
قال في اجابة الظهيرية والعروف عرفا كالمشروط شرطا انتهى  
وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليصنعه له او الى صباغ  
ليصبغه له ولم يعين له اجرام اختلفا في الاجر وعدمه وقد  
جرت عادته بالعمل بالاجر فهل ينزل منزلة شرط الاجر فيه  
اختلاف قال الامام الاعظم رضي الله عنه لا اجر له وقال ابو يوسف  
ان كان الصانع حر يفا له اي معامل له فله الاجر والا لا وقال  
محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله  
بها كان القول قوله والا فلا اعتبارا للظاهر المعتاد قال الزيلعي  
والفتوى على قول محمد انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع  
نصب نفسه للعمل باجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا  
القبيل نزول الحان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية

حلف لا يدخل بيتا  
ولا يدخل بيتا

حلف لا يدخل بيتا  
ولا يدخل بيتا



ومن هذا القبيل المعتد للاستغلال كذا في المنقط ولذا قالوا المعروف  
 كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته كالمشروط صريحا وهذا  
 مسئلتان لمدارهما الآن يمكن تخريجها على ان المعروف كالمشروط  
 وفي البرازية المشروط طعنا عرفا كالمشروط طعنا ومنها لو جرت  
 عادة المقترض برد ازيد مما اقتضى هل يحرم اقراضه تنزيلا لعاد  
 منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلما او امردت العادة  
 بالامان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيجوز على  
 المسلمين اعانته المسلم عليه وحينئذ ليف هذا المحل ورد على  
 سؤال قمين آجر مطبخا لطبخ السكر وفيه فخر اذن للمستاء جبر  
 في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في الطابخ بضمائها على  
 المستاء جبر فاجبت بان المعروف كالمشروط فصار كانه صرح  
 بضمائها عليه والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير  
 نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية وجزم  
 به في الجوهر ولم يقبل في رواية لكن نقل هذه فروع البرازية  
 عن الينايع ثم قال اما الوديعة والعين الموجهة فلا يضمنان  
 بحال انتهى ولكن في البرازية قال امرني هذا على انه ان ضاع  
 فانا ضامن له فاعاره فضاء لم يضمن انتهى ومما يفرع على ان  
 المعروف كالمشروط لو جهز الاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى  
 انه عارية ولاينة ففيه اختلاف والمختار للفتوى انه ان كان  
 العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لعارية لم يقبل  
 قوله وان كان العرف مشتركا فالقول للاب كذا في شرح منظومة

هذا هو المشروط  
 وهو المشروط  
 وهو المشروط  
 وهو المشروط

هذا هو المشروط  
 وهو المشروط  
 وهو المشروط

هذا هو المشروط  
 وهو المشروط  
 وهو المشروط

ابن وهبان وقال قاضي خان وعندي ان الاب ان كان من  
 كرام الناس واشرفهم لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس  
 كان القول قوله انتهى وفي الكبرى للخاص ان القول للزوج بعد موته  
 وعلى الاب البينة لان المظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى قصاص  
 ليقتضيه ولم يذكر الاجراف انه يحمل على الاجارة بشهادة المظاهر انتهى  
 وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر الى عرف  
 بلدهما وقاضي خان نظر الى حال الاب في العرف وما في الكبرى  
 نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكا وفي المنقط من  
 البيوع وعن ابي القاسم الصفار الاشياء على ظاهر ما جرت به  
 العادة فان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يجب السؤال  
 وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل ياءخذ المال من  
 حيث وجده ولا يتساءل في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن  
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البردعة والاكاف في بيع الحمار  
 مبني على العرف وفيه ايضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل  
 الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارات منية  
 المفتي دفع غلامه الى حايك مدة معلومة لتعليم النسيج ولم  
 يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى  
 والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل  
 فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل  
 على المولى وان كان يشهد للمولى فيباجر مثل الغلام على الاستاذ  
 وكذلك لو دفع ابنه انتهى ومما يفرع على العرف ان اكثر اهل

هذا هو المشروط  
 وهو المشروط  
 وهو المشروط



مطلب اذا استأجر أكثر  
أهل السوق حارسا

العتق اذا استأجر حارسا وكره الباقيون فان الاجرة تقسم  
من الكل وكذا في منافع القرية وتمامه في منية المفتي وفيها لو  
دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوده مشايخ بخاري و  
ابو الليث وغيره للعرف انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل  
عليه الالفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر وكذا يقرر  
لا عبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات و  
لم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي  
آخر المبسوط اذا اراد الرجل ان يغيب فحلفته امرأته فقال  
كل جارية اشترىها فهي حرة وهو يعني على كل سفينة جارية علمت  
نيتها ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوار المنشأت  
في البحر كالأعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك علمت نيتها لانها  
ظالمة في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة  
وان حلفته بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقل كل امرأة  
اتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي كل امرأة دقتك فتعلم  
نيتها لانه نوى حقيقة كلامه انتهى وأما الاقرار فهو اخبار عن  
وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو  
اقر بدهم ثم فترها انها زيوف او بنهرجة يصدق ان وصل  
وان اقر بالف من ثمن متاع او قرض لم يصدق عند الامام رضي  
الله عنه اذا قال هي زيوف وصل او فضل وصداقاه ان  
وصل وان اقر بالف غصبا او ودية ثم قال هي زيوف صدق  
مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والأقرار

اتزوجها عليك

اخبار

اخبار بما تقدم فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره  
للحال فقيه العرف قال في النزائية من الدعوى معزيا الى للاشمى  
اذا كانت النقود في البلد مختلفة احدها اروج لا تقع الدعوى ما  
لبريتين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حرو في البلاد نقود مختلفة حمر  
لا يصح بلايمان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وفيه  
اوسعنا الكلام في ذلك في شرح الكنز من اول البيع ويمكن ان  
يخرج عليها مسئلتان احدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا  
استقر عرف بها في اشتهر بخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف  
قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا ذاك  
شا فعيان صار الآن حنفيا لا قاضي غيره الا بناية هل يكون النظر  
له لانه الحاكم او لانه متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فقضى القضا  
الثاني وقالوا في الايمان لو حلفه في بلدة ليعلمه بكل ذا عر دخل  
البلدة بطلت اليمين بعزل الوالي فلا يحتج اذا لم يعلم الوالي الثاني  
وكذا اذا كان حكم ما اذا حلف متى رأى مكرار فعه الى القاضي هل  
ينبغي للقاضي حالة اليمين ومن هذا النوع لو وقف لبلد على الحرم  
الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي  
البلد الموقوفة او قاضي بلد الواقف ينبغي ان تشرح من مسألة ما  
مالو كان الينيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد  
الينيم او لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر  
لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان ادرج كون النظر لقاضي البلدة  
الموقوفة لانه اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبه



تحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار لافي ولاية القاصي  
وتنازع فيه عند قاضي آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر  
الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة **تبيين**  
هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان  
خاصا المذهب الاول قال في البرازية معزيا الى الامام البخاري  
الذي ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت  
انتهى ويتفرع على ذلك لو استقرض الفاء واستاجر المقرض لحفظ  
مراة او ملحقه كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيها ثلاثة  
اقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري والصححة  
مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف  
العام ولم يوجد وقد افق الاكابر بفسادها وفي الفتية من باب  
استيجار المستقرض للتعارف الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بخاري  
اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض ان كان يثبت لكن احده  
بعض اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء  
لم يعرفه عامة منهم بل تعرفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر  
قال رحمه الله وهو الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراهية  
قبيل التبري لو تواضع اهل بلدة على زيادة في صجراتهم التي يوزن  
بها الدراهم والابريس على مخالفة ساير البلاد ان ليس لهم ذلك انتفع  
وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استاجر ليجل طعامه  
بفقيه منه فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل لا يتجاوز به السمى  
وكذا لو دفع الى حايك غزلا على ان ينسجه بالثلث ومشايخ بلخ و

المقرض

في دفعه الى حايك

حواردم

حواردم افتوا بجواز اجارة الحايك للعرف وبه افق ابو على النسفي  
ايضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال  
النص انتهى وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء فمت  
القول السادس من انه صحيح قال الحاجة الناس فرار من الربا فبلغ  
اعتاد الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتادوا  
الاجارة الطويلة ولا تمكن في الاشجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما  
ضايق على الناس امر الا اتسح حكمه انتهى فالحاصل ان المذهب  
عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افق كثير من المشايخ باعتباره  
فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة  
من خلوات الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقاله فلا يملك  
صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارة غيرها ولو كانت وقفا  
**وقد** وقع في حوانيت الجملون بالقاهرة ان السلطان الغوري  
لما بناها سكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذ منهم  
وكتب ذلك بكتوب الوقف **وكذا** اقول على اعتبار العرف الخاص  
قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال يعطى  
لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض منه  
المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل **منها** ما في فتح القدير  
من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم  
طبقات لا ينتفع بها الاب **وقد** تمت القواعد الكلية وهي ستة  
**الاولى** لا ثواب الا بالنية **الثانية** الامور بمقاصدها **الثالثة**

في دفعه الى حايك  
وما يقبض لا حايك



اليقين لا يزول بالشك **الرابعة** المثقة تجلب التيسير **الخامسة**  
 الضرر يزال **السادسة** العادة محكمة والآن نشرح في النوع الثاني من  
 القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية  
**الاولى** الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم  
 ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها و  
 لم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول  
 وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة وهذا اولى من  
 قوله في الهداية لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول  
 باتصال القضاء به فلا ينتقض باهود وفيه انقضى لانه يكفي بان الثاني  
 كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السابق مع ما اورده في  
 العناية على قوله ان الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجح للاصل  
 بصره لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء  
 وان اجاب عنه بان الفرع يرجح اصله من حيث بقاءه لامن حيث  
 انه منه فالشيئان اذا تساويا في القوة وكان لاحدهما فرع فانه  
 يترجح على ما لا فرع له الى آخره ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده  
 في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد  
 فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالثاني الى جهة ثم تغير الى  
 اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في  
 الخلاصة منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها  
 لو حكم القاضي برؤية الفاسق ثم تاب فاعادها لم تقبل وعلته  
 بمضمر بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد

مطل  
 الاجتهاد لا ينقض  
 بالاجتهاد

في فقهنا

واصله

واصله كما في الخلاصة من ردت شهادته له ثم نالت ثم اعادها  
 في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة الصبي والجد والكافر والاعمى  
 انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتقوى وصلى باحدهما  
 ثم وقع تخريبه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا مسألة في  
 الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم الخربكة وطائفة ثبوتها بالكو  
 لغتنا فان قضى باحديهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية  
 لاتصال القضاء بها ومقتضى الاول انه لو تخربى وظن طهارة  
 احد الاناءين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثالث  
 بل يتيمم ولكن هذا مبني على جواز التخيير في الاناءين وفي شرح الجمع  
 قيل التيمم لو كانا انائين يريقهما ويتم اتفاقا انتهى ومنها لو حكم  
 الحاكم بشئ ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما  
 رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض و  
 هو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع اليه حكم حاكم  
 امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط  
 القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكثر وكتبنا المسائل المستثناة  
 في النوع الثاني ثم **اعلم** ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعنى  
 الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسئلتين احدهما نقض القضية  
 اذا ظهر فيها عين فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف تنقض بمثله  
 والجاب ان نقضها لغوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها  
 لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بغير شرط فانه  
 ينقض قضاء الثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني

مطل  
 من ردت شهادته له

مطل  
 لو حكم الحاكم بشئ



تغيره حيث كان من امور الهامة والجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة  
فاذا اراها الثاني وجب اتباعها **تنبيهات الاول** كثر في زماننا  
وقبله ان الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع  
ونكاح واجارة ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقص  
لو رفع الى آخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة و  
دعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا يكون حكما صحيحا  
تمسكا بما ذكره العاды في فصوله وتبعه في جامع الفصولين  
والكودري في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من  
ان شرط نفاذ القضاة في المجتهدات ان يكون في حادثة ودعوى  
فان فات هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة قاسم  
ان الاجماع عليه وقال لو قضى شافعي بوجوب بيع عقار لا يكون  
قضاء بانه لا شفعة للجار ولو كان القاضي حنفيا لا يكون قضاء  
بانه الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع ومشي عليه ابن  
الفرس واوضحه باسئلة **الثاني** لو قال الموثق وحكم بوجبه  
حكما صحيحا مستقيا شريطة الشرعية فهل يكفي به فاجبت مرارا  
بانه لا يكفي به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم  
لما في الملقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندي  
بما ثبتت الحوادث الحكيمة انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل  
ثم قال وحكاية انه لا استقصى قاضي عنبة بخاري كان يكتب الاما  
الحلواني لا فاوردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت بتلك النسخة  
بعينها نعم فقال انكم لا تقررون الشهادة وقبلك القاضي  
عل

في محاضرهم

على السعدى وقبله شيخنا ابو علي النسي وكان لا يخفى عليها فاما  
انت وامثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من  
وعن السيد الامام ابي شجاع قال كانت اهل في ذلك كما يخفى  
حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياءتوا بها صحيحة فتحقق عندي  
ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر  
والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكفي بالاجمال  
حتى قيل لا يكفي في المحضر ان يكتب يقول حضر فلان واحضر  
معه فلانا فاذا في هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي  
حضر على هذا الذي احضره الى ان قال وكذا لا يكفي بذكر قوله  
شهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى  
المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظة  
الشهادة بتمامها ولا يكفي بما يكتب ثبت عندي على الوجه الذي  
ثبتت الحوادث الحكيمة الى آخره وحكي فيها واقعة الحلواني مع  
قاضي عنبة الى ان قال والمختار في هذا الباب ان يكفي به  
في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر آخر فلا  
يكون في التدارك حرج انتهى **الثالث** انه لا فرق بين الحكم  
بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان  
وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان  
لم يقع تنازع بينهما فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع التنازع  
في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي  
ووقعت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون

29

والمدعى في المحضر  
باسمهم وادار  
بسمهم وادار  
بسمهم وادار

صحيحا ولا خلاف  
في صحة الحكم  
بما ثبتت الحوادث



غيره والأفلا فإذا اقرب وقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا  
وثبت ملكه لما وقفه وسلمه إلى ناظر ثم تنازعا عند قاضي حنفى وحكم  
بصحّة الوقف ولزومه وهو وجه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع  
التنازع في شيء من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بمقتضى  
مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق إذا لم يحكم بمغايى الشروط  
أما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحّة الشروط فليس للشك  
الحكم بإبطاله باعتبار اشتراط الخلة له أو النظر أو الاستبدال  
**الرابع** يتنا في الشرح حكم ما إذا حكم بقول ضعيف في مذهبه  
أو برواية مرجوع عنها وما إذا خالف مذهبه عمدا أو ناسيا  
فما لا ينفذ القضاء به ما إذا قضى بشئ مخالف للإجماع وهو ظاهر  
وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للإجماع وإن كان فيه خلاف  
لغيرهم فقد صرح في التحرير أن الإجماع انقصد على عدم الحمل  
بمذهب مخالف للأربعة لأنضباط مذاهبهم واشتهارها وكثرة  
اتباعهم **السادس** القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف  
النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كض الشارع صرح به في  
شرح المجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بأن ما  
خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سوى  
كان نضه في الوقف نصا ظاهرا انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما  
في الهداية أن الحاكم إذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته أن يكون  
قولا لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدرى بأن إلى آخره ويدل  
عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالجية وغيرها من أن القاضي إذا

১৭৭৭



قرر فرأى السجدة بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفرش  
تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث  
المرتبات بالاولى وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ والا  
رد عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **القاعدة الثانية** اذا اجتمع  
الحلال والحرام غلب الحرام وبمعناها ما اجتمع محرم ومباح الا  
غلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اوردته جماعة ما اجتمع  
الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له و  
صنفه البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوف فاعلى ابن مسعود و  
ذكره الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصيد مرفوعا فمن فروعها  
ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة  
قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتقليل النسخ لان الاصل في الاشياء  
الاباحة فاذا جعل المبيع متاخرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية  
ثم يصير منسوخا بالمبيع ولو جعل المحرم متاخرا كان ناسخا بالمبيع  
وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي التحرير يقدم المحرم  
تقليله للنسخ او احتياطا وقد اوضحناه في شرح المنار في باب  
التعارض ومن ثم قال عثمان لما سئل عن الجمع بين الاختين بملك  
اليمن احلتهما اية وحرصهما اية فالتحرير احب اليها وذكر  
بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الحايض ما فوق الازار  
وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما  
بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطئ فرج التحريم  
احتياطا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والشافعي و

مطل  
اذا تعارض دليلان

[illegible]

وہی عالم ہوتا ہے جس میں اللہ تعالیٰ اپنے بندوں کو اپنے فضل و کرم سے نوازا کرتا ہے۔



خصص محمد شعار الدم وبه قال الامام احمد وعلا بالثاني ومنها لو  
اشبهه محرم باجنبيات محصورات لم يحل كما قد مناه في قاعدة الاصل  
في الابضاع التحريم ومنها من احدا بويه ماء كول والاخر غير  
ماء كول لا يحل اكله على الاصح فاذا نزل كلب على شاة فولدت لا  
يؤكل الولد واذا نزل الحمار على فرس فولدت بغلا لم يؤكل والاهل  
اذا نزل على الوحشي فنتج لا يجوز الاضحية به كذا في الفوائد الناجية  
ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسي او كلب لم يذبح  
اسم الله عليه عدا حرم كما في الهداية ومنها ما في صيد الخانية مجوسية  
اخذ يده مسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم  
والمبيح فيجوز كما لو عجز مسلم عن مذكوسه فاعانته على مذكوسه لا  
يحل اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة ومنها لو  
كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد  
في الحل وبعضهم في الحرم والنقول في الثانية لما ذكره الاسيما في انت  
الاعتبار لقوايمه لا لرائسه حتى لو كان قائما في الحل ورائسه في الحرم  
فلا يثنى بقتله ولا يشترط ان تكون جميع قوايمه في الحرم حتى لو كان  
بعضها في الحرم والبعض في الحل وجب الجزاء بقتله لتعليب الخطر  
على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان  
تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في  
الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع اعضانها القيمة والثاني ان  
يكون اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في  
اصلها واغصانها والثالث بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم

فعل

منه في صفة الحيض

منه في صفة الحيض

فعل القاطع الضمان سواء كان الفحص من جانب الحل او من جانب  
الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مساليج المذكورة بمساليح الميته ولاعلا  
تيز وكانت الغلبة للميته او استويا لم يجز تناول شئ منها ولا  
بالتحري الا عند المحضة واما اذا كانت الغلبة للمذكورة فانه يجوز  
التحري ومنها لو اختلط ودك الميته بالزيت ونحوه لم يؤكل الا  
عند الضرورة والمسلتان في صلوة الخلاصة من فصل اشتباه  
القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط بين يمين يمين اثنان او ماء وبو  
عند حرم جوار تناول ولا بالتحري ومنها لو اختلطت زوجته بغية  
فليس له الوطئ ولا بالتحري سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا  
في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدي زوجتيه مبها حرم الوطئ  
قبل القيين ولهذا كان وطئ احدهما تقيينا الطلاق الاخرى في  
صورها ما لو اسلم على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الا  
على قول من خيره وهو محمّد والشافعي واما الشيطان فقال لا  
يبطلان النكاح قال في المجموع من فصل نكاح الكافر ولو اسلم ونجته  
خمس او اختان او ام وبنت بطل النكاح فان رتب فالأخيرة وخيره  
في اختيار اربع مطلقا واحدا لاختين والبيت انتهى ومنها لو رمى  
صيدا فوق في ماء او على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض  
حرم للاحتمال والاحتياط الحرمة بخلاف ما اذا وقع على الارض  
ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التترز عنه فسقط اعتباره وخبر  
عن هذه القاعدة مسائل **الاولى** من احدا بويه كتابي والاخر  
مجوسية فانه يحل نكاحه وذيجهته ويجعل كتابيا وهي تقتضى

فما اختلطت زوجتيه

منه في صفة الحيض



ان يجعل مجوسيا وبه قال الامام الشافعي رضي الله عنه ولو كان  
 الكتابي الاب في الاظهر عنده تغليب الجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا  
 ذلك نظرا للصغير فان المجوسي شر من الكتابي فلا يجعل الولد  
 تابعه له **الثانية** الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا  
 وبعضها نجسا والاقول نجس جازر ويريق ما غلب على ظنه انه  
 نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتم كما اذا كان الاقل  
 طاهرا عملا بالاعل فيهما **الثالث** الاجتهاد في ثياب مختلطة  
 بعضها نجس وبعضها طاهر سواء كان الاكثر نجسا او لا والفرق  
 بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء كما  
 في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار واما في حالة  
 الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم وينبغي  
 ان يلحق بمسئلة الاواني الثوب المنسوج لحته من حرير وغيره  
 فيحتمل ان كان الحرير اقل وزنا واستوى بخلاف ما اذا زاد وزنا  
 ولم اراه الا في وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصلوة لو اخلط  
 اوانيه باواني اصحابه في السفر وهم غيب او اخلط رقيقه بارغفة  
 غيره قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري ويتربص حتى يجي  
 اصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز  
 التحري مطلقا انتهى وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للبحث  
 ولم يفضلوا بين كون الاكثر تفسير او قراءنا ولو قيل به اعتبا  
 للغالب لكان حسنا **الرابع** لو سقى شاة خمر ثم ذبحها من ساعة  
 فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم

ومقتضى

في التحريم

جائز

ففي ثوبه من الحرير

تم في كتابه

ومقتضى الفرع انه لو علفها حراما لم يحرم لبنها ولحمها وان كانت  
 الورع الترك ثم قال في البرازية بعد ولو بعد ساعة الى يوم  
 تحل مع الكراهة انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام مستهلكا فلو  
 اكل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في  
 في شرح الكنز من جنائيات الاحرام **السادسة** اذا اخلط ما بين  
 طاهر بماء مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة  
 به والا فلا ويتنا في الطهارات من شرح الكنز بما اذا تعتبر الغلبة  
**السابعة** لو اخلط لبن المرة بماء او بدواء او بلبن شاة فالعبرة  
 بالغالب وثبتت الحرمة اذا استويا احتياطا كما في الخاية واختلف  
 فيما اذا اخلط لبن امرأة بلبن اخرى والصحيح ثبوت الحرمة منها  
 من غير اعتبار للغلبة كما يتناه في الرضاع **الثامنة** اذا كان  
 غالب مال المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته واكله ماله  
 يتبين انه من حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا ياء كل  
 الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه قال الحلواني وكانت  
 الامام ابو القاسم الحاكم ياء خذ جوايز السلطان والحيلة فيه ان  
 يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من اي مال شاء كذا رواه الثناء  
 عن الامام وعن الامام ان البتلى بطعام السلطان والظلمة يتحريم  
 فان وقع في قلبه حله قبل اكله والالا لقوله عليه الصلوة والسلام  
 استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن به ورع وصفا قلب  
 ينظر بنور الله تعالى ويذكر بالفراصة كذا في البرازية من الكرا  
**التاسعة** اذا اخلط حمامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم

علقا

مطلو لو علف شاة بعلق حرام

هذه الامة ليست فخرت من العادة بل منسوبة الى الله

مطلو اذا كان غالب مال المهدي حلالا فلا

مطلو والحيلة في اخذ جوايز السلطان

مطلو المشمل بطعام السلطان

مطلو اذا اخلط حمامة المملوك بغير المملوك



من قولهم قوله وحيد في جواب كماله وقوله في قوله وحيد في جواب كماله وقوله في قوله وحيد في جواب كماله

يحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة دراهم ودين من خمر فلها  
العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكالمهر ففيها غلب الحلال الحرام لما ان  
اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به واما اذا زوج  
الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان ابا او حداثه عليه والياء  
فسد النكاح وقيل يصح به المثل ومنها البيع فاذا جمع فيه بين حلال  
وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكوة  
والميتة والخمر والعبد فانه يسر البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام  
وكذا اذا جمع بين خل وخمر وان كان الحرام ضعيفا كان يكون ما لا  
في الجملة كما اذا جمع بين الدبر والقن او بين القن والمكاتب او ام الولد  
او عبد غيره فانه لا يسري الفساد الى القن لضعفه واختلف فيما اذا  
جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسري الفساد الى الملك  
لان الوقف مال نعم ان كان مسجدا عام فهو كالخمر بخلاف العامر  
بالجمعة اى الخراب فكالمدر ومن هذا القيل ما اذا شرط الخيار  
فيه اكثر من ثلاثة فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل  
في الكل لكن اذا اسقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا ومنه  
ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا تقضي  
جهالة الى المنازعة لا يضرب ولا فسد في الكل كما علم في البيوع ومنها  
الاجارة وهي كالبيع لا اشتراكها في انهما يبطلان بالشرط الفاسد  
وصرحوا بانه لو استاء جرد اكل شهر كذا فانه يقع في الشهر الاول  
فقط ولو اراد الآن حكم ما اذا استاء جرد نساء لم ينسج له ثوبا طوله  
كذا وعرضه كذا فخالف بزيادة او نقص هل يستحق بقدره او لا يتحقق



هذا هو الوجه الثاني في بطلان شهادة الجاني  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه

اصلا ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجايز وقالوا  
لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها  
الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجايز ومنها  
الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل  
القضاء وزاد يرد القاضي الزايد لا اكل كما في فتح القدير فلم يتعد الى  
الجايز فظاهر كلامه انه زاد في القدر واما اذا زاد في المعنى كما اذا  
كانت عادته اهدى ثوب كتان فاهدى ثوبا حريلا لم اراه الا ان  
لاصحابا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم  
تميزها من الجايز ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فملا  
نصفها وبطلت للوارث كما في الكنز وكذا لو اوصى للقاتل ولاجنبي  
ومنها الاقرار قال الزليعي فيها لو اقر بعين او دين لو ارثته ولاجنبي  
لم يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر  
لوارث مع اجنبي فنكاذبا الشركة صحيحة في الاجنبي انتهى ومنها باب  
الشهادات فاذا جع فيها بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز  
ففي الظهيرة منها رجل مات ووصى لفقر اجيرانه بشئ وانكر  
الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما او لا  
دمحا وج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها شهدا لاولادهما فيما  
يخص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق  
الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل  
انه قذف امهما فلا نية لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف  
الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك فقيران من  
جيرانه

مطل  
في جواز الوصية للاجنبي  
لا للوارث ولا للقاتل

مطل  
في عدم جواز الاقرار  
للاجنبي ولا للوارث

مطل  
في المصيبة لفقراء  
جيرانه

جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الوقف قول  
ابي يوسف اما على قول محمد فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند  
ابي يوسف يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى  
قول محمد لا تقبل اصلا ويحتمل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا  
كانوا قليلا يحصون انتهى وفي القنية اخ واخت ادعيا ارضا وشهد  
زوجها ورجل آخر ترد شهادتهما في حق الاخت والاخ فان الشها  
مترد بعضها ترد كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا يجوز له  
الشهادة واخبره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف  
في حق الآخر فقيل تبطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح الكنز  
ان شهادة العدة لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدة  
او غيره بناء على انها فسق وهو لا يجزى ومن هذا القيل اختلاف  
الشاهدين مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى والاخر خا  
لفها وكتبنا في الفوائد المستنبطة من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع  
القضاء للبعض امتنع للباقين كما في شهادات البراذية ومنها  
باب العبادات فلم نؤى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول  
وليس منه ما اذا عجل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النضا  
فهو صحيح فيها والا فلا وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحرم  
بهما معا فانا نقول بدخوله فيها لكن اختلفوا في وقت رفضه  
لاحداهما كما علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما  
اذا نوى التيمم لفرضين لانا نقول يجوز له ان يصلي بالتيمم الواحد  
ما شاء من الفرائض والنوافل ومنها ما اذا صلى على حي وميت

هذا هو الوجه الثاني في بطلان شهادة الجاني  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه

هذا هو الوجه الثاني في بطلان شهادة الجاني  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه  
انما هو ان لا يقبل من الجاني في نفسه



وينبغي ان تصح على الميت ومهما اذا استحي للبول محرّم قام فاحتلم  
فأمنى فاصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر به فلا يطهر المني  
كما صرحوا به ولهذا قال شمس الايمة السرخسي مسألة المني مشكلة لان  
كل فعل يندى اوله والذى لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعا انتهى  
وقد يقال ويمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجار تبعا ايضا وجوابه  
ان التبعة فيما هو لازم له وهو المذي بخلاف البول ولم يرد من ثبته عليه  
ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها او عبده وعبد  
غيره ان طلقها اربعا نفذ فيما يملكه ومنها لو استعاضت ثوبا ليرهنه على  
قدر معين فرهنه بازيد قال في الكنز ولو عين قدرا او جنسا  
او بلدا فخالف ضمن المعير المستعير او المرهق واستثنى الشارح ما  
اذا عين له اكثر من قيمته فرهنه باقل او اكثر فانه لا يضرك لكونه  
خلاف الى خير انتهى ومنها لو شرط الواقف ان لا يوجرو قفله  
اكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع  
لا فيما زاد على الشروط لانها كالباع لا تقبل تفريق الصفقة وصرح  
به في فتاوى قارى الهداية ثم قال والعتاق اذا فسد في بعضه  
فسد في جميعه **تخييه** وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العيادة  
جانب الحضر وجانب السفر فانا لانقلب جانب الحضر ومقتضاها  
تقليبه لانه اجتمع المبيع والمحرم لان اصحابنا قالوا في المسح على الخفين  
لو ابتداء مقيم فسا فر قبل اتمام يوم وليلة انتقلت مدته الى مدة  
السا فر فيمسح ثلاثا ولو كان في عكسه انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها  
اعتبار مدة الاقامة فيها تغليب الجانب الحضر وبه قال الامام الشافعي  
وعنده

مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب

وعنده لو مسح احدى الخفين حضرا والاخرى سفرا فكذلك على الاصح  
طرد القاعدة واما عندنا فلا خفاء في ان مدته مدة المسافر واما  
لو احرم قاصرا فبلغت سفينة دار اقامته فانه يتم ولو شرع في  
الصلوة في دار الاقامة فسارت سفينة فليس له القصر ولو ارها  
الآن وعندنا فاية السفر اذا قضاه في الحضر يقضيها ركعتين  
وعكسه يقضي اربعا لان القضاء يحكي الاداء واما باب الصوم فاذا  
صام مقيما فسا فر في اثناء النهار او عكسه حرم الفطر **فصل**  
هل يدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه  
يقدم المانع فلو ضاق الوقت او الماء على شئ من الطهارة حرم فعلها  
ولو جرحه جرحين عمدا وخطا او مضمونا وهدرا ومات بهما  
فلا قصاص وخرج عنها مسائل **الاول** لو استشهد الجنب فانه  
يفتل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل كقولها **الثانية** لو  
اخطأ موقت المسلمين بموتى الكفار فقتلها عدم التغيل للكل  
والشافعية قالوا بتغسيل الكل ولم يفضلوا واصحابنا فضّلوا فقا  
الحاكم في الكافي من كتاب النجوى واذا اخطأ موقت المسلمين وموقت  
الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه  
علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليه علامة والمسلمون اكثر غسلوا  
وكفّنوا وصلى عليهم وينوون بالصلوة والدعاء المسلمين دون الكفار  
ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان سواء او كانت الكفار  
اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفّنون ويدفنون في مقابر المسلمين  
وقد رجح المانع على المقتضى في مسألة غسل الرجل وعلو اخر فان

مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب



كلاهما ممنوع عن التصرف في ملكه الحق الآخر فملكه مطلق له وتعلق  
 حق الآخر به مانع وكذا تصرف الراهن والموجر في الموهون والعين  
 الموجهة منع لحق المرتهن والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك  
 لانه لا يفوت به الامتعة بالتأخير وفي تقديم الملك تفويت  
 عين على الآخر وتامه في العارية من مسائل الحيطان **القاعدة**  
**الثالثة** لمرادها الآن لاصحابنا وارجالنا من كرم الفلاح ان يفتح  
 بها او يثني من مساليلها وهي الايثار في القرب قال الشافعية الا يثار  
 في القرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون  
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يثار في  
 القربات فلا يثار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصفت  
 الاقل لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال فمن اثر به فقد  
 ترك الاجلال الاله وتقصيره وقال الامام لو دخل الوقت معه  
 ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف فيه خلافا  
 لان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب  
 والعبادات وقال في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد من  
 مجلسه يجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى  
 ابعد من الامام كره قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد  
 في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ماء يكفي لطيهارته  
 وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الايثار ولو اراد المضطر  
 ايثار غيره بالطعام لاستبقاء مهجته كان له ذلك وان خاف فوات  
 مهجته وافرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار

والحق

في القرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يثار في القربات فلا يثار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصفت الاقل لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال فمن اثر به فقد ترك الاجلال الاله وتقصيره وقال الامام لو دخل الوقت معه ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف فيه خلافا لان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجلسه يجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعد من الامام كره قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ماء يكفي لطيهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الايثار ولو اراد المضطر ايثار غيره بالطعام لاستبقاء مهجته كان له ذلك وان خاف فوات مهجته وافرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار

والحق في حال الخصة لنفسه وكذا ايثار الطالب غيره بنوبته في القراءة  
 لان قراءة العلم والمسارة اليه قربة والا يثار بالقرب مكروه قال  
 الجلال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجده في  
 الصف فرجة فانه يجز شخصاً بعد الاحرام ويندب للجرور ان يثار  
 فهذا يفتقر على نفسه قربة وهو اجر الصف الاول انتهى ثم رأيت  
 في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه درهم فاراد ان يؤثر الفقير  
 على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فالايثار افضل والا فالانفا  
 على نفسه افضل انتهى **القاعدة الرابعة** التابع تابع يدخل فيها  
**قواعد الاولى** انه لا يفرد بالحكم ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع  
 الام تبعاً ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق  
 يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يفردان بالبيع على الاظهر ومنها  
 لا كفارة في قتل الحمل ومنها اللعان بنفسه وخرج عنها مسائل منها  
 يصح اعتاق الحمل دون امه بشرط ان تلده لا قبل من ستة اشهر ومنها  
 يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الايصاء به ولو حمل  
 دابة ومنها يصح الاقرار له ان يبين المقر سبباً صالحاً ولد لا قبل من  
 ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حياً ومنها انه يورث  
 فتقسم الفرقة بين ورثة الجنين اذا ضرب بطنها فالقته ومنها يصح  
 الاقرار به وان لم يبين له سبباً اذا جاءت به لا قبل المدة في الادعي  
 وفي مدة تصوره عند اهل الخيرة في البهايم ومنها صحة تديره و  
 منها ثبوت نسبه فقال صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام  
 لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علت من ثبوت

في القرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يثار في القربات فلا يثار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصفت الاقل لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال فمن اثر به فقد ترك الاجلال الاله وتقصيره وقال الامام لو دخل الوقت معه ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف فيه خلافا لان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجلسه يجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعد من الامام كره قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ماء يكفي لطيهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الايثار ولو اراد المضطر ايثار غيره بالطعام لاستبقاء مهجته كان له ذلك وان خاف فوات مهجته وافرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار







وامره ان يكله فيها صح اذا الباع لا يصلح كيله عن المشتري في القبض  
 قصدا ويصلح ضمنا وحكما لاجل الفرارة ومنه شراء ما لم يره فوكل و  
 كيله بقبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يبق  
 خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار رؤية موكله  
 عنده ابي حنيفة خلا فاهما وقريب من هذا الجنس من لا تجوز اجازة  
 ابتداء وتجوز انتهاء منه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يول  
 الاستخلاف لم يجز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا  
 واجاز القاضي احكامه تجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل  
 به ويملك اجازة بيع بابعة فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز محيطا له  
 بما اتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء  
 عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى في  
 كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع  
 لا غير فقضى في الايام التي لم تكن ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز  
 ما قضى جازت اجازته انتهى **فايدة** ظفرت بمسئلتين يغتفر في  
 الابتداء ما لا يغتفر في البقاء عكس القاعدة المشهورة **الاولى** يصح  
 تقليد القاضى القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق ان عزل عنه  
 بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه **الثانية** لو ابق  
 الماء دون انجر ولو اذن لآبق صح كما في قضاء المعراج وقيد قاض  
 خان بما في يده **القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوط  
 بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسألة صلح  
 الامام عن الظلة النبوية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف

طلب  
 في استخلاف القاضي  
 مع عدم الاذن له

طلب  
 يصح تقليد القاضي  
 القضاء

تاريخ  
 ١٢٦٧

كما سبق في الموضع المذكور في طريق العامة

في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في باب الجنايا ان السلطان لا  
 يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعمله في  
 الايضاح بانه نصب ناظر او ليس من النظر للمحقق العفو اصلها  
 ما اخرج سعيده بن منصور عن البراء قال عمر رضي الله عنه اني انزلت  
 نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى اليتيم ان احتجت اخذت منه  
 فاذا ايسرت رددته فان استغفبت استغفبت وذكر الامام ابو يوسف  
 في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلوة و  
 الحرب وبعث وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال  
 وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل  
 يوم شطرها ويطبخها لعمار وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها  
 الآخر لعثمان بن حنيف وقال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال  
 بمنزلة والى اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال فمن كان غنيا  
 فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما ارى ارضا  
 يوخد منها شاة في كل يوم الا استسرع خرابها انتهى فعلى هذا لا يجوز  
 له التفضل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكوة والرأى الى الامام  
 من تفضل وتنوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم  
 الا ما يفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شيء يبعه  
 ايصال الحقوق الى اربابها فسخة بين المسلمين وان قصر في ذلك  
 كان الله عليا حسيا انتهى وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان  
 اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع  
 من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكما

في كتاب الخراج في مواضع







وفي قضاء الوالدية رجل اوصى الى رجل وامره ان يصدق من ماله  
على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الموصى يبعد من تلك البلدة وله  
تلك البلدة عظيم له عليه المراهم ولم يجد الموصى الى تلك البلدة  
سيلا فامر القاضي الغريم بصرف ماله من المراهم الى الفقراء  
فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصيت الميت قائمة انتهى  
وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في  
الدخيرة والوالدية وغيرها بان القاضي اذا قرر فراشا لمسجد بغير  
شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم  
انتهى وبه علم حرمة احدث الوظائف بالاولى قاف بالاولى لان المسجد  
مع احتياجه للفراش لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير  
تقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة احدث  
المرتبات بالاولى قاف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المتأخر  
بالاولى قاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالقضاء  
صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاقوال الا  
اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في اوقاف الخصا  
وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من  
وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصا باثم سئلت لو قرر من فايض وقف  
سكت الواقف عن مصرف فايضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا  
لما في التاتارخانية ان فايض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتر  
به المتولى مستغلا وصرح في النزائية وتبعه في التبر والغرابة  
لا يصرف فايض وقف لو وقف آخر اتحد واقفها او اختلف انتهى  
وكتبت

هذا هو الوجه في تقرير القاضي المتأخر بالاولى قاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير تقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة احدث المرتبات بالاولى قاف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المتأخر بالاولى قاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالقضاء صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاقوال الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في اوقاف الخصا وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصا باثم سئلت لو قرر من فايض وقف سكت الواقف عن مصرف فايضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في التاتارخانية ان فايض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتر به المتولى مستغلا وصرح في النزائية وتبعه في التبر والغرابة لا يصرف فايض وقف لو وقف آخر اتحد واقفها او اختلف انتهى وكتبت

والذي يكون بامر القاضي المتأخر بالاولى قاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير تقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة احدث المرتبات بالاولى قاف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المتأخر بالاولى قاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالقضاء صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاقوال الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في اوقاف الخصا وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصا باثم سئلت لو قرر من فايض وقف سكت الواقف عن مصرف فايضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في التاتارخانية ان فايض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتر به المتولى مستغلا وصرح في النزائية وتبعه في التبر والغرابة لا يصرف فايض وقف لو وقف آخر اتحد واقفها او اختلف انتهى وكتبت

وكتبت في شرح الكنز من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء  
بخلاف شرط الواقف لان مخالفته مخالفة النص وفي الملتقط القاضي  
اذا ازوج الصغيرة من غير كفوف لم يجز انتهى فعلم ان فعله مقيد بالصلح  
ولهذا صرحوا بان الحايض اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على ما  
ثم ابراه القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي  
لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين **القاعدة السادسة**  
الحدود تدبر بالشبهات وهو حديث رواه الجلال الاسيوطي معزيا  
الى ابن عدي من حديث ابن عباس واخرج ابن ماجة من حديث ابن  
هريرة اذ فقوا الحدود وما استطعم واخرج الترمذي والحاكم من حديث  
عايشة اذ رموا الحدود ودعن المسلمين ما استطعم فان وجدتم للمسلمين  
مخرجاً فخلوا سبلهم فان الامام لا يخطى في العفو خير من ان يخطى  
في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقفا اذ رموا الحدود  
والقتل عن عباد الله ما استطعم وفي فتح القدير ارجع فقهاء الامصار  
على ان الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه  
وتلقته الامة بالقبول والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت في  
اصحابنا فتموها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة  
في المحل فالاولى تتحقق في حق من اشتبه عليه المحل والحرمة فظن غير  
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وطى حارة  
زوجته او امه او جدته او جدته وان عليها وطى المطلقة ثلاثا  
في العدة او بائنا على مال او المختلعة وام الولد اذا اعتقها وهي فت  
العدة وطى العبد جارية مولاه والمرقن في حق الموهونة في رواية

مطل  
2 جواز فعل القاضي  
وعدم جوازه

مطل  
القاعدة الحدود

مطل  
اذ فقوا الحدود وما استطعم

مطل  
2 اقسام الشبهة



১৯৩৩

مشراب الخمر  
الذواوی

لا  
في هذا الموضع من الكتاب الذي هو كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

41

ولا تقبل الشهادة بحد مقادير

عليه السلام لا تضح الكفاية  
بالحدود والنقصان  
لا قطع بسرقة تعالى  
اصله وفرعه

[illegible]



وجبت الدية كما في العرق ومنها لو جرح القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص  
فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلني فقتله واختلف في  
وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدى او اخي  
او ابني او ابى لكن لا شيء في العبد ونجب الدية في غيره واستثنى في خيانة  
المفتين ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه  
في البرازية وينبغي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محققون الدم على  
التاميد او لا وفي الخانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا وبعدها  
ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم  
عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق  
الواحد وقال الحسن اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا مسألة العفو في  
شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لخصمه اعطه كفيلا فلتراجع  
وكتب في القواعد ان القصاص كالحرد والافى مسائل الاولى يجوز  
القضاء بعله في القصاص دون الحد ودكما في الخاصة الثانية الحد  
لا يورث والقصاص يورث الثالثة لا يصح العفو في الحد ولو كان  
حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل  
بخلاف الحد ودسوى حد القذف الخاصة ثبت بالاشارة والكناية  
من الاخرى بخلاف الحد ودكما في الهداية من مسائل شتى السادسة  
لا تجوز الشفاعة في الحد ود وتجوز في القصاص السابعة الحد ودسوى  
حد القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص لابد فيه من  
الدعوى وانه سبحانه اعلم **تنبيه** التعزير ثبت مع الشبهة والآ

في انقلاب القصاص  
دية

ثلاثة قتلوا  
رجلا عمدا

هذا هو الوجه في القصاص والحد ودسوى حد القذف الخاصة ثبت بالاشارة والكناية من الاخرى بخلاف الحد ود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ود وتجوز في القصاص السابعة الحد ودسوى حد القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص لابد فيه من الدعوى وانه سبحانه اعلم

قالوا ثبت بما ثبت به المال ويجرى فيه الحلف ويقضى فيه بالنكول  
بأنه لا يورث القصاص ولا يورث الحد ودسوى حد القذف الخاصة ثبت بالاشارة والكناية من الاخرى بخلاف الحد ود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ود وتجوز في القصاص السابعة الحد ودسوى حد القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص لابد فيه من الدعوى وانه سبحانه اعلم

والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها  
ولذا لا تجب مع النسيان والخطاء وبافساد صوم مختلف في صحته كما علم  
في محله واما الدية فهل تسقطها لادها الا ان ومن العجب ان السأ  
شرطوا في الشبهة ان تكون قربة قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولو  
الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا للرأى اى خيفة ومن شرب  
النبيذ يحرق ولا يرعى خلاف اى خيفة **القاعدة السابعة الحرة**  
**لا يدخل تحت اليد** ولا يضمن بالغصب ولو صتا فلو غصب صتا  
فمات في يده فحياة اى يحى لم يضمن ولا يرد مالومات بصاغة ا و  
نفثة حية او ينقله الى ارض مشبعة او الى مكان الصواعق او الى  
مكان يغلب في الحى والامراض فان ديته على عاقلة الغاصب لانه  
ضمان الخلف لا ضمان غصب والخير يضمن بالاتلاف والعبد يضمن  
بهما والمكاتب كالحرة لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتامة في شرح الريح  
قيل باب القسامة وام الولد كالحرة ولما اراد الآن حكم ما اذا وطئ حرة  
بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف  
ما اذا كانت امه ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا  
مهر لها كما في الخانية ولو كان الواطئ صتا فلا حد ولا مهر وهذا  
تمايقال لنا وطئ خلا عن العبد والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امه  
لكون المهر حق السيد وخرج عن القاعدة قول اصحابنا اذا تنازع  
رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو  
الاولى لكونه دليلا على سبق عقد والاولى ان يقال ان الزوجة  
في يد الزوج كما قدمناه ولقولهم في باب التحالف ان القول قوله

مطل  
فلو غصب صتا فمات في يده

مطل  
اذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها  
فماتت بالولادة

مطل  
اذا تنازع رجلان  
في امرأة

انما الزوجي فيها اذا احتضن الزوجية  
هذا هو الوجه في القصاص والحد ودسوى حد القذف الخاصة ثبت بالاشارة والكناية من الاخرى بخلاف الحد ود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ود وتجوز في القصاص السابعة الحد ودسوى حد القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص لابد فيه من الدعوى وانه سبحانه اعلم



فما يصلح لها معتلين بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال  
 في اصل القاعدة الحر لا يدخل تحت يد احدا لا الزوجة فانها في يد زوجها  
 والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر  
 ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يد غيرها وهي  
 تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت على الحر بحفظ  
 الدار كما في المتاع انتهى **القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولو يختلف مقصودها دخل احدهما في الآخر**  
**غالب** فمن فروعهما اذا اجتمع حدث وجنابة او جنابة وحيض كفي الفصل  
 الواحد ولو باشر المحرم فينادون الفرج ولزمه شاة ثم جامع ومقتضاها  
 الاكفأة بموجب الجماع ولو اراه الآن صريحا ومنها لو قص المحرم يده  
 ورجليه في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان في  
 مجالس فكذلك عند محمّد وعلى قولهما يجب لكل يد دم وكل رجل دم  
 اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد تلك  
 في كل مجلس فلم يدا رجلا فجعلناها جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود  
 وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر جنبا  
 لكونها اعضاء متباعدة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى  
 مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف  
 في المرة الاولى على بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط و  
 في الخانية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف  
 بعرفة ولم يقصد به دفع الحجّة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو قذف بالجماع الثاني دفع الحجّة

الحمل لا يدخل تحت  
 يد احد والزوجة  
 تدخل تحت يد زوجها

الجماع اذا اجتمع امران من جنس واحد ولو يختلف مقصودها دخل احدهما في الآخر

منه في قوله تعالى ولو اياه

الفاسدة

الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني انتهى ومنها لو دخل المسجد وصلى  
 الفرض او الراتبة دخلت فيه الحجّة ولو طاف القادم عن فرض ونذر  
 دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه  
 طواف الوداع لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل  
 المسجد الحرام فصلّى مع الجماعة لا ينوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس  
 ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف  
 تحية المسجد ولو تلى آية سجدة صلاة تية قبل ان يقرأ ثلاث ايات كفت  
 عن التلاوة لحصول المقصود وهو التعظيم ولذا لو ركع لها فورا اجزأت  
 قياسا وهذه من الواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المناسك  
 ولذا لو تلى آية وكبرها في مجلس واحد اكتفى بسجدة واحدة ولو  
 تعدد السهو في الصلوة لم يتعد الجابر بخلاف الجابر في الاحرام فانه  
 يتعد ويتعد الجنابة اذا اختلف جنسها لان القصد لسجود السهو  
 رغم انف الشيطان وقد حصل بالسجدتين آخر الصلوة والمقصود في  
 الثاني جبره منك الحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى او شرب  
 الخمر او سرق مرارا كفى واحد سواء كان الاول موجبا لما اوجبته الثاني  
 او لا فلو زنى بكرا ثم نيبا كفى الرجم ولو قذف مرارا واحدا او جماعة  
 في مجلس او مجالس كفى واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه  
 يحّد ثانيا ولو زنى وشرب وسرق اقيم الكل لاختلاف الجنس ولو  
 وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعد شيء ولو في يومين  
 فان كانا من رمضانين تحددت والا فان كفر الاول تعددت والا  
 اتحدت ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام لكونه

لان ركعتي الطواف واجبة فلا  
 تسقط بفعل غيرهما بخلاف  
 تحية المسجد

لو كان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحية المسجد

ولو قذف مرارا واحدا او جماعة

ولو وطئ في نهار رمضان مرارا





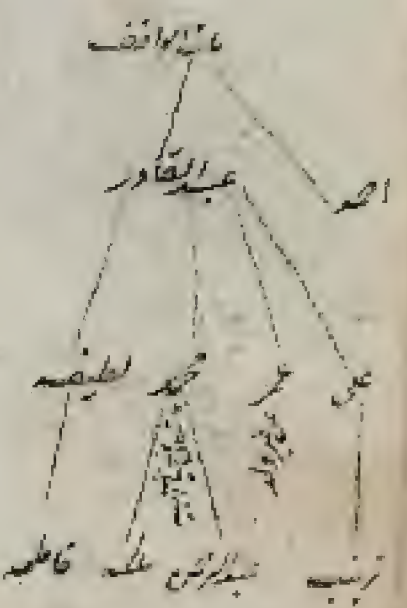






فذكر كلاهما بالتمام ثم تذكر ما يترتب عنه تعالى وما يناسب اصولنا  
 قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم اولادهم ونسله و  
 عقبه ذكر او انثى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي في شهر من  
 ولدا ونسل عا دما كان جاريا من ذلك على ولد ثم على ولد ولد ثم  
 على نسله على الفريضة وعلى ان من توفي عن غير نسل عا دما كان  
 جاريا عليه على من في درجته من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب  
 اليه فالاقرب ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات  
 من اهل الوقف قبل استحقاقه شي من منافع الوقف وترك ولدا  
 او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير  
 اليه شي من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى  
 فاذا انقرضوا فعلى الفقراء وتوفي في الموقوف عليه وانتقل الوقف الى  
 ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد  
 وهم علي وعمر وطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حيوة والده وهما  
 عبد الرحمان ومملكة ثم توفي في عمر عن غير نسل ثم توفيت طيفة وترك  
 بنتا اسمها فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا اسمها زينب ثم توفيت  
 فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل فالي من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة  
 فاجاب الذي ظهر في الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم من هذا  
 الوقف على ستين جزءا لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون وللملكة  
 احد عشر ولزينب سبعة وعشرون ولا يترتب هذا الحكم في اعتقابهم  
 بل كل وقت بحسبه قال ويبان ذلك ان عبد القادر لما توفي  
 انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم علي وعمر وطيفة للذكر مثل حظ

مات واحد من اهل  
الوقف



الانثيين

الانثيين على خساه ولعمري خساه والطفية خسه وهذا هو الظاهر عندنا  
 ويحتمل ان يقال يشادكم عبد الرحمن ومملكة ولدا احمد المتوفى في  
 حيوة ابيه ونزلا منزلة ابيهما فيكون لها السبع والعل السبع والعم السبع  
 والطفية السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجح عندنا لان التمكن  
 في ما اخذنا ثلاثة امور احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احدا  
 من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر  
 الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لا بين  
 الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه  
 مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست اعته في كل ترتيب الثالث الاستناد  
 الى قول الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شي قال  
 ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده  
 انه من اهل الوقف وهذه مسألة وكان قد وقع مثلها في الشام قبل  
 التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية  
 يسألون عنها ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاعا  
 فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده ومن  
 مات ولا ولد له انتقل الى الباقي من اهل الوقف فأت واحد من  
 ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى  
 اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا الغليل يقتضي انه انما صار من  
 اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى  
 في حيوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل  
 الوقف بعد موت والده اذا آل اليه الاستحقاق قال ومما يتنبه

فان في ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست اعته في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شي قال ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده انه من اهل الوقف وهذه مسألة وكان قد وقع مثلها في الشام قبل التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاعا فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل الى الباقي من اهل الوقف فأت واحد من ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا الغليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حيوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف بعد موت والده اذا آل اليه الاستحقاق قال ومما يتنبه



له ان بين اهل الوقف والوقوف عليه عموما وخصوصا من وجه  
 فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمرو ثم اولاده فعمرو موقوف عليه في  
 حياة زيد لانه معين وقصد الواقف بخصوصه وسماه وعينه و  
 ليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد  
 واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف  
 ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف  
 وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كالفقراء قال فقهاء بذلك ان  
 ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا  
 موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال ان  
 المتوفى في حياة ابيه يستحق انه لو مات ابو جرى عليه الوقف  
 فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا قد كنت في وقت  
 اجتهاده ثم رجعت عنه **فان قلت** قد قال الواقف ان من مات من  
 اهل الوقف قبل استحقاقه لشيئ فقد سماه من اهل الوقف مع عدم  
 استحقاقه فيرد على انه اطلق اهل الوقف على من يصل اليه الوقف  
 فيدخل عمه والد عبد الرحمن وملا في ذلك فيستحقان ونحن انما  
 نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفيها سواء وافق ذلك  
 عرف الفقهاء ام لا **قلت** لانهم مخالفون ذلك لما قلنا اما لا  
 فلانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشيئ فيجوز  
 ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف ويترتب استحقاق  
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على ان ولد يقوم مقامه في ذلك الشيء  
 الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيجوز ان

يقال

يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي بعد وان وصل اليه الاستحقاق  
 اعني انه صار من اهل الوقف قبل يتاخر استحقاقه اما لانه مشروط  
 بموت كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر او ما اشبه ذلك فيصح ان  
 يقال ان هذا من اهل الوقف والى الآن ما استحق من العلة شيئا  
 اما لعدم شرط الاستحقاق بمضي زمان او غيره هذا حكم الوقف  
 بعد موت عبد القادر فلما توفي عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته  
 عملا بشرط الواقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر ككل بينهما  
 اثلاثا على الثلاثين والطفية الثلث ويترجمان عبد الرحمن وملا  
 فلما ماتت لطفية انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنها ولم ينتقل لعبد الرحمن  
 وملا لانهما لم يولدوا لعبد القادر وهم يحبونهم لانهم اولاد وقد قدما  
 على اولاد الاولاد الذين هم منهم ولما توفي عن علي بن القادر وخلف  
 بنته زينب احتل ان يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر  
 لها عملا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وفي  
 هي وبنت عمها مستوعبين لنصيب جدتها زينب ثلثا وفاطمة ثلث  
 واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله ينقسم الآن على اولاده عملا  
 بقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد ثبت لجميع اولاد  
 الاولاد استحقاقا بعد الاولاد وانما يجبنا عبد الرحمن وملا وملا من  
 اولاد الاولاد بالاولاد فاذا افترض الاولاد زال الحجب فيستحقان و  
 ينقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع  
 نصيب ابيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطفية وهذا امر اقتضاه  
 النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان



اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات  
 فنصيبه لولده فان ظاهر يقتضي ان نصيب على بنته زينب واستمرار  
 نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فخالفناه بهذا العمل فيها جميعا ولو لم يخالف  
 ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد  
 فظاهره يشمل الجميع فهذا ان الظاهر ان تعارضا وهو تقاض قوي  
 صعب ليس في هذا الوقف محترضا صعب منه وليس الترجيح فيه بالهين  
 بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها ان الشرط يقتضي لاحقا  
 اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط يقتضي لآخرهم  
 بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متاخر فالعمل بالمتقدم اولى لان  
 هذا ليس باب النسخ حتى يقال العمل بالمتاخر اولى ومنها ان ترتيب  
 الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل ذلك  
 الاصل فكان التسك بالاصل اولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله  
 من مات وله وله صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اريد مجموعهم كان  
 انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان  
 اعماله من وجه مع اعمال الاقل وان لم نعمل بذلك كان الفاء  
 لاول من وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض  
 الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى لانه لا شك  
 انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لاقل الامرين  
 وهو الذي يختصها اذا اشرك بينها وبين بقية اولاد الاولاد لمحقق وكذا  
 فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق  
 عبد الرحمن ومملكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين

يقسم

باعتبار رتبة الارث في الوقف في حق من لا يملكه من الاولاد

يقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن ومملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر  
 مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن خمسه ولكل من الاناث خمسة نظرا  
 اليهم دون اصولهم او ينظر الى اصولهم فينزلون من نصيبهم لو كانوا موجودين  
 فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسه ولعبد الرحمن ومملكة خمسه فيه  
 احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار بعد  
 ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقي من  
 اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن ومملكة ولدا عمها وكلهم  
 في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ولمملكة رבעه و  
 لزينب رבעه ولا نقول هنا ننظر الى اصولهم لان الانتقال من مساوئهم  
 ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد الرحمن  
 ومملكة الختان حصلاهما بموت على ونصف وربع الختان الذي هو  
 لفاطمة بينهما بالفريضة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس  
 ولمملكة ثلاثا خمس وربع خمس واجتمع لزينب الختان بموت والدها  
 وربع خمس لفاطمة فاحتجنا الى عدد يكون له خمس والخمسة ثلث وربع  
 وهو ستون فقسمنا نصيب عبد القادر عليه لزينب خمسه وربع خمسه  
 وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف  
 نصف خمس وثلث خمس ومملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس  
 وهذا اما ظهري ولا اشك في احد من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى  
 كلام السبكي رحمه الله قلت فائله الجلال الاسيوطي الذي يظهر اختباره  
 اولاد دخول عبد الرحمن ومملكة بعد موت عبد القادر عملا بقوله ومن  
 مات من اهل الوقف الى آخره وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه

فقد نصحت ان يكون القس على ان لا يترك في الوقف من لا يملكه من الاولاد



من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في تاء ويل قوله قبل استحقاقه خلاف  
الظاهر من التفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف  
انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في  
الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدان يصير اليه وقوله لشيء لشيء  
من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه نكرة في سياق الشرط وفي  
سياق كلامه معناه النفي فيعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف  
وهذا صريح في رد التاء ويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق  
ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف  
فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان  
المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله او لا على ان من مات عن ولد  
عاد ما كان جارا عليه على ولده فانه يعني عنه ولاينا في هذا اشتراطه  
الترتيب في الطبقات ثم لان ذاك عام خصصه هذا كما خصصه ايضا  
قوله على ان من مات عن ولد الى آخره وايضا فانا اذا علمنا بعموم اشتراط  
الترتيب لزوم منه العكس هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على  
هذا التقرير انما استحق عبد الرحمن وملكة لما استتوا في الدرجة اخذوا  
من قوله عاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه  
الى آخره مهمل لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا علمناه وخصصنا  
به عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين وجهها بينهما وهذا امر ينبغي  
ان يقطع به حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين  
اولاده الثلاثة ولدى ولده اسباعا لعبد الرحمن وملكة السباع  
اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه ولدت

اخيه فيصير نصيب عبد القادر كره بينهم على خان وللطيفة خمس  
 ولعبد الرحمن وملكة خمس انثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها  
 بكماله لبنتها فاطمة ولما مات على انتقل نصيبه بكماله لبنته زينب ولما  
 توفيت فاطمة بنت لطيفة والبا قول في درجتها زينب وعبد الرحمن  
 وملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لابطولهم  
 كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن  
 بموت عمر خمس وثلاث وبموت فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمر ثلثا  
 خمس وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزءا  
 لزينب سبعة وعشرون وهي خمس ان وربع خمس ولعبد الرحمن  
 اثنان وعشرون وهي خمس ونصف وثلث وملكة احد عشر وهي ثلثا  
 خمس وربع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن  
 وملكة والجزم حينئذ بصحة هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها  
 من باب قسمة المتكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك وسئل  
 السبكي ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان  
 من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل  
 استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق وله ما كان  
 يستحقه الموقوف لو كان حيا فاة حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين  
 وحديجة وولد وولد مات ابو في حياة والده وهو غم الدين بن مؤيد  
 الدين بن حمزة فاخذ الولدان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان  
 ابو حيا لآخذه ثم ماتت حديجة فهل يختص اخوها بالباقي او يشترك  
 ولداخيه غم الدين فاجاب رضي الله عنه تعارض فيه اللفظان فيجمل

وقفه

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

[illegible]

1997

محمد الدين

فصل في

المعروف

24/12/1944

بسم الله الرحمن الرحيم



المشاركة ولكن الأرجح اختصاص الاخ ويرجح ان النصيب على الاخوة  
وعلى الباقي منهم كالمخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالمخاص  
فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اوردده الجلال الاسيوطي  
في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السكي وجا  
ماخالف فيه الجلال الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك وانا  
اطيل فيها لكثرة وقوعها وقد افيت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان  
الواقف وقف على ذريته مرتباً بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين  
وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غير ولد الى من هو  
في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي  
حياتاً فان الواقف عن ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة ولدى  
ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد  
من غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السكي  
ان ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا  
شيء لو لدى ابنه المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة عن غير  
نسل لم ينصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد  
فنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه فمن مات بعدهم يقسم نصيبه بين  
جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه  
فتنقص القسمة بموت الطبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولد المتوفى  
المتوفى في حصة ابيه عملاً بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل  
بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول  
فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع  
على

على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنقص القسمة ويكون  
بينهم بالسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه  
الى ان يقرض اهل تلك الطبقة فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية  
وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الجلال الاسيوطي له قلت  
شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابيه لا يجرمون مع بقائه  
الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وافقه على انتقاض القسمة  
قلت اما مخالفة في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواجبة لما ذكره  
الجلال الاسيوطي واما قوله بنقص القسمة بعد انقراض كل بطن  
فقد افتي به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى الخصاص ولما  
يتنبهوا لما صور الخصاص وما صور السبكي فانا اذكر حاصل ما  
ذكره الخصاص باختصار وايتين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص  
صور **الاول** وقف على ذريته بلا ترتيب بين البطون استحق  
الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتتقضى القسمة في كل سنة بحسب  
قدرهم وكثرتهم **الثانية** وقف عليهم شارطاً بتقديم البطن الاعلى  
وتم لم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن  
مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق  
مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم **الثالثة** وقف  
على ولد واحد او لادهم ونسلكهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل  
الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى  
قبله **الرابعة** وقف على اولاده واولاد اولاده وذريتهم على  
ان يبدلوا بالبطن الاعلى ثم وثقنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد

فقد افتي في بعض من عصرنا على ان ينقص القسمة بعد انقراض كل بطن  
فقد افتي في بعض من عصرنا على ان ينقص القسمة بعد انقراض كل بطن  
فقد افتي في بعض من عصرنا على ان ينقص القسمة بعد انقراض كل بطن



من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود  
الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث  
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث **الخامسة** وقف على اولاده  
واولاد اولاده وذريته ونسله وليرتب وشرط ان من مات  
عن ولد فنصيبه له وحكمة قسمته بين الولد وولده الولد بالسوية  
فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول  
له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده **السادسة** وقف على  
ولد له لصلبه ذكرا وانثى وعلى اولاد الذكور من ولده واو لا د  
او لادهم ونسلكم وحكمة قيمة الغلة بين ولد ذكرا وانثى واو لا د  
الذكور ذكرا وانثى بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال  
بعد يقدم الاعلى ثم ونم اخضع ولده لصلبه ذكرا وانثى فاذا انقرضا  
صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولادهم ولا اولاد  
**السابعة** وقف على بناته واو لادهن واو لادهم وحكمة  
ان الغلة لبناته ونسلكن فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان  
شرط بعد انقراضهن ونسلكن لولد الذكور ونسلكن اتبع فان مات  
بعض ولده الذكور عن اولاد وبقي البعض ولهم اولاد وحكمة عند  
عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقيين من  
ولده فاذا انقرضا كانت لولد المتوفى **الثامنة** وقف على ولده و  
ولده ولده ونسلكم مرتبا شرطا ان من مات عن ولد فنصيبه  
وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمة ان الغلة للاعلى ثم وشم  
فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد

اولاد

او لاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده الحادثين له  
بعد فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل  
لولد من مات حصه ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف  
شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعد ان من مات عن ولد فنصيبه له و  
كذا لو مات الاعلى الا واحدا لم يجعل سهم الميت لانه وان كان من البطن  
الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدل البطن الاعلى عشرة فمات اثنا  
بار وولد وبلا نسل ثم مات اخران عن ولد لكل ثم مات اخران عن  
غير ولد وحكمة ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى  
الميتين الذين تركا اولادا فما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب  
الميتين كان لاولادهم ولومات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية  
عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للميت وسهم للميت يكون لاولاده فلو  
قسمنا هاتين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات  
واحد عن اربعة اولاد واحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد و  
ترك ولدا ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب  
الاحياء اخذوه وما اصاب المتوفى كان لاولادهم لكل سهم ابيه ثم ننظر الى  
ما اصاب الاربعة يقسم اربعا فير دسهم من مات عن غير ولد الى  
اصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما اصاب والدكم قسم بين الا  
ثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات عن ولد اثلاثا فما اصاب  
الميت كان لولده فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني  
عن غير ولد او مات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلا ن عن  
ولد وحكمة انه لا شيء لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من



الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعدا الامام الخصاص الصورة الثانية  
من غير زيادة ولا نقص وخرج ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له  
ابن مات قبل الوقف وترك كل ولد لاحق لها مادام واحد من الابرار  
لانها من البطن الثاني فلاحق لها حتى ينقرض فلو مات العشرة وترك كل  
ولدا اخذ كل نصيب ابيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استويا  
في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الحى اخذه وما  
اصاب الموتي كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد انتقلت القسمة  
لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة و  
اولاد الميت قبل الوقف فتقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب من مات  
الى ولد الا قبل انقرض البطن الاعلى فتقسم على عدد بطن الاعلى فما اصاب  
الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى فنقصنا القسمة وجعلناها على  
عدد بطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده هنا لكون  
الواقف قال على ولد وولد وولد فلزم دخول اولاد من مات قبل الوقف  
فلزم نقص القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فانتها واحدا بعد واحد  
وكل مامات واحد ترك اولاد حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة  
اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم  
من ترك واحدا ليس قلت فن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر  
كيف تقسم الخلة قال انقص القسمة الاولى واردها ذلك الى عدد البطن  
الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم ويبطل قوله من مات عن  
ولد انتقل نصيبه لولده لان الامر يقو ل الى قوله وولد وولد و  
كذلك لو مات جميع ولد وولد الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن

الثالث

نسخ  
الهديرين

الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانما تقسم على  
عدد دم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فآخذ بعض المصنفين من الصورة  
الثانية ويبان حكمها ان الخصاص قائل بنقص القسمة في مثل مسألة  
السبكي ولم يبنه بل الفرق بين الصورتين فان في مسألة السبكي وقف  
على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسألة الخصاص وقف على  
ولد وولد وولد بالواو لا يتم فصدر مسألة الخصاص اقضى اشراك  
البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي اقضى عدم الاشراك فالقول  
بنقص القسمة وعدمه مبني على هذا والدليل عليه ان الخصاص بعد  
ما قرر بنقص القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول عندك المقول  
به وترك قوله كلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولد  
وولد وولد ولشبهه ابا ما تسالوا قال من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل  
في الخلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعلنا بذلك وقسمنا الخلة على  
عدد دم انتهى فقدا فادان سبب نقصها دخول ولد الولد مع الولد بصدقه  
الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف  
يقال بنقص القسمة **فان قلت** صدقت ان الخصاص صورها بالواو  
لكن ذكر بعد ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستويا **قلت**  
**نعم** لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف التحير ثم من  
اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح  
ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي بين  
القول بنقص القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متقارفين  
يعمل باولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فان



كان هذا رأي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان  
مذهب الامام الشافعي فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع  
فانه يقتضي العمل بالمتاخر وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم  
يصح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتاخر منها قال  
الامام الخصاص انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يهدى  
وكتب في آخره على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال  
قال من قبل ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بعبه  
انتهى فالخلاص ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده و  
على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله طبقة بعد طبقة وبطنا  
بعد بطن تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه  
الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته  
وذوي طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاق  
ليثي من منافعه وترك ولدا او ولدا ولدا واسفل من ذلك استحقاق  
ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة  
لكن بعضهم يعبرون بين الطبقات وبعضهم بالواري فان كان بالواري  
يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حياة الواقف  
قبل دخوله فلهم ما خسر اباهم لو كان حيا مع اخوته فن مات من  
اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد  
كان نصيبه لاخته فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي  
مسئلة الخصاص الذي قال فيها بنقص القسمة حيث ذكر بالواري و  
قد علمته وان ذكر يتم فن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل

نصيبه

نصيبه الى ولده ويستمر له ولا ينقص اصلا بعده ولو انقضى اهل البطن  
الاول فاذا مات احد ولدى الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان  
النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر للعشرة فاذا مات ابنا  
الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استقوا في الطبقة فقوله  
على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب  
فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر  
ان الميت مات وله واحد اخلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن  
مات عن عشرة اخلف كل اولاد حتى وصلوا الى مائة في البطن العاشر  
يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخير بين المائة وان استقوا في  
الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا لطبقة السفلى ان  
لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يحجب فرع وفرع  
غيره فلا حق لاهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا  
وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع  
غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم  
يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التاكيد  
ان تحجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطنا بعد  
بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان  
ما بعد ثم تاء كيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الصل  
سوسي في النفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن السُّنَّة نقل في  
شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واضعين غير ما نقله الجلال الاسيوطي  
وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت



جواب ابن القحاح بشئ ثم تبين له خطأؤه فرجع عنه واطال في تقريره  
ونظم للمواقعة ابياتا فن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم تذلل  
العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله  
وهو الوفاق الميسر لكل غير **تبيين** يدخل في هذه القاعدة قوله لهم  
التاء سير خير من التاء كيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التاء  
ولذا قال اصحابنا لو قال لزوجه انت طالق طالق طلقت ثلاثا فان  
قال اردت به التاء كيد صدق ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكنايات  
وفي الخلاصة اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في  
مجلس آخر ان لا يفعله ابدا ثم فعله ان نوى يمين او التشديده او لم ينو فعله  
كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التبريد  
عن ابي حنيفة رحمه الله اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس  
والمجالس فيه سواء ولو قال غيت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في  
اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة او عمة يستقيم وفي الاصل ايضا لو  
قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو  
يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا يمينان وفي النوازل  
رجل قال لاخر والله لا اكله يوما والله لا اكله شهرا والله لا اكله  
سنة ان كله بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كله بعد الغد فعليه  
يمينان وان كله بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كله بعد سنة فلا  
شئ عليه انتهى ما في الخلاصة **القاعدة العاشرة الخراج بالضمان**  
هو حديث صحيح رواه الامام احمد وابو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنهم وفي بعض

طالع

**طلب**  
اذا حلف على امر  
لا يفعله

**طلب**  
اذا حلف بايمان

طالع

طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا اتبع عبدا فاقام عنده ما شاء الله  
ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم فزوده  
عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلاما فقال الخراج بالضمان  
قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتره الرجل فيستعمله  
زمانا ثم يعثر منه على عيب دلالة البايع فيرده ويأخذ جميع الثمن  
ويفوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله انتفع  
وفي الغايق كل ما خرج من ثمن فهو خراجه فخراج الشجر ثمرة وخراج  
الحبوان دثره ونسله انتهى وذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث  
من جماع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب  
ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تنفع الرد بالعيب كالكتب  
والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصولها له مجانا لانها لم تكن جزاء  
من البيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان وبمثلها يطيب الرجوع للحال  
وهنا سؤالا ان لم ارها الاصحابا احدهما لو كان الخراج في مقابلة  
الضمان لكانت الزيادة قبل القبض للبايع ثم العقد او انفسح لكونه  
من ضمانه ولا قابل به واجيب بان الخراج يعطى قبل القبض بالملك و  
بعده به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لانه  
اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبعادا ان الخراج للمشتري التنا  
لو كانت الغلة الضمان لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه  
اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة رحمه الله في قوله ان  
الغاصب لا يضمن منافع الغصب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم  
قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف

في ضمانه ولا قابل به واجيب بان الخراج يعطى قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبعادا ان الخراج للمشتري التنا لو كانت الغلة الضمان لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة رحمه الله في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع الغصب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف

لأنه لو كان الضمان لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة رحمه الله في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع الغصب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف



فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث

على ملكه وهو المشتري والخاص لا يملك المصوب وبان الخارج  
هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الخاص لا يملك  
المصوب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانه عليه فلا يتناول موضع  
الخلاف ذكره الجلال الاسيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا دفع  
الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فريج الكفيل فيه وكان مما  
يتعين ان الرجح يطيب له واستدل لها في فتح القدير بالحديث وقال  
الامام رحمه الله يردده على الاصل في رواية وتصديق به في رواية  
وقالوا في المبيع فاسدا اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري  
والخاص ان الخبز ان كان لعدم الملك فان الرجح لا يطيب كما اذا  
رجح في المصوب والامانة فلا فرق بين المتعين وغيره و  
ان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي  
في بيع الفاسد قال الجلال الاسيوطي خرج عن هذا الاصل مسألة  
وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولاده يكون لابنها جنى  
جناية خطأ فالعقل على عصتها دونه وقد يجئ مثله في بعض  
العصيات يعقل ولا يبرك انتهى واما منقول مشايخنا رحمهم الله  
فيها **القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب**  
قال البنازي في فتاواه من اواخر الوكالة وعن الثاني قال امرأة  
زيد طالق او عبده حرز وعليه المثل الى بيت الله تعالى ان دخل هذه  
الدار فقال زيد نعم كان بكرة لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال  
ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال  
اجزت ذلك على ان دخلت الدار والزمته نفسي ان دخلت لزم  
ان

فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث

فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث

ان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره وفيها من كتاب الطلاق قال  
له انا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم وان نوى  
قيل الست طلقنا امراءتك قال بلى طلقنا لانه جواب الاستفهام بالا  
ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقنا  
انتهى ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال انما  
وانتهى لانه فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار القنية قال  
لاخرى عليك كذا فادفعها الى فقال استهزاء نعم احسنت فهو اقرار  
عليه ويؤخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما نفع  
على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله  
والعام اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره فن رام الاطلاع فليرجع اليه  
وفي قيمة الدهر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها احلف  
فقل انت طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق  
ثلاثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا  
ام يكون تحيلا فقال بل يكون تحيلا انتهى **القاعدة الثانية**  
**عشر لا ينسب الى ساكت قول** فلورأى اجنبي يبيع ماله فسكت  
ولم ينهه لم يكن وكلا سكوته ولو رأى القاضى الصبي او المعقود  
او عبدها يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولو رأى  
المرتحن الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضى في رواية  
ولو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا بانه لا يراه ولو رأى  
عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الرليخ  
في الماء ذون ولو سكت عن وطئ امته لم يسقط المهر وكذا عن

مطل  
قال لاخرى عليك كذا

فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث

مطل  
في عدم كون السكوت  
اذ نادر جدا

فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث

فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث  
فمنه ما كان له من حصة في الميراث  
وان كان له من حصة في الميراث



في بيان الحكم في سكوت المالك

قطع عضو احدا من سكوته عند اطلاقه ماله ولو رآى المالك رجلاه  
بيعه متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى  
لو رآى فقه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت  
غيره ففوت سكوت الولى عن مطالبة التفريق ليس برضى وان طال ذلك  
وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضى ولو اقامت معه سنين وهي  
في جامع الفصولين وفي عارية الخاتمة الاعارة لا تثبت بالسكوت  
خرج عن هذه القاعدة مايل كثيرا يكون السكوت فيها كالنطق **الاولى**  
سكوت البكر عند استئثار ولها قبل التزوج وهذه **الثانية** سكوتها  
عند قبض مهرها **الثالثة** سكوتها اذا بلغت بكرة **الرابعة** خلفت  
ان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت حثت **الخامسة** سكوت المتعة  
عليه قبول لا الموهوب له **السادسة** سكوت المالك عند قبض  
الموهوب له او التصديق عليه اذن **السابعة** سكوت الوكيل قبول  
ويرتد برده **الثامنة** سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله رده  
**التاسعة** سكوت المقر له قبول ويرتد برده **العاشر** سكوت المولى  
عليه قبول ويرتد برده وقيل لا **الحادية عشر** سكوت احد المتبايعين  
في بيع التلجئة حين قال صاحبه قد بد الى ان اجعله يباعا صحيحا **الثانية**  
**عشر** سكوت المالك القديم حين ضمة ماله من الغاغن رضى **الثالثة**  
**عشر** سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط  
لخياره **الرابعة عشر** سكوت البايح الذى له حق حبس المبيع حين رأى  
المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا **الخامسة عشر**  
سكوت الشفع حين علم بالبيع **السادسة عشر** سكوت المولى حين  
رأى

سكوت المولى

سكوت البكر

في بيان الحكم في سكوت المالك

في بيان الحكم في سكوت المالك

رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة **السابعة عشر** لو حلف المولى  
لا يارذل له فسكت حث في ظاهرها الرواية **الثامنة عشر** سكوت القن  
وانقياده عند بيعه او رهنه او دفعه بجنابة اقرار برقه ان كان يعقل  
يخلاف سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه **التاسعة عشر**  
لو حلف لا يترك فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حث لا لوقا  
له اخرج منها فابى ان يخرج فسكت **العشرون** سكوت الزوج عند  
ولادة المرأة ونقضه اقراره فلا يملك نفية **الحادية والعشرون** سكوت  
المولى عند ولادة ام ولد اقراره **الثانية والعشرون** سكوت قبل  
البيع عند الاخبار بالعيب رضى بالعيب ان كان المخبر عدلا لا لو فاسقا  
عنده وعند هاهو رضى ولو فاسقا **الثالثة والعشرون** سكوت البكر  
عند اخبر بالتزويج الولى على هذا الخلاف **الرابعة والعشرون** سكوت  
عند بيع زوجته او قريبه عقارا اقراره ليس له على ما افق به  
مشايخ سمرقند خلافا لشيخ بخارى فينظر المفق **الخامسة والعشرون**  
راه يبيع عرضا او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط  
دعواه **السادسة والعشرون** احد شريكي العنان قال للآخر اني  
اشترى هذه الامة لنفسي خاصة فسكت الشريك لا يكون لها **السابعة**  
**والعشرون** سكوت المؤكل حين قال له الوكيل بشراء معين اني اريد  
شراؤه لنفسي فشراء كان له **الثامنة والعشرون** سكوت ولى الصبي  
العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن **التاسعة والعشرون** سكوته عند  
روية غيره شق زقه حتى زال ما فيه رضى **الثلاثون** سكوت الخائف  
لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا امره ولم ينهه حث **هذه الثلاثون**

في بيان الحكم في سكوت المالك

في بيان الحكم في سكوت المالك



في جامع الفصولين وغيره ووردت ثلاثا اثنتين من القنية **الاولى** دفعت  
 في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد  
**الثانية** انققت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم يقض الام  
**الثالثة** باع جارية وعليها حل في قرطبان ولم يشترط ذلك للمشتري  
 لكن تلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة  
 التسليم فكان الحل لها كذا في الظهيرية **ثم دوت آخر** القناعة على الشيخ  
 وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت  
 المدعى عليه ولا عذر به انكار وقيل لا ويجبس وهي في قضاء الخلافة  
 فهي خمس وثلاثون ثم رأت اخرى كتبها في الشرح من الشهادت سكوت  
 المذكور عند سؤا له عن الشاهد تعديل **السابعة** والثلاثون سكوت  
 الراهن عند قبض المرتفع العين المرهونة كما في القنية **القاعدة**  
**الثالثة عشر الفرض افضل من القفل** الا في مسائل الاو الى ابراهيم  
 مندوب افضل من انظار الواجب الثانية ابتداء السلام سنة افضل  
 من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء  
 بعد الوقت وهو عرض **القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذه**  
**حرم اعطائه** كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة واجرة النبا  
 والزام الا في مسائل الرشوة لخوف على نفسه او ماله او ليسوى امره  
 عند سلطان او اميرا لا للقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه  
 في شرح الكنز من القضاء وفي الاسير واعطاء شيئين لمن يخاف هجوه  
 وكو خاف الوصي ان يستولى غاصب على المال فله اداء شيئين ليخلصه  
 كما في الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه  
 تردد

فيها او ينفذ بها ما في القنية

فيها او ينفذ بها ما في القنية

فيها او ينفذ بها ما في القنية

تردد الاكمل في شرح المشارق فقطضي اصل القاعدة الحرمه الا ان يقال ان  
 الصدقة هنا هبة كالنصدق على القني **تنبيه** يقرب منها قاعدة ما  
 حرم فعله حرم طلبه الا في مستثنين الاو الى ادعى دعوي صادقة فانكر  
 الغريم فله تخليفه الثانية الجزئية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم  
 عليه اعطاءها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاه اياها  
 انما هو لاستمراره على الكفر وهو حرام والاو الى منقولة عندنا ولم ار القنا  
**القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب**  
**بجرمانه** ومن فروعها حرمان القاتل موثرته عن الارث ومنها ما  
 ذكره الطحاوي في مثل الاثارة ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء  
 فاحرم ليدوم له النظر الى سيده لم يحزن له ذلك لانه منع واجبا عليه  
 ليقى ما يحرم عليه اذا اداه نقله عن السبكي في شرح المهاج وقال انه  
 تخريج حسن لا يبعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر كونه من فروعها  
 وانما هي من فروع ضدها وهو انه من آخر الشيء **بغضه** اوانه فليتا مل  
 في الحكم فانه لم يذكر الاعداء الجوان فلم يعاقب بجرمان شيئين ومن  
 فروعها لو طلقها بلا رضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته  
 فانه لثرتة وخرج عنها مسائل الاو الى لو قتلتم الولد سيدها عتقت  
 ولا تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتق ولكن يسمى في جميع قيمته  
 لانه لا وصية للقاتل الثالثة قتل صاحب الدين المديون حل دينه  
 الرابعة امسك زوجته مائة عشرتها لاجل امرتها ورثتها الخامسة  
 امسكها كذلك لاجل الخلع نفذ السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض  
 الصلوة السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فزاد عنها صح ولم تحجب

مطل  
 القاعدة استعمل الشيء قبل  
 اوانه

معه انه ضرر الا ان لا يحرم عليه نظره الى سيده  
 وهو موقوف على ان لا ينفذ بها ما في القنية  
 ومن ثم قال في القنية ان لا يحرم عليه نظره الى سيده  
 انما هو لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام  
 فاعطاه اياها انما هو لاستمراره على الكفر  
 وهو حرام والاو الى منقولة عندنا ولم ار القنا  
 في شرح الكنز من القضاء وفي الاسير واعطاء شيئين  
 لمن يخاف هجوه وكو خاف الوصي ان يستولى غاصب على  
 المال فله اداء شيئين ليخلصه كما في الخلاصة

فيها او ينفذ بها ما في القنية

فيها او ينفذ بها ما في القنية



والثامنة شرب شيئا لمرض قبل الفجر فاصبح مريضا جازله الفطر **لطيفة** قال  
 الجلال الاسيوطي رآيت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل  
 يجوز ان ينعى بعد استيفاء معموله فان نعت قبله استصح عمله من اصله  
 انتهى **القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من**  
**الولاية العامة** ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة

الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو زاد رحم محرم او أمّا او معتقا وكذا  
 الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو  
 ولا يجارضه ما قال في الكنز ولا في المعنوي القود والصلح لا العفو يقتل  
 وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعنوي كانه قال في الكنز والقاضي كالا  
 والوصي يصلح فقط فلا يقتل ولا يعفو **صاحب** الولي قد يكون وليا  
 في المال والنكاح وهو الاب والجدة وقد يكون وليا في النكاح فقط  
 وهو اير العصباء والام وذو الارحام وقد يكون في المال فقط و  
 هو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشايع انها مراتب الاولى ولاية الاب  
 والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها لو عزل  
 نفسها لم يعزل الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة  
 فلموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة  
 الوصية وهي بينهما فلم يعزل ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف  
 واختلف الشيخان فجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط وضعه الثاني  
 واختلف الصنيع والمعتد في الاول قاف والقضاء قول الثاني واما  
 اذا عزل نفسه فان اخرج القاضي خرج كفا في القضية وفي القضية لا  
 يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله

**القاعدة**

والثامنة شرب شيئا لمرض قبل الفجر فاصبح مريضا جازله الفطر  
 الجلال الاسيوطي رآيت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل  
 يجوز ان ينعى بعد استيفاء معموله فان نعت قبله استصح عمله من اصله  
 انتهى  
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة  
 ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة  
 الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو زاد رحم محرم او أمّا او معتقا وكذا  
 الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو  
 ولا يجارضه ما قال في الكنز ولا في المعنوي القود والصلح لا العفو يقتل  
 وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعنوي كانه قال في الكنز والقاضي كالا  
 والوصي يصلح فقط فلا يقتل ولا يعفو  
 صاحب الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجدة وقد يكون  
 وليا في النكاح فقط وهو اير العصباء والام وذو الارحام وقد يكون في المال فقط و  
 هو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشايع انها مراتب الاولى ولاية الاب  
 والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها لو عزل  
 نفسها لم يعزل الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة  
 فلموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية  
 وهي بينهما فلم يعزل ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان  
 فجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط وضعه الثاني واختلف الصنيع  
 والمعتد في الاول قاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج  
 القاضي خرج كفا في القضية وفي القضية لا يملك القاضي التصرف في الوقف  
 مع وجود ناظره ولو من قبله

والثامنة شرب شيئا لمرض قبل الفجر فاصبح مريضا جازله الفطر  
 الجلال الاسيوطي رآيت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل  
 يجوز ان ينعى بعد استيفاء معموله فان نعت قبله استصح عمله من اصله  
 انتهى  
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة  
 ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة  
 الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو زاد رحم محرم او أمّا او معتقا وكذا  
 الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو  
 ولا يجارضه ما قال في الكنز ولا في المعنوي القود والصلح لا العفو يقتل  
 وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعنوي كانه قال في الكنز والقاضي كالا  
 والوصي يصلح فقط فلا يقتل ولا يعفو  
 صاحب الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجدة وقد يكون  
 وليا في النكاح فقط وهو اير العصباء والام وذو الارحام وقد يكون في المال فقط و  
 هو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشايع انها مراتب الاولى ولاية الاب  
 والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها لو عزل  
 نفسها لم يعزل الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة  
 فلموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية  
 وهي بينهما فلم يعزل ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان  
 فجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط وضعه الثاني واختلف الصنيع  
 والمعتد في الاول قاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج  
 القاضي خرج كفا في القضية وفي القضية لا يملك القاضي التصرف في الوقف  
 مع وجود ناظره ولو من قبله

١١

**القاعدة السابعة عشر لاعبرة بالظن البين خطأه** صرح به  
 اصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن ان وقت  
 الفجر ضاق فصلّى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا  
 بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان  
 لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وتامه في شرح الزيلعي ومنها لو  
 الماء نجسا فتوضاء به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة  
 ومنها لو ظن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة ودفع له ثم تبين انه مصرف  
 اجزاه اتفاقا وخرج عن القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة  
 فدفع ثم تبين انه غني او ابنه اجزاه عندها خلافا لابي يوسف ولوتين  
 انه عبده او مكانه او حرى لم يجزه اتفاقا الثانية لو صلى في ثوب وعنده  
 انه نجس ثم ظهر انه طاهر اعادة الثالثة لو صلى وعنده انه محدث فظهر  
 انه متوضى الرابعة صلى الفرض وعنده انه ان الوقت لم يدخل فظهر  
 انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلوة والثانية  
 تقتضي ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا صلى  
 فانه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لما في نفس الامر  
 على عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر  
 او ان الوقت قد دخل او انه متوضى فبان خلافاه اعادة وينبغي انه  
 لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فبين انها محل او عكسه ان  
 يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحد ودلوا على امرأة  
 وجدها على فراشه ظانا انها امرأته فانه يحق ولو كان اعلى الا اذا  
 ناداها فاجابته ولو اقر بطلاق زوجته ظانا الوفاق بافتاء المفتي

مطل  
 القاعدة لاعبرة بالظن البين  
 خطأه  
 لو ظن ان وقت الفجر ضاق

والثامنة شرب شيئا لمرض قبل الفجر فاصبح مريضا جازله الفطر  
 الجلال الاسيوطي رآيت لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل  
 يجوز ان ينعى بعد استيفاء معموله فان نعت قبله استصح عمله من اصله  
 انتهى  
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة  
 ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة  
 الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو زاد رحم محرم او أمّا او معتقا وكذا  
 الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو  
 ولا يجارضه ما قال في الكنز ولا في المعنوي القود والصلح لا العفو يقتل  
 وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعنوي كانه قال في الكنز والقاضي كالا  
 والوصي يصلح فقط فلا يقتل ولا يعفو  
 صاحب الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجدة وقد يكون  
 وليا في النكاح فقط وهو اير العصباء والام وذو الارحام وقد يكون في المال فقط و  
 هو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشايع انها مراتب الاولى ولاية الاب  
 والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها لو عزل  
 نفسها لم يعزل الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة  
 فلموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية  
 وهي بينهما فلم يعزل ان يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان  
 فجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط وضعه الثاني واختلف الصنيع  
 والمعتد في الاول قاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج  
 القاضي خرج كفا في القضية وفي القضية لا يملك القاضي التصرف في الوقف  
 مع وجود ناظره ولو من قبله

القاعدة



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

فبين عدده لم يقع كما في القصة وأما كل ظنه لئلا يظن أنه بعد الطبع  
 فغنى لا تكفي ولو ظن الغروب فاكل ثم بين بقاء النهار فغنى وقالوا  
 لو راوا أسودا فظنوه عدوا فصاروا صلوة الخوف فيان خلافة أم يفتح  
 لأن الشرط ضرورة العدو وقالوا لو استجاب المريض في حج الغرض ظانا  
 أنه لا يجزئ ثم فتح أداه بنفسه ولو ظن أن عليه دينا فبان خلافة  
 بما أدنى ولو خاطب امرأة به بالطلاق ظانا أنها اجنبية فبان أيضا  
 زوجته طالق وكذا في العتق **القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض**  
**ما لا يجزئ كذا ذكره** فإذا طلق نصف تطلقته وقعت واحدة أو طلق  
 نصف المرأة فطالقت ومنها العتق عن القصاص إذا عتق من بعض القتال  
 كان عتقا عن كله وكذا إذا عتق بعض الأولياء سقط كله والطلب نصيب  
 الباقي من الأول منها النسك إذا قال أحرمت بنفسك كان محرما  
 له وإن كان صريحا وخرج عن القاعدة العتق عند أبي حنيفة حرة الله  
 فإنه إذا اعتق بعض عبده لم يجزئ كله ولكن لم يبدل لأنه مما يجزئ  
 عتقه والكلام فيما لا يجزئ **صابط** لا يزيد البعض على الكل إلا في  
 مسألة واحدة وهي إذا قال أنت ملكتهم أمي فإنه صحيح ولو قال  
 كما حق كان كناية **القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر**  
**المتبعب أصيب الفكر إلى المباشر** فلا ضمان على حافر البئر فعدا  
 بأنفس القاء غيره ولا ضمان من مل سار فاعلى مال إنسان فسرقة  
 ولا ضمان من مل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها  
 فأنها حرة فظهر بعد الولادة أيضا أمة ولا ضمان على من دفع إلى الصبي  
 شيئا أو سلاحا ليكره له فقتل به نفسه وخرج منها مسائل الأولى

لورد

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين

NA

لورد المودع المسافر في كل الورد بعة فإنه يضمن لترك الخطأ الثانية  
 لو قال ولو المرأة تزوجها فأنها حرة الثالثة قال وكلها ذلك فلو  
 ثم ظهر أنها أمة الخبر وجع المزدور ببيعة الولد الرابعة ولو صح  
 جلا لا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في هله لا  
 ثالث إلا من بخلاف الدلالة على صيد الحرم فإنها لا تجب شيئا  
 بقاء أمة بالمكان بعد ما الخامسة الافتنا بضمين الساعي وهو  
 قول المتأخرين في حلية السحابة السادسة لورد في حق كذا  
 ليكره له فوقع عليه فخر حته كان على الدافع **فأجبت** في حصر  
 البئر قال الولي سقط وقال الحاضر سقط نفسه والقول للآخر  
 كذا في التوضيح **تكبير** يضاف الفكر إلى حفر البئر وشق الزرق  
 قطع جبل القندل وفتح باب القنص على قول محمد وحنيفة الله  
 عند ما الأضمان تحمل قتل العبد وتامة في سرحنا على المناد وأنه  
 سبب حناه ونهالي أعلم **هذا** آخر ما كتبناه وحررناه من التوثيق  
 الأول من الأشياء والنظائير من القواعد الكلية وهو العرف

المهم والى هنا صادت القواعد  
 خمس وعشرين قاعدة  
 كلية تم هذا  
 القرآن بحون له  
 المذكر المثل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل  
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين



هذا فهرست الفن الثاني من الاشياء والنظائر .  
 كتاب الطهارة . كتاب الصلوة . كتاب الزكاة . كتاب الصوم .  
 كتاب الحج . كتاب النكاح . كتاب الطلاق . كتاب العتاق .  
 كتاب الايمان . كتاب الحدود . كتاب التعزير . كتاب السير باب الردة .  
 كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود . كتاب الشركة .  
 كتاب السويع . كتاب الكفالة والحالة . كتاب القضاء والشهادة .  
 كتاب الوكالة . كتاب الاقرار . كتاب الصلح .  
 المداينات وفيه مسائل الابرار عن الدين . كتاب المضاربة .  
 كتاب الهبة . كتاب الاجارات . كتاب الامانات من الوديعة .  
 والعارية وغيرها . كتاب الحجر والماء ذون . كتاب الشفعة .  
 كتاب القسمة . كتاب الاكراه . كتاب الغصب . كتاب الصيد والذب .  
 كتاب الحظر والاباحة . كتاب الرهن . كتاب الجنائيات . كتاب الوصايا .  
 كتاب الفرائض .

بسم الله الرحمن الرحيم .  
 الحمد لله وكفى وسلام عباده الذين اصطفى . **وبعد** فقد كنت الف الف  
 الثاني من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت  
 الى خمسمائة فائدة ولم اجعل لها ابوابا ثم رأيت ان اربتها على كتب الفقه  
 المشهورة كالهداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وضممت اليها فوائد  
 وبعض ضوابط لم تكن في الاول تكثيرا للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط  
 والاستثناءات والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع  
 فروعا من ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو  
 الاصل **كتاب الطهارة** شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة  
 الاسلام والعقل والبلوغ وجود الحدث وجود الماء المطلق  
 الطهور الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس  
 وتنجس خطاب المكلف بضيق الوقت وبشرط صحة وهي اربعة مباحة  
 الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع  
 النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غير  
 العذر وبذلك المظفرات للنجاسة خمسة عشر المايح الطاهر القالع  
 وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل تحت  
 الحشب وفرك المني من الثوب ومسح المحاجم بالخزوق المستلة بالماء  
 والنار وانقلاب العين والداغة والتقور في القارة اذا ماتت  
 في سمن والذوق من الاهل في المحل ونزع البيرو ودخول الماء من  
 جانب وخروجه من آخر وحرق الارض بقلب الاعلى اسفل وذكره  
 بعضهم ان قسمة المثل من المظفرات فلو تجس بر فقسم طهر وفي

هذا هو الضابط  
 والفرق بين القاعدة والضابط  
 القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد  
 هذا هو الاصل  
 كتاب الطهارة  
 شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة  
 الاسلام والعقل والبلوغ وجود الحدث وجود الماء المطلق  
 الطهور الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس  
 وتنجس خطاب المكلف بضيق الوقت وبشرط صحة وهي اربعة مباحة  
 الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع  
 النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غير  
 العذر وبذلك المظفرات للنجاسة خمسة عشر المايح الطاهر القالع  
 وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل تحت  
 الحشب وفرك المني من الثوب ومسح المحاجم بالخزوق المستلة بالماء  
 والنار وانقلاب العين والداغة والتقور في القارة اذا ماتت  
 في سمن والذوق من الاهل في المحل ونزع البيرو ودخول الماء من  
 جانب وخروجه من آخر وحرق الارض بقلب الاعلى اسفل وذكره  
 بعضهم ان قسمة المثل من المظفرات فلو تجس بر فقسم طهر وفي



التحقيق لا يظهر وإنما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت  
 التوب يظهر بالفرك من المني الآتي مسلمين أن يكون التوب جديداً واضحاً  
 عقيب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكذا الأبول كلها نجسة  
 الأبول الخفاش فإنه ظاهر وأختلف الصحيح في بول الهريرة ومرة كل شيء  
 كبوله وجرة البعير كسرقينه الدماء كلها نجسة إلا دم الشهيد والدم الباطي  
 في اللحم الهزول إذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال  
 ودم قلب الشاة وما ليس من بدن الإنسان على المختار ودم البقي  
 ودم البواغيت ودم القمل ودم السمك فالمسني عشرة الخمر نجس إلا  
 خمر طير ما كؤل وغير ما كؤل على أحد القولين وخمر الفأرة على أحد  
 الروايتين الجزء المنفصل من الحي كمينه كالاذن المقطوعة والسن الساقطة  
 الآتي حق صاحبه فظاهر وإن كثر ما لا ينصرف إذا نجس فلا بد من التحفيف  
 الآتي البدن فتوالى الفضلات يقوم مقامه يشترط في الاستنجاء إزالة الرائحة  
 عن موضع الاستنجاء والأصبع الذي استنجى به إلا إذا نجس والناس عنه  
 ما فلولون تقضاء من ماء نجس وهذا من يعله يفترض عليه الإعلام رأى  
 في توب غيره نجاسة ما يقع أن يغلب على ظنه أنه لو أخبره أن لها وجب  
 والأفلا المرفة إذا انتت لا تنجس والطعام إذا تغير واشتد تغيره  
 نجس وحرم واللبن والزيت والسمن إذا انتن لا يحرم كله الدجاجة  
 إذا دججت ونف ريشها أو أغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء  
 نجساً وصارت نجسة بحيث لا طريق إلى أكلها إلا أن تحمل الهريرة إليها  
 فتأكلها **كتاب الصلوة** إذا شرع في صلوة وقطعها قبل أكملها  
 لها فإنه يقضيها إلا الفرض والسن فلا قضاء فيها وإنما يؤدّيها

بول الخفاش  
 طاهر

في الدماء الظاهرة

الجزء المنفصل  
 من الحي

في الأشياء النتنية

وكذا

وكذا إذا شرع ظاناً أن عليه فرضاً ولم يكن عليه اقتداء إلا بان بادي  
 حالاً منهم فاسد مطلقاً وبالأعلى صحيح مطلقاً وبالمماثل صحيح الأثر  
 المستحاضة والضالة والخنثى القراءة في الفرض الرباعي فرض في  
 ركعتين إلا فيما إذا حدث الإمام بعد الأولين ولم يكن قراء فيها  
 فاستخلف مسبقاً بها فإنها فرض عليه في الأربع المسبوق منفرد فيها  
 يقضى الآتي أربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كبر نائياً الاستئناف  
 صح ويتأخّر امامه في سجود السهو فإذا لم يجد إليه سجداً آخرها ويأخذ  
 بتكبيرات التثنية أجمعاً المسبوق لا يكون اماماً إلا إذا استخلفه  
 الإمام المحدث كما ذكره من لا خسر المسبوق يقضى أول صلوته في  
 حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتامة في البزانية لا اعتبار بنية  
 الكافر إلا إذا قصد السفر ثلاثاً ثم أسلم في أثناء الدعة فإنه يقصر بناءً  
 على قصده السابق بخلاف الصبي إذا بلغ كما في الخلاصة إذا كرر آية سجدة  
 في مكان متحدة كفته واحدة الآتي مثله إذا قراها خارج الصلوة و  
 سجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلوة فإنه تلزمه أخرى لا يكبر جهراً  
 الآتي مسائل في عيد الأضحى وفي يوم عرفة للتثنية وبإزاء عروق وبإزاء  
 قطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذا في عليه البيات  
 النية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه إلا عند التثنية كما في الشرح الدعوة  
 المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا  
 كذا في التيمية إذا صحت صلوة الإمام صحت صلوة المأموم إلا إذا أخطأ  
 الإمام عامداً بعد القنوع الأخير وخلفه مسبوق فإن صلوة الإمام  
 صحيحة دون هذا المأموم إذا فسدت صلوة المأموم لا تقصد صلوة

هذا هو الوجه في الاستنجاء  
 بالتراب والطين والرمال  
 والفضة والذهب والبرص  
 والجدون والحمات والبراغيث  
 والكلاب والقطط والجرذان  
 والكلاب والقطط والجرذان  
 والكلاب والقطط والجرذان

هذا هو الوجه في الاستنجاء  
 بالتراب والطين والرمال  
 والفضة والذهب والبرص  
 والجدون والحمات والبراغيث  
 والكلاب والقطط والجرذان  
 والكلاب والقطط والجرذان  
 والكلاب والقطط والجرذان



الامام الا في مسألة امدى فاري بائي فصلونها فاسدة والمسلطان  
 في الايضاح اذا ادرك الامام راعا فشروعه لتحصيل الركعة في الصف  
 الاخير افضل من وصل الصف مع فوقها شرع متفلا ثبات وسلم لزوم  
 قضاء ركعتين شرع في الفجر ناسيا سبته مضى ولا يقضيها الا اشتغال بالسنن  
 عقب الفرائض افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء الماء  
 كل ذكر فان محله لم يأت به فلا يكمل التسبيحات بعد رفع راسه ولا  
 ياتي بالتسبيح بعد رفع راسه من الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكن  
 الرابعة السنونة كالفرض فلا يصلي في الفعدة الاولى ولا يستقم اذا  
 قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقراء في  
 كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلي على منديل الموضوء الذي  
 يسبح به كل صلاة أدت مع ترك واجب او فعل مكره بحرمانها فانها تقاد  
 وجوباً في الوقت فان خرج لا تعاد اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود  
 الى السجود من جمع بأهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان لعذر دخل  
 المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي فانه ياتي بالسنة بعيداً عن الصف  
 الا اذا خاف سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان  
 عالماً ومسجد المحلة في حق السوفي نهراً ما كان عند حافته وليلاً  
 ما كان عند منزله يكره ان لا يرتب بين السورتين الا في حق النافلة تقليل  
 القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر النافلة افضل وقيل لا  
 التكلم بين السنة والفرض لا يقطعا ولكن ينقص الثواب يكره ان يختص  
 لصلواته مكاناً في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزججه يكون شارها  
 بالكبير الا اذا اراد به التجب دون التعظيم اذا تفكر المصل في غير

صلواته

في صلاة الفجر في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض لا يقطعا ولكن ينقص الثواب يكره ان يختص لصلواته مكاناً في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزججه يكون شارها بالكبير الا اذا اراد به التجب دون التعظيم اذا تفكر المصل في غير

صلواته كخيارته ودرسه لم تبطل وان شغل هوومه عن خشوعه لم يقص اجزه  
 ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب اعادتها ترك الخشوع لا ينبغي للمؤذن والا  
 انتظار اجد الا ان يكون شرباً يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم يواظبه  
 فلا يصح اقتداء المرء الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعديد يصح نية  
 امامتهن في غيبتهن حرج الخطيب بعد شروعه متفلا قطع على رأس الركعتين  
 الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجز الاثوب حرير صلى  
 فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث تخير فلو لم يجز الاها صلى  
 في الحرير فتاة المسجد كالمسجد فيصحب الاقتداء وان لم تنقل الصفوف للانع  
 من الاقتداء طريق يمر فيه العجلة او نهر يجري فيه السفن او خلاد في الصحراء  
 يسع صفين والخلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لان له حكم بقعة  
 واحدة واختلفوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشبه حال  
 امامه المسافر اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامه  
 قبل ان يقية الثالثة بسجدة الاسير اذا اخلص يقضى صلاة المقيمين الا  
 اذا دخل العدو به الى مكان اراد والاقامة فيه خمسة عشر يوماً فيقضيها  
 صلاة المسافرين ولين بم شقيقة براهه الائمة لو كان المريض بحال لو خرج  
 الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج و  
 يصل قاعداً لان الفرض مقدم بحاله على الاقتداء وعلى اعتبار سقط القيا  
 واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد  
 قدر الاصح انه يقعد ويراعها قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذا  
 كثر ركعة سجدة واحدة في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة  
 واذا كثر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلوة عليه وان

١٢

في صلاة الفجر في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض لا يقطعا ولكن ينقص الثواب يكره ان يختص لصلواته مكاناً في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزججه يكون شارها بالكبير الا اذا اراد به التجب دون التعظيم اذا تفكر المصل في غير

في صلاة الفجر في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض لا يقطعا ولكن ينقص الثواب يكره ان يختص لصلواته مكاناً في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يزججه يكون شارها بالكبير الا اذا اراد به التجب دون التعظيم اذا تفكر المصل في غير



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...  
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...

كفاه واحدة فيها ولا يرفع يديه لسجود التلاوة ولا ندية لسجود التلاوة  
ولا تجب نية التعمين لها والنية القيام لها اذا قرأ الامام آية سجدة فلا  
الركوع لها ان كان في صلوة الخافضة والسجدة لها يكره ترك السجدة في  
الاخرين من القطوع عمدا او ناسيا وان سهوا فعليه السجود ولو ضمها في السجدة  
الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر  
وان كان لا يقطعه القرآن يخرج عن القراءة بقصد الشك فلو قرأ الجنب  
الفاتحة بقصد الشك لم يحرم ولو قصد بها الشك في الجنب لم يكره الا اذا  
قرأ المصل قاصدا الشك فانها تجزئه لارياء في الفرائض في حق سقوطها  
اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها قراءة الفاتحة لاجل المحرمات  
عقوب المكثرة بدعة القراءة في الحمام جهرا مكروهة وسرا لا هو المختار  
لا يكره للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح وضع المقالة على الكتاب  
مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت لائه مكروه الا للحفاظ لا ينبغي  
تأخير الدعاء الا في الصلوة يكره الاقتداء في صلوة الرغائب و صلوة البراءة  
وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذا الامام كذا في البرازية فقد  
السهو لا يوجب تعدد السجود الا في السجود يكره الا اذا كان قاعدا الالفه  
الاسفار بالفجر افضل الاجزائه للحاج تأخير المغرب مكروه الا في  
السفر او على مائدة وانه سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الزكاة**  
الفقير لا يكون غنيا بكنية المحتاج اليها الا في دين العباد قباغ لقضاء الدين  
كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس  
مقرا فقير على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكوة الى اخيه ثم  
مات وهي وارثته اجزاءه ووقعت موقعتها فان كان له وارث آخر

مردت

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...  
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...  
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...

مردت لانه لا وصية لو ارت تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره تو  
على اجازته فان اجازها بشرطها وضمنه جازت المأمور بدفع  
الزكاة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزاءه ان كان على نية الرجوع وكانت  
بدراهم المأمور قائمة بنوى الزكاة الا انه ستماء فرضا اختلفوا والصحيح  
الاجازة عند الخدمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فتح صدقة  
فطره عين النادر مسكنا فله اعطائه غيره اذا لم يعين المذود كما لو قال  
تعه على ان اطعم هذا المسكين شيئا فله تصيحه ولو عين مسكينين له  
الاقتضار على واحد يجبر المتع عن اداء الزكاة واختلفوا في اخذها  
منه جبرا والعهد لا حول الزكاة فري لا ينبغي كل الصدقات حرام على  
بني هاشم زكاة او عمالة فيها او عسرا وكفارة او صدقة الا القطوع  
والوقف شك انه ادى الزكاة ام لا فانه يؤذيها لان وقفها العمر او دفع  
مالا ونسيه ثم تذكر لم تجب الزكاة الا اذا كان المؤدع من المعارف دين  
العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد اداها  
يكره اعطائه نصاب لفقير منها الا اذا كان مديونا او صاحب عيال  
لوفرقة عليهم لم يختص كل نصابا يكره نقلها الا الى قرابة او اخرج او من  
دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزهاد او كانت زكاة  
معلقة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة  
ان كان زوجها معسرا حيا وان كان موسرا وكان مهرها اقل من النصاب  
فذلك وان كان المعجل قد دفع لم يجز وبه يفتي وكذا في لزوم الاضحية  
الولد من الزنا لا يثبت نسب من الزاني في شئ الا في الشهادة لا تقبل  
الزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...  
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...  
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الصدقة على الفقراء والمساكين من الزكاة...











هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

الامر بالجم ولو لمض الا اذا قال له الامر اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا  
يصح استيجار الخاج عن الغير وله اجر مثله والماء موعر بالجم اذا امسك  
البعض وجم بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا اتفق من ماله ومال  
الميت فانه يضمن الا اذا كان اكثرها من مال الميت وكان مال الميت  
للكراء وعامة النفقة كذا في الخانية **كتاب النكاح** المقبوض  
على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتاط اصحابنا بالفرق  
الآتي مسئلة ما اذا كانت الجارية بين الشريكين فادعى كل الخوف  
عليها من شريكه وطلب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما يكون  
عند كل يوم احسنة للملك كذا في كراهية المهرج ما ثبت لجماعة فهي  
ينهم على سبيل الاشتراك الآتي مسائل الاولى ولاية الإنكاح للصغير  
والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص للمهر  
ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام رضي الله عنه للموارث  
الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبايعين فان  
الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال الضعف الثالثة ولاية  
الطالبة بازالة الضرب العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق  
المروءة على الكمال والضابط ان الحق اذا كان مما يجزى فانه ثبت لكل  
على الكمال فالاستخدام في الملوكة مما يجزى ليس لنا عبادة شرعت من  
عهد آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح المولى لا يستحب  
على عبده ديناً فلا مهران زوج عبده من امته ولا ضمان عليه بالطلاق  
مال سيده ولو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفى احدهما سقط القصاص  
ولم يجب شي لغير العاني عند الامام رحمه الله الفرق ثلاثة عشر فرقة

سبعة  
على عبده ديناً الا ان  
لانه لو وجب لاستوجب المولى على عبده ديناً والحوال لا يتصور  
لانه لو وجب لكانت له اليد والفرق ثمانية عشر فرقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

سبعة منها يحتاج الى القضاء ستة لافا لاول الفرقة بالمحب والعنة  
ونجيار البلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر وبابا الزوج عن الاملا  
وباللعان والثاني الفرقة بخيار العلق وبالايلام وبالردة وبتباين  
الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل  
الفسخ قبل التمام لا بعد فلم يضع اقالته ولا يفسخ بالجمود الا في مسئلة  
فيقبله بعد ردة احدهما وملك احدهما الآخر يحل المهر باربعة بالذهب  
وبالخلقة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وبموت احدهما للزوج  
ان يضرب امرأته على اربع خصال وما بعدها على ترك الزينة بعد  
طلبها وعلى عدم اجابتها الى فراشه وهي ظاهرة من الحيض والنفاس  
وعلى خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة في رواية  
وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان بمصنأها لها ان تخرج بغير اذنه  
قبل ايفاء المحفل مطلقا وبعد اذا كان لها حق او عليها او كانت قابلة  
او غتالة او لزيارة ابويها كل جمعة مرة ولزيارة المحارم كل سنة وفيما  
علا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه  
ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للتمام والمعتدة  
المجان بشرط عدم التزين والتطيب **ينعقد النكاح** بما افاد ملك العين  
للحال الآتي لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخانية لو  
قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به الوطئ  
في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الآتي مسئلتين تزوج صبي  
امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في  
الخانية ولو وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويقط  
ولانها

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية...  
الكتاب في النكاح...











هذا هو الأصل في الاستثناء  
فإن كان الاستثناء في  
الشرط فلهذا ما وجدناه  
في المتن من أن الاستثناء  
لا ينافي الشرط بل هو  
مكمل له في بعض الأحوال

حضت والمرضية ان مرضت الا اذا قال لصحبة ان صححت والضابط ان  
ما يتد فله وامه حكم الابتداء والا لان على التراخي الابترية الفور ومنه  
طلب جماعها فابت فقال ان لم تدخل معي الميت فدخلت بعد سكون شهوته  
ومنه طلقى فقال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على اقرار به وقبح  
وان على المعانية لا كما لو شهد اربعة به فهدل منهم اثنان قال لاربعة  
المدخولات كل امرأة لها اجامعها منكن الليلة فالأخريات طوالق فجامع  
واحدة ثم طلع الفجر طلق التي جامعها ثلاثا وغيرها شتين أضافه وعلقه  
فان قدم الجزاء وآخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الأضافة ولو قدم  
الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا او لا ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو  
ثم ذكر جزاء ثم شرطا آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو  
كان الجزاء واحدا كان المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع له وجه  
الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفحتين مع ايضاحها  
من الخاتمة كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال  
انت طالق امس فانها تطلق للحال ولما ارأى ما اذا علقه برويتها  
المهال فزاده غيرها وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء كما  
الكل من الكل باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء  
انه لو اقر بقبض عشرة دراهم جياذ وقال منطلوا الا انها زبوف لم يقع  
الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له على مائة درهم و  
دينارا لادينار لم يصح انتهى وفي الايضاح فيل الايمان اذا قال غلاما  
حر ان سالم وزبيغ الابريغاصم الاستثناء لانه فضل لقوله سالم وزبيغ  
على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفتر وقد ذكرها جملة تقع

الاستثناء

طلب جماعها  
فابت

طلب  
من المسائل المشككة

طلب  
في التعليق والجزاء  
وتقديم احدهما على  
الآخر

هذا هو الأصل في الاستثناء  
فإن كان الاستثناء في  
الشرط فلهذا ما وجدناه  
في المتن من أن الاستثناء  
لا ينافي الشرط بل هو  
مكمل له في بعض الأحوال

الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر وبريغ حر الا بريغا لانه افرد كلا  
منهما بالذكر **كتاب العتاق وتايعه** في ايضاح الكرماني  
رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي الا واحدا احرا عتقا  
الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقا ولو  
قال ممالكي العشرة احرار الا واحدا عتقا اربعة منهم لانه ذكر العشرة  
على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلفي فانصرف الى مماليكه اذا  
وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا  
اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كما في كتابة  
الظهيرية احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان  
موسرا فان لشريكه ان يضمن حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان  
عليه عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستلاد وتسته  
والتميز تقتصر والاولى اولى وبيانه في الجامع معتق البعض كالمكات  
الا في ثلاث الاولى اذا انجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين  
قن في البيع يتعدى المطلق الى القن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل  
ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير  
فاء فان القصاص واجب ذكره الزليعي في الجنايا والثانية في السراج  
الوفاج والاولى في التوق التمامان كالولد الواحد والثاني تبع للا  
في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة  
اشهر والثاني لتمامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مستثنين الا  
من جنائات البسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما  
قبل موتهما والآخر بعد موتهما وهما ميتان ففي الاول غرة فقط الثانية  
اشهر من بطنها اوعى احد جان الام بشفه وادع الاخران ولدها ولدها واحد من ابولده فله نصف بطنه فدعوى مدعي العبد اولى لانها دعوى استلاد  
اذا العتق في بطنه ودعوى الاستلاد اوسع من حيث المعنى لاستلادها الي وقت العتق وتبطل دعوى صاحب شيب الام لانها دعوى تحرير  
وجدت بعد زوال بطنه حكمه فنفق على وقت المدعى كذا في سمرقاني

هذا هو الأصل في الاستثناء  
فإن كان الاستثناء في  
الشرط فلهذا ما وجدناه  
في المتن من أن الاستثناء  
لا ينافي الشرط بل هو  
مكمل له في بعض الأحوال

هذا هو الأصل في الاستثناء  
فإن كان الاستثناء في  
الشرط فلهذا ما وجدناه  
في المتن من أن الاستثناء  
لا ينافي الشرط بل هو  
مكمل له في بعض الأحوال

طلب بطن امرأة  
فالقت جنينين



ففسر القومين من الاول وما رآته عقب الثاني لامن ملك ولده من  
 الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لايه من الزنا لم تعتق ولو كانت  
 اخته لامه من الزنا اعتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء  
 التدبير وصية فيعتق المديون من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه  
 يصح عنها وتدير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجحون ويبطل الوصية  
 والثلاث في الظهيرة التناقت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تايده  
 معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة فقد الى نحو  
 مائتي سنة الا في النكاح فتاء قيت مفيد الحكم بما لا يعلم معناه لمزومه حكمه  
 في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح  
 فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما في نكاح النكاح  
 المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسألة لو كان المعتق مجهول  
 النسب فاقرب الرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في  
 اقرار التخصيص الولاء لا يحتمل الا بطلان قلت الا في مسئلتين وهي المذكورة  
 فانه يبطل الولاء باقراره والثانية لو اردت المصقة وسيت فاعتقها  
 الساجي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص لو  
 اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل  
 امة الى حرة الا امة خبازة الا امة استثنى بها من زيد الا امة انكيتها البار  
 الا امة ثيبا ففي هذه الاربعة اذا تكررت ذلك الوصف وادتما فالقول  
 لها بخلاف ما اذا قال الا امة بكر او لم اشترها من فلان او لم يطاها البار  
 او آخر كساية فالقوله ونماه في ايمان الكافي المديون اذا خرج من الثلث  
 فانه لاساية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه يسعي  
 في

تدبير المكره صحيح

لا يصح اقرار المعتق بالرقية

المديون اذا خرج من الثلث لا سعاية عليه

والمكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

المكره صحيح

في قيمته مديرا كما في الخانية من الحجر وفيما اذا قتل سيده كما في شرحنا  
 المديون في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كما في البرازية  
 في العتق في المرض وجنانيته جنانية المكاتب كما في الكافي وقرعت عليه لا  
 يجوز نكاحه مادام يسعي وعندهما حرم مديون في الكل **كتاب**  
**الايان** العرفة لا تدخل تحت النكاح الا العرفة في الخزانة كذا في ايمان  
 الظهيرة يمين المتعول لا مؤاخاة فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والذبح  
 كذا في الخلاصة لا يجوز نعم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم ماله وله  
 اعلنون واسفلون فايهم كالمكره حنت كما في المسوط فبطلت الوصية للمولى  
 والحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقر لا يكون الجمع للواحد  
 الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف  
 على اقرار به المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمرة  
 حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة  
 من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواقعات حلف لا يكلم الفقراء  
 او المساكين او الرجال حنت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دابة  
 فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده ففعل ثلاثة حنت لا يكلم زوجات فلان  
 اصداقائه واخوته لا يحنك الا بالكل والاطعمة والنساء والشارع ما حنت  
 فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحنك الخائف بفعل بعض المخوف عليه  
 الا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يكره اكله في مجلس واحد حلف لا  
 يكلم فلانا وفلانا ويا احدهما كلام هؤلاء القوم على حرام او كلام اهل  
 بغداد على حرام فكلم واحدا للكل من الواقعات الصغيرة امرأة فيحنك بها  
 في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشترى امرأة لم يحنك بالصغيرة

كتاب

الايان

العرفة

لا تدخل

تحت النكاح

الا في

مسائل

وقف

على

اولاده

وليس

له

الا

واحد

بخلاف

بنيه

وقف

على

اقرار

بهم

في

بلد

كذا

لم

يبق

منهم

فيها

الا

واحد

كما

في

العمرة

حلف

لا

يكره

اكل

ثلاثة

ارغفة

من

هذا

الحب

وليس

فيه

الا

واحد

كما

في

الواقعات

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكله

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكله

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكله

اكله

في

مجلس

واحد

حلف

لا

يكره

اكل

هذا

الطعام

ولا

يكره

اكله

في

مجلس



الايان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليفد يه اليوم بالف  
فاشترى رغيها بالف وغداه به بر ولو حلف ليعقن مملوكا اليوم بالف  
فاشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشترط

بعضة حث باحد عشرة ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري  
الطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى او باع بتسعة لم يحنث لان  
الثاني مستنقص والبائع وان كان مستديرا لكن لا حث بالفضل ولا مستنقص

وتعامه في الجامع حلف لا يحلف حت بالتعلق الا في مسائل ان يعلق  
بافعال القلوب او يعلق بمحى الشهر في ذوات الاشهر او بالتعلق او يعلق

ان اديت الى لذات حر وان جرت فانت رفيق او ان حصت حيضة  
او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الخالف على عقد لا يثبت  
الا بالايجاب والقبول الا في تسع فانه يثبت بالايجاب وحده للبيعة

والوصية والأفان والأبراء والأباحة والصدقة والأعانة والقرض والكفالة أن تزوجت النساء واشترت العبيد أو كلمت الناس أو بنجتم أو أكلت الطعام أو طعما أو شربت الشراب أو شربا لمحت بواحد للمجنس

ولو قال نساء او عبيدا فثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق  
للحقيقة المعلقة بآخر والمضاف يقارن قال لاجنية انت طالق قبل  
ان اتز وحك شهم او اطلق لا تنقذ ولو قال اذا تزوتك فانك

طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل الشهر لا تطلق وبعد تطلق النية  
انما تحمل في المفوض وهي مكلة ان اكلت ونوى طعاما دون طعام الا  
ان اكل من غيره ونوى الاكل من غيره فوالا فلا تنوي ونوى

حشية او عرية العرف لا يدخل تحت النكر قال ان دخل داري هذه واحد

*(Faint handwritten Arabic script)*

او كتم غلاماى هذا او ابى هذا او اضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه  
بخلاف النسبة ولو لم يضاف يدخل لتكثيره الا فى الاجزاء كاليد والراس  
فانها اذا كانت واحدة لم يدخل لتكثيره ولو كانت واحدة لم يدخل لتكثيره

المجهد اور ميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته او جرحته فمعه عمر والحاقه موت من مجده او فخره فحلت  
او قتلته او رميته كون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم الموعر

المطابق بشرطين ينزل عند اخرهما باحدهما عند الاول والمضام العسيرة  
مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق  
وغیره الا ان يصله الياء وكذا الكتابة والعلم والسكينة على الصدق في

للظرفية وتجعل شرطاً للتعذر صفة المالكية تنزول نزول ملكه ويكونه  
مستديلاً الأول اسم لفرد سابق والأوسط فرد من عدد من متساوين  
والآخر فرد لاحق ادعى النبي نفي نفه في الأثبات تخص الوصف المعتاد معتد

في الغائب لافي العبد اضافة ما تمتد الى زمن الاستغراقه غيره  
الوقت الموصوف معرف لاشط  
كتاب الحدود والتعزير

إلى المذهب الأدون كذا في شفعة النزائية من أدى غيره بقول أو فعل  
يعزركم في التناحر خانية ولو بغم العين ولو قال لذي ياكاف يا شفي

ان شق عليه لذى القية وصابط التعرير من مقصده ليس ليها حكمة بل  
ففيها التعرير وظاهرا تقتصر هم انه يغفر على ما فيه الكفاية وكماله مسلم  
دخل دار الحرب واركتب ما يوجب الجود والعقوبة ثم رجع اليها لم يفرأه

به الا في القتل فنجب الدية في ماله عدا او خطاء يقدر على الورع البارد  
كقريب منحه ثمرة كذا في التاتار خانية قال له يا فاسق ثم اراد اثبات فسقه  
هو الفاسق لا هو الفاسق

فاحمد الله الذي هدانا لهذا  
فاحمد الله الذي هدانا لهذا  
فاحمد الله الذي هدانا لهذا



قوله لا يثبت له شهادة... في سائر اقسام الايمان...

بما لا يثبت له شهادة... في سائر اقسام الايمان...

بالنية لم تضل لانه لا يدخل تحت الحكم كما في القضية التفسير لا ينفذ بالقوة  
كالحد كذا في التهمة من له دعوى على رجل فلم يجزه فامسك اهله بالظلمة بغير  
كفالة فقيدهم وجسومهم وضربهم وغرمهم عنز كذا في التهمة رجل خدع  
امراة النسا واخرجها وزوجها من غيره او صغيرة يجلس الى ان يحدث نكبة  
او يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولولجية علق عتق عبده  
على زناه فادعى العبد وجود الشرط خلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في  
كون العبد قاذفا كما في قضاء الولولجية وفي مناقب الكردي حرية العتق  
عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل بخلافه  
طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة الذكور والنصف الاسفل على صفة  
الاناث والصحيح هو الاول انتهى وفي القضية ان الاب يعزرا اذا شتم ولده  
مع كونه لا يجده واستثنى الامام الشافعي رحمه الله من لزوم التعزير  
ذوي الهيات فلا تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقبل صاحب الصغير  
فقط وقيل من اذا اذنب ندم ولم اره لاصحابنا والله اعلم

**كتاب الرد**

تجيب الكافر كافر فلو سلم على الذمي تجيبه كافر  
وكو قال المجوسي يا استاذ تجيب كافر كذا في صلوة الظهرية في الصغرى الكفر  
شيئ عظيم فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تقع رقة  
الكران الا الردة ببت النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى  
عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا  
جماعة الكافر ببت النبي وببت الشيخين واحدهما او بالسحر ولو امراء  
وبالذندقة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب الا  
المراة ومن كان اسلامه نكاحا وصبي اذا اسلم والمكر على الاسلام ومن

تجيب كافر كذا في صلوة الظهرية في الصغرى الكفر  
شيئ عظيم فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تقع رقة  
الكران الا الردة ببت النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى  
عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا  
جماعة الكافر ببت النبي وببت الشيخين واحدهما او بالسحر ولو امراء  
وبالذندقة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب الا  
المراة ومن كان اسلامه نكاحا وصبي اذا اسلم والمكر على الاسلام ومن

بما لا يثبت له شهادة... في سائر اقسام الايمان...

بما لا يثبت له شهادة رجل وامراة من ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا  
كما في شهادة التهمة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال  
مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج كالكافر الاصل اسلم ويبطل ما رواه  
لغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد رده كما في  
شهادة المولولجية وبيونة امراة مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا  
مات او قتل رده لم يدفن في مقابر اهل ملة وانما يلقي في حفرة كالكلب  
والمرتد ابيع كافر من الاصل الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم  
في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم  
في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بخود ما  
ادخله فيه وحاصل ما ذكرنا صاحبنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى  
ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى بما فيه خلاف سب الشيخين  
لنصف الكفر وان فضل عليا رضي الله عنه عليهما فتدبر كذا في الخلاصة  
وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر خلافتها او انقضها المحبة النبي صلى  
الله عليه وسلم لها واذا احب عليا رضي الله عنه اكثر منهما لا يؤخذ به  
انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به او ذكر  
الله تعالى او كلامه او واحدا من الانبياء بالاستهزاء انتهى يقتل المرتد  
لو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية  
انكار الردة تقوية فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له  
لا لتكذيب الشهود والهدول بل لان انكار تقوية ورجوع كذا في فتح القدير  
فان قلت قد قال قبله تقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فائدة  
قلت ثبوت رده بالشهادة وانكارها تقوية فتثبت الاحكام التي للمرتد

بما لا يثبت له شهادة... في سائر اقسام الايمان...

بما لا يثبت له شهادة... في سائر اقسام الايمان...



ولو تاب من خطا الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا  
 يتعرض له انا هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه  
 يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشجيين رضي الله عنهما كما  
 قد مناه واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للوجه  
 ولا يكفر بقوله لا اصيل الاجود الا يشترط في صحة الايمان بحمد صلى الله  
 عليه وسلم معرفة اسم ابيه بل تكفي معرفة اسمه وصفاته تعالى بحضرة  
 روحه فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كبرت ولا يكفر بقوله  
 انا فرعون انا ليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر  
 من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبلها انت كافر فقالت انا  
 كافرة كفرت استحل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور يكفر بوضع رجله  
 على المصحف مستخفا والا لا الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار  
 اصل الوتر والاضحية وبترك العبادة لها وانا مستخفا واما اذا تكلم  
 تكاسلا او مأولا فلا وهي في المجتبى ويكفر بارعاء علم الغيب وتكفر  
 بقولها لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن قال التاجر  
 ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا  
 اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ردت السلام ان  
 كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تحب فتهلك كان موسى عليه السلام يحب  
 بنفسه فهلك ويستفسر فان فسر بما يكون كفر يكفر قيل له قل لا اله الا الله  
 فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امن بالله فاحب الى من الله  
 تعالى ان اراد به الشهوة وان اراد به الطاعة كفر عبادة الصنم كفر  
 ولا اعتبار بما في قلبه وكذلك لو سخر بقوله عليه الصلوة والسلام اف  
 كثر

في الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر  
 في الاستهزاء بالاذان لا بالمؤذن

في الاستهزاء بالاذان لا بالمؤذن

في الهبات

كشف عنه عورته وكذا لو صور عيسى عليه الصلوة والسلام ليجرد له وكذا  
 اتحاد الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمجود ونحوهما يعظم ولو استحل  
 نجاسة لقصد الاستخفاف فذلك وكذا لو تزين بزنا اليهود والنصارى  
 يدخل كنيستهم او لم يدخل ولو قال كنت استهزئ بهم ولا اعتقد دينهم صدق  
 ديانته ويكفر اذا شك في صدق النبي او سبه او نقضه او صغره وفي قوله  
 مسجود خلاف والاصح لا كتمنيه ان لا يكون الله بعنه ان لم يكن عداوة ولو  
 ظن الفاجر نبيا فهو كافر لا كتمني ويكفر بنسبة الانبياء عليهم الصلوة  
 والسلام الى الفواحش كفرهم على الزنا ونحوه في يوسف عليه والسلام لانه  
 استخفاف بهم وقيل لا ولو قال انهم يقصوا حال النبوة وقبلها كفر لانه ردد  
 النصوص اذا لم يعرف ان محمدا اخر الانبياء عليه وعليهم الصلوة والسلام

**فليس بمسلم لانه من الضروريات كتاب القيط والقطعة والابق**

**والمفرد** يجعل الجمل اذا اذ اردته من في عيال السيد او ردة  
 احدا لا يبين مطلقا او الابن الى احدهما او احدا الزوجين للآخر او وصي  
 اليتيم او من يعوله او من استعان به ما لك في رده اليه او ردة السطلا  
 او الشحنة او الخفير والمستثنى عشرة من اطلاق الموقون لو اراد الملقط الا  
 بها بعد التقريف وكان غنيا لم يجعل له وان كان فقيرا فذلك الا باذن  
 القاضي كما في الخانية الصبي في الالتقاط كالبالغ والعبد كالحرة وان ردد  
 العبد الا بقر فالجمل لمولاه ان اشهد ردا الا بقر انه اخذ ليرده على مالكه انشئ  
 الضمان عنه واستحق الجمل والا فلا فيها **كتاب الشركة** الفتوى على

جوارها بالفلوس التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود للمفاض  
 المقدم مع من لا يقبل شهادته له لا يجوز شركة القراء والوعاظ والدلائل

في الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر

في الاستهزاء بالاذان لا بالمؤذن

في الاستهزاء بالاذان لا بالمؤذن

في الهبات



والتحسين والمختص بهم الشهود في المحاكم فان شرط الرجوع للعامل اكثر من لاس  
 ماله لم يبيع ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل منهما ربح ماله كما في  
 الشراعية اذا عمل احد الشريكين دون الآخر بعينه او بغيره فالربح بينهما بخلاف  
 ما اذا اقتبل ثلاثة عملاء من غير عقد شركة فعمله احدهم كان له ثلث الاجر ولا يبي  
 للآخرين ما اشترت اليوم من انواع التجارة فهو يبي وسينك فقال نعم جاز و  
 لو اشترى شيئا فقال له اشركني فيه فقال قد اشركك فيه جاز الا ان يكون  
 قبل قبضه هي احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز ليس لاحد  
 الشريكين ان يبيع الاخر فان سافر ففعلك لم يضمن فيما الاحمل له ولا مؤنة البيع  
 بينهما كره الشركة مع الذمى اختلفت رتب المال مع المضارب في القيد والا  
 طلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف للموكل مع  
 غيره ماء العبد فالقول لهم **كتاب الوقف** لو وقف على المصالح فهو  
 الامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والمخير للمداوح كذا في ابن وهبان  
 كل من بنى في ارض غيره بامر قائله لا لكها ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له  
 وله رفعه الا ان يضرب بالارض واما البنية في ارض الوقف فان كان الباقي  
 المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او  
 اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان اذن المتولى  
 ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوق وقف وان لنفسه او اطلق لم يرفع  
 لو لم يضرب وان اضرب فهو المصنع لاله فليترقب الخلاصه وفي بعض الكتب  
 الناظر تلكه باقل القيمتين من رعا وغير من رعا بمال الوقف الناظر اذا  
 اجرتم مات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع  
 الربح له فانها تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان رحمه الله تعالى معزيا الى  
 عدة

عدة كتب ولكن اطلاق المتن بخلافه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتج  
 اليها المصلحة الوقف كغيره وشراء بغيره يجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني  
 ان لا يشتر اجارة العين والصرف من اجرتها كذا حرره ابن وهبان وليس من  
 الضرورة الصرف على المستحقين كما في القنية والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة  
 وهل يجوز للمولى ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة  
 ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف  
 على شيء وجود ذلك الشيء في وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح وقف  
 الفلة الى الفقرك الى ان يوجد له وله واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد  
 وهما مكانا لبنائه قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كما في فتح  
 القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مثلين الاول اذا كانت  
 العاقبة ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تعطل الاجرة كما  
 في القنية وشي عليه ابن وهبان استدلال الوقف العاقل لا يجوز الا في  
 مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه غاصب واجرى الماء عليه  
 حتى صار جارا لا يصلح للزراعة فيضمنه القيمة القيمة ويشترى بها ارضا  
 بدلا الثالثة ان يجرد الناصب ولا يبيعه وهي في الحانية الرابعة ان يرغب  
 انشائه ببدل اكثر غلة واحسن صقفا فيجوز على قول ابي يوسف وعليه  
 الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المثل لا  
 يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتها الا باقل وفيما اذا كان النقصا  
 يسيرا شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنصر الشارع اي في  
 وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل الآه  
 لو شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير اهل الثانية شرط ان

قصة من اذن القاضي في الوقف  
 في الاستدانة على  
 الوقف

في اجارة الوقف

في اجارة الوقف



لا يجوز وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة أو كان في الزيادة  
نفع للمفكره فللقاضي المخافة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين  
باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الفلة على من يئال في مسجد كذا كل يوم  
كذا درهم لم يراع شرطه وللقيم النصدق على سائلي غير ذلك المسجد او خارج  
المسجد او على من لا يئال له الخامسة لو شرط للمستحقين خبزاً او طعاماً لكل يوم  
فللقيم ان يدفع القيمة من التقدير في موضع آخر لم يطلب الصين واخذ القيمة السادسة  
تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يفيقه وكان عالماً تقيماً  
السابعة لو شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز  
للقاضي عزل الناظر المشروط له بالخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في  
فصول العمادي ويصح عزل الناظر بالخيانة ان كان منصوباً للقاضي اذا عزل  
القاضي الناظر عزله القاضي فتقدم المخرج الى الثاني ان الاول عزله بلا  
سبب لا يعيده ولكن يأمرك بان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت لعاد  
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة  
وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح  
اتفاقاً والا عند محمد ويصح عند ابي يوسف ومشايج بيع اختياره وقول الثاني  
والصدر اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا ولاية  
لناظر لكونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط وتطل ولايته بموته وعند  
محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط  
له الولاية في حياته وبعد سماته اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقاً  
هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والقوى على قول ابي يوسف كما  
في الولوية وفي العتبية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له  
فيما

هذا هو الوجه في صحة عزل الناظر المشروط له بالخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بالخيانة ان كان منصوباً للقاضي اذا عزل القاضي الناظر عزله القاضي فتقدم المخرج الى الثاني ان الاول عزله بلا سبب لا يعيده ولكن يأمرك بان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت لعاد ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقاً والا عند محمد ويصح عند ابي يوسف ومشايج بيع اختياره وقول الثاني والصدر اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا ولاية لناظر لكونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط وتطل ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد سماته اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقاً هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والقوى على قول ابي يوسف كما في الولوية وفي العتبية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له فيما

فيما وقف بقوامته لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولما ارجع عزل الواقف  
للمدرس والامام الذين ولاها ولا يمكن الاخاق بالناظر لتعليقهم بجهة عزله  
عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف ولا  
يمكن منعه عن العزل مطلقاً لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا  
له النصب للامام والمؤذن بلا شرط كما في البرازية الباقي اولى بنصب الامام  
والمؤذن وولد الباقي وعشيرته اولى من غيرهم بني مسجد في محلة فنا  
زعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباقي اولى مطلقاً وان تنازعوا في نصب  
الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختار اهل المحلة اولى من  
الذي اختار الباقي فما اختار اهل المحلة اولى وان كان سواء فنصف  
الباقي اولى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف مقيلاً ومراحقاً  
بذلك لزوم الاجر وان لم تروى بقاء النيل ولا سكن في صحة الاجارة لانها  
لم تتأجر للزراعة وما صنعتان مقصودتان لما في اجارة الهداية الارض  
تتأجر للزراعة وغيرها قال في الساية اي لغير الزراعة نحو البناء وغرس  
الاشجار ونصب الفسطة ونحوها وفي المراحق ونفع التقدير من البيع الفاسد  
ولا يجوز اجارة المراحق اي الكلاء والمحلة في ذلك ان يتأجر الارض لضرب  
فيها فسطاطه او ليجعلها خطيرة لغرضه ثم يستريح المراحق وذكر الزيلعي المحلة  
ان يتأجرها لا يقا في الدواب او لمنفعة اخرى انتهى والحاصل ان القليل مكان  
القليلة وهي النعم نصف النهار قال المراحق حادثة في تفسير الفرقان  
القليل من القليلة او مكانها وهي الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة  
يؤتى خير مستقراً واحسن مقيلاً وفي القاموس القليلة نصف النهار قال  
قيل وقيل لا وقيلة ومقالا ومقيلاً انتهى واما المراحق فقال في القاموس  
ذلك المهدم قال في المراحق وقوله مطلقاً انهم اوردوه

هذا هو الوجه في صحة عزل الناظر المشروط له بالخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بالخيانة ان كان منصوباً للقاضي اذا عزل القاضي الناظر عزله القاضي فتقدم المخرج الى الثاني ان الاول عزله بلا سبب لا يعيده ولكن يأمرك بان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت لعاد ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقاً والا عند محمد ويصح عند ابي يوسف ومشايج بيع اختياره وقول الثاني والصدر اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلا ولاية لناظر لكونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط وتطل ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد سماته اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقاً هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والقوى على قول ابي يوسف كما في الولوية وفي العتبية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له فيما

الباقي اولى في نصب الامام والمؤذن

في معنى القليلة

في معنى المراحق



الراح الابل ردها الى المراح بالضم اى المادوى والماء وفى الصباح اراح المرح  
 اى ردها الى المراح وفى الصباح المراح رواح العشى وهو من الزوال  
 الى الليل والمراح بضم الميم حيث ماوى الماشية بالليل والمناخ مثله والماء  
 مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والن مان  
 والمصدر من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول واما المراح  
 بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف واسم المكان من الثلاثى بالفتح  
 والمراح ايضا الموضع الذى يروح القوم منه او يرجعون اليه انتهى  
 نرجع معنى المقيط فى الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صحته قوله  
 واستأجرها لنصب الفسطاط جان لانه للقيلولة ورجع معنى المراح الى  
 مكان ماوى الابل ويدل على صحته قوله واستأجرها لايقاف الدكا  
 او ليحمله حظيرة لغنه جان تخلي البصيد باطلة فلواستأجر قرية وهو  
 بالمصدر لم تضع تحتها على الاصح كما فى الحانية والظهيرية فى البيع والاجارة  
 بيع وهى كثيرة الوقوع فى اجارة الاوقاف فينبغى للمولى ان يذهب الى  
 القدية مع المستأجر وغيره فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله  
 احيانا الى الوقف اقر الوقف عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه  
 يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح فى حق المقر دون غيره من  
 اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف مخالفا له حمل على ان الوقف  
 رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره المضاف فى باب مستقل و  
 اطال فى تقريره ما شرطه الواقف للاثنيين ليس لاحدهما الانفراد الا اذا  
 شرط الواقف الاستبدال لنفسه وللآخر فان للواقف الانفراد الا فلان  
 كما فى فتاوى قاضيان ومقتضاه لشرطها الا دخال والاخراج ليس  
 لاحدهما

مطلق  
 شرط لاثنتين  
 لا يتفرع احدهما

اى مقتضى ما ذكره قوله ما شرطه الواقف لاثنتين للمقتضى انهما يتفرعان  
 من مقتضى ما ذكره قوله ما شرطه الواقف لاثنتين للمقتضى انهما يتفرعان

لاحدهما ذلك ولو كان بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى  
 هذا لو شرط النظر لهما فوات احدهما اقام القاضى غيره وليس للحي الانفراد الا  
 اذا اقامه القاضى كما فى الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند ابي يوسف و  
 وكيل الفقهاء عند محمد فينصرون بموت الواقف عند ابي يوسف وله عزله و  
 يبطل ما شرط له بموته خلا فالحجود فى الكل فى الدور والحجائيت المسئلة فى يد  
 المتأجر يكها بغين فاحسن نصف المثل او نحو لا يعذر اهل المحلة بالسكوت  
 عنه اذا امكهم دفعه ويجب على الحاكم ان يأمر بالاستيجار باجر المثل فان لم  
 عليه تسليم رذلتين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع  
 الى القاضى لا غرامة عليه وانما على المتأجر واذا نظر الناظر بالساكن  
 فله اخذ النقض منه فيصرفه فى مصرفه قضاء وديانة كذا فى القنية  
 عند القاضى فادعى القيم انه قد أجرى له كذا مشاهرة او مساهمة وصدقة  
 المعزول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله او دونه  
 يعطيه الثانى ولا يحيط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى بيع تعليق التقرير فى  
 الوظائف اخذ من جوار تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات  
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضى ان مان فلان او شغرت وظيفته  
 كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره فى انفع الوسائل تفقها وهو فقح حسن  
 وفى فوايد صاحب المحيط للامام والمردن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا  
 سقط لانه فى معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى  
 ذكره فى الدرر والفرر وجزم فى النية تلخيص القنية انه يورث بخلاف  
 رزق القاضى وفى النسخ للجلال الاسيوطى فرع نذكر ما ذكره اصحابنا  
 الفقهاء فى الوظائف المتعلقة بالاقاف او قاف الامراء والسلاطين

استأجره لاشق له فاقده وجره لاشق له فاقده  
 لا يشق له فاقده وجره لاشق له فاقده  
 لا يشق له فاقده وجره لاشق له فاقده  
 لا يشق له فاقده وجره لاشق له فاقده

اى مقتضى ما ذكره قوله ما شرطه الواقف لاثنتين للمقتضى انهما يتفرعان



كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيكون لمن كان بصفة الاستحقاق  
من عالم للعلوم الشرعية وطالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية ان  
يكل مما وقفه غير متقيد بما شرطه وتكون في هذه الحالة الاستثناء لهذا  
وغيره ويتناول العلوم وان لم يشر ولا استتاب واشترك اثنين فاكثري  
الوظيفة الواحدة والواحد في عشرة وظايف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق  
من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشر الوظيفة  
لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي بحمل احد وما يتوقفه كثير من  
الناس من التحول يقول في ملك الذي وقف فهو نفقهم فاسد ولا يقبل في  
باطن الامر اما اوقاف ملكها واقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة  
الى تلك واذا عجز الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين قال كان اصله من  
بيت المال روعي فيه صفة الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظيفة  
من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك فدم الاقلون  
على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صل الله عليه وسلم وان  
كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفيت  
الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان  
كان الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم  
يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع مال الوقف  
بالسوية اهل الشعاير وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلف بذلك كثير من  
الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معاليم الوظائف بغير مباشرة او مع  
مخالفة الشروط والحال ان ما نقله الاسيوطي عن فقهاء يقيم انما هو فيما  
بقى لبيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان وحكم  
بصحته

بيان المستحقين  
من ارباب الوقف

بصحته بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعات شرايطه فان قلت هل  
في مذهبن لذلك اصل قلت نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية  
وقد سأل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين  
حاجة والعياد بالله تعالى وبيئت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صنع  
وان لم يكن لحاجة كبيع عقار يستعمل على قول المتأخرين المعنى به **فان قلت**  
هذا في اوقاف الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان للسلطان  
الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق فت  
فتح القديس فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضا  
ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا  
لمصلحة العامة فذكر قاضيان في فناء وجاره وهل يرعى ما شرطه دائما  
اما استواء المستحقين عند الضيق فخالف مذهبنا لما في الحاوي القدسي الذي  
يبدأ به من ربح الوقف ثم ان شرط الواقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العمارية  
واعتم للمصلحة كالامام والمدرس للدراسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج في  
كذلك انتهى وظاهره ان اللقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش  
وما كان بمعناهم لتعديده بالكاف فما كان بمعناهم الناظر وينبغي الحاق الشاد  
ومن العمارية والكاتب بهم لاني كل زمان وينبغي الحاق الحاي المباشر للجباية بهم  
والسراق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة ولكن قيل  
المدرس بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من  
الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارية  
كمدرسي الروم واما مدرس الجامع ككثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس  
المدرسة من الشعاير الا اذا ازم التدريس على حكم الشرط اما مدرسون مانتا

وهو انما هو من اوقاف الدولة  
من اوقاف الدولة  
من اوقاف الدولة

مدروسا  
يسوا من الشعاير



فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعاير  
لتصيرهم ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشا في غير  
زمن العارة والزملاقي والشحنة وكتاب الغيبة وخازن الكتب وبقية  
ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا الميقاتي لكونه  
الاحتياج اليه للمسجد وظاهر ما في الحاوي تقديم من ذكرناه ولو شرط  
الوقوف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعارف ولو شرط استواء العارفين  
لم يغير شرطه وانما تقدم عليهم فكذلك الجامعية في الاوقاف لها شبه الاجرة  
وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه  
الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من العلوم والحل للاغنياء  
وشبه الصلة باعتبار ان اذ اقبض المستحق العلوم ثم مات او عزل فانه  
لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصحيح اصل الوقف  
فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذا مات المدرس في اشياء السنة قبل مجي الخلة  
وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة  
الخلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويبسط العلوم على  
المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب  
مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان مجي الخلة وادراكها كما اعتبر  
حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير و  
صاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرم الطرسي  
في انفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الخلة في حق الاولاد في  
غير الاوقاف الموجهة على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب  
باعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع  
حتى

مطلب  
في موت المدرس

مطلب  
في بيان المدرس  
المتصل والمدرس  
المنفصل

حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير لا تنسخ الاجرة  
بموت المؤجر للوقوف الا في مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات  
لبطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها  
على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجرنا  
فهرب ومال الوقف عليه لم يضمن كما في التاتارخانية بخلاف ما اذا فرط  
في حطب الوقف حتى صاع فانه يضمنه اقراره في يد غيره انها وقف  
وكذبه ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا معاخذة له بزعمه وقد كتبنا نظرا  
في الاقرار وقت وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم من بعدهم على اولاد  
الامير فلان ثم من بعدهم على زريتهم ونسبهم وعقبهم من الذكور خاصة  
دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور  
قيد للآباء والابناء حتى لا تستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الآباء  
دون الآباء حتى يستحق الذكر ولو من اولاد الاناث ام هو قيد في الآباء  
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكر ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الآباء  
دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للخير كما صرحوا  
به في باب الحرمات في قوله تعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله  
تعالى وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم ولان الظاهر ان  
مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آبايهم ذكورا كانوا  
او اناثا وتخصيص اولاد الاباء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه و  
لقربة قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل آباء الذكور ولا  
ابناء الاولاد وانه سبحانه اعلم ثم يلحني ان بعض الشافعية جعله قيد  
في الآباء والابناء وواقفه بعض الخفية فرأيت الامام الاسنوي في التمهيد

لا تنسخ الاجرة  
بموت المؤجر

مطلب  
الناظر لا يضمن



نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية  
 وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو اما بهم فيعود الى الاخير  
 اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف عند الضرورة لا يجوز الا  
 باذن القاضي وان كان المتولى يبعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة  
 المفتين الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط  
 صح والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا  
 في الفقيه واليتيمة وخزانة المفتين وغيرها واذا صح التفويض بالشروط  
 لا يملك عنه الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حرره  
 الطرسوتى في انفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط  
 وقلنا بالصحة وينبغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا يوصى  
 وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده الحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر  
 لغيره ثم مات ينتقل للحاكم او لا فاجبت بانه ان فوض النظر  
 ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان مرض موته لا ينتقل  
 له مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا العزل  
 معين ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء  
 فاجبت بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط  
 الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف ذكر الحامى في واقعا  
 ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم المسجد بغير شرط  
 فاستفدت منها ما ذكرته بكره اعطاء فقير من وقف الفقراء ما تحت  
 درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة الا اذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره  
 كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء

طلب الاستدانة على الوقف

مطلقا

لبعض

لبعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق مدعيها الايبنة  
 على القرابة والفقرة ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه فقير  
 معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحب الا بالقضاء  
 كذوى الرحم المحرم وان كانت تحب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير  
 كذا في الاختيار اذا حصل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله  
 او بعضه فما قطع لا ينبغي لهم دين على الوقف اذ لاحق لهم في الخلعة من التغير  
 بل من الاحتياج اليه عمرا ولا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف  
 لهم مع الحاجة الى التغير فانه يضمن انتهى وقاية ما ذكرناه لو جادت الخلعة  
 في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيهما الفاضل  
 عوضا عن ما قطع وقد استفتيت عن ما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين  
 للعتقاء وقد قطع للمستحقين شيء في سنة بسبب التغير هل يعطى الفاضل في  
 الثانية ثم ام للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه وانه سبحانه اعلم واذا قلنا بتضمين  
 الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قضوا  
 ما لا يستحقونه اوله ان صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع القاء  
 اذا نفق الوديعه على ابوى المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن  
 واذا ضمن لا يرجع عليها لانه لما ضمن تبين ان المدفع ملكه لاستناد ملكه  
 الى وقت التقدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب ان  
 المضونات يملكها الضامن مستندا الى وقت التقدي حتى لو غيب الضامن  
 العين المضمونة وضمنه المالك قيمتها ملكها مستندا الى وقت الغصب  
 فينفذ بيعه السابق ولو اعتق العبد المضمون بعد التضمين نفذ ولو  
 كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخفى

لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه فقير  
 معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحب الا بالقضاء



ما في القضية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصر  
 الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصروف  
 المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدة فوجع اليهم انقضت  
 لان الناظر ليس بمنع في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع  
 فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لانه متعة  
 لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التخيير وكذا لا يرد ما اذا اذنه  
 القاضي بالدفع الى زوجة الخايب فلما حضر حجب النكاح وحلف فانه  
 قال في العتبية ان شاء ضمن المراءة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو  
 على المراءة انتهى لانه غير متقد وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن  
 فانادى ببناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها لانه وان  
 ملك المدفع بالضممان فليس يمتنع وفي النوارل سئل ابو بكر عن رجل  
 وقف دار على مسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتعت الخلة  
 والمسجد لاجتياج الى الخلة للعمارة هل يصرف الى الفقراء قال لا يصرف  
 الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار  
 بحال لا قيل قال الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب  
 هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الخلة مقدارا  
 احتاج المسجد والدار الى العمارة امكن العمارة منها صرف الزيادة الى  
 الفقراء على ما شرطه الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه ان الواقف  
 اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف  
 القاهرة فانه يجب على الناظر اسكان قدر ما يحتاج اليه للعمارة  
 في المستقبل وان كان الآن لاجتياج الموقوف الى العمارة على القول

المختار

المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشراط تقديم العمارة في كل سنة و  
 السكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدر  
 لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشراط تقدم عند الحاجة ويدر لها  
 عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم  
 اذا اشراط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدر لها عند الاستغناء  
 وعلى هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدرا للعمارة فلا يقال انه لا حاجة  
 اليه لانا نقول قد علله في النوارل بجواز ان يحدث للمسجد حدث والدار  
 بحال لا قيل وحاصله جاز خراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف  
 لا علة له فيؤدي الصرف الى الفقراء من غير ان يخرش للمتمير الى خراب  
 العين المشروطة بتميرها اولا وصلى الواقف ناظر على اوقافه كما هو  
 متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني  
 وصيا لانا نظرا كما في العتبية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى  
 ما قاله غير في الوصايا ان يكونا وصيين بحيث لم يزل الاول فيكون  
 ناظرين فليتأمل وليراجع **كتاب البيوع** احكام الحمل ذكرناها هنا  
 لمناسبة انه يجوز بيعه هو تابع لأمه في احكام النكاح والتدبير المطلق  
 لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاء والكتابة والحرية الاصلية والرقا  
 والمالك مسارا سببا وحق المالك القديم يبرى اليه وحق الاسترداد في  
 البيع الفاسد وفي الدين فيبيع أمه للدين وحق الاصححة والرهن فهي  
 اشاعرة مسئلة وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين ويتبعها  
 في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف المستأجرة والكفيلة  
 والموصى بجد متها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزليعي وكما ارادنا

هو ان يجرى بحدوده بعد موته لفلان كذا سنة او اكثر

وإذا كان الواقف قد شرط في الوقف انما يصرف الى الفقراء في كل سنة قدر ما يحتاج اليه من الخلة لعمارة المسجد والدار فانه لا يصرف الى الفقراء في كل سنة قدر ما يحتاج اليه من الخلة لعمارة المسجد والدار



ما اذا ما جارية وحملها او مع حملها او بجلها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحتمال يكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا لقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لو ان صريحنا في فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجزئ هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمر ما لكها بغير الصبي

الحمل مسلما باسلام ابيه والحال ان سيدها كافر ولا يتبع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحذف الابد وضعا ولا يتذكر الجنين بركوة امه فلا يتبعها في ست مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والايضا بحدتها فهي تسع ولا يزد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية به وله والاقارب به وله بالشرط المذكور في المتن في الوصية والاقارب ولو اراد ان حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للعهد والمحل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية على اولى ولا فرق في كون الجنين تبعا لامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية ويثبت نسيه ونجب لفقته لامه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الفرة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريةها ويكون الولد له اذا ولدت لاقل من ستة اشهر ولا يتبع امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام بينة فانه

يتبعها

ما اذا ما جارية وحملها او مع حملها او بجلها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحتمال يكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا لقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لو ان صريحنا في فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجزئ هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمر ما لكها بغير الصبي

الحمل مسلما باسلام ابيه والحال ان سيدها كافر ولا يتبع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحذف الابد وضعا ولا يتذكر الجنين بركوة امه فلا يتبعها في ست مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والايضا بحدتها فهي تسع ولا يزد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية به وله والاقارب به وله بالشرط المذكور في المتن في الوصية والاقارب ولو اراد ان حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للعهد والمحل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية على اولى ولا فرق في كون الجنين تبعا لامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية ويثبت نسيه ونجب لفقته لامه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الفرة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريةها ويكون الولد له اذا ولدت لاقل من ستة اشهر ولا يتبع امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام بينة فانه

111

يتبعها ولدها وبقاها لا كما في الكفر ويمكن ان يقال ثانية ولد البهيمة تبع امه في البيع ان كان معها وقته على القول به براد البيع بصيب بقضاء فتح في حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو احال البائع بالتمن ثم براد البيع بصيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بصيب بقضاء من غير المشتري وكان مضوقا لم يجز ولو كان نسخا لم يجز قال الفقيه ابو جعفر كذا نظن ان يبعه جازين قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه نسخا في حق الكل قيا على البيع بعد الاقالة حتى راينا نص محمد بن علي بن محمد بن جواد قبل القبض مطلقا كذا في بيع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصل حوالة وهي بشرط عدم براءة كفاالة ولو قال بعتك ان غثت او شاء الى او زيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى والابطال للتعليل وهو لا يجزئ ولو هب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال اعتق عبدك عني بالف كان بيعا للمعنى لكنه ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقضى فلا بد ان يكون الامرا اهلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورطل من خمر وكذا جازها بلفظ النكاح ضمنى للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة فتح ايضا ولو قال لعبدك ان اديت الى الف فان حررت كان اذنا له بالتجارة وتعلق عقده بالاداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسسه ولو وقف على ما لا يحصى كبنى تميم صح نظرا للمعنى وهو بيان الجهة كالقوة لا للفظ ليكون تملك المحصول ويتعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت ويتعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل ولفظ الاعطاء والاشترار والادخال والرد والاقالة على قولنا وقد بيناه مفصلا معروفا في شرح

ما اذا ما جارية وحملها او مع حملها او بجلها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحتمال يكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا لقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لو ان صريحنا في فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجزئ هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمر ما لكها بغير الصبي



فقد نفق الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخانة ولفظ الصلح عن  
النافع ولفظ الهبة والتملك ولفظ السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال  
لعبده بعت نفسك منك بالف كان اعنا فاعلى مال نظر للعنى ولو شرط  
رب المال للمضارب كل الربح كان المالك قرضا ولو شرط لرب المال كان  
بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ الصق ولو صلحه عن الف على نصفه قالوا  
انه اسقاط للباقي فمقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه  
عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو  
وهب المشتري المبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقاله وخرج  
عن هذا الاصل مسائل منها لا تنفذ الهبة بالبيع بلا ثمن ولا الهاربة  
بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق  
بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعاق يراعى فيها الالفاظ لا المعنى  
فقط فلو قال لعبده ان ادت الى كذا في كيس ايض فادها اليه فت  
كيس احضر لم يقيق ولو وكله بطلاق زوجته فخله فخلقه على كايين  
لم تطلق وفي الهبة شرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة  
ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتثبت احكامه من الخيارات  
وجوب الشفعة بيع لا يبق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير  
كما في الخانة الشراء اذا وجه نقدا على المباشر نفذ فلو توقف شراء  
الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى اجيرا للوقف بكذا  
ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتطل  
الزيادة كما في القضية الا في مسألة الأمير والقاضي اذا استأجر اجيرا

بكثر

مكتبة  
شركة  
باجه هبة  
لعبده

112

بكثر من اجر المثل فان الزيادة باطله ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية  
الفرع وصف في المذروغ الا في الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرازية  
المقبوض على سؤم الشراء مضمون لا المقبوض على سؤم النظر كما في الذخيرة  
بكثر ا لا يوجب مطلق الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة الحق  
نفذ صحتها الفائدة فما لا يفيد لم يبع فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا  
وصفة كما في الذخيرة ولا يصح اجارة ما لا يحتاج اليه ككفى دار سكنى دار  
اذا قبض المشتري المبيع فاسدا ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهبة  
كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له  
كذلك فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا  
في يد المشتري امانته لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد  
باذن باعه ملكه وتثبت احكام الملك كلها الا في مسائل لايجل له اكله ولا  
لبسه ولا وطئها لو جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجاره لو كان  
عقارا الخامسة لا يجوز ان يزوجها البايع من المشتري كما ذكرناه فت  
الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعى البطلان  
كما في البرازية وفي الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذا في الخانية  
والظهيرية الا في مسألة في اقاله فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع  
المبيع من البايع باقل من الثمن قبل النقد وادى البايع الاقاله فالقول  
للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تخالفا وادعى  
شيئا وشارا الى خلاف جنبه كما اذا سمي يا قوتا وشارا الى زجاج  
فالباع باطل لكونه بيع المعلوم واختلفوا فيما اذا سمي هرويا وشارا الى  
مروي قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد

فقد نفق الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخانة ولفظ الصلح عن  
النافع ولفظ الهبة والتملك ولفظ السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال  
لعبده بعت نفسك منك بالف كان اعنا فاعلى مال نظر للعنى ولو شرط  
رب المال للمضارب كل الربح كان المالك قرضا ولو شرط لرب المال كان  
بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ الصق ولو صلحه عن الف على نصفه قالوا  
انه اسقاط للباقي فمقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه  
عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو  
وهب المشتري المبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقاله وخرج  
عن هذا الاصل مسائل منها لا تنفذ الهبة بالبيع بلا ثمن ولا الهاربة  
بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق  
بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعاق يراعى فيها الالفاظ لا المعنى  
فقط فلو قال لعبده ان ادت الى كذا في كيس ايض فادها اليه فت  
كيس احضر لم يقيق ولو وكله بطلاق زوجته فخله فخلقه على كايين  
لم تطلق وفي الهبة شرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة  
ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتثبت احكامه من الخيارات  
وجوب الشفعة بيع لا يبق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير  
كما في الخانة الشراء اذا وجه نقدا على المباشر نفذ فلو توقف شراء  
الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى اجيرا للوقف بكذا  
ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتطل  
الزيادة كما في القضية الا في مسألة الأمير والقاضي اذا استأجر اجيرا

فقد نفق الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخانة ولفظ الصلح عن  
النافع ولفظ الهبة والتملك ولفظ السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال  
لعبده بعت نفسك منك بالف كان اعنا فاعلى مال نظر للعنى ولو شرط  
رب المال للمضارب كل الربح كان المالك قرضا ولو شرط لرب المال كان  
بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ الصق ولو صلحه عن الف على نصفه قالوا  
انه اسقاط للباقي فمقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه  
عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو  
وهب المشتري المبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقاله وخرج  
عن هذا الاصل مسائل منها لا تنفذ الهبة بالبيع بلا ثمن ولا الهاربة  
بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق  
بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعاق يراعى فيها الالفاظ لا المعنى  
فقط فلو قال لعبده ان ادت الى كذا في كيس ايض فادها اليه فت  
كيس احضر لم يقيق ولو وكله بطلاق زوجته فخله فخلقه على كايين  
لم تطلق وفي الهبة شرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة  
ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتثبت احكامه من الخيارات  
وجوب الشفعة بيع لا يبق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير  
كما في الخانة الشراء اذا وجه نقدا على المباشر نفذ فلو توقف شراء  
الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى اجيرا للوقف بكذا  
ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتطل  
الزيادة كما في القضية الا في مسألة الأمير والقاضي اذا استأجر اجيرا



اميد وجدد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين  
والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحالة باطلة كما في التنقيح  
الافى مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيد  
في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او بجنس آخر والا فلا  
الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحالة فانها  
نقل فلا يجتمعان كما في التنقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر  
الاول فالثانية منسوخة للاولى كما في البرازية التحلية تسليم الافى مسائل  
الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا ادن البايع ثم خلى بينه وبين  
البايع لا يكون مرداه الثانية في البيع الفاسد على ما صححه الهادي  
صح قاضي خان انها تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في  
الهبة الجائزة في رواية خيار الشرط ثبت في غنية المبيع والاجارة والقصد  
والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعناق على مال  
للحق لا للسند وللزوج هكذا في فصول الهادي معزيا الى الاستدوين  
نقل عن بعض وتجرها في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة  
اخرى فصارت خمسة عشر الكفالة والحالة كما في البرازية والاركان  
الدين كما في اصول فخر الاسلام من بحث الهزل وتسلم الشفعة بعد  
الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول ابى يوسف والمزارعة والمأ  
الحاقها بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الا  
الخلع لها واليمين والندم والاقرار الا الاقرار بعقد يقبله والصرف  
السلم بشرط التقاض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد  
الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري ابتاع  
الحاق

الحاق وتفرقا فان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد  
عندها خلا فالجهد كما في الجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً شرط  
رهن وكفل وحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمت الى ثلاثة و  
تأجيل الثمن الى معلوم وبرائة من العيوب وقطع الثمن بالمسعة وتركها  
على التخييل بعد ادراكها على المفتي به وصيف مرغوب فيه وعدم تسليم  
المبيع حتى يتسلم الثمن وردة بصيب وجد وكون الطريق لغير المشتري  
وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادعي واطعام المشتري المبيع الا  
اذا عين ما يطعم الادعي وحمل الجارية وكونها مضمينة وكونها حلوبة و  
كون الفرس حماراً وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد  
آخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية وحذ والنقل في  
الخف وحمل رقعة على الثوب وخياطتها وكون الثوب سلاسيا وكون  
السويق ملتوتا بيمين وكون الصابون متخذاً من كداجرة من الزيت  
وبيع العبد الا اذا قال من فلان ببيعة والمشتري دفع بخلافه اشترا  
ان يجعلها المسلم مسجداً وبرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار كذا فت  
الحانية الجردة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل في مال  
المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن  
اذا انكسر ونقصت قيمته وللاهن تضمن المهرن قنينة ذهباً وتكون  
رهنها كما ذكره الزيلعي في الرهن ما حاز ايراد العقد عليه بالفراة صح  
استثناء الا الوصية بالخدمة يجوز افرادها دون استثناءها من  
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه  
الا اذا حمله البايع الى بيت المشتري فلا يردّه اذا رآه الا اذا عاده

100  
في البيع والشرط في اثنين وثلاثين موضعاً شرط  
رهن وكفل وحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدمت الى ثلاثة و  
تأجيل الثمن الى معلوم وبرائة من العيوب وقطع الثمن بالمسعة وتركها  
على التخييل بعد ادراكها على المفتي به وصيف مرغوب فيه وعدم تسليم  
المبيع حتى يتسلم الثمن وردة بصيب وجد وكون الطريق لغير المشتري  
وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادعي واطعام المشتري المبيع الا  
اذا عين ما يطعم الادعي وحمل الجارية وكونها مضمينة وكونها حلوبة و  
كون الفرس حماراً وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد  
آخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية وحذ والنقل في  
الخف وحمل رقعة على الثوب وخياطتها وكون الثوب سلاسيا وكون  
السويق ملتوتا بيمين وكون الصابون متخذاً من كداجرة من الزيت  
وبيع العبد الا اذا قال من فلان ببيعة والمشتري دفع بخلافه اشترا  
ان يجعلها المسلم مسجداً وبرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار كذا فت  
الحانية الجردة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل في مال  
المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن  
اذا انكسر ونقصت قيمته وللاهن تضمن المهرن قنينة ذهباً وتكون  
رهنها كما ذكره الزيلعي في الرهن ما حاز ايراد العقد عليه بالفراة صح  
استثناء الا الوصية بالخدمة يجوز افرادها دون استثناءها من  
اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه  
الا اذا حمله البايع الى بيت المشتري فلا يردّه اذا رآه الا اذا عاده







لكننا من بيع مدبره ومكاتبه دون ام ولد ومن باع مال الغائب بطل بيعة  
 الا الا بالاحتياج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون  
 عند بيان الثمن على وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكثر  
 الحيلة في عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن عند استحقاق البيع ان يقر  
 المشتري انه باعه من البايع قبل ذلك فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في  
 البرازية خيارا الشرط في البيع داخل على الحكم فلا يبطله الا في بيع الفضول  
 اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايس في دعوى البرازية  
 المرافق عند الامام الثاني للمنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر  
 الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البايع الا في الاستصناع  
 فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في اصل التأجيل فالقول لنا فيه الآتي  
 السلم وان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة  
 كهي قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تخالف  
 اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل  
 الافتراق بخلاف قبلها بدل الصرف كما في المال فلا بد من القبض قبل  
 الافتراق فيها ولا يجوز التصرف فيها قبل القبض الا في مسئلة لا بد من  
 قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال والكل في الشرح  
 يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البايع  
 غير المشتري كما في الهداية الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحري غنة  
 وبين مسلمين اسلماثة ولم يخرجنا اليها وبين المولى وعبده وبين المتقار  
 وشريكا العنان كما في ايضاح الكرميا **كتاب الكفالة والحراسة**  
 برأية الاصل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على  
 فلان

مطلوب  
 في عدم رجوع المشتري  
 على بايعه بالثمن  
 لا على البيع

مطلوب  
 لا يبطل البيع  
 بموت البايع

مطلوب  
 الربا حرام الا في  
 مسائل

فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصل يبرأ دون  
 الكفيل كذا في الحانية التأخير عن الاصل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح  
 المكاتب عن قتل العبد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة  
 المصالح الى غنى الاصل وله مطالبة الكفيل لان كذا في الحانية ولو كان  
 الدين مؤجلا فكفل به فمات الكفيل حل بموته عليه فقط فللطالب اخذ  
 من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الا  
 عند ناكذا في الجمع اداء الكفيل يوجب برأه طالبا الا اذا احواله الكفيل  
 على مديونه وشرط برأه نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب  
 الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاحرقه اللصوص  
 او كل هذا الطعام فانه ليس بمحموم فاكله فمات لضمان وكذا لو اخبره  
 رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر  
 الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على انها  
 حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد  
 الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البايع  
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البنت كدعي الشتر  
 ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البنت له واذا قال الاب لاهل السوق  
 بايعوا ابني فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للفرق  
 وكذا اذا قال بايعوا عبدي فقد اذنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر عبده  
 الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا ولا فبعد العتق وكذا اذا ظهر حرا او  
 مديرا او مكاتبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعة كذا في  
 ما دون السراج الوهاج الثانية ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الكفيل

مطلوب  
 مات الكفيل بالمال  
 يوجب الرجوع  
 الكفيل



هذا هو الأصل في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها

كالودعة والاجارة حتى لو هلكت الودعة او العين المستأجرة ثم استحققت  
وضمن المودع والمستأجر فانها يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان  
بمعناها وفي المعارية والهبة لا يرجع لان القبض كان لنفسه وتامته  
الحانية من فصل الفروع من البيع وقد ذكر في القضية مسائل مهمة  
من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشتراه بناء على قوله  
ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد اتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما  
اتلفه ويرجع بالتلف ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعتي  
كذا فاشتره فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحسن فانه يرد به بقيته  
وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغر والدلال وبما قررناه فظهر  
ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الفروع باحد امرين بالشرط ان  
بالمعاوضة قاصرة وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في باب متفرقات  
بيوع الكثر اشترى فانا عبد او تضي لا يلزم احدا احضار احد فلا يلزم  
الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يمنعها  
منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدر وفي الاب اذا امر اجنبا  
بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما  
في جامع الفصولين الثالثة سبحان القاضي خل رجلا من المحررين  
حبسه القاضي بدين عليه فلرب الدين ان يطلب السجنان باحضاره كما في  
القضية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها  
وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حواجرها امر القاضي الاب  
باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا رسل اليها امينان  
امنايه ذكره الولوالجي في القضاء من قام عن غيره بواجب بامره يرجع عليه

إذا غر البائع  
المشتري

تخليع السجنان  
رجلا سحرنا

هذا هو الأصل في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها

بما دفع وان لم يشترط كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل  
امره بتقويض عن هبته او بالاطعام عن كفارته او باداء زكاة ماله او  
بان يهب فلا داعي واصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع  
اليه المال المدفوع اليه مقابل يملك مال فان الامر يرجع بالشرطه والا  
فلا وذكر له اصلا في السراج الوهاج من الوكالة فليراجع الكفيل بالنفس  
مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفسه فلا ان الى  
شهر على ان يراه بعده لم يصح كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفا  
لا يلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفيل  
النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فاقرب طالبه انه لاحق له على  
المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قال لاحق  
لي قبله ولا لموكل ولا لليتيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي فحينئذ يبرأ  
الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة البدائع ضمان الفروع في الحقيقة هو  
ضمان الكفالة انتهى للكفيل منع الاصيل من السفر ان كانت كفالته  
حالة ليخلصه منها اما بالاداء او الانباء وفي الكفيل بالنفس يردده اليه  
كما في الصعري وينبغي ان يقيد بما اذا كانت باصره لا يصح الكفالة الا  
بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء والابراء فلا يصح بغيره كبدل  
الكتابة فانه يسقط بالتهجير قلت الا في مثله لمرار من او ضحها قالوا  
لو كفل بالنفقة المقررة الماضية صحت مع انها تسقط بدونها بموت  
احدهما وكذا لو كفل بنفقة غنم مستقبل وقد قدر لها كل شهر كذا  
او بيوم ياتي وقد قدر لها كل يوم فانها صحيحة كما صرحوا به القاضي  
ياخذ كفلا من المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعي ولم يترك  
استفاد من ان النفقة يجب يوما بيوم وانما يصح ربا بالنفس فنفقة المستقبل دين حتى يخرج

هذا هو الأصل في البيع والشراء  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها  
فإن كان المشتري قد اشتراها  
فإن كان الباعث قد باعها



فهو دونه او اقام واحدا وادعى وقال شهودي حضوره ياخذ كفيلا باحضار  
 المدعى ولا يجبر على اعطائه كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا نفسه اذا  
 كان المدعى عليه وصيا او وكيلة ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة  
 وهما في ادب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او  
 دينيا غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينيا  
 بخلاف ما اذا ادعى المالك على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل  
 كذا في كافي الحاكم رحمه الله تعالى **كتاب القضاء والشهادات**  
**والدعوى** لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكاتب الوقف  
 الذي عليه خطوط الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالجملة وهي البيعة او الا  
 قرار او النكول كما في وقف الخانية ولو حضر المدعى خطا اقرار المدعى عليه  
 لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على اصل المال كما في قضاء الخانية وقت  
 بيع القنية اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على  
 مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا لا اعتبار  
 بكتابة الوقف على كتاب او مصحف قلت الا في مستثنين الاول كتاب  
 اهل الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ونبت الامان لحامله كما  
 في سير الخانية ويمكن الحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا  
 ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن  
 الدم فله الثانية يعمل به فتر السمار والصراف والبيع كما في قضاء  
 الخانية وتعبه الطرسوسي بان مشايخنا مردوا على الامام ما لك في  
 عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ومرد ابن وهبان  
 عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتماه فيه من الشهادات  
 اقرار

اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه  
 فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا  
 كان في الجريدة شئ معلوم او ذكر المدعى شئ معلوما فقال المدعى عليه  
 ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى  
 الجريدة وقال ما فيها فعلى كذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح  
 للجهالة انتهى من عليه حقا اذا امتنع عن قضايه فانه لا يضرب وكذا قالوا  
 ان المديون لا يضرب في الجسد ولا يقيد ولا يغفل قلت الا في ثلث اذا امتنع  
 عن الاتفاق على قريه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه وعظ  
 فلم يرجع كذا في التراج الوجاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع  
 قدرته كما صرح في بابه والعلة الجامعة ان الحق يقوت بالتأخير فيها  
 لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمان وحقا في الجوع يقوت  
 بالتأخير لا الى خلف لا يحلف القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه حياته  
 مبهمة لم يحلف الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى اليتيم الثانية اذا  
 اتهم متولى الوقف فانه يحلفها نظر لليتيم والد وقف كما في دعوى الخانية  
 الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القية  
 الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى القصب السادسة في دعوى  
 السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى مجهول فصادت ستة  
 القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي اربعة  
 يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد فيه بعد الحرية اصلية  
 والنسب ولاء الصداقة والنكاح كذا في فتاوى الصغرى والقضاء بالوقف  
 يقتصر ولا يتعدى الى كافة فسمع الدعوى بالمالك في الوقف المحكوم به كما  
 في المرقوم فانه يحلف بالبرهان

المدون لا يضرب  
 في الحبس الا في  
 ثلاث  
 لا يحلف القاضي  
 على حق مجهول



في الخاتمة وجامع الفصولين وفي واحدة يتقدم الى من تلقى المقتضى عليه الملك  
امنة فلو برهن البائع بعد على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث  
بقضاء بينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على ساير الورثة والميت فلا تسمع  
بينة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والفر من باب الاستحقاق  
والحكم بالحرية الاصلية حاكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد  
كذا الحق وفروعه واما الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله  
يعني اذا قال زيد لبرائك عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لبرائك  
كنت عبد بغير ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى  
زيد ثم اذا قال عمرو لبرائك عبدى ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي  
الآن فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل  
عليه ان قاضيان قال في اول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل  
الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل  
القضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورخ  
وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن  
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى وهنا  
فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون بينة او بقوله انا  
حر اذا لم يسبق منه اقرار بالزق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف  
الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من الظان لفظا ومعنى الا في مسائل  
الاولى في الوقت يقضى باقتلها كما في شهادات قديم معزيا الى الخصاص  
الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية الثالثة  
شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهد احدهما بالنكاح  
والاخر

في الخاتمة وجامع الفصولين وفي واحدة يتقدم الى من تلقى المقتضى عليه الملك  
امنة فلو برهن البائع بعد على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث  
بقضاء بينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على ساير الورثة والميت فلا تسمع  
بينة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والفر من باب الاستحقاق  
والحكم بالحرية الاصلية حاكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد  
كذا الحق وفروعه واما الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله  
يعني اذا قال زيد لبرائك عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لبرائك  
كنت عبد بغير ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى  
زيد ثم اذا قال عمرو لبرائك عبدى ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي  
الآن فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل  
عليه ان قاضيان قال في اول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل  
الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل  
القضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورخ  
وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن  
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى وهنا  
فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون بينة او بقوله انا  
حر اذا لم يسبق منه اقرار بالزق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف  
الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من الظان لفظا ومعنى الا في مسائل  
الاولى في الوقت يقضى باقتلها كما في شهادات قديم معزيا الى الخصاص  
الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية الثالثة  
شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهد احدهما بالنكاح  
والاخر

والاخر بالتزويج واما في شرح الزيلعي شهد ان له عليه الف والآخر انه اقرله  
بالف من قبل كما في العدة السادسة شهد انه اعتقه بالحرية والاخر بالفارسية  
تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها وهي السابعة انها لا تقبل في  
القتل كذا في الصيرفية وذكرت في الشرح ستة عشر اخرى والمستثنى  
ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاص في باب الشهادات بالوكالة مسائل  
تراد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون  
مسئلة وبينتها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يد  
كذا في البرازية والولولجية والفصول وعليها فروع الا في مسألة في الولد  
الحيه فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل  
بينتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي القية من باب  
الدفع في الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء  
فارجع اليها ان ثبتت وذكر مسائل في خزانة الاحكام في الدعوى في ترجمة  
الموت فلتراجع وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين  
شاهد الحبة اذا اخر شهادته لغير عذر لا تقبل لفقه كما في القية ابي  
احمد الشريكين التماس مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لها وصيا  
ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فان الآتي من الوصيتين يجبر كما في  
الخاتمة وينبغي ان يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا  
في ثلاث اذا شهد وانه كفل بنفس فلان ولا يفرضه واذا شهد وبرهن لا  
يرفونه او ينصب شي بمجهول كما في قضاء الخاتمة الشهادة برهن مجهول  
صحيحة الا اذا لم يرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القية للقاضي ان

في الخاتمة وجامع الفصولين وفي واحدة يتقدم الى من تلقى المقتضى عليه الملك  
امنة فلو برهن البائع بعد على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث  
بقضاء بينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على ساير الورثة والميت فلا تسمع  
بينة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والفر من باب الاستحقاق  
والحكم بالحرية الاصلية حاكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد  
كذا الحق وفروعه واما الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله  
يعني اذا قال زيد لبرائك عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لبرائك  
كنت عبد بغير ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى  
زيد ثم اذا قال عمرو لبرائك عبدى ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي  
الآن فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل  
عليه ان قاضيان قال في اول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل  
الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل  
القضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورخ  
وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن  
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى وهنا  
فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون بينة او بقوله انا  
حر اذا لم يسبق منه اقرار بالزق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف  
الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من الظان لفظا ومعنى الا في مسائل  
الاولى في الوقت يقضى باقتلها كما في شهادات قديم معزيا الى الخصاص  
الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية الثالثة  
شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهد احدهما بالنكاح  
والاخر







اثبات الحب وبرؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد بالموت  
وفي تقدير ارش المثلث وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا لم يخبره  
بشهادته شهود على عين تقدير حضورها كما في دعوى القنية بخلاف  
ما اذا بعته لتخليف المخدرة فقال حلفها لم يقبل الا بشاهد معه كما  
في الصغرى الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود و  
الدية اذا اخطأ القاضي كان خطأ ثم على المقتضى له وان تعمد كان عليه  
كذا في سيرة الخانية وتماه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابرار  
العام نحو لاحق في قبلة الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة  
فانها تنقط به وما اذا ابرأ الوارث الوصي ابرأ ما بان اقراره بنصف  
تركة والد له لم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا  
من تركة ابيه وبرهن يقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على  
الناس من تركة ابيه  
ثم ادعى  
على رجل دينا تسمع كذا في الخيانة ومبحث فيه الطرسي مجتارده ابن  
وهبان الرابعة صالح احد الورثة و ابرأ قائم ظهر شيء من التركة لم  
يكن وقت الصلح الاصح حوز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية المختار  
الابرار العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية  
وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرار عن الربا لا يصح فسمع الدعوى به وتقبل  
البينة وفي التهمة لو قال لاحق في هذه الضيعة ثم ادعى البذر له نفع  
ثم قال لو قال لاحق في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده  
فيه اختلاف المتأخرين وفي التهمة ايضا مات عن ورثة فاقسموا  
التركة بينهم و ابرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ازاحد

الورثة

مطل  
من المسائل اللازمة

الورثة ادعى دينا على الميت وعلى تركة الميت تسمع وفي قسمة القنية قسما  
ارض مشتركة واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيب  
ثم اراد احدهما الفسخ بالغبين فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض  
المشايع انتهى وفي اجارات البرازية ان الابرار العام انما يمنع اذا لم يقران  
العين للمدعى فان اقر بعد ان العين للمدعى سلمها له ولا يمنع الابرار و  
دعوى القنية ان الابرار العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر  
من دعوى البرازية ابرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية  
صح اقراره له ثم ادعى شراؤه بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق في قبلة  
ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جامع الفصولين  
ثم اعلم ان قوطم لا تسمع الدعوى بعد الابرار العام الا بحق حادث بعده يقيد  
جواب حادثة اقر ان في ذمته لقلا ن كذا و ابرأه عما ثم ادعى بعدها انه  
اقر بعدها ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينة ولا يمنعها الا  
برأ العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضيان في الصلح انه  
لو برهن بعد على اقراره قبله بانه لاحق له لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره  
بعده انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل انتهى ويدل على ما ذكرناه  
من ان اقراره بعد الابرار العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقص  
كفل عنه بالف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو محجود  
انها قمار او شئ حملا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي بريئا وانما لا  
يقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هناك  
للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المدينات  
من مسألة دعوى الربا بعد الابرار واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض

مطل  
من الفوائد اللازمة  
في نفس المقر



من الاصيل معقود عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه انتهى  
تتم الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الاموال  
الاصلية وفيما يخص ثلثة تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار  
وتامة في شرح ابن وهبان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد  
عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما  
يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخصة كما اكتناه في الشرح وكما يصح  
عند الحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو  
المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه  
الثانية لو بينه لكن قال بيني به غايبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو  
بين دفعا فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال بيني حاضرة في المصير  
بمجهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المقتضى به كحالة  
البرازية وعلى هذا لواقرب الدين وادعى ايفاؤه او الابرار فان قال بيني  
في المصير لا يقضى عليه بالدفع والاقتضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في  
المسئلة الخصة كما في الشرح اقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاؤه لم  
يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاؤه بعد الاقرار به والمفرق عن المجلس  
كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد  
الورثة لا ينتصب احد خصما عن احد فضا بضر وكالة ونابة وولا  
الا في مثلين الاول احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية احد  
الوقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرمه ابن وهبان عن القنية  
لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى  
لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان

في استماع الشهادة بدون الدعوى

لا يجوز للقاضي تأخير الحكم الا في ثلاث الاولى

لا يجوز للقاضي تأخير الحكم الا في ثلاث الاولى

عذر

عند رتبة البقاء اسهل من الابتداء الا في مثلين اذا فسق القاضي فانه  
يصلح اذا اولى فاستأجر وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمراج  
الثانية الاذن للابق صحيح واذا ابق الماذون صار محجورا عليه ذكره الذين  
يلجى في القضاء من عملا قدره قبلت بينه ومن لا فلا الا اذا ادعى ارشانا  
او نفقة او حضانة فلما ادعى انه اخوه او جده وبين او ابن ابنه لا يقبل بخلاف  
الابوة والبنوة والزوجية والولاء بنوعيه وكذا معتق ابيه وهو مواليه  
وتامة في باب دعوى النكاح لا يقبل شرادة كافر على مسلم  
الاتباع او ضرورة فالاول اثبات تركيل كافر كافر بغير كل حق له  
بالكوفة على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم آخر وكذا شهدا دتما على  
عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شرادة قهر على وكيل كافر موكله مسلم  
وهذا بخلاف العكس في المثلين لكونها شهادة على المسلم قصدا وفيما  
سبق ضمنا والثاني في مثلين في الابطاء شهدا كافرين على كافرين او على  
الحاكمين واحضر مسلما عليه حق للبت وفي النكاح شهدا ان النصراني  
ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتامة في شرادات الجامع لا يقضى القضا  
لنفسه ولان لا يقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غريبا  
ميت فثبت ان فلانا وصية صم وبرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع  
له قبل القضاء امتنع القضاء بخلاف الوكالة عن غايب فانه لا يجوز  
في القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده  
وتامة في قضاء الجامع امين القاضي كالقاضي لاعهدة عليه بخلاف  
الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي  
وامينه فرق من هذه ومن اخرى هي ان القاضي محجور عن التصرف في  
ارثه ولو اراد ان يعطيه احد عياله لم يقبل له ولا لغيره وكذا لو اراد ان يعطيه احد عياله لم يقبل له ولا لغيره

في استماع الشهادة بدون الدعوى

لا يجوز للقاضي تأخير الحكم الا في ثلاث الاولى

لا يجوز للقاضي تأخير الحكم الا في ثلاث الاولى

لا يجوز للقاضي تأخير الحكم الا في ثلاث الاولى



مال النيم مع وجود وصية له ولو منصوب القاضى بخلافه مع امينه وهو من  
يقول له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال  
بيع هذا العبد ولا يزيد والاصح انه امينه فانه تلحقه عهدة وقد اوضحنا  
في شرح الكنز وصح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع  
ينصب القاضى وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين او له او لتنفيذ  
وصية وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثة  
شيئا واراد مردة ينصب بعد موته وفيما اذا كان اب الصغير مسرفا  
مبتذرا فينصبه للحفظ وذكر في فقه الولولجية موضع اخر ينصبه  
فيه فليراجع وصريق نصبه ان ينعهد واعند القاضى ان فلاذات ولم  
ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصى فالوصى وصى الميت ولا يلحقه نصب  
الاقاضى القضاة والمأمور بذلك لا يقبل القاضى الهدية الا من قريب او محرم  
او ممن جرت عاداته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لها وزيت  
موضعين من تذيب القلائد من السلطان والى البلاد ووجهه ظاهر  
فان مضرا انما هو الخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى المالك وناثية  
لم يراع لاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق  
بلا كفل الا في مال النيم كما في البرازية والحق به مال الوقت وفيما  
اذا كان مرتب الدين غاييا لا يجوز قضاء القاضى لمن لا يقبل شهادته له الا  
اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا يقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به  
ذكره في السراج الوهاج للقاضى ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء  
قال في الملقط حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقا بينهما فقلنا  
ليس لك ذلك قال نعم ان ينزل احدهما فتذكر احدهما الاخرى فسكت

ينصب القاضى وصيا في مواضع

للقاضى التفريق الا في شهادة النساء

الحاكم

الآية

الحاكم شاهد الزور اذا تاب فقبل قوله الا اذا كان عدلا بعد الناس لم يقبل كذا  
الملقط قضاء الامير جاز مع وجود قاضى البلد الا ان يكون القاضى مولى من  
الخليفة كذا في الملقط الحكم كلقاضى الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز  
وقد ان حكم لا يتعدى الا في مسألة وذكر الخلاف في باب الشهادة بالوكالة  
مسألة في اختلاف الشاهدين خالف الحكم فيها القاضى كل موضع يخفى فيه  
الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير فيه وما لا فلا فانصب عنه  
في التريق بسبب الحب وخيار الملوخ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقة  
بالايمان عن الاسلام والتعان كذا في الملقط لا تتبع البينة على مقر الا في وارث  
مقربين على الميت فتقام البينة للتعدى وفي مدعى عليه اقرب الوصاية  
فبرهن الوصى وفي مدعى عليه اقرب بالوكالة فيشترى الوكيل دفعا للضرر  
قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع  
يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلا انتهى ثم رأيت راجعا  
كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق فقبل البينة به مع اقرار المحقق  
عليه ليتمكن من الرجوع على بايعه ولا تتبع على ساكت الا في مسألة  
ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خلافا في الفقه معربا الى جامع البرغز  
لو خصم الاب بجو عن الصبي فاقدر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة  
عليه مع اقراره بخلاف الوصى وامين القاضى اذا اخرج عن الخصومة  
ثم رأيت سادسا في الفقه لواقف الوارث للموصى له فانما تتبع البينة  
عليه مع اقراره ثم رأيت سابعا في اجارة منية المفتى آجر دابة بعينها من  
رجل ثم من آخر فاقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا فقبل عليه  
البينة وان كان يقر بما يدعى هذا المدعى وان كان غاييا لا يقبل انتهى

شاهد الزور

قضاء الامير

لا تتبع البينة على مقر الا في

شأن الشهادة



الشهادة كبيرة وحجم التأخير بعد الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذمة  
وقد اذلق الحق بغيره الا ان يكون اسرع قبولا وان يكون الحاكم حليما وان  
يخبره عدلان بما يسطر وان يكون معتقدا القاضي خلاف معتقدا الشاهد  
وان يعلم ان القاضي يقبله القاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحذور وفي القيد  
والمعروف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي القيد  
القبول لا تقبل شهادة الاصل لفرجه الا اذا شهد الجدل ابن ابنه على ابيه شهادته  
الضلع على اصله جائزة الا اذا شهد على ابيه لامة او شهد على ابيه بطلاق  
ضمة امة والام في نكاحه اذا عارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فينة  
الاكراه اولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقيد  
لمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول لمدعي الصحة الا  
اذا اختلف المتبايعان تخالفا الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فخلع  
كل بعتة على صدق دعواه فلا تخالف ولا تنسخ ويلزم البيع ولا ينفق وبين  
على المشتري كما في الواقعات القضا يجوز تخصيصه وتقيده بالزمان و  
المكان واستثناء بعض الخصوصات كما في الخلاصة وعلى هذا لو اصر السلطان  
بعد سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ويجب عليه عدم سماعها  
الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سب الدين المدعي به ولكن  
لا جبر على بيانه وفي طلب الحاسبة بين المدعي والمدعي عليه فان امتنع  
لا جبر وهما في الخاتمة وفي الفرق بين الشهود وفي السؤال عن المكان  
والزمان وفي تخلف الشاهد ان راه جاز كما في الصيرفة وفيما اذا  
باع الاب والوصى عقارا الصغير فالرأي الى القاضي في نقضه كما في بيع  
الخاتمة وفي مدة حبس المديون وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره و  
الخاتمة في سب الدين المدعي به في سب الدين المدعي به في سب الدين المدعي به

شهادته  
فضل شهادته القاسق  
اذا تاب

عدم سماع الدعوى  
بعد خمسة عشر سنة

شروط قبول الشاهد  
في سب الدين المدعي به  
في سب الدين المدعي به  
في سب الدين المدعي به

وحبس المديون في حبس القاضي او للتصوير اذا خيف فراره كما في جبا مع  
الفصلين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتقه وفيما اذا تصرف الشاهد  
فيما لا يجوز كبيع الوقف او رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء  
ضم اليه ثقة بخلاف الحاجز فانه يضم اليه كما في القبة من سعي في نقض ما تم  
من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا ونفسه ثم  
ادعى ان الباع باعه قبله من فلان الخائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب  
جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها  
لدها وبرهن يقبل ويستردّها والفقر كذا في بيع الخلاصة والبرائة  
وزدت عليها مسائل الا في باعه ثم ادعى انه كان اعتقه وفي فتح القدير  
نقل عن المشايخ المتأقن لا يضر في الحرية وفروعا انتهى وظاهر ان  
الباع اذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فالحجة في كلام الفتاوى مثال  
وفي دعوى البرائة سوى بين دعوى الباع التدبير والاعتناق وذكر خلافا  
فيها الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان الباع كان جعلها مقبرة او مسجدا  
الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان الباع كان اعتقه الرابعة باع ارضا ثم ادعى  
انها وقف وهي في بيع الخاتمة وقضاياها وفصل في فتح القدير فيه آخر باب  
الاستحقاق فليظفر فيه وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ودرجه وظاهر  
ما في العمادية ان المعتد بالقول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى  
انه وقع بغيره فاحسن السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المقتد  
على الوقف كذلك ذكر الثلاث في دعوى القبة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى  
الفساد وشرط العمادى التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اخلافا ومن  
نزوع اصل المسئلة لفا ادعى الباع انه فضولي لم يقبل ومنها الوضن الدرر  
فوله ومن ادعى ان الباع باعه من قبله ثم ادعى ان الباع باعه من قبله ثم ادعى ان الباع باعه من قبله

من سعي في نقض ما تم  
من جهته فسعيه مردود

في سب الدين المدعي به  
في سب الدين المدعي به  
في سب الدين المدعي به



مطلب  
الشهادة اذا لم توافق  
الدعوى قبلت في  
سائل

ثم ادعى المبيع لم يقبل لا بشرط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما  
في البرازية لا ثبت اليد في العقار الا بالبيعة او علم القاضي ولا يفي القاضي لصحة  
الدعوى الا في دعوى القصب كما في الفتنية او الشراء منه كما في البرازية الشهاد  
ان وافقت الدعوى قبلت والا الا في مسائل ادعى دينا بسبب فشهاد  
بالمطلق او كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشهاد انها مكوثه ادعى ملكا  
مطلقا بلا تاريخ فشهاد به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فقل كعصب وقتل  
فشهاد بالاقترار به ادعى الفاكفالة عن فلان فشهاد بها كفا لغيره عن آخر ادعى  
ملك عين بالشراء من رجل لم يعينه فشهاد بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشهاد  
بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الا يفاء فشهاد بالابراء او في  
التخليل ادعى الهبة فشهاد بالصدقة كما في التخصيص وما قبلها من الخلاصة  
وفتح القدر وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الاما  
يقضى بعله في حدة القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية وقت  
التعزير يقضى القاضي بعله الا في الحدود والقصاص القاضى اذا قضى  
في صحته فيه نفذ قضاءه الا في مسائل بغير ايجابها على عدم النفاذ  
لو قضى بطلان الحق بغير المدعى او بالتزويج للمعز عن الانفاذ غايها على الصحيح  
لاهاضها او بصحة نكاح من نية ابيه او ابنه عند ابي يوسف او بصحة نكاح  
ام من نية او بنتها او نكاح المنعة او بسقوط المهر بالنكاح او بعدم  
تأجيل المنيين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث  
على الجلي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او  
بعدم وقوعها نذرا على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوع  
على الموطوءة عقبيه او بنصف الجهاز لمن طلقها قبل الوطئ بعد المهر والتجهيز

مطلب  
القاضي اذا قضى  
في مجتهده فيه لم ينفذ  
قضاؤه في مسائل

وبشهادة بخط ابيه او في قسامة بقتل او بالتزويج بين زوجين شهادة الم  
او قضى لولده او رفع اليه حكم صبي او عبدا او كافرا او الحكم بغير سفيه او بصحة  
بيع نصيب الساكن من فن حرره احدهما او بيع متروك السفيه عامدا او بيع  
ام الولد على الاظهر وقبل ينفذ على الاصح او يطلان عفو المرأة عن القوداق والمقتضى عليه  
بصحة ضمان الخلاص او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد  
او بجل المطلقة ثلثة ثمانية عقود الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم باحراره  
بذارهم او بيع درهم بدرهمين يدايدا وبصحة صلوة المحدث او بقسامة على  
اهل المحلة بتلف مال او بحد القذف بالتعريض او بالفرقة في مصق البعض  
او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حرم  
من البرازية والعمادية والصيرفية والتاخر خانية الشاهد اذا ردت شهادته  
لعلة ثم زالت العلة فشهاد في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر في  
على مسلم والاعمى والصبي اذا شهد واقردت شهادتهم ثم زال المانع فشهاد  
تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من مرده او غيره وسواء كان بعد  
سنتين او لا كما في الفتنية الخصم ان يطعن في الشاهدين بثلاثة انهما عبدان او محرو  
او شريكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يترط له الدعوى  
والخصومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضى  
بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر  
العمادي في فصوله فرعين مختلفين حكاه وذكر ان احدهما يقاس على الآخر  
وقد قيل فيهما في جامع الفصولين فليست وهو من مهمات مسائل القضاء  
على هذا لو شهدا بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على  
خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتنة

من ادعى المبيع لم يقبل الا بشرط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية لا ثبت اليد في العقار الا بالبيعة او علم القاضي ولا يفي القاضي لصحة الدعوى الا في دعوى القصب كما في الفتنية او الشراء منه كما في البرازية الشهاد ان وافقت الدعوى قبلت والا الا في مسائل ادعى دينا بسبب فشهاد بالملك او كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشهاد انها مكوثه ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهاد به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فقل كعصب وقتل فشهاد بالاقترار به ادعى الفاكفالة عن فلان فشهاد بها كفا لغيره عن آخر ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يعينه فشهاد بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشهاد بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الا يفاء فشهاد بالابراء او في التخليل ادعى الهبة فشهاد بالصدقة كما في التخصيص وما قبلها من الخلاصة وفتح القدر وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الاما يقضى بعله في حدة القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية وقت التعزير يقضى القاضي بعله الا في الحدود والقصاص القاضى اذا قضى في صحته فيه نفذ قضاءه الا في مسائل بغير ايجابها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بغير المدعى او بالتزويج للمعز عن الانفاذ غايها على الصحيح لاهاضها او بصحة نكاح من نية ابيه او ابنه عند ابي يوسف او بصحة نكاح ام من نية او بنتها او نكاح المنعة او بسقوط المهر بالنكاح او بعدم تأجيل المنيين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الجلي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوعها نذرا على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوع على الموطوءة عقبيه او بنصف الجهاز لمن طلقها قبل الوطئ بعد المهر والتجهيز



ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضا فيه ان يعلق رجل وكاله  
 فلا بد بدخول رمضان ويدعى بجو على آخر ويتنازع في دخوله فتقام البينة  
 على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل وأصل القضاء القضائي مشا  
 ذكره اصحاب المنون انه لو ادعى كفاالة على رجل بمال باذنه فاقربها وانكر الذا  
 فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى الاصل  
 الغايب ضمنا وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى  
 اذا مات القاضي انزل خلفاؤه ولو مات واحد من الولاة انزل خلفاؤه  
 ولو مات الخليفة لا تنزل ولاته وقضااته انتهى وفي الخلاصة وفي هداية  
 الناطقي لو مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت امرأ الناحية بخلاف  
 موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل النائب بخلاف موت القاضي  
 وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نايبه بخلاف ما اذا مات القا  
 حيث لا يعزل نايبه هكذا قبل وينبغي ان لا يعزل النائب بعزل القاضي لانه نائب  
 السلطان او نائب العامة الاتي انه لا يعزل بموت القاضي وعليه كثير من  
 المشايخ انتهى وفي البرزخية مات الخليفة وله امرأ او عمال فاعل على ولايه  
 وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا امرأ الناحية بخلاف موت  
 الخليفة واذا عزل القاضي يعزل نايبه واذا مات لا والفقوى على انه لا يعزل  
 بعزل القاضي لانه نائب السلطان او العامة ويعزل نائب القاضي لا يعزل  
 القاضي انتهى وفي العاوي وجامع الفضولين كما في الخلاصة وفي فتاوى  
 قاضيان واذا مات الخليفة لا تنزل قضااته وعماله وكذا لو كان القاضي  
 مأذونا بالاستخلاف واستخلف غيره مات القاضي لا يعزل خليفته انتهى فتحرر  
 من ذلك اخلا والمشاخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول

البرزخي

الفقوى

البرزخي على انه لا يعزل بعزل القاضي يدل على ان الفقوى على انه لا يعزل بموته  
 بالاولى لكن علله بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب الآن يعزلون بعزل  
 القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالتوكيل مع الموكل ولا  
 يفهم احد الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القا  
 في زماننا يعزل بعزله وموته فانه نايبه من كل وجه انتهى فهو كالتوكيل مع  
 الموكل لكن جعل في المصراع كونه كوكيل قاضي القضاة مذهب الشافعي واحمد  
 رضي الله عنهما وعندنا انما هو نائب السلطان وفي النادر خاتمة ان القاضي انما  
 هو مرسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القضية لو مات القا  
 او عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما انتهى وفي التهذيب وفي  
 زمامنا ما تقررت التولية بطلبه الفسق اختار القضاة استحقاق الشهود  
 كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكردي  
 في باب ابي يوسف اعلم ان تخلف المدعي والشاهد امر منسوخ باطل والعمل  
 بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين ان السلطان  
 اذا امر قضاته بتخلف الشهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقولوا  
 له لا تكلف قضائك امرا ان اطاعوك يلزم منه خطأ الخلق وان عصوك  
 يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال  
 رجعت عن قضائي او وقعت في تلبس الشهود او بطلت حكمي لم يصح و  
 القضاء ماض كما في الحاشية وقيد في الخلاصة بما اذا كان مع شرايط  
 الصحة وفي الكنى بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى  
 الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكر ابن  
 وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له خطأ

لا يصح رجوع القاضي  
 عن قضائه الا في  
 مسائل



هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة  
فإنه لا بد من أن يكون القاضى حاكما في نفسه  
ولا يفتقر إلى غيره في الحكم فلو كان يحتاج إلى غيره  
لم يكن حاكما بل موكلا

وجب عليه نفقه بخلاف ما إذا تبدل رأى المجتهد الثالثة إذا قضى في مجتهده  
مخالفا لذهبه فله نفقه دون غيره كما في شرح المنظومة أصلا القاضى حكمه كقول  
سلم الجرد وإلى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الأفي مثله في القواعد  
والبرازية وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قضاة الواقف فأمر القاضى بأن  
يصرف شي من الوقف إليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه إلى  
فقير آخر صح فعل القاضى حكم منه فليس له أن يزج النتيجة القولا وتلقاها  
من نفسه ولا من ابنه ولا من لا ينفصل شراده له وما إذا اشترى القاضى مال  
التيمن لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه في ذكورة في جامع الفضولين من  
فصل تصرف الوصي والقاضى في مال النبي فقال لم يجز بيع القاضى ماله من  
نبيم وكذا عكسه وأما ما شراه من وصيه أو باعه من نبيم وقبله وصيه فأ  
يجوز ولو وصيا من جهة القاضى انتهى وكذا بيع القاضى ما وقفه للمريض  
في مرض موته بعد موته لغير ماله ثم ظهر مال آخر لم يبطل البيع ويشترى  
بالثمن أرض توقف بخلاف الوارث إذا باع الثلثين عند عدم الإجازة فإنه  
يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لأن فعل القاضى حكم بخلاف غيره كما  
في الظهيرية من الوقف الأفي مثله ما إذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء  
فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كما في جامع الفضولين وبما إذا اذن  
الولى للقاضى في تزويج الصغيرة فنزجها القاضى كان وكلا فلا يكون  
فعله حكما حتى لو رفع عقده إلى مخالف له نفقه كذا في القاسمية فالمستتر  
مسلتان وقوله إن فعله حكما يدل على أن الدعوى إنما هي شرط للحكم القولى  
دون الفعل فليست له وقد ذكرناه في الشرح إذا قال المقر سامع اقتاره  
لا تشهد على وسعه أن يشهد عليه كما في الخلاصة إذا قال المقر لا تشهد  
عليه

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة  
فإنه لا بد من أن يكون القاضى حاكما في نفسه  
ولا يفتقر إلى غيره في الحكم فلو كان يحتاج إلى غيره  
لم يكن حاكما بل موكلا

عليه بما أقر فينبذ لاسيما كما في حيل التا تاريخية من حيل المدانيات ثم قال  
واختاروا فيها إذا رجع المقر له وقال إنما ضيكت لعذر وطلب منه الشهادة قيل  
يشهد وقيل لا يخلف القاضى عزم الميت بأن الدين واجب لك على الميت وما  
أبداه ولو كان ناجيا باقرار المريض في مرض موته كذا في التا تاريخية من كتب  
الحيل إنما يجوز إقامة البينة على المحرم إذا لم يعمل القاضى بانه صيغ وإن علمه فلا  
اثبات التوكيل عند القاضى بلا خصم جاز أن كان القاضى عرف الموكل باسمه  
ونسبه لا ينزل القاضى بالردة والضيق ولا ينزل إلى الجبهة بالعلم بالأهل  
حتى يقدم الثاني واختلف المساج في القاضى إلا أن يكون في المشور إذا اتاك  
كتابي فقد عز لك فلا ينزل إلا به طلب من القاضى كتابة حجة الأبرار في غيبة  
خصه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافا لمحمد وأجمعوا على أنه يكتب له حجة الأ  
ولها حجة الطلاق قال القاضى قضيت كذا عليك سنة أو أقرار يقبل إرسال  
القاضى إلى المخدرة للدعوى والدين لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان  
محجورا لا يحضره القاضى لسماعها ويخلف العبد ولو محجورا وبقي بنكول  
ويؤخذ به بعد اتفاق الأصحاب لا تخلف على الدين المؤجل قبل حلول الأجل  
لا يقبل قول أمين القاضى أنه حلف المخدرة الأبتاهدين القضاء يتخصص  
بالمكان والزمان فإذا ولأه قاضيا مكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي  
المقط وقضاء القاضى في غير مكان ولايته لا يصح واختلفوا فيما إذا كان  
العقار لافي ولايته فاختلف في الكذب عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة  
الصحة وأقصر قاضيان عليه والخلاف إنما هو في العقار لافي العين و  
أن الدين كما في البرازية وفي القية قضائه ولايته ثم اشهد على قضائه في غير  
الولاية لا يصح الاستهاد انتهى ولا يقبل شهادة من قال لا أدري أمؤمن أنا

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة  
فإنه لا بد من أن يكون القاضى حاكما في نفسه  
ولا يفتقر إلى غيره في الحكم فلو كان يحتاج إلى غيره  
لم يكن حاكما بل موكلا

هذا هو الحق لا يخفى على من نظر في هذه المسألة  
فإنه لا بد من أن يكون القاضى حاكما في نفسه  
ولا يفتقر إلى غيره في الحكم فلو كان يحتاج إلى غيره  
لم يكن حاكما بل موكلا



اسم لا لشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات العلوية نقبل الشهادة  
 حجة بلا دعوى في طلاق المراءة وعقوبة الامة والوقف وهلال رمضان  
 وغير اهل الفطر والاصح والحدود والسرقة واختلفوا في قبوله بلا  
 دعوى في النكاح كما في الظهيرية من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان  
 وفي تدبير الامة وحرمة المصاهرة والمخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في  
 عقد العبد بدون دعوى عنده مطلقا خلافا لها واختلفوا على قوله في  
 الحرية الاصلية والعمد لان النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل  
 الفرج والحرمة فيه حق الله تعالى فجاز ثبوته من غير دعوى كذا في فروق  
 الكرايس من النكاح المتهود وعليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه  
 وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ  
 ولا الى الحرفة ولا تكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة  
 الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسمة  
 ومولاه واب مولاه ولا بد من النظر الى وجها في التعريف والفتوى على قولها  
 انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ايسر والظاهر  
 هو الذي ينظر الى وجه المراءة ويكتب خلافا لا الشاهد الكل من البرازية  
 لا اعتبار بالشاهد الواحد لا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضى الى آخر فاته  
 يكتب كما في البرازية ذكر في القية من باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت  
 شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل  
 يقر على نفسه بمال في صك وينهه عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض  
 وبعضه ربا عليه ونحن نفق اذا قام على ذلك بينة نقبل وان كان منافقا  
 لا ناعلم انه مضطرا الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب الملايات قال

استاذنا

مطلب اذا اقر به  
 ثم ادعى ان بعضه  
 قرض وبعضه ربا

استاذنا وفقت واقعة في زماننا ان رجلا كان يترك الذهب الردي زمانا  
 الى زمان فجاءه دوايق ثم تنبه فاستقل منهم فابراؤه عما بقى لهم عليه حال كون  
 ذلك مستهلكا فكنت انا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن الدين الراجحاوى  
 الابرة لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع وقال به احباب نحم الدين المحكمي  
 معذرا بهذا التقليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال  
 رضى الله عنه فقرب من ظنى ان الجواب مع تردد فكنت اطلب الفتوى لاسمحوا  
 جوابي عنه ثم عرضت هذه المسئلة على علماء الامة الحنابلة فاجاب انه يبرأ  
 اذا كان الابرة بعد اهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فان زاد ظنى  
 بصحة جوابي ولم يحج ويبدل على صحته ما ذكره البزدي في غناء الفقهاء  
 من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض  
 فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرة لردة مثله فيكون ذلك ردة  
 ضمان ما استهلك لارء عين ما استهلك وبرء ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد  
 السابق بل ينقره عقيدا للملك في فصل الربو فلم يكن في رده فائدة فنقض عقد  
 الربا يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع ردة عين الربا ان  
 كان قايما لارء ضمانه انتهى وقد افقت اخذنا من الاولى بان الشهود اذا  
 شهدوا ان البعض لاحقيقة له وانما فضل مواطاة وحيلة نقبل لا يجوز اطلاق  
 المحبوس الابرة خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غيبة  
 خصمه تصرف القاضي في الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها منه باطل  
 وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو عمل ابن الواقف  
 من النظر المشروط له وولى غيره بلا خيانه لم يصح كما في فصول الهادي من  
 وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للناظر معلوما وعمل نظر الثاني ان



كان ما عينه له بقدر اجر مثله اود و به اجراه الثاني عليه والاحصل له اجر المثل و  
 حصة الزيادة كما في القبة وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فرائض للمسلمين  
 شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من  
 اعتمد على امر القاضى الذى ليس بشرعى لم يخرج عن الهدية ونقلنا هناك  
 فرعا من فتاوى الولوالجى ولا يعارضه ما في القبة طالب القيم اهل المحلة ان  
 يقرض من مال المسجد للامام فابى فامر القاضى به فاقضه ثم مات الامام  
 مفلسا لا يضمن القيم اسقى لانه لا يضمن بالاقرار باذن القاضى لان للقاضى  
 الاقرار من مال المسجد وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضى اذا  
 علم ان المحضر الخصم مسحر لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة  
 والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة العقل و يقبل اقراره كما في الولوالجى  
 الحجة شهادته على انه مات وهي اهدائه واخر ان انه طلقها فالاولى اولى  
 تنازعنا في ولا رجل بعد موته وبرهن كل انه اعتقه وهو يملكه فالمبرر  
 بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما و اى بينة سبقت وقضى بها  
 لم تقبل الاخرى مثل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنكاح  
 عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصغيرية الاصح انه لا يقضى بحوار تحمل النكاح  
 على المتقبة واجمعوا انه لا يتحملها من وراء جدار كذا في المجتبى وفي البرازية  
 شهدا بطلاق او عتاقا وقال لا ندرى كان في صحة او مرض موته فهو على  
 المرض ولو قال الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهد وانه صحيح العقل وفي  
 الخزانة قال هو زوج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى يكلفه اقامة البينة ان  
 الكبرى هذه شهد انها زوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال امراته ام لا  
 او شهدا انه باع منه هذا العين ولا ندرى انه هل هو حل في ملكه في الحال ام لا

مذهبنا يعتمد على القاضى الشرعى  
 بشرط ان لا يخرج عن الحدود

يقضى

يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال  
 انتهى وفي البرازية معزيا الى الجامع الشاهد عاين دابة شبع دابة وترفع  
 له ان يشهد بالملك والنكاح انتهى لا يحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مثله  
 ذكرناها في الدعوى من الشرح عن الخط وقال فيه انها من خواص هذا الكتاب  
 وعن ابيه يجب حفظها للعب بالشرع لا يسطر العدالة الا الواحد من خير القوم  
 عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة عن وقتها بسببه والعب به على الطريق  
 وذكر شئ من الفسق عليه كما بيناه في شرح الكنز الدعوى على غير ذى اليد لا  
 تتبع الا في دعوى الفصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كما في  
 البينة شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بزيانها وقد فيها كما في حدائق  
 وفيما اذا شهد على اقرارها بانها امة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج  
 اعطاها المهر والمدعى يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادات الخانية تقبل  
 شهادة الذى على مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه  
 قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الحاشية  
 الا اذا كان ميتا وكان له ولى مسلم يدعيه فانها تقبل الامر ان يصلى عليه  
 بقول وليه كما في الخانية وفيما اذا شهدا على نصراني ميت بدين وهو مدين  
 مسلم وفيما اذا شهدا عليه بغير اثباتها من مسلم وفيما اذا شهدا بعبادة نصراني  
 على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قالوا استكرهها فيجد الرجل وحده كما في  
 الخانية وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران انه عبده قضى  
 به فلان القاضى المسلم له كما في البديع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في  
 مثله القاتل اذا شهد بصفو ولى للقول وصورته في شهادات الخانية ثلاثة  
 قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل

القبة بالنكاح

مطال  
 تقبل شهادة الذى  
 على الذى الاف  
 سائل

مطال  
 لا تقبل شهادة  
 الانسان لنفسه



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

السقن لا يزول  
بالشك

نهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عنى عما وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه  
قال ابو يوسف نقل في حق الواحد وقال الحسن نقل في حق الكل انفقوا و  
كتبا في قاعدة البقن لا يزول بالشك ان من اتلف لحم انسان وادعى انه صنف  
فللههود ان يشهدوا انه ذكية بحكم الحال كما في البرازية وعلى هذا فرغت  
لوراوا شخص ليس عليه انا مرض اقربنى لهم ان يشهدوا انه اقر وهو  
صحيح وكذا عكسه لوراوه في فراش او به مرض ظاهر فلم ان يشهدوا انه  
كان مريضاً علمه بالحال لكن لو قال انا صحيح هل يشهد او يصحته او يحكموا  
قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا به والاحكام قوله ويسعى ان يشهد  
القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان اخبروا به لم يعمل باخباره انه  
صحيح والاغلب به وهي حادثة الفتوى وفي جنابات البرازية شهدا على  
بجل انه جرحه ولم ير صاحب فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انه  
مات من جراحته لانه لا علم لهم به وكذا لا ينظر في الحايط المائل ان يفتى  
مات من سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم لا الى سبب  
يقوم الا ترى انه لا يجب القسامة في ميت بحلة على رقبته حية ملقوبة انفق  
نقل شهادة القتيق لصفته الا في مسألة ما اذا شهدا بالثمن عند اختلافهما  
كما في الخلاصة ونقل الا في مسألة ذكرناها في الشرح قال في سبط الا نوار  
لشافية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي واه  
ح اذا لم يكن القاضي له شيء من بيت المال فله اخذ عشرها يتولى من اموال  
اليتامى والاوقاف ثم بالغ في الانكار انتهى ولم ار هذا لاصحابنا لكن في الحاشية  
ذكر العشر للمقولي في مسألة الطائفة لا تخلف مع البرهان الا في مسألة  
ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الأبق

لا تخلف

للقاضي اخذ عشر  
ما يتولى من اموال  
اليتامى

لا تخلف مع البرهان  
الا في ثلاثة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

لا تخلف بلا طلب المدعى الا في اربع على قول ابو يوسف مذكرة في الخلاصة  
نقل الشهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكرة في منظومة ابن وهب  
في الموقف وطلاق الزوجة وتخليق طلاقها وحرية الامه وتبديرها والتخليع  
وحلال رمضان والنسب وزدت حصة من كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب  
والايالة والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالموقف الشهادة وامام يريه فلو  
على هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حصة لا يجوز  
والشهادة حصة بلا دعوى جارية في هذه المواضع فيلحفظ ثم زدت سادسا  
من القبة فصارت اربعة عشر موصفا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسه  
ولم ار صرحا جرح الشاهد حصة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد الحصة  
اذا اخر شهادته بلا عذر يفسق ولا نقل شهادته بضواعليه في الحدود و  
طلاق الزوجة وحق الامه وظاهر ما في القبة انه في الكل وهي في الظهور  
والتيمة وقد الفت فيها رساله فلنا حصة الحصة وليس لنا مدع حصة الا  
في دعوى الموقف عليه اصل الموقف فانها تسمع عند البعض والفقوى  
على انها لا تسمع الدعوى كما من المقولي كما في البرازية من الموقف فاذا كان المدعى  
لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقف  
عليه اتفاقا وهل يقبل تخرج الشاهد حصة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى  
لا مجال بين المولى وعبد قبل ثبوت عتقه الا في ثلاثة مذكرة في صفة القبة  
ولا مجال بين المقول والمدعى عليه الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعى  
بيان السبب ونصح بدونه الا في المثليات ودعوى المراءة الدين على تركه  
زوجها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهاد  
بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه



هذا هو الأصل في دعوى القضاة  
 في دعوى القضاة لا بد من ثلثة دعوى القضاة  
 في دعوى القضاة لا بد من ثلثة دعوى القضاة  
 في دعوى القضاة لا بد من ثلثة دعوى القضاة

بحرته الأصلية وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهد وأبانه أو صيغة  
 باعتاقه تقبل وإن لم يدع العبد وهما في آخر العاديات والأولى مفرقة على  
 الضيف فإن الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والأصلية كما قد مضى  
 ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد إلا في مسئلة من باب التحالف من المحبط  
 بأم عبد لا ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيها  
 وإن كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية  
 الأصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبي أمه لجواز أن يكون حر الأصل وأمه رقبة  
 صرح به في آخر العاديات وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الأصل  
 كما في دعوى القنية القضاة بعد صدور صحيحها لا يبطل أحد الأداة  
 أقر المقضى له يبطله فإنه يبطل إلا في المقضى بحرية وفيما إذا ظهر الشهود  
 عبدا أو محرودين في قذف بالبينة فإنه يبطل القضاة لكن لكونه غير  
 صحيح يخلف المنكر إلا في أحد وثلاثين مسئلة ينهاها في شرح الكثر إذا ادعى  
 رجلا ن كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فافر لأحدهما وانكر  
 للآخر لم يخلف للمنكر منهما إلا في ثلاثة دعوى الغصب والإيداع والإعارة  
 فإنه يستخلف للمنكر بعد اقراره كما في الخانية مفضلة في الخلاصة كل موضع  
 لو اقتربه يلزمه فاذا انكره يستخلف إلا في ثلاث وذكرها والصواب الألف  
 أربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح يجوز قضاة الأمير الذي يولى القضاة  
 وكذلك كتابه إلى القاضي إلا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضى الأمير  
 لا يجوز كذا في اللفظ وقد أفيت بأن تولية باشا مصر قاضيا للحكم في قضية  
 بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لأنه لم يفوض إليه ذلك  
 ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاة أن المولى لا يكون قاضيا قبل وصول  
 إلى

ولهذا لا بد من ثلثة دعوى القضاة  
 في دعوى القضاة لا بد من ثلثة دعوى القضاة  
 في دعوى القضاة لا بد من ثلثة دعوى القضاة

إلى محل ولايته لمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم  
 جواز استنابته بإرسال نائب له في محل قضائيه وعمل القضاة الآن على إرسال  
 نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر أنه باذن السلطان وحشيده  
 الكلام فيه حادثة ادعى أنه غرس النخل في أرض محددة بكذا من مدة ثمانية  
 عشر سنة على أن الأرض أن ظهر لها مالك دفع أجر بقا وأن المدعى بغيره بغير  
 حق وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الأقل المذكور غرسه مستأجر الو  
 فق له فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه من المدة المذكورة وزاد  
 أحدهما بأنه وأضع اليد عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة  
 من المدعى عليه فسكت عن الحكم فأجبت بأنه غير صحيح لأن المدعى لم يبين فيما  
 أنه خارج أو زوايد وعلى كل حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحا  
 أن القاضي يستأنف الدعوى فإن ذكر المدعى أن المدعى عليه وأضع اليد وأنه  
 خارج وصدقه المدعى عليه على وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس  
 وشهدا على طبق الدعوى طلب من الناظر البرهان فإن برهن على ما ادعى  
 قدم برهانه الخارج لأن الغرس مما يتكرر فليس كالسراج وإن ذكر المدعى أنه  
 وأضع اليد وإن الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن الناظر على غرس  
 المستأجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونه  
 ثبت الغرس بحق والأولى تثبته غصبا قلت لا ترجح بذلك ثم سكت لوارخا  
 في الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج إلا إذا سبق تاريخ ذي اليد فيقدم لأن  
 الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي أنه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأيت  
 في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت سبلا انتهى لمقتضاه  
 أن يكون الأقل وقفا إذا كانت الأرض وقفا على إنشاء السبل وظهر ما في

عن قولهم في الغرس وقفا



الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يفرس له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في  
 خزانة المظنين من الوقف حكما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس لا يخالف  
 اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم دعوى دفع القرض مسموعة على المقتضى به  
 كما في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى قارى الهداية  
 اختلاف الشاهدين مانع الا في احدى وتلخيص مسئلة ذكرنا في الشرح اذا اختلف  
 القاضى بنى حال قضائه قبل منه الا اذا اختلف باقرار رجل بمجوده ونمامه في  
 شرح ادب القضاة للصديق لا تسمع الدعوى بدين على الميت الاعلى وارث او وصي  
 او موصى له ولا تسمع على غريم له كما في جامع الفصولين الا اذا وهب جميع  
 ماله لاجنبي وسلمة فانها تسمع عليه لكونه ذائدا كما في خزانة المظنين المسمى  
 عليه اذا دفع دعوى المدعى اهلك من فلان بان فلانا او دعه اياه ان دفع  
 الدعوى بلاينة الا في مسئلتين الاولى اذا ادعى الارث عنه فانها لا تندفع  
 بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرنى بالقبض  
 منك لم تدفع واغفر في فروق الكرابسى دعوى القضاء والشهادة على  
 من غير تسمية القاضى لانهم الا في مسئلتين الاولى الشهادة بالوقف اى بان  
 قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصحته صحت الثانية الشهادة بالارث اى  
 بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى  
 الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربعة مسئلتين القاضى والثالثة  
 الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشراء  
 بان وكيله اشتراه من غير بيانه والكل من خزانة المظنين الخامسة نسبة  
 فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين السادسة نفسه  
 فعل الى وصي نعيم كذلك ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى القضاء بالحرية

مطالع  
 دعوى دفع القرض  
 مسموعة على المقتضى به

مطالع  
 دعوى قطع النزاع

مطالع  
 لا تسمع الدعوى  
 بدين على الميت  
 اعلى وارث او وصي

مطالع  
 المدعى عليه اذا دفع  
 الدعوى مدعى الكد

قضاة

قضاة على الكافة الا اذا قضى بعتق على ملك مورخ فانه يكون قضاء على الكافة  
 من ذلك التامع فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره مبتلا  
 خسرو في شرح الدرر والغفر القول لشكر الاجل الا في السلم فله دعوى الشراء يمنع  
 الملك وكذا الاستدعاء الا للضرورة كما اذا اخاف من الغاصب تلف العين فاشترى  
 او اخذها ودية دية ذكره العمادى في الفصول وفي جامع الفصولين لك  
 بصفة ينبغي الجعالة في المنكوحة تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة  
 فمهر النخل والا فالوسط كعبد وفي البيع في البيع والنحن تمنع الصحة الا اذا ادعى  
 حقا في دار فادعى الاخر عليه حقا في دار اخرى فتبايعا الحقين المجهولين فانه  
 جائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين او في الاخرة كهذا وهذا وفي الدعوى  
 تمنع الصحة الا في الغصب والسرقه وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن  
 وفي الاستحلاف تمنع الا في خمس هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع  
 وتحلف الوصى عن اتمام القاضى له وكذا المتولى وفي الاقرار لا يمنع الا في  
 مسئلة ذكرناها في بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصى او وارثه  
 وفي المنقرف لو قال اعطوا فلانا شيئا او جزما من مالي اعطوه ما شاءوا وفي الوكالة  
 فان في الوكالة فيه وتباحث منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا وهذا  
 قيل لا وفي الطلاق والعاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ذات  
 وهذا لا يجوز للمدعى عليه الا كما اذا كان علما بالحق الا في دعوى العيب فان  
 للمبايع انكاره ليقيم المشتري البينة عليه ليتمكن من الرد على بايئه وفي الوصى  
 اذا علم بالدين ذكرها في بيع الفارز اذا اقام الخارج بينة على التامع في ملكه  
 ودوايه كذلك قلمت بينة ذى اليه هكذا اطلق اصحاب المتون قلت الا في مثلين  
 ذكرهما في خزانة الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد فقال الخاتم

مطالع  
 الشراء يمنع دعوى  
 الملك

مطالع  
 مطالع  
 مطالع

مطالع  
 مطالع  
 مطالع



انه ولد في ملكي واعتقته وبرهن وقال ذواليد ولد في ملكي فقط بخلاف  
 ما اذا قال الخارج دبرته او كانته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج وله  
 في ملكي وهو ابني من امي هذه قدم على ذى اليد اذا برهن الخارج وذواليد  
 على نسب صغير قدم ذواليد الا في الخزانه الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه  
 من امه هذه وهما حران واقام ذواليد انه ابنه ولم ينسبه الى امه فهو  
 للخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذي بشهود  
 من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء برهن بمسلمين او بكفار  
 لو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا  
 الكتابي على المجوسي في الدعاوى الا في دعوى النسب كما في خزانه الاكل اذا شهدوا  
 له بانه وارث فلان من غير بيان سبه لا يقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي  
 قضى بانه وارث تقبل كما في خزانه الاكل آخر الدعاوى اذا شهدوا له بقرابة  
 بانه اخوه او عمه او ابن عمه لا بد ان يتروا انه لايه وامه او لايه الا في  
 الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما في الخزانه الحجة بينة عا دلة او  
 اقرار او نكول عن يمين او يمين او قسامة او علم القاضي بعد توليته او قسامة  
 قاطعة وقد اوضحناه في الشرح من الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد  
 المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى  
 وعليه مشايخنا كما في النزاع من المسائل الخمسة من الدعوى القول  
 قول الاب وانه انفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة  
 بالقضاء او بقرض الاب ولو كذبت الام كما في نفقات الغانية بخلاف ما لو  
 ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا  
 ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اذا تنازع رجلان في عين ذكر العاقد

في نسبه  
 طلب صغير ادعيه  
 مسلم وزمعي

الحجة بينة  
 عا دلة

انها

في نسبه  
 طلب صغير ادعيه  
 مسلم وزمعي

انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمسة عشر وجها  
 اقرار الا في الحدود وكما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذ  
 كرت في الشرح من باب التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب السجل يجعل كل ذي  
 حجة على حجة اذا كانت له خمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة  
 النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالهنة وفسخ البيع بالابق وتضييق  
 الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات **كتاب الوكالة**  
 الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر مطلقا والا لان كان  
 ناقضا من وجه ضار من وجه فان اكده بالنفي اعتبر والا وعلية فروع  
 منها بجه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بجه من فلان فباع من غيره  
 كذلك واما في الحيط ومن هذا النوع بجه بكنيل بجه برهن وبجه نسبية فبا  
 نقلا بخلاف بجه نسبية له ببعه نفذ ولا تتبع الانسبية له ببعه نفذ بجه في سوق  
 كذا فباعه في غيره نفذ لا تتبع الا في سوق كذا لا ونظيره بجه بشهود لا تتبع  
 الا بشهود فلا مخالفة مع النفي الا في قوله لا تتبع الا بالنسبية وفي قوله لا تسلم  
 حتى تقبض الثمن كما في الصغرى فله المخالفة بخلاف لا تتبع حتى تقبض لان  
 التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النفي الوكيل يملك الموقوف  
 كالنافذ ولا ينفذها وتامه في نكاح الجامع الموكل مصدق في براته دون  
 رجوعه فلو دفع اليه الفاء وامره ان يشتري بها عبدا ويؤخذ من عنده الى  
 خمسمائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الامر بخالفه ويقسم الثمن  
 وانما للتعود بخلاف شراء المحينة حال قيامها وتامه في الجامع لا يصح عزل  
 الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينه او بيع حاله ذكره

في وصايا الهداية **قلت** وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق فان خصم  
 لا يجوز له ان يبيع ما يملكه من غير موافقة الموكل بالبيع بالعتاق والعتاق بالبيع بالعتاق  
 لا يجوز له ان يبيع ما يملكه من غير موافقة الموكل بالبيع بالعتاق والعتاق بالبيع بالعتاق  
 لا يجوز له ان يبيع ما يملكه من غير موافقة الموكل بالبيع بالعتاق والعتاق بالبيع بالعتاق

في نسبه  
 طلب صغير ادعيه  
 مسلم وزمعي



في الوكيل بتركه شي معين والمقصود لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل به

لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه  
الحمل اليه والمقصود والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت  
مشروطة فيه او بعده وفيما اذا كان وكيله بالمقصود بطلب المدي وغاب  
المدي عليه ومن فروغ لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والمديير والكتابة  
والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب  
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل ولا يجبر  
الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا  
باذن او نقيم نفوذ الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله  
بدونها فيبرأ المديون بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره  
ثم ومن دفع الآخر جاز ولا يثق فف كما في اضية الخانية الوكيل بالشراء  
اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه  
الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كفالة الخانية وكيل الاب في مال ابنه  
كالاب الا في صلتين من بيع الوالدية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز  
اذا باع من ابنه وفيما اذا باع احدا لابن من الآخر يجوز بخلاف وكيله  
المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة من يبيع الوالدية  
لوالديه الاسير المسلم في دار الحرب اذا امر اسنانا بان يشتريه بالف درهم  
فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن  
فاشتري باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه باكثر  
لم يزم الا امر المسمى كما في التفاعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التوكيل  
فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسك يقتصر الا اذا قال انت  
نيت

لا يوكل الوكيل الا باذن

الوكيل ما لا يحد من الامر لم يجز الا بالاب والوكيل ما لا يحد من الامر لم يجز الا بالاب

في الوكيل بتركه شي معين والمقصود لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل به

نيت يقتصر وكذا طلقها ان شئت كما في الخانية الوكيل عامل لغيره فمضى كان  
عاملا لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطل توكيله الكفيل بمال الا في مسألة  
ما اذا وكل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يقيده بالمجلس ويصح عن  
وان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او من  
عبد لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا امسك مال الموكل ودفع مال نفسه  
فانه يكون متقديا فلو امسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة  
الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسألة الكنز الثانية  
الوكيل بالانفاق على بناء داره كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا  
امسك المدة فوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقبضاء الدين كذلك  
وهي في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة بما اذا كان المال قايما ولم يصف الشراء  
الى نفه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله ناويا  
الرجوع اجزاء كما في القضية ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه  
رهنه صحيح عند ابو ح رضائه عنه واما حظ الكل عنه فغير صحيح عندهما  
خلافا لجمهور كذا في حيل التارخانية ومخرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل  
ما يقدد الوكيل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال اليتيم لنفسه و  
النفق ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرايه للغير كما في بيع البرازية  
الامر اذا قيد الفعل بزمان كبيع هذا غدا او اعقة غدا ففعله المأمور به  
غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك الضرف في شئ ملكه في بعضه فلو  
كله في بيع عبد فباع نصفه صح عند الامام وتق فف عندهما او في شراء  
عبد من معينين ولم يسم ثما فاشترى احدهما صح او في قبض دينه ملك قبض  
بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية واذا وكله بشراء

السلسلة صح  
هنا بياض في المتن



عبد فاشترى نفسه توقف ما لم يشتر الباقي كما في الكنز الوكيل اذا وكل غيره  
 اذن ونعيم واجاز ما فعله وكيله نفذا لا الطلاق والعاقا التوكيل بالوكيل  
 صحيح فاذا وكله ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوع  
 بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فزوق  
 الكرايسى الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شئ الاطلاق  
 الزوجة وعق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالبيع  
 الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان  
 غاصبا او مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسول  
 فهلك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك  
 عليه وقول الدائن ابعت بهامع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك  
 على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك  
 على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لسقاط عدم  
 الرضا بالوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز  
 ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاك بعلامة كذا او من اخذ  
 اصبعك او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول  
 فلا يبرأ بالدفع اليه كما في الفينة الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه  
 الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته  
 ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كما في فتاوى الولولجية من الو  
 كالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما ادعى بعد موت الموكل انه اشترى  
 لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه  
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته بالف درهم وقبضتها وهلك  
 وكذب

الفرق بين قول  
 الدائن ابعت وقوله  
 ادفع

الوكيل يقبل قوله  
 بيمينه فيما يدعيه

اذا

وكذب الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قابلا بيمينه بخلاف ما  
 اذا كان مستهلكا الحل من الولولجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل  
 مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال فلو قال كنت قبضت  
 في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عما لا يملك انشاء فكان  
 متهمه وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه  
 لما فرق به الولولجي بينهما بان الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على  
 طرحت اذا الديون نقضت بامثالها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد نقض  
 الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوص  
 والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات  
 الحاسية الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه  
 الموكل فالقول للموكل اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع  
 وفاء كما في بيع البرازية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استخاها  
 الا في الصرف كذا في ضية المفتى الوكيل اذا اجاز فعل الفضولى او وكل بلا  
 اذن ونعيم وحضر الموكل فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه  
 الا في التوكيل بالطلاق والعاق لان المقصود عبارته والخلع والكتابة كاليق  
 كما في ضية المفتى الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والو  
 صيين والناظرين والقاضيين والحكامين والمودعين والشروط كلها الا  
 استدال او الادخال والاخراج الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له  
 والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كما في الحاشية  
 من الوقف الوكيل لا يكون وكلاء قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا  
 علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البايع بكونه وكلاء كما في البرازية

الشئ المفوض الى اثنين  
 لا يملك احدهما بدون  
 الاخر

١٢٤  
 ١٢٣



وفي مسألة ما اذا امر المودع بدفعه الى فلان قد فسخا لم يعلم بكونه وكيل  
وهي في الخاتمة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة  
قد فسخا فان المالك مخير في تضمين ايتهما شاء اذا هلكت وهي في الخاتمة  
**كتاب الاقرار** المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب  
و لا الهاتفة كما في شرح الجمع معطلا بانها لا تحتل القبض ويزاد الوقف فان  
المقر له اذا رده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في  
البنازية الاقرار لا يجمع اليه لانها لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة  
والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في  
وكالة الخاتمة الاقرار بالمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رده المشتري المبيع  
بغير فبرهن البايع على اقراره انه باعه من رجل ولم يبينه قبل وسقط  
حق الرد كذا في بيع الذخيرة الاستحجار اقرار بعدم الملك له على احد القو  
لين الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقراره بحريته كما في القضية  
اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على  
ما اقر به المفق ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين و  
القضية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فقد اقر بعض المتأخرين  
بصحته كذا في سرقة الظهيرة الاقرار باخبار لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا  
الا في مسائل فان شاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزايد المستهلكة ولا اقر  
ثم انكر بحلف على انه ما اقر بناء على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل  
المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع  
ومن له الخيار وتفاريقه في ايمان الجامع **قلت** في الشرح الا في استدانة  
الوصي على اليتيم فانه يملك انشاء دون الاخبار بها المقر له اذا رده الاقرار

المقر له اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل

اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل  
في اقرار المكره

ثم عاد الى الصدقة فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار  
بالوقف الاختلاف في القربة يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بعين ودية  
او مضاربة او امانة فقال ليس لي ودية او امانة لكن لي عليك الف من  
نمن مبيع او قرض فلا شيء الا ان يعود الى تصديقه وهو مهر ولو قال  
اقرضتك فله اخذها لانها تقام على ملكه الا اذا صدقه خلا فلا يوجب  
ولو اقر انها غصب فله مثلها للرد في حق العين كما في الجامع الكبير المقر اذا  
صرار مكره باشرع ما بطل اقراره ولو ادعى المشتري الشراء بالف والبايع بالفيد  
واقام البيعة فان الشفع يأخذها بالقبول لان القاضي كذب المشتري في  
اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبيعة  
بالقضاء له الرجوع بالنش على بايعه وان اقر انه للبايع كذا في قضاء الخلاف  
ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفالة معينة فانكر فبرهن المدعي وقضى  
على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان باصره وخرج عن هذا الاصل  
مسلتان في قضاء الخلاصة يجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحال  
لا يكون تكذبا له الا في لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع و  
كذبه البايع فنقض بالنش على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه  
الثانية اذا ادعى المديون الايفاء والامراء على رب الدين فجحد وحلف وقضى  
له بالدين لم يصرف المديون مكرها حتى لو وجد بينه تغفل وزدت مسائل  
اقر المشتري بالملك للبايع صريحا ثم استحق بيعة ورجع بالنش لم يبطل  
اقراره ولو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالسليم اليه الثانية ولت  
وزوجها غايب وطمع بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بيعة ثم حضر  
الاب ونفاه لاعتن وقطع النسب ولها اختان في تجميع الجامع من الشراء

رفعها

المقر اذا اصر مكره با  
بطل اقراره



الكتاب في الفرائض والوقف

مطلوب  
لواقعة جارية عبد الله  
استراة

وعلى هذا لواقعة جارية عبد الله غم اشتراه غنى عليه ولا يرجع بالثمن او بوفقية دار غم  
استراها كما لا يخفى ومثله الوقف المذكور في الاسعاف قال لواقعة بارض  
في يد غيره انها وقف غم اشتراها او ورثها صارت وقفا مؤاخاة له بزعمه  
انتهى وقد ذكر في النزاع من الوكالة طرفا من مسائل المقر اذا صار ملكا  
شرعا وذكر في خزنة الأكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي  
رجل مات عن ثلاثة اعيان وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له  
ببعض يقال له سالم فانكر الابن واقترانه اوصى له ببعض يقال له بزيغ فبهر  
المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببزيغ فلو اشتراه الوارث ببزيغ  
صح وغرم قيمته للموصى له ثم بعد هذا مسألة في الفها فليراجع قبل قوله  
وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا تقضى الى غيره فلو اقر المومنان الذ  
لغيره لا تنفع الاجارة الا في مسائل لواقعة الزوجة بدين فلان ابن حبسها  
وان تضر الزوج ولو اقر المومنان بدين لا وفاء له الا من عن الهين فله بيعا  
لقضائه وان تضر المستاجر ولو اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب زوجها  
وصدقها الابا نفع النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو طلقها  
ثنتين بعد الاقرار بالرق يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة وله  
اخ ثبت نسبته وتقدم الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكا  
اذا ادعى نسب وله حرة في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه  
كما في الجامع بآء المبيع ثم اقر ان المبيع كان تلحثة وصدقه المشتري فله الرد  
على بايعه بالهيب كما في الجامع الاقرار ببني محال باطل كما لو اقر له بارش  
يد التي قطرها خمسين درهم ويدها صحتان لم يلزمه بني محال في التا تاريخا  
من كتاب الحيل وعلى هذا افتت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام

مطلوب  
الاقرار بجهة قاصرة  
على المقر ولا تقضى  
الى غيره

مطلوب  
في بطلان الاقرار  
بشي محال

لوارث

121

لوارث وهو ازيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا مثلا لو مات  
عن ابن وبنت فاقرا لابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية فالأقرار باطل  
هذا ذكرنا ولكن لابد من كونه محالا من كل وجه والافتقار ذكر في التا تاريخا  
من كتاب الحيل انه لواقعة لهذا الصغير على الف درهم قرض اقرضيه اقر  
من ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض  
لا يتصور ان يكون منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل ثبوت الدين  
لصغير عليه في الجملة انتهى وانظر الى قولهم ان الاقرار للمحل صحيح ان بين با  
صالحا كالميراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه  
محالا يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اقر واحد الدائنين تأجيل حصته  
في الدين المشترك وابي الآخر لم يجز ولو اقرانه حين وجب مؤجلا صح وجب  
اقراره ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو قال المقذوف كنت  
مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل التا تاريخا من حيل المدانيات  
وفرغت على هذا لواقعة الشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صح  
ولو جعله لغيره لم يصح وكذا الشروط له النظر على هذا وعلى هذا لو قال  
المريض مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من  
وارث آخر وهي الجملة في ابراء المريض وادته في مرض موته بخلاف ما اذا  
قال ابرائه فانه يتوقف كما في حيل الحاوي القدسي وعلى هذا لواقعة المريض  
بذلك لا يجنب لم تسمع الدعوى عليه ببني من الوارث وان اذا اقر لبعض  
ورثته كما في النزاع وعلى هذا يقع كثيرا ان الميت في مرض موته انقر  
بان الاضعة الفلانية ملك ابنيها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا  
بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستندا لما في التا تاريخا من باب

مطلوب  
في ابراء المريض وادته  
في مرض موته

مطلوب  
في ابراء المريض اجنبيا  
في مرض موته



اقترار المريض معزيا الى العميون ادعى على رجل ما لا واسنة وبراءه لا يجوز برائه  
 ان كان عليه دين وكذا لو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو  
 انه قال لم يكن لي على المطلوب شيء ثم مات جاز اقتراره في القضاء وفي البرازية  
 معزيا الى حيل الخصاف قالت فيه ليس لي على زوجي مهر وقال فيه لم يكن  
 لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه انتهى وفيما  
 قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته  
 ان يدعى عليه شيئا في القضاء وفي الريات لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع  
 اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركه امه صح بخلاف ما لو ابراء  
 او وهبه وكذا لو اقر بقبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه  
 ما في البرازية معزيا الى الزخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه او لا شيء لي عليه او  
 لم يكن لي عليه مهر قبل لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في  
 خصوص المهر للظهور انه عليه غالبا وكلاهما في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما  
 ذكره في البرازية ايضا ببراءه ادعى عليه مالا وديونا او دية فصالح مع المألف  
 على شيء يسير سرا واقر الطالب في الصلاة انه لم يكن له على المدعي عليه شيء و  
 كان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعى على المدعي عليه وان  
 برهنوا انه كان لمورثنا عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا لا يصح و  
 ان كان المدعي عليه وارث للمدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن ببقية الورثة على ان  
 ابانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال فتصح انتهى لكونه متهم  
 هذا الاقرار لتقديم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة  
 على التهمة ولا ينافيه ايضا ما في البرازية اقر فيه بصد لأمراءه ثم اعتقه فان  
 صدقه الورثة فيه فالصق باطل وان كذبه فالصق من الثلث انتهى لان كلا

فيما

فيما اذا نفاه من اصله بقوله لم يكن لي او لاحق لي واما مجرد الاقرار للوارث فموقوف  
 على الاجازة سواء كان بعين او دين او قبض دين منه او ابراء الآتي ثلاث لو اقر  
 بثلاث وديعته المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده ودية او بقبض ما قبضه  
 الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص المجامع ويسمى ان يلحق بالثانية اقرار  
 بالامانة كلها ولو مال الشركة او الهاربة والمغني في الكل انه ليس فيه ايتا البعض  
 فاعتقم هذا الخبر فانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير من الاخيرة له  
 حمل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد  
 لي ان الاقرار منها بان الشيء القلوي ملك ابواهي وانه كان عندي عارية  
 بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالهين للوارث لانه  
 فيما اذا قال هذا القلوان فليست امل ويراجع المنقول وفي جنائيا البرازية ذكر بكم  
 شهد المخرج ان فلانا لم يجرحه ومات المخرج منه ان كان جرحه معروفا  
 عند الحاكم والناس لا يصح استهادته وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصح  
 استهادته لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان  
 جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت الى آخره ثم قال ونظيره ما اذا  
 قال المقدوف لم يقدفني فلان ان لم يكن قدف فلان معروفا يصح اقراره  
 والا لا انتهى الفعيل في المرض احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد  
 الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في التهمة و  
 غيرها وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب بربح الف  
 درهم في المال ثم قال غلطت انها حتمية لم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى  
 اخلفا في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في  
 المرض او في كونه في الضرع والبلوغ فالقول للمدعي الضرع كذا في اقرار البرازية

استلجج ان فلانا لم يجرحه

في اسناد الناظر  
النظر لغيره



وكذا لو طلق أو اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وإن أسند إلى حال الجنون  
فإن كان معه دأقل والأفلامات المقرلة فبرهن وأرثه على الإقرار ولم  
يشهد وإن المقر له صدق المقر أو كذبه تقبل كما في القنية أقر في مرضه  
بشيء وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الإقرار في المرض من غير  
أسناد إلى زمن الصحة قال في الخلاصة لو أقر في المرض الذي مات فيه أنه  
باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وأدعى ذلك المشتري فإنه  
يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثلث وفي العارية لا يصدق  
على استيفاء الثمن إلا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتاممه في  
شرح ابن وهبان محمول النسب إذا أقر بالرق لآسان وصدقه المقر له  
صح وصار عبده أن كان قبل تملك حرته بالقضاء أما بعد قضاء القاضى  
عليه جرد كامل أو بالقضاء في الأطراف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا  
صح إقراره بالرق فأحكامه بعد في الجنايات والمرد وأحكام العبيد وتما  
في شرح المنظومة وفي القنية يصدق الآتي خمسة زوجه ومكانه ومدة  
وام ولله ومولى عنقه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل إلا برهان كذا في  
البرازية وظاهر كلامهم أن القاضى لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على أنه حر  
فانه يقبل لأن القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تغديه كما في البرازية بخلاف  
ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه  
كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد  
بجهول أنه ابنه وصدقه ومثله يولد لمثله وحكم به بطريقه لم يصح دعواه  
بعد ذلك أنه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب ونظر  
في التهذيب تصديق المولى وفي البيعة من الدعوى سئل على بن أحمد عن

رجل

رجل مات وترك ما لا فاقسته الوارثون ثم جاء رجل وأدعى أن هذا الميت  
كان أبى وأثبت النسب عند القاضي بالشهود وأن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي  
بثبوت النسب فيقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نكح أمك  
هل يكون هذا دفعا فقال إن قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبثبوت  
ولاحاجة إلى الزيادة انتهى جهالة المقر تمنع صحة الإقرار الآتي مثله ما إذا  
قال لك أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد الآتي مسئلتين فلا يصح أن  
مركون العبد مديونا أو مكاتباً كذا في الملقط الإقرار بالمجهول صحيح إلا إذا  
قال على عبد أو دارفانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال على من شاة إلى  
بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا انتهى إذا أقر بمجهول لزمه بيانه  
الأذا قال لا أدري له على سدرس أم ربح فانه يلزمه الأقل كما في البرازية  
إذا تعدد الإقرار بموضعين لزمه الشك الآتي الإقرار بالقتل لو قال قتل  
ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا  
في التزوج والإقرار بالجرحة ففي ثلاث كما في إقرار منية المفتى إذا أقر  
بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كما في التنازعانية الآذا أقر لزوجه بمهر بعد  
هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة أن قبلت والأشبه خلا  
لعدم قصد ما كمل في مهر البرازية وإذا أقر بان في ذمته لها كسوة ماضية ففي  
فتاوى قارى الهداية أنها تلزمه ولكن ينبغي للقاضى أن يستفسرها إذا ادعت  
فإن ادعت بلا قضاء ولا رضا لم يسمها بالسقوط ولا سمعها ولا ينفسر المقر  
انتهى يعني فإذا أقر بأنها في ذمته حمل على أنها بقضاء أو رضا فيلزمه  
الأمهر إلا إذا صدقت المرأة أنها بغير رضا وقضاء بعد إقراره المطلق  
فينبغي أن لا يلزمه **كتاب الصلح** المصلح عن إقرار ربيع الآتي

وقال في التمهيد من الدعوى



مثلين في المتصفى الأول ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان  
 يبيعه مراجعة تبيان الثانية لو تضاد قاعلي ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء  
 بالدين لا انتهى ويزاد ما في الجمع لو صالحه عن شاة على صوفها يجزئه بجيزه ابو  
 يوسف وصفه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في  
 الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه فانه  
 لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الوالو الى اجل الشفع المشرى  
 بعد الطلبين للأخذ صح وله الرجوع اقبلت امرأة الصين زوجها بعد  
 صح وله الرجوع استعمل المدعى عليه فامهله المدعى صح وله الرجوع الصلح  
 عقد يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ويصح بعد  
 حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بوجه على اصل  
 الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه  
 ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بمبسه  
 لا يحلف كما في القنية الثانية ادعى دينا فاقربه وادعى الايقاء والابراء  
 فانكر فضالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس لا فتدرك اليقين كما في  
 العمادية ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان  
 على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني  
 اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في العمادية الصلح على انكار بعد دعوى فاسد كما  
 في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء ان الصلح على انكار  
 جاز بعد دعوى مجهول فيلحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى  
 لا لترك شرط المدعى كما ذكره في القنية وهو توقيف واجب فيقال الا في كذا  
 والله سبحانه وتعالى اعلم صلح الوارث مع الوصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و

صلح الوارث مع الوصي له بجنين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه  
 في حيل التنازل خاتمة طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب  
 للصلح والابراء عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع  
 في الدنيا الا في الصبي الا اذا قال صالحتك على كذا او ابرأتك عن الباقي الصلح  
 اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا  
 اذا صالحه على غلته او غلة الدار فانه غير جاز كتمرة النخل كما في الخلاصة  
 هذا استحق المصلح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه  
 يرجع بقيمة كالمقاص والعنق والنكاح والخلع كما في جامع الكبير الصلح  
 جاز عن دعوى المنافع الادعى اجارة كما في المتصفى لا يصح الصلح عن الحد  
 ولا يقطعه الا عند القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخاتمة صالح المحجور  
 ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالي لان الغالب حبه  
 ظلما كما في البرازية الصلح يقبل الاقالة والنقص الا اذا صالح عن العشرة على  
 خمسة كما في القنية ادعى فانكر فضالحه ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل  
 الصلح كما في العمادية من العاشر **كتاب المضاربة** اذا ضدت كان للمضارب  
 اجر مثله ان عمل الا في الوصي ياخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا  
 عمل كذا في احكام المضارب اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال او عكسه  
 فلمضارب فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيدا  
 عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع  
 للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملك الا بالنصر كما في البرازية والمضارب  
 البيع بالنسبة الا الى اهل البيع اليه التجار وملك البيع الفاسد لا الباطل لان  
 تجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه يسوق بخلاف القنية



بالبراء الا اذا قيد باهل لذلك هل الكوفة فلا يتقيد بهم بخلاف المعين منهم  
 المضاربة فنقل التقييد بالوقت فنبتل بمضيه تصرف او لا كما في الهداية يبيع  
 نفي ريب المال مضاربة الا اذا صار المال غروضا اذا قال له اعمل براك ثم قد  
 له لا نقل براك مع مضيه الا اذا كان بعد العمل اطلقا ثم نفيه عن السفر عمل  
 مضيه الا اذا كان بعد التبرك **كتاب الهبة** هبة المشغول لا تجوز الا في  
 صفة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة فيقول الصبي العاقل  
 الهبة صحيح الا اذا وهب له اعمى ما لا ينفع له وتحققه مؤنته فان قبوله باطل  
 ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تلك الدين من غير من عليه الدين باطل  
 الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابها ما على ابيه لها فالمعتمد للصحة  
 للتسلط وتفرع على الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون الدين له لم يجز ولو  
 كان وكيله بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا اقر الدائن ان الدين  
 لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تملك ويكون للمقر له  
 ولاية قبضه كما في البرازية الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة  
 كما في اجارة الولولجية لا جبر على الصلاة الا في مسائل منها نفقة الزوجة  
 والثانية العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الا الموصى له بعد موت الموصي  
 مع انفاصلة الثالثة النفقة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشئع مع انها  
 صلة شرعية وكذا لو مات الشئع بطلت النفقة كذا في شرح ادب القضاء للصحة  
 الشهيد من النفقات **قلت** الرابعة حال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف  
 عليه مع انه صلة صحفة ان لم يكن في مقابلة عمل والافيه شائتها وان اتم  
**كتاب المداينات وفي مسائل الابراء عن الدين** اذا قال الطالب  
 لطلوبه لا تعلق لي عليك كان لبراءة عما كقول له لاحق لي قبله الا اذا طالب الدين

الكفيل

١٢٩

الكفيل فقال له طالبا الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار الابراء  
 يرتد بالرد الا في مسائل الاوى اذا ابرأ المختار المختار عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه  
 في شرح الكفر الثانية اذا قال المدينون ابرأني فابراء فرده لا يرتد كما في البرازية  
 الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد  
 الرابعة اذا قبله ثم فرده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من مسائل من القضاء الابراء  
 لا يتوقف على القول الا في الابراء في بدل الصرف والسلم كما في البدائع الابراء  
 صحيح قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع  
 المديون بما اداءه اذا ابرأ براءة اسقاط واذا ابرأ براءة استيفاء فلا رجوع و  
 اختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في  
 شرح الهبة وعلى هذا لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل الطلاق **المنطوق**  
 فاذا ابرأ براءة اسقاط وقع ويرجع عليها وحكى في شرح الجمع خلافا في صحة  
 ابرأ المختار المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف بناء على انها نقل للدين و  
 صحته محذور بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مداينات الفقيه تنبع بقضاء  
 دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان  
 يرجع بما تبرع به انتهى وتفرع على ان الديون تقضى بامثالها مسائل منها  
 لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون مضفونا بخلاف هلاكه  
 بعد الايفاء ذكره الزيلعي ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت  
 الموكل انه كان قبضه في حيوته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الايبنة لانه  
 يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض الدين كما في وكالة الوفاق  
 هبة الدين كما لبراء منه الا في مسائل منها لو وهب الدين المختار من المختار  
 عليه رجع به على المحيل ولو ابرأ لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها



توقفها على القول على قول بخلاف الأبراء ومنها لو شهد أحدهما بالأبراء  
والآخر بالهبة فقيه قولان قبل لا تقبل وبيان في العشرين من جامع الفصول  
الأبراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الإسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط  
للاول بخلاف أدب إلى عدا كذا فانت برئ من الباقي وإذا أوقف كان و  
يصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني بخلافه أنت برئ من كذا على أن تؤدي إلى  
غدا كذا وتعام تفرجه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين والاول يرتد  
بللردو الثاني لا يوقف على القول ويصح الأبراء عن المجهول للثاني وكذا  
قال الدين لمديونية إبراء أحد كمال يصح للثاني ذكره في فتح القدير من  
خيار العيب ولو أبرأ الوارث مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا  
فبا النظر إلى أنه إسقاط يصح وكذا بالنظر إلى كونه تملك لأن الوارث لو باع  
عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهذا بالاولى ولو  
وكل الدين المديون بأبرأ نفسه قالوا يصح التوكيل نظرا إلى جانب الأقطار  
ولو نظر إلى جانب التملك لم يصح كما لو وكله بأن يبيع من نفسه واستشكل  
بأنه عامل لنفسه وهو براءة نفسه والتوكيل من يعمل لغيره وأجيب عنه في شرح  
الكنز من باب نفويض الطلاق كل فرض جرح نفعا حرم فكره للمرضى سكنى الدار  
المرهونة بأذن الراهن كما في الظهيرية وما روى عن الإمام أنه كان لا يفت  
في ظل جدار مديونه فذاك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للملك في جهة  
التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فالنهيان للأبراء  
الا إذا كانا جنسين لم يصح نفيهما من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادعى  
شيئا وقال هذا من نصفه فإن كان النفيين مفيدا فإن كان أحدهما حائلا  
أوبه رهن أو كفيل والآخر لاصح والأقلا وكذا دعى المشتري أن المدفوع من

و يصح تعليق الأبراء  
بما فيه معنى الشرط

الدين

الدين وقال الدال من الأجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج أن المدفوع  
من المهر وقالت هدية فالقول له الأفي المهيأ للأكل كذا في جامع الفصولين كل  
دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله الأفي سبعة الأولى في الفرض الثانية الثمن  
عند الأقاله الثالثة الثمن بعد الأقاله وصح في الفينة الرابعة إذا مات المدين  
المستقرض فأجل الدين الوارث الخامسة الشفع إذا أخذ الدار بالشفعة وكان  
الدين حالا فأجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم  
تخمس الدينين قضاء للاول عليه الف فرض فباع من مقرضه شيئا بالف  
موجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض أسوة المقرض  
كذا في الجامع الفرض لا يلزم تأجيله الأفي وصية كما ذكره قبل الربا وفيما  
إذا كان محجورا فإنه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما إذا حكم ما لك  
بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما إذا حال المقرض به على إنسان فأجله  
المستقرض كذا في مداينات الفينة التوكيل بالأبراء إذا أبرأ ولم يصف إلى موكله لم  
يصح كذا في الخزانة الأبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ديانة إن كان بحيث  
لو علم بحاله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو الحجة لكن في خزانة القضاوى  
الفنوى على أنه يبرأ قضاء وديانة وإن لم يعلم به وفي مداينات الفينة أحاطت  
إنسانا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهب المهر من الزوج لا يصح  
قال استاذنا وله ثلاث حيل أحدها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر  
قبل الهبة والثانية صلح إنسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة  
هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الأخير نظر تذكره في أحكام  
الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل إذا قضاه قبل حلول الأجل يجبر الطالب  
لأن الأجل حق المديون فله أن يسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي

كل دين أجله صاحبه  
يلزم تأجيله الأفي  
سبعة

الدين



ايضا في الخائفة والنهاية وقد وقعت حادثة عليه بوساطة نسبه في بولاق  
فان فيه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق ففهم  
مسئلة الدائن ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في الفقيه قولين في العلم  
وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المديون بتلك البلدة وقد  
افيت به في الحادثة المذكورة لانه وان اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق  
فقد لا يتيسر له بالصعيد اذا اقر بان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكلاء  
عنه ولهذا كان حق القبض للمقر في القبض ويبرأ المديون بالدفع الى ايها  
شاء كما في الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي  
على زوجي لفلان اولوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والفقيه وهو  
ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا يخفى والخيلة في ان  
المقر لا يصح قبضه ولا ابرأه منه بعد اقراره المذكورة في فن الحيل منه وفي  
وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين  
النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة اضعف  
فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان احد الطرفين حبيلا والاخر رديالا  
يقع التقاض بلا رضا عند رجل ودبعة وللمودع عليه دين من جنس الودعة  
لم ينصرف قضاها بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير قضاها ما لم يجدن  
فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجديد قبض تقع المقاصة وحكم  
المغضوب عنه قيامه في يد رب الدين كالودعة انتهى اذا تعارضت بينة  
الدين وبينة البرائة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البرائة واذا تعارضت  
بينة البيع والبرائة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين  
**كتاب الاجارات** وفي ايضا الكرماني من باب الاستصناع والاجارة

عندنا

عندنا توقف على الاجارة فاذا اجازها المالك قبل استيفاء المعهود عليه فالأجر  
له وان كان بعد فله وان كان بعد مضي البعض فالكل للمالك عند ابي يوسف  
وقال محمد الماصي للعاصب والمستقبل للمالك انتهى الفصل بسقط الاجرة عن  
المستأجر الا اذا امكن اخراج العاصب بنفقة او حمية كما في التاتارخانية  
والفقيه التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة  
فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العجادي وظاهرها في الاعا  
خراج الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتكهن الثانية اذا استأجر دابة للركوب  
كوب خارج المصرف فحبسها عند فله اجر كما في الخائفة بخلاف ما اذا استأجرها  
للكوب في المصرف فحبسها ولم يركبها الثالثة استأجر ثوبا كل يوم بدنانق فاصدق  
سنتين من غير ليس لم يجب اجرا بعد المدة التي لو لبسها لتحرق كما في الخلاصة  
وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عند بعضها لانه لم يجب  
الاجر لم يكن ما ذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف  
فهلكت بعد امساكها كما في فروع الكرايم في الزيادة في الاجرة من المتأجر  
من غير ان يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم تقع الخط والزيادة في المدة  
جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو  
شامل لمال المقيم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة  
اجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لاحق له لكن الاصل وقوعها صحيحة  
باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغين فاحسن رجوع القاضي الى اهل البصيرة  
والامانة فان اخبروا انها كذلك فسخها والواحد يكفي عند مخالفة فالجواز  
كما في وصايا الخائفة وانفع الوسائل ونقل الزيادة ولو شهدوا عند العقدة  
انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كانت اضرا او نقتل لم تقبل



وان كان ثلث زيادة اجر المثل فالتحار فقولها فيضها المتولى ويمضيه القاضي  
وان اضع المتولى فضحها القاضي كما حره في انفع الوسائل ثم يوجرها عن راد  
فان كانت داما او حائوتا عرضها على المستاجر فان قبلها فهو لاحق وكان عليه  
الزيادة من وقت قبولها لامن اول المدة وان انكر زيادة اجر المثل وادعى  
انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت  
ارضا فان فارغة عن الذرع فكالدرا وان مستغولة لم تقع لغير صاحب  
الذرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المستاجر  
بعد ما بنى او عرس فان استاجرها مساهمة فانها تقجر لغيره اذا منع الشراء  
ان لم يقبلها والبناء يتملكه الناصر بقبضته مستحق القلع للوقف او يصبر  
حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تقجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة  
كالزيادة وبها ذرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيده  
فللمتولى فضحها وعليه الفسخ وما لم يفسخ كان على المستاجر المستحق كما في  
الصعري هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام المشايخ اذا فسخ العقد بعد  
تجديد البديل صحيحا كان العقد او فاسدا فلم يجز حبس العين حتى يستوفى  
البديل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرح بان للمستاجر حبس العين حتى  
يستوفى ما عجله ولا يخالفه في آخر اجازات الولوالجية لانه فيما اذا كانت  
العين في يد المجرر وما ذكره الزيلعي انها هو فيما اذا كانت في يد المستاجر وقد  
صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ  
بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق  
فضحها بلا عذر واصلا في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل ومن  
اعدارها المحوزة لفضحها الدين على المجرر ولا وفاء له الا من شهاقه فضحها

ضمن

ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المجلدة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيفاء لمن يقين  
عليه الفضل كفضل المبت وحمله ودفعه والاجازات صح استيفاء فلم يبين الا  
المدة اجر القاصب ثم ملك نفدت استاجر ارضا لوضع شبكة الصيد جاز  
وكذا استيجار طريق للموران بين المدة استاجر متغولا و فارغا صح في الفارغ  
فقط اجرها المستاجر من المجرر لم تقع استاجر بضرا في سلم للخدمة لم يجز  
ولغيرها جاز كالاستيجار لكتابة الغنا او لبيعة او كنيسة استاجر لبيعه  
له او ليجتنب جاز ان وقت استاجرت زوجها الغن رجلها لم يجز استاجرة  
لارضاع وله او جدي لم يجز استاجر الى ما بقى سنة لم يجز اضافة الاجارة  
الى منافع الدار جازت دفع داره الى آخر ليرمها ولا اجر عليه ففي غاربة  
المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جازت وقيل لا استاجر دراهم ليعمل فيها  
كل شهر كذا ففي فاسدة ولا اجر وبضمنها ولو ليزن بها جازت ان وقت  
ولا يجوز اجارة الثمر والكرم باجر على التكون الثمر له وكذا البان الغنم و  
صوفها ولو استاجر الثمر مطلقا قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالمجوز ويشترط  
الى نشر الثياب عليها او الراية وبعد مه لان المنفعة المقصودة منها الثمرة  
دفع عزلا الى حايك لينسجه بالنصف فندت كاستيجار الكتاب للقرأة مطلقا  
يفسد بها الشرط كاستيراط طعام العبد وعلف الدابة وتطين الدار وحرمتها  
وتعليق الباب وادخال جذع في سقفها على المستاجر لا يجوز الاستيجار  
لاستيفاء الحد والقصاص استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب  
منه اجرا فالعبرة لاحادتهم وكذا لو ادخل رجلا في خانوته ليعمل له استاجر  
شيئا ليشفع به خارج المصروفات فاشفع به في المصروفات كان ثوبا وجب الاجر  
وان كان دابة لاساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر من الاجير الكاتب



اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خبر ان شاء اخذه واعطاه  
 اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط  
 اعطاه بحسابه من المسمى استعمله بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك  
 حمل احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والاقل لهما نصف  
 قصرا لثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والشاح لا يتخى  
 الخياط اجر التفصيل بلا خياطة الصيرفي باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل  
 استرد الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المجرله المفتاح فلم يقدر على الفتح  
 لصاعه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت دارها من زوجه  
 ثم سكرانيتها فلا اجر من دلتى على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان  
 دلتى على كذا فلك كذا فله اجر المثل للمشي لاجله وفي السير الكبير قال  
 امير السرية من دلتا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة  
 فيجب الاجر كذا في الصيرفية البرازية وظاهر وجوب المشي والظاهر  
 وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على التعميم  
 لكونه بين الموضع اجارة المئادى والسمار والحام ونحوها جائزة للمأجر  
 السكون في الاجارة رضى وقبول قال الراى لا ارضى بالمسمى وانما ارضى  
 بكذا فسكت المالك فدعى لزمته وكذا لو قال للساكن اسكن بكذا والا فاقبل  
 فسكن لزمه ما سمي الاجرة للارض كالخراج على المعتد فاذا استأجرها للزرع  
 فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المكار  
 الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بخليتها استأجره لحفر حوض  
 عشرة في عشرة وبين الحق فحفر خمسة في خمسة كان له ربح الاجر لان العشر  
 في عشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربح العمل استأجر

من السائل الادوية  
 منها اذا استأجر  
 حفرها للزراعة  
 فسطح الزرع

لحفر

لحفر قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر فلا اجر له بيع كذا وكذا فباع له  
 اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط منه اكثرها بثل ما يتكادى الناس  
 الى متقا وتالم يقع والاحت كادى لك هبة اجارة او اجارة هبة ففي اجارة  
 آجرك بغير شئ فاسد لا عارية آجير القصار اصيل لا يضمن الا بالتقدي والقصار  
 على الاختلاف في المشترك ومحل عند عدم اشتراط الضمان عليه اما معه  
 فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن فان بلى فله رفعه وان بنا  
 هافلا لا ضمان على الحامى والثاني الا بما يضمن به المودع نفسه اجارة  
 الحال لطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط الحامى  
 ان اجر من التعطيل مخطوط عنه صحيح لا ان يحط كذا ونفسه بشرط كون  
 الرد على المستأجر وباشتراط خراجها او عشرها على المستأجر وبرد هافلا  
 اجرة حمال حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره القرض باذن المتقار  
 اصنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجير من بيت الخلاء لا يجب على المجر  
 ولكن يجير الساكن للعب وكذا اصلاح المنزلة  
 ونظير السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب  
 المستأجر عليه وكذا سته ورماده لا تقربق بالوعة والمستأجر على المجر  
 في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة  
 من المستأجر واستأجره للمجر لا يصح ولا تنقض الاولى انقضت على اجر المثل  
 في الوقف اذا كان يسير اجازة اجرها ثم اجرها من غير فالثانية موقوفة  
 على اجارة الاول فان ردها بطلت وان اجازها فالاجرة له استأجره لعل  
 سنة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ تنفس الاجارة بموت المجر الحاقه  
 لنفسه الا للضرورة كونه في طريق مكة ولا قاضى في الطريق ولا سلطان



فتبقى الى مكة فيرفع الامر للقاضي ليفصل الاصل للميت والورثة فبوجرها  
 له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستأجر على قبض الاجرة لالا  
 عليه حصته من الثمن ونقبل البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في  
 يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدة بخير فان فسحها فلمولى اجر ما مضى وان  
 اجازها فاجركه للمولى ولو بلغ النيم في اثناءها لم يكن له فسح اجارة المولى  
 الا اذا اجر النيم فله فسحها اجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفذت وما عمل  
 في رقه فلمولاه وفي عتقه له ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد  
 واباقه وسرقته عذر للمستأجر في فسحها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا عذر  
 حرقة ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يبيعه  
 والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والملاح في مقدار فالقول لصاحبه  
 وبأخذ الاجر بحسبه الا ان يكون الاجر مسلما اختلفا في كونها مستغولة او  
 فارغة يحكم الحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لدعي الصحة قال  
 الفضلي الا اذا ادعى العجرا انها كانت مستغولة بالذرع وادعى المستأجر انها  
 كانت فارغة فالقول للعجرا كما في اجرة اجارة البزازية اجرها المستأجر بالكثير  
 مما استأجرها لانظيها الزيادة له ويصدق بها الا في مسكتين ان يوجرها بخلاف  
 جنس ما استأجرها وان يعمل بها عملا كبناء كما في البزازية اختلفا في الخب  
 والاجر والعلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب  
 والاجر والمجصد والمجوع الموضوع فانه للمستأجر **كتاب الامانات**  
**الوديعة والعارية وغيرهما** الامانات تغلب مضومة بالموت عن  
 تجهيل الا في ثلاث الناظر اذا مات مجهلا غلبت الوقف والقاضي اذا مات  
 مجهلا اموال اليتامى عند من اودعها والسلطان اذا اودع بعض القيمة  
 عند

اجرها المستأجر  
 بانكرها استأجرها  
 لا تطيب الزيادة

عند الخاني ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا في فتاوى قاضيهان من  
 الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها في الولولجية وذكر من الثلاثة احد  
 المتقاضي ومن اذامات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر القاضي فصار  
 المستثنى بالتفريق اربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذا مات مجهلا فلا  
 ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ذكره  
 فيها ايضا الثالثة اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه الرابعة اذا مات  
 مجهلا ما اودعه ماله في بيته بغير علمه الخامسة اذا مات الصبي مجهلا ما اودع  
 عنده **محمورا** **وهذه** الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للخلاص في فصار المستثنى  
 عشرة وفيه واجهيل الغلة لان الناظر اذا مات مجهلا مال المبدل فانه يضمن  
 كما في الخانية ومعنى كونه مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه  
 يعلمها فان بينها وقال في حيوته مردتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على  
 مقالته والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال  
 في البزازية والموذع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا  
 عرف والموذع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا  
 علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى  
 ضمنا نفا صبر ومرتادينا في تركته وكذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث  
 انها كانت قائمة يوم ومات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في  
 الصحيح كما في البزازية تلزم العارية فيما اذا استعار حمار غيره لوضع جرد وع  
 ووضعها ثم باع المعبر للدار فان المشتري لا يمكن من رفعها وقبل لا بد من  
 شرط ذلك وقت البيع كذا في الفتية اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمين  
 كالمقير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاستئجار



والمضارب والمستضع والشريك عتانا او مفاوضة والمودع ومستغير الرهن  
 وهي في الفصول الاخرية فهي في المبسوط الودعة لا تودع ولا تقار ولا  
 تدر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تقار ولا تودع  
 قيل يودع المستأجر والعارية اذا تصح اعارة وهي اقوى من الابداع وقيل  
 لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما جاز الاعارة لاذن المصير والموجر  
 للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الابداع فان قيل اذا عارفتنا و  
 قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالودعة لا يودع ولا يعار ولا يوجر واما  
 الوصى فيملك الابداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا  
 المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعد مودع فلا يملك الثلاثة كما  
 في جامع الفصولين العامل لغير امانة لا اجر له الا الوصى والناظر  
 فيستحقان بقدر اجره المثل اذا علم الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا  
 يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والوقوف عليه يستغنيا  
 فلا اجر للناظر كما في الخاية ومن هنا يعلم انه لا اجر للنظار في المسقف اذا عمل  
 عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل  
 بقبض الودعة اذا سمى له اجر اليأى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين  
 لا يصح استيجاره الا اذا وقت له وقتا وفي البرازية لو جعل للكفيل اجر المبيع  
 وذكر الزيلعي ان الودعة باجر مضمونة وفي الصيرفينة من احكام الودعة  
 اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن اذا استأجر المربى كل امين  
 ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل  
 والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حصة مستحقها  
 او بعد موته الا ان الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه

في مسئلة الامين  
 والناظر والمتولى

ودفعه

ودفعه له في حياته لم يقبل الايبنة بخلاف الوكيل بقبض العين والفروق  
 في الوالوجية القول للامين مع البين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الموكل  
 في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى الامين اذا خلط بعض اموال الناس  
 ببعض او الامانة بماله فانه ضمن فالمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها  
 ولو استحق بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعامل اذا اخذ للفقر شيئا وخلط  
 الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا يخزيهم عن الزكاة الا ان يامرو الفقراء  
 او لا بالاخذ والمتولى اذا خلط اموال اوقاف مختلفة يضمن الا اذا كانت  
 باذن القاضي والستار اذا خلط اموال الناس واثنان ما باعه ضمن الا  
 في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا  
 في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا خلط ماله بمال غيره او ماله  
 رجل بمال رجل آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن  
 لو ائلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة بانه انفاقه في الخير  
 او ان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه ويبرأ ثم يرد  
 عليه الامين اذا هلكت الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها  
 فهلكت كذا في الوالوجية وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واسترى شيئا او  
 اودعه وهلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبد يد  
 معتبرة حتى لو ادع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه المأذون له في شيء كاذب  
 امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مثلان المودع اذا  
 اذن انسانا في دفع الودعة الى المودع فوفعها له ثم استحققت سببة بعد  
 الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمنين الدافع كما في جامع الفصولين  
 والثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصه لرجل ثم اذن

١٣٥

مسألة  
 الامين والمتولى  
 اذا خلط مال مال  
 وخ ائلف المتولى  
 مال الوقف

مسألة  
 الامين اذا هلك  
 الامانة عنده لم  
 يضمن



احدهما مستأجره بالعمارة فتمت لارجوع للمستأجر على الشريك الساكن ولو عمر احد  
 الشريكين الهام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة الولد  
 لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سبفا فطلبه ليضرب بـ  
 ظنا ولو كانت كذا فيه اقرار بما لا يغيره او قبض كذا في الحائنة المودع اذا ازال  
 القدي نال الضمان الا اذا كان الابداع موقفا فتعدى بعده ثم ازاله لم يزل  
 الضمان كذا في جامع الفصولين المودع اذا جحد ما ضمنها الا اذا هلك قبل  
 النقل كذا في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت باجر فضمنه ذكره الزيلعي  
 ونقدت للمعير ان يستر العارية متى شاء الا في مسائل لو استقر امانة  
 لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا ندها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى  
 القطام ولو رجع في فرس العازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراه  
 فله اجر المثل وهما في الحائنة وفيما اذا استقر ارضا للزراعة وذرعهما لم  
 تؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يوقت وتترك باجر المثل مؤنة مرة العارية  
 على المستعير الا في عارية الرهن كذا في المبسوط تخلف الامين عند دعوى  
 الرد او الهلاك قيل لنفي التهمة وقبل لانكار الضمان ولا يثبت الرد عليه  
 حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودعية المبسوط  
 لو رد الوديعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح  
 واختلفوا الا فتا فيها اذا ردها الى بيت مالها او الى من في عياله ولو دفعها  
 المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كان مستغفرا بالدين ولم يكن مقبلا  
 والا فلا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا  
 يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها  
 الى ما ذون مالها وكذبا فالقول له في برائه لا في وجوب الضمان عليه

مطلق  
 في تخلف الامين

المأذون

المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان  
 مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قاضي الهدياية ومن الثاني ما اذا  
 اذن المودع لمستأجر بالتغير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة  
 من العمارة استأجر بغيرها الى مكة فهو على الذهاب دون الحج ولو استقر بغيرها  
 فهو عليها كذا في اجارة الولد الحية وفي وكالة البرازية المستضع لا يملك الا بضاع  
 والابداع والابضاع المطلقة كالوكالة للقرينة بالمشة حتى اذا دفع اليه ثوبا  
 وقال استر لي ثوبا صح كما اذا قال استر لي به اي ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه  
 بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك  
 البيع والشبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصدا لاسترباح او نص على ذلك  
 بانتهى العارية كالاجارة تنفسح بموت احدكما كذا في المنية القول للمودع في دعوى  
 الرد والهلاك الا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان ودفعت اليه وكذبه بها  
 في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا لابن ابي ليلى كذا في  
 كسر الوديعة من الاصل لمجد المودع اذا قال لا ادري ايكما اسقودعني وادعاهما  
 رجلا ن والى ان يخلف لهما ولا يئنه يعطيها لهما نصفان ويضمن مثلهما بينهما لانه  
 اتلف ما اسقودع بجهله مات رجل وعليه دين وعنده وديعة تغير عينها  
 فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل ايضا

**كتاب الحجر والمأذون** المجوز عليه بالسف على قولها المقتى به كالصغير  
 في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والنفاق والاستيلاء والتدبير وجوب  
 الزكاة والحج والعبادة وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات  
 وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه  
 حكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظاهره

مطلق  
 كثير الوقوع



صح ولا يجزئها عنها ويصوم لها وتامه في شرح ابن وهبان وأما أقراره ففي  
 التنازل خاتمة أنه صحيح عند أبي ح لاعتدها انتهى يعني بناء على الحجر بالسف  
 الصبي الحجر عليه مواخذة بأفعاله فيضمن ما اتلفه من المال وإذا قتل فالدية  
 على عاقلة الأفي مسائل لو اتلف ما اقتصره وما أودع عنده بلا إذن وليه  
 وما أعير له وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من أيداعه ما إذا أودع صبي  
 محجور مثله وهي ملك غيرها فلذلك تضمن الدافع أو الأخذ قال في جامع  
 الفصولين وهي من متكلات أيداع الصبي **قلت** لا اشكال لأنه إنما لم  
 يضمنها للتسليم من مالها وهناك يوجد كما لا يخفى الأذن في الإجارة أذن  
 في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الأذن للابق والمغضوب المحجور ولا  
 بينة ولا يصير محجورا بها على الصحيح **أذن** لعبد ولم يعلم لا يكون أذنا إلا إذا  
 قال بايعوا عبدي فاني قد أدت له في التجارة فبايعوه وهي لا يعلم بخلافها  
 إذا قال بايعوا ابني إذا قال له أجر نفسك ولم يقل من فلان أو بع ثوبي ولم  
 يقل من فلان كان أذنا بالتجارة كما في الخاتمة والأمر بالشركة كذلك كما في الولولية  
 فلو قال اشتري ثوبا فلم يقل من فلان ولا ليس كان أذنا وهي حادثة الفتوى  
 فلنحفظ الأذن بالتجارة لا يقبل التخصيص إلا إذا كان الأذن مضاريا في نوع  
 واحد فإذا لعبد المضاربة فإنه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال  
 السرخسي الأصح عندي التعميم كما في الظهيرة إذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى  
 فبكت كان مأذونا إلا إذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرة السفينة إذا زوجت  
 نفسها من كعوض فان قصرت عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض ولو اختلفت  
 من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح إقرار السفينة والاستهاد عليه ولو  
 دفع الوصي المال إلى اليتيم بعد بلوغه سفينة ضمنه ولو لم يحجر عليه ولو حجر القفا

في بيان السفينة

على سفينة فاطفة آخر جاز إطلاقه لأن الحجر ليس بقضاء ولا يجوز لثالث تنفيذ  
 الحجر الأول خلافا للمخالف ووقف الحجر عليه بالسفينة باطل واختلفوا فيما  
 إذا وقف بأذن القاضي فصحي البلي وبطله أبو القاسم ولا يصير السفينة محجور عليه  
 بالسفينة عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد  
 من إطلاق القاضي خلافا لمحمد فيها ولا يترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في  
 خزانة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضي على سفينة ثم ادعى الرشد وأدعى  
 خصمه بقاء على السفينة وبرهنا فلم أر فيها نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء  
 على السفينة لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفينة لأن عقله يمنع عند ذكره  
 في دليل أبي يوسف على أن السفينة لا يحجر إلا بحجر القاضي وقال الذيلي وغيره  
 في باب التحالف إذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فن  
 شهد له مهر المثل لم يقبل بينة لأنها للأبائات وكل بينة شهد لها الظاهر لم يقبل  
 وهما بينة زوال السفينة شهد لها الظاهر فلم يقبل المأذون أدل الحقه دين يتعلق  
 بكسبه ورقبه إلا إذا كان أجيرا في البيع والشراء كما في إجارة مينة المفتي العبد  
 المأذون المديون إذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجر العريم كان ملكا  
 للموصي له إذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبة  
 ولو وهبه في حياته فللعريم ابطلها ويبعه القاضي فأفضل من ثمنه فلو  
 كذا في خزانة المفتين من الوصايا **كتاب الشفعة** هي بيع في جميع  
 الأحكام الأختان المهر للغير فإذا استحق للبيع بعد البناء فلا رجوع للمتزعة على  
 الشفع كالموهور له والمالك القديم واستلاد الأب بخلاف البايع فدروية الشفعة  
 ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفع كالأجل وبردها على البايع لأن السلم للمتزعة  
 ودلت المسئلة على الشفع دون التحول قال الأسيحي والتحول أصح والأبطلت

ادعى السفينة  
 الرشد

في اختلاف الزوجين  
 في المهر

١٤١



المعلوم للموخر  
الموخر

به المعلوم لا يؤخر للموخر فلو قطع بمبنى رجلين فحضر أحدهما اقصر له وللآخر نصف الدية ولو حضر أحدهما الشفعين ففي له بأكملها كذا في شرح الجمع باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت الاجارة ان ردها كذا في الولولجية الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفيعه كان له الاخذ بها والوصي كالاب اذا كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفوقى على جود بيع دور مكة وجوب الشفعة فيها ببيع الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت هو المختار والتسلم من الشفع له صحيح مطلقا سمع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب المواتية ثم يتعهد ان قدر والا وكل او كتب كتابا وارسله والابطالت تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم ياخذ الجار سلام الشفع على المشتري لا يطلها هو المختار الابراء العا من الشفع بطلها قضاء مطلقا ولا يطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا أصبح المشتري البناء فجاء الشفع فهو مخير ان شاء اعطاه ما اذا أصبح وان شاء ترك كذا في الولولجية وفيه نظر اخر الشفع الجار الطلب لكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع فاخر اليهودى اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عندها فليقل ابطالها بالشرط جائزة انكر المشتري طلب الشفع حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفع على المشتري انه احتال لا يطلها يجلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلو يمين حبة بعض الثمن تظهر في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفع له دعوى في رغبة الدار وشفعة فيها

يقول

انكر المشتري طلب الشفع حين علم

يقول هذه الدار دارى وانا ادعيتها فان وصلت الى والا فانا على شفعتى فيها اشترى الشفع عليها بلا قضاء ان اعتقد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي بنائات الملقط وعن ابي حنيفة اشياء على عدد الرؤوس العقل والشفعة واجرة النعام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **كتاب القسمة** الغراما ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس ففي على عدد الرؤوس وقرع عليها الولولجى في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التا تاريخية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الفرق فانفقوا على القاء بعض الاصعة منها فالقوا فانهم بعد الرؤوس لانها لحفظ الانفس انتهى القسمة الفاسدة لانقيده الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضرو كذا لاهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضرو له بناء الظلة في هوارة الطريق ان لم يضرو لكن ان خوصم قبل البناء منع منه وبعد هدم المشترك اذا انهدم فابى احدهما العمارة فان احتل القسمة لاجبر ومنع والابنى ثم آجره ليرجع بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهكام له التصرف في ملكه وان تادى جارة في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها شبرا وحماما والابن ما تلف به تنقضى القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذ الوصية ولا بد من رضى الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضى اما بقضاء القاضى لا تنقضى بظهور رضى واختلفوا في ظهور الموصى له انتهى **كتاب المكاره** بيع المكاره يخالف بيع القامد في اربع يجوز بالاجارة بخلاف الفاسد وينقضى تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمس امانة في يد المكاره

المسلحان  
2 بيان الغرامات

يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضرو

المشتري التصرف في ملكه وان تادى جارة



مضمون في غيره كذا في المجتبى امر السلطان اكراه وان لم يتورعه وامر غيره لا الا  
 ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يحيا  
 على نفسه او تلف عصبه كما في النية المقتضى اجرا لكفر على لسابو عيدين حبس او قد  
 كفر وبانت امراته اكره بالقتل على القطع لم يسعه اكره المحرم على قتل صيد  
 حتى قتل كان ما جهر اكره على العصف عن دم العمد لم يضمن المكره اكره على  
 الاعناق فله تضمن المكره الا اذا اكره على شركاء من يعتق عليه باليمين او بالقرآن  
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يصح تصرفه من كتابة واجارة الآلة  
 ببر والاستيلاء والاعتاق اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به  
 فوكل اكره على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا  
 رجوع على المكره بشئ انتهى **كتاب الغصب** الغصب منه مخير بين  
 تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقت الغصب اذا غصب و قيمته الكثر و  
 كان الثاني امل من الاول فان التوفي انا يضمن الثاني كذا في وقف الخاتمة اذا  
 تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في  
 مال امراته فانت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا  
 في القينة من هدم حايط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بمداستها الا في  
 عمارة حايط المسجد كما في كراهية الخاتمة الاجازة لا تلحق الا بالثمن فلو تلف  
 مال غيره تقديرا فقال للمالك اجرت او رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى  
 النزازية الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية  
 اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبدا لغيره كامر عبد الغير  
 بالابا او بقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره بانلا في مال سيده فلا  
 ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يعرضه الامر يرجع  
 على

مطلب  
 اذا تصرف في ملك  
 الغير  
 بطل  
 في هدم حايط  
 الغير  
 طلب  
 بيان الامر

به على سيده الدابة اذا كان المأمور صبيا كما اذا امر صبيا بانلا في مال الغير  
 فالتلف ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا امره بحفر باب في حايط  
 الغير ففعل فالضمان على الحافر ويرجع به على الامر وتامه في جامع الضمان  
 السادسة اذا امر الاب ابنه كما في القينة لا يجوز التصرف في مال غيره بغير  
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من  
 مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على ابوي  
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاصي لم يضمن  
 الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجهازه بثمن  
 ورددوا البقية الى الورثة او اخي عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا  
 استئنا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الديلمي في آخر النفقات ومن هذا الفرع  
 المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شذها لم يضمن ذبح اصحية غيره بلا اذنه  
 اذنه في ايامها لم يضمن اطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا اضبعها للذبح وكذا  
 لو وضع قدرا على كانون فيه لحم ووضع الخيط فاوقد غيره وطبخه وكذا لو  
 طبخ بياضه في ذورق وربط الحمار ساقه وكذا لو حمل حملا الساقط في الطريق  
 فتلف وكذا لو اعانه في رفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح قوهة الارض بالظفر  
 فسقاها حين سيدها صاحبها ومنها احرام رفيقه لا غنايه وسقى أرضه بعد  
 بذر المزارع وليس منها سلق الساة بعد تعلقها للتقاوت والكل من كتاب  
 المرضي من جامع الفصولين المباشر ضامن وان لم يتعمد والنسب لا الا اذا  
 كان مستعملا فلورضى سحما من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في  
 ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو ارضعت الكبدية  
 الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الافساد بان تعلم بالنكاح ويكون

طلب  
 يجوز التصرف  
 في مال الغير  
 في مسائل

طلب  
 بيان المباشر  
 والنسب  
 طلب  
 في ارضاع الكبدية  
 الصغيرة



الخصم  
في ثلاثة

الم

المطابق

لا يجوز الرجوع في  
بينت انسان الامانة  
الاغضدو

حضرت قمر فدفق  
اخر ميتا فدفق  
وجوه

21/2/1942

2. اقسام الامتياز



مديده اخذه ملكه فيأخذه من الثاني والافله ولو حفر في الصيد الذي اب وعنا  
فقد ام آخريته لصيدها فوق الذيب في البيز فهو لها فوه وما تقتل في ارضه  
فصوله وان لم يبيها لانه من انزالها بخلاف النخل والظبي اذا لئس او باض  
الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالهبة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مديده  
لاخذه ولو وقع في حجره شيء من النار فاحذر من غير فهو لا اخذ الا ان يهت  
حجره له واما الثاني فنسبته وجو الملك في النخل فلا يجوز بيع ضربة القامض  
والقامض لعدم الملك لا يحل ذبيحة الجبري ان كان ابوه سنيا وان كان جبريا  
حلت سمكة في سمكة فان كان لصيصة حلالا والا لاها مستقرة وان وجد  
في فيها ديرة ملكها حلالا وان وجد خائفا او دينارا مضروبا او هو لقطه له  
ان يصدر فها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا  
ارسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس باكلها للحال ويحل اكلها ان  
كانت صرورة طافية استترى سمكة مسندودة بالشبكة في الماء وقبضها  
كذلك نجاءت سمكة فابتلعها فالبسطة للبائع والمسدودة للشترى فان  
كانت البسطة هي المسدودة فها للشترى قبضها او لا ذبح لقدر الامير او وا  
من العظماء بحرم اكله ولو ذكر الله تعالى والصف لا التبر على الامير لا يجوز وكذا  
القاطه وفي العرس جازن العضو المفصل من الحي كهيئة الامن مذبح قبل  
موته **كتاب الخطر والاباحه** ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات  
كما فيه من الخانية والتجنيس القس حرام فلا يجوز اعطاء الزيوف لداين ولا  
العروض المغشوشة بلحمان الا في شرك الاسير من دار الحرب والثانية في  
اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزيوف والسوقة وهما في واقعات الحتامن  
شرك الاسير القوي في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في

في العضو المفصل  
من الحي كهيئة

في بيعه بالاسير

فضاء

فضاء الخانية الحرمه تعدد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال  
مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من الخانية وقبضه في الظهيرة بان لا يعلم  
ارباب الاموال من قبل يدغيره فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفرات  
الظهيرة ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذي الشرف بكرة معاشره من لا يخط  
ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في  
في نفقات الظهيرة الخلف في الوعد حرام كذا في الضحية الذخيرة وفي القضية  
وعند ان ياتيه فلم ياتيه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة  
البرازية وفي بيع الوفاة كما ذكره الذي يلحق استخدام اليتيم بلا اجرة حرام ولو  
لا حيد ومعلمه الالامة وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شركه كما في القضية  
ليس الحرير الخالص حرام على الرجل الا لدفع قتل او حيلة كما في الحداد من غايه  
البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فله حرم عليه  
فضله بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر ولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخطب  
يده بجنازة او رجله ولا اجلاس الصغير لغايط او بول مستقبلا القبلة او  
مستدبرا المخلوق بالاجنبية حرام الا للملازمة مدوية هربت ودخلت حرة  
وفيما اذا كانت نجوزا شوها وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت المخلوق بالحر  
مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة الشابة من مات على الكفر ابيع  
لقنة الا فالذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنوت ان الله تعالى احيا  
له حتى آمناب كذا في مناقب الكلدري استماع القرآن انقوب من قراءته  
كذا في منقومة ابن وهب **كتاب الرهن** ما قبل الرهن قبل البيع الا  
في اربعة بيع المتاع جازن لارهنه بيع المشغول جازن لارهنه بيع المتصل  
بغير جازن لارهنه بيع المعلق عقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جازن لا

الحرمه تعدد في الاموال  
مع العلم بها  
من قبل يدغيره فسق

استخدام اليتيم بلا اجرة حرام

ما حرم على البالغ فله حرم  
عليه فله بولده الصغير

من مات على الكفر ابيع

استماع القرآن انقوب  
من قراءته



رهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا أجره المرفق  
لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرفق في الاجارة فاجر خرج عن الرهن لا يعود  
الاجر اذ رهن العين عند الستاجر على دين له صح وانفتح باب رهن المرفق  
اكل الثمار فاكلها لم يضمن باع الراهن من زيد ثم باعه من المرفق انفتح الاول  
يكبر للمرفق الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له  
بالاجرة رهنه على دين موعود فدفق له البعض وانفتح لاجبر لا يبيع القاض  
الرهن بقبضة الراهن المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار ليس بمضمون  
في الاصح الاجل في الرهن يفسد الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لفظ  
بل يحفظه الى ظهور المالك القول لمكره مع العين وفي تعيين الرهن ومقدار  
مارهن به اخلف الراهن والمرفق فيما باع به العدل الرهن فالقول للمرفق  
وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد حلاكه ولو مات  
في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل وادعى  
المرفق انه باعه باقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى  
المرفق لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في درك البيع يجوز  
الكفالة به دون الرهن ويجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن وفي الكفالة  
المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ايضاح الكفا  
**كتاب الجنايا** العاقلة لا تقبل العمد الا في مثله ما اذا عني بعض المالك  
او صالح فان نصب الباقيين ينقلب مالا وتجهل العاقلة كما في شرح الجمع صلح  
الاولياء وعفوم عن القاتل يقطع حقهم في القصاص والدية لا في حق المقتول  
كذا في المنية الواجب لا بتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو  
سرق قطع القاضي الى النفس وكذا اذا مات المعتزر وكذا اذا سرى الفصد الى

مطل  
في اختلاف الراهن  
والمرفق

مطل  
في جواز الكفالة  
بما على الكفيل والرهن

النفس

النفس ولم يجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فميت  
ضمن الدية لانه مباح فميت وضمن لو عزز وجهه فمات ومنه المرفق في الطر  
مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا او الالم او الوصي ومن الاول ضرب الاب  
او الوصي او الهلم باذن الاب تغليبا فمات لاضان فضرب التاديب مقيد لكونه  
مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد اما غيره فموجب للضمان  
في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فافضاها او ماتت فلا  
ضمان عليه مع كونه مباحا لكونه الوطئ اخذ موجه وهو المهر فلم يجب به  
آخر وتام في القبر من الزيلعي الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما  
دونها لا يتداخلان الا اذا كانا خطأ ولم يتخالفا بره فمجب دية واحدة ذكره  
الزيلعي القصاص يجب لليت ابتداء ثم ينقل الى الموارث فلو قتل العمد مولاه  
وله ابنان نفى احدهما سقط القصاص ولا شيء لغيره في عند الامام و  
صح عفو الجروح ونقص ديونه منه لو انقلب مالا وهو موقوف على فرائض  
الله تعالى فبرئته الذوجان كالا موال الاعتبار في ضمان النفس تعدد الجناة  
لا تعدد الجنايا وعليه فرغ الولو الجي في الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة  
اسواط فضربه احد عشر فمات رفع عنه ما نفقته العشرة وضمن ما نفقته الا  
فيضنه مضروبا بعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبه عمد  
على العاقلة الا اذا ثبت باقراره او كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب  
لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية على قاتله هبة القصاص لغير القاتل  
لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولو الجية لا يجب على المكره دية  
المكره على القتل اذا قتله الآخر دفعا عن نفسه لكل احد القرض على من  
شرع جناحا في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن المباشر وان لم يكن

مطل  
في عفو واحد  
الموارث

مطل  
فيما زاد على ما امر

مطل  
هبة القصاص بغير  
القاتل لا يجوز



متوردا فيمن الميراث اذا طرق الحديد ففك عينا والقصار اذا دق في حائوته  
 فانهم حائوت جاره لا اعتبار برضا اهل المحلة في السكة النافذة حقا بئرا في  
 بربه في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحمام لما من عينه وكان غير  
 حاذق فعيت فعليه نصف الدية مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء  
 القصاص كالحمد ود مذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحمد ود الا في خمس  
 ذكرناها في قاعدة الحمد ود تدبر بالشبهات عفو الولي عن القاتل افضل من  
 القصاص وكذا عفو الجروح وعفو الولي يوجب برادة القاتل في الدنيا ولا يبرأ  
 عن قتله كالوارث اذا ابراء للديون براء ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قاتل  
 الجروح قتلى فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث ان  
 فلان آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلان  
 آخر جرحه يقبل كما في شرح المنظومة بجمع عفو الجروح والوارث قبل موته لانفا  
 السب لها كما في البرازية الحمد ود تدبر بالشبهات ولا يثبت معها الا في الترجمة  
 فانها تدخل في الحمد ود مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء والله اعلم  
**كتاب الوصايا** لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المقدمين ومنه  
 المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا  
 اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا  
 وفاء له الا منه وزدت اربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرية فيما  
 اذا كان في التركة وصية مرسلة لانفاذها الا منه وفيما اذا كانت غلوة  
 لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا او دارا يحشى عليه نقصان انفق  
 والرابعة من بيع الخائنة فيما اذا كان العقار في يد منتقل وخاف الوصي  
 عليه فله بيعه انتهى وفي الجمع ويضم القاضى الى العاجز من بيعه فان  
 شكى

حط  
 حضر براء في بربه في  
 غير ممر الناس لم  
 يضمن ما وقع فيها

حط  
 قطع الحمام للحماز  
 عين رجل فعيت  
 فضليه نصف الدية

شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يحققه فان ظهر عجزه استبدل به وان شكى منه الورثة  
 لا يعزل حتى يظهر له خيانة انتهى وفيه ويبع الوصي من اليتيم او شراؤه لنفسه  
 وفيه نفع للوصي جاز انتهى واختلفوا في تقدير النفع فقيل نقصان النصف في  
 البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقضا وزيادة  
 وتامة في وصايا الخائنة وقسمه الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير بخلاف  
 ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لجملة كذا في ضمة القنية وفي جامع  
 الفصولين قضى وصيته ديناً بغير اهل القاضى فلما كبر اليتيم انكر ديناً على ابيه  
 ضمن وصيته ما دفعه لو لم يجد بينه اذا اقرب بسبب الضمان وهو الدفع الى  
 الاجنبى ولو ظهر عزم آخر يعزم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى  
 غيره فلو لم يكن للعزم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لو قوع  
 بغير حجة وصى اذى ديناً فانكر الورثة تقبل بينته ولو لا بينة فله تخليف  
 الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان  
 المنافع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه  
 بلا بينة كما في خزائنه المقتنين وتبعه في جامع الفصولين على قول بالموثقل  
 عرفا وفي الملقط انفق الوصي على الوصي في حياته وهو معتقل اللسان  
 يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده و  
 انفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا في دعوى خزائنه الاكمل وفي  
 بيع القنية ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه  
 محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصي  
 الذى نصبه عن الميت جاز انتهى ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفا  
 بلا بينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذى

باع القاضى من وصى  
 الميت شيئا من التركة



الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفع كذا في شرح المجمع مصلا بان هذا ليس  
من حواج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حواجيه انتهى فينبغي ان لا يكون  
نفقة زوجته كذلك لانها من حواجيه فلا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما  
يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف و  
في شئين اختلاف لو قال ادت خراج ارضه او جعل عبده الا بقى قال  
ابويوسف لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كما في المجمع والحاصل ان الوصي  
يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين لليتيم الثانية  
ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادنى جعل  
عبده الا بقى من غير اجارة الرابعة ادعى انه ادنى خراج ارضه في وقت لا يصلح  
للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم  
في التجارة وانه ركبه ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من  
مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه  
الذين ماتوا التاسعة اتجروا رج ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعت  
فداء عبده العاشر الحادية عشر ادعى قضاء دين لليتيم من ماله بعد بيع التركة  
قبل قبض ثمنه الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ورفع مهرها من  
ماله وهي ميتة الكل في فتاوى الفتاوى من الوصايا وذكر ضابطا وهو  
ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا وصى القاضى كوصى  
الليت الا في مسائل الاولى لو وصى الليت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه  
اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابي ح خلا فالحا واما وصى القاضى فليس له  
ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا  
الثانية اذا خصه القاضى بتخصيص بخلاف وصى الليت الثالثة اذا باع من

لا يقبل شهادته له لم يصب بخلاف وصى الليت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص  
الجامع استوها في رواية في الاولى الرابعة لو وصى الليت ان يواجر الصغير لخياطة  
الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضى كذا في القضية الخامسة ليس  
للقاضى ان يعزل الليت العدل الخاف وله عزل وصى القاضى كما في القضية خلافا  
لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مبتداه من القاضى  
بخلاف وصى الليت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات السابعة يعمل في  
القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل في اليتيم كما في البرازية وهي راجعة  
الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصيا بعد موته  
لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى اليتيم كذا في اليتيمة وفي الخزانة وصى وصى  
القاضى كوصيته اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المريض  
في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالمنافع فانه  
نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغير وظاهر ما في تلخيص الجامع  
الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الذي يلي في كتاب الغضب بان المريض  
اعاد من اجنبى بالمخصوص عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من  
جميع المال وقال الطرسوق انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاعارة  
والاجارة يبطلان بموته فلا اضرار مع الورثة بعد موته لا نقضاح وفي  
حيوته لا يملك لهم فافهم اذا ابراه الوصى من مال اليتيم ولم يجب بعقد لم يصح  
الاصح ومنه الا في مسألة لو كاتب الوصى عبد اليتيم ثم ابراه من البديل لم يصح  
كما في الحاشية والمتولى على الوقف كالوصى كما في جامع الفصولين الاشارة من  
الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام  
والكفر كذا في التلخيص واختلفوا في وصية معتقل اليتيم كما في المجمع والفتوى

مطلوب  
2 تبرع المريض

مطلوب  
2 ابراه الوصى

مطلوب  
الاشارة من الفتاوى  
الاشارة من الفتاوى



على صحتها ان دامت العقلية الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل  
الكافي فان محرمه كان جائزا آنما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثروا  
على الصحة كما ذكره ابن النخبة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كما في جامع الفصولين  
واما عزل الخائن فواجب واما العاجز فيضم اليه آخر كما قد مناه والعدل الكافي  
لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصيا على اب  
يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى دينا على الميت ليستهمه القاضي فيخرجه  
كذا في الولوالجية وفي الخانية القاضي اذا اتم الوصي لا يخرجه على قول ابي  
ح وانما يضم اليه آخر وقال ابو يوسف يخرجه وعليه الفتوى المقتضى في مرض  
الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه فقتل مولاه خطاه فعليه  
فيمتان يسمى فيها واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل و  
اخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجانيته كالمكاتب اذا جنى خطاه  
ولو شهد في زمن السعاية لم يقبل كما في شهادات الصغرى والمدير بعد موت  
مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعيته خطاه كان عليه الاقل  
وعندهما الدية على عاقلته وهي من جنائيات الجمع وصرح ايضا في الكافي قبيل  
القائمة بان المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وخرمديون عندهما ولذا  
لو مات وترك مديرا لامال له غيره فقتل هذا المدير رجلا خطاه فعليه ان  
يسعى في قيمته لو قتل القاتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية انتهى وعلى  
هذا ليس للمدبرة ان تزوج نفسها من سعيته لان المكاتب لا تزوج نفسها  
وعندهما لها ذلك لانها حرة وقد افيتت به القاضي لا يعزل وصي الميت الا  
في تلك فيما اذا ظهرت حياته او تصرف ما لا يجوز عالما بخياره او ادعى ان  
على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له اما ان ترى الميت او عزلك

ط  
ليس للقاضي عزل  
الوصي العدل

ط  
في الجيلة في عزل  
الوصي نفسه

ط  
قال ابو يوسف  
القاضي يخرجه الوصي  
وعليه الفتوى

ولا

ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لمعنى الدين كما في  
الخزانة لا يملك الوصي بيع شئ باقل من ثمن النخل الا في مسألة ما اذا وصى ببيع  
عبده من فلان فلم يرض الوصي له بمن النخل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث  
الموصى به للفقره وصاك وصي لم يجز ياخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويتصدق  
به كما في الفقيه الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي الميت او القاضي منها وفي الثاني  
خلاف الوصي اذا ابراء عما وجب بعقد صحيح الا اذا ابراء من كاتبه عن بدل الكتاب  
وكذا الوكيل والاب كما في الخانية الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها  
ايضا للوصي اطلاق عزيم النيم من الحبس ان كان ميسرا لان كان موصرا لا يملك القاتل  
النصرف في مال النيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع الفقيه  
لا يضمن الوصي ما انفقه على ولية ختان النيم اذا كان حصارا لاسرى فيه و  
منهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كذا في غصب النيمة القاضي اذا اقام  
قيما لعجز الوصي لا يعزل الوصي وان اقامه مقام الاول ان عزل كما في قسمه الولوالجية  
اذا مات احد الوصيين اقام القاضي الوصي وصيا او ضم اليه آخر ولا ينطل الا اذا  
او وصي لها بالتصدق بالثلث بضعاء حيث شاء كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف  
الوصي اذا ابراء عن ما وجب بعقده صح ويضمن الا اذا ابراء من كاتبه عن بدل  
الكتابة وكذا الوكيل والاب الطلام اذا لم يكن ابو حايكا فليس لمن في حجره تعليم  
الحياكة لانه يعير بها ولا لآل ولا لاية اجارة ابنها ولو كان في حجره قال القاضي  
جعلتك وكيله في تركه فلان كان وكيله بالحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع  
كان وكيله فيها ولو قال جعلتك وصيا في تركه فلان كان وصيا في الكل  
اذا مات الوصي خرج الوصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى يقبل المو  
له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب او وصي الى رجل

ط  
لا يملك القاضي التصرف  
في مال النيم مع وجود  
وصيه

ط  
لا يضمن الوصي ما انفقه  
على ولية ختان النيم



ثم الى آخرهما شريكان في كله كذا في القديس قصى الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته  
 الا اذا قضى باصر القاضى اتفق الوصى على النعم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل  
 الايسة **كتاب الفرائض** الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة  
 للصيد ثم مات فنقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكره الزيلعي  
 من المكاتب العطاء لا يورث كذا في صلح البزارية ذكره الزيلعي من آخر كتاب الولاء  
 ان بنت المفق تترث المفق في ذماتنا وكذا ما فضل بعد فرض احد الزوجين  
 يرد عليه وكذا المال يكون للبنت رضاعا وعزاه الى النهاية بناء على انه ليس في  
 ذماتنا بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه كل انسان يرث ويورث الاثلاثة الايسة  
 لا يرثون ولا يورثون وما قيل من انه عليه الصلوة والسلام ويرث خديجة لم  
 يصح وانما وهبت مالها له في صحتها والمراد لا يرث وترثه ورثته المليون والجنين  
 يرث ولا يورث كذا في آخر التتمة وفي الثالث نظر يعلم تمامه في البيع  
 واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من اجزاء حياة الورث  
 وقال مشايخ بلخ عند الموت وقاعدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مؤثمة  
 ان مات مولدك فانت حرة فعلى الاول تقبض لا على الثاني كذا في التتمة الارث  
 يجري في الاعيان واما الحقوق فمنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط  
 وحده القذف والنكاح لا يورث وحبس البيع والرضن يورث والوكالات  
 والمواك والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم  
 من اثنه للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر  
 في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث  
 عنده خلافا لها اخذوا من مسئلة لو برهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا  
 بد من اعادته اذا حضر واعده خلافا لها كذا في آخر التتمة واما خيار التقيين

كل انسان يرث  
ويورث الاثلاثة

فاتفقوا

فاتفقوا انه ثبت للوارث ابتداء الجدة كالأب الا في احدى عشر مسألة خمس في الفرائض  
 وست في غيرها اما الخمسة فالأولى الى الجدة أم الأب لا ارث لها مع الأب ولا تحجب  
 بالجدة الثانية الاخوة لا يورثون بالاب ولا يقطعون بالجدة على قولها  
 ويقطعون به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى والخالفه على قولها خاصة  
 الثالثة للام ترك ما سبق مع احد الزوجين والأب ولو كان مكان الأب جدة  
 فللام ترك جميع المال عند المرح ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لو مات المفق  
 عن ابن مفقته وابن مفقته فللاب السدس والباقي للابن في رواية ولو كان  
 مكان الأب جدة فالكل للابن في الرواية كلها على قول الامام الخامسة لو ترك  
 جدة مفقته واخاه قال ابو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقالوا لا يبيها ولو كان  
 مكان الجدة اب فالملكات كله له اتفاقا واما المسائل الست فاربعة في الكتب المشروحة  
 لو وصى لا قربة فلا يرث الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية وفي صدقة  
 الفطر تحب صدقة فطر الولد على ابيه الغنى دون جدة ولو اعتق الاب جردا ولا  
 الى مواليه دون الجدة ويصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جدة الخامسة  
 لو مات وترك اولاد اصغارا ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجدة  
 والسادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجدة فعلى قول ابي يوسف  
 يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدة ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا ثم  
 زدت اخرى وهو انه اذا مات ابوه صارت لهما ولا يقوم الجدة مقام الاب لازالة  
 النعم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت اخرى في نفقات الخانية لو مات وترك  
 اولاد اصغارا ولا مال له ولهم أم وجدة اب الاب فالنفقة عليها الثلاثة الثلث  
 على الام والثلثان على الجدة انهي ولو كان كالأب كانت كلها عليه كالأب لانتها  
 الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر الجدة المفاسد من ذوى الارحام وليس كالأب

رك



الاب فلا يلى الانكاح مع العتاق ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب  
 ولد جارية ابن بنته لم يثبت بغير تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في  
 مسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يفضل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي  
 من الجنائيات وصح الميت كالاب الا في مسائل لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض  
 الاب في رواية الثانية بشرط ان يبيع نفسه بشرط الخيرية لليتيم وللاب ذلك  
 بشرط ان لا يضر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي الرابعة  
 للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخاصة للاب ان  
 يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين  
 فاذا باع واشترى لنفسه بالشروط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف  
 الاب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا يثبته بخلاف الاب التاسعة لا  
 يؤدى من ماله صدقة نظير بخلاف الاب العاشرة لا يستخذم بخلاف الاب الحادية  
 عشر لا حصانة له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة  
 فالتقت ميتا فان الفرقة بينهما المجنين لقورث عنه كما في جنائيا المبسوط ولا يملك  
 الميت الا في مسألة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بيتا تغدي  
 ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر بعد بيتا  
 تغديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى  
 كما في الجامع لو مات المستامن في دارنا من مال وورثته في دار الحرب وقف  
 ماله حتى يقد موافا اذا قد موافا بد من سينة ولو من اهل ذمة ولا بد ان  
 يقولوا لا يضمن له وارضاعهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت  
 انه كتابه كذا في مستامن فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب  
 الهجر في احمد قال الجرجاني الخزائن قال ابو العباس النافذة رأيت بحظ بعض مستامن

في

في رجل جعل لاحد بنيه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث  
 جاز وافق به الفقيه ابو جعفر محمد بن الزمان احد اصحاب محمد بن شعاع البلخي  
 وحكى ذلك اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي عمرو الطبري انتهى والله اعلم

بالتقاسم

ثم الفن الثاني من الفوائد يتلوه من الثالث  
 وهو من الجمع والفرق من الاشياء  
 والتفائير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والحمد لله من دقائق الحقايق وفهمه صلى الله عليه  
 رسوله محمد وآله وصحبه وسلم وهذا هو الفن الثالث من الاشياء  
 والظواهر وهو من الجمع والفرق ونهت فيه على احكام كثير دورها ويقع بالفقيه  
 جهلها **احكام الناس** والجاهل والمكره **احكام الصبيان** والصيد  
 والسكران والاعمى **احكام الحمل** وقد كتبنا في الفوائد من كتاب البيع والاحكام  
 الاربعه الاقتصار والاستناد والتبيين والانقلاب وحكم المفقود من ما يتعين  
 وما لا يتعين وبيان جريان احدهما مكان الآخر وبيان حكم الساقط هل يبيع  
 ام لا وما فرع على ذلك وبيان ان الناب يملك ما لا يملكه الاصيل وبيان ما  
 يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان الزوف كالجبار في بعض  
 دون بعض **احكام النائم** و**احكام المجنون** والمعتوه وبيان ما يقدر فيه المعنى  
 دون اللفظ وعكسه **احكام الانثى** **احكام الجن** **احكام الذئب** **احكام الجوارح**  
**احكام غيرة الحنفية** **احكام المفقود** **احكام الضويع** **احكام الكتابة** **احكام**  
**الاشارة القول في الملك** القول في الدين **احكام القول في من المثل** واجرة



في بيان احكام الناسي

المثل ومهر المثل القول في الشرط والتعليق القول في السفر وفي احكام الحج  
 والحرم ويوم الجمعة **احكام النسيان** وحكم النسيان في التحريم بانه  
 عدم النسيان وقت حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين النسيان والنسيات  
 والعمد انهما مترادفان وانفق العلماء على انه مسقط للاثم مطلقا للحديث الحسن  
 ان الله تعالى وضع عن اثمى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه قال الاصوليون  
 انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان عين الخطاء واخرى غير مرفوعة  
 فالمراد حكمها وهو نسيان اخرى وهو المأثم ودينوى وهو الفساد والحكماء  
 مختلفان فصارا لاثم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم اما عندنا فلا ان المشترك  
 لا يعم له واما عند النشافى فلا ان المجاز لا يعم له فاذا ثبت الاخرى اجماعا  
 لم يثبت الاخرى كذا في التقييم وتماه في شرحنا على النار واما الحكم الدينيوى فان  
 وقع في ترك ما مقرر لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل التوب بالترتيب عليه  
 او فصل صحى عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في اسقاطها من سبب صلوة  
 او صوما او حجبا او زكوة او كفارة او نذرا وجب قضاءه بخلافه وكذا ترك ما مقرر  
 لو وقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنها من صلى بخاتمة ماضية  
 ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلوة او يتيقن الخطاء في الاجتهاد في الماء أو  
 الثوب ووقت الصلوة والصوم او نسي نية الصوم او نكح في الصلوة ناسيا  
 مما سقط حكمه في النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل او كل  
 ولو سلم ناسيا في الصلوة الرابعة على رأس الركعتين والناسي والعامد في اليدين  
 سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في  
 العتاق وكذا في محظورات الاحرام وقد جعل له اصله في التحريم فقال انه ان  
 كان مع مذكرو لا داعي له كاكل المصل لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في

الفقرة

الناسي والعامد في اليدين سواء

الفقرة الاولى معداع كاكل الصائم يسقط اولاه لا فاولى كترك الدام التسمية  
 انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان  
 ممن يسع او فرض لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كما في الخاتمة ومنها  
 لو علم الوصى بان الموصى اوصى بوصايا لكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا  
 خزانة المقتنين واما الجهل بتحقيقه عدم العلم بما من شأنه فان قارن اعتق  
 النقيض فمركب وهو المراد بالشعور بالنسي على خلاف ما هو به والابسيط وهو  
 المراد بعدم الشعور **واقامه** على ما ذكره الاصوليون كما في النار **اربعة**  
 جهل باطل لا يصح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى واحكام الآخرة و  
 جهل صاحب الهوى و جهل الباعى حتى يضمن مال العادل اذا تلفه و جهل من  
 خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفقوى يبيع امهات الاولاد والثاني الجهل  
 في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع شبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالمجتهد اذا  
 اضطر على ظن انها فطرته وكن زنى بجارية والده او زوجته على ظن انها عقتل  
 له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ولحق به جرح  
 الشفع و جهل الامة بالاعتاق و جهل الكبر بكناح الولى و جهل الوكيل والمأذون  
 بالاطلاق وصلة انتهى وما فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا  
 فكذا وهو ميت ان علم به حنت والا لا كذا في الكفر وقالوا لم تعلم الامة بان لها  
 خيار العتق لا يبطل بسكونها ولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل وقالوا  
 جارية منتقبة او ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف قبل يهدر ادعاء  
 للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والعقد الاول وقالوا بعد الوارث والوصى والكنز  
 بالتناقص للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله سمع فاذا برحت  
 استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وادى البذل ثم ادعى الاعتاق

لو نسي المديون الدين

زبير

في بيان اقسام الجهل

الجهل بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب  
 والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب  
 والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب  
 والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب

الجهل بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب  
 والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب  
 والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب



قبله شمع ويستر اذا برهن وقالوا ادبايع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع  
 بغير فاحش وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولم يضر التناقض في  
 الحرية والنسب والطلاق كما او ضحاها في الجرح من باب المنقرقات ان الجهل  
 معتبر عند نال دفع الضاد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت ان الارضاع مفيد  
 كما في الهداية وفي الخلاصة اذا حكم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر وعائتهم  
 على انه يكفر ولا يعتبر انتهى وفي آخر التيممة من تجهله ان ما فعله من الخطر حلال  
 له وان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كفر والا لا وقالوا  
 في باب خيار الروية لو اشترى ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كانت  
 لا يعلم انه مرثية لعدم الرضى به كذا في الهداية وقالوا في كتاب العصب ان الجهل  
 بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان وفي اقرار التيممة شل على ابن احمد عن  
 رجل اقر ان عليه لفلان حنطة من سلم عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال  
 سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمقر معروف  
 بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى و  
 وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق الفتى بالوقوع ثم تبين خطأ  
 بافتاء الاهل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحاكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكا  
 لم يحجز البيع ولو باع الوصي قبل العلم ما لا يصح جاز ولو باع ملك ابيه ولم يعلم  
 بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجدة مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى  
 بيع الوارث انه لو تزوج امة ابيه ثم بان ميتا نفذ ولو باعه على انه ابني فبان  
 راجعا ينبغي ان ينفذ ومما فرقناه بين العلم والجهل ما في وكالة الخائفة  
 الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المديون  
 قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا وكود دفع الى الطالب بعد رده قالوا

في نكاح الكفر جاهلا

ان

ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن ما دفعه  
 والا لا وكود دفع بعد ما دفع الموكل ضمن الى يوسف الفرق بين العلم والجهل والند  
 الضمان مطلقا كالمقنا وضمن اذا اذن كل منها صاحبه باداء الزكاة فادى احدها  
 عن نفسه وعن صاحبه ثم ادعى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا و  
 المأمور بقضاء الدين اذا ادعى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم  
 بقضاء الموكل قالوا هذا على قولها اما على قوله فيضمن على كل حال انتهى وكذا جاز  
 الورثة الوصية ولم يعلموها او وصى به لم يصح اجازتهم كذا في وصايا الخائفة وفي  
 وكالة التيممة امر رجل ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل  
 بمبايعه فقال المأمور بعث الغلام فقال اجرت حجاز البيع وكذا في النكاح وان  
 قال قد اجرت ما امرتك به لم يحجز انتهى وفي وكالة الولو لحيمة اذا عفى بعض الورث  
 عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو البعض يسقط القصاص اقتض منه  
 والا فلا لان هذا مما يشك على الاس انتهى وفي جامع الفصولين وكله يقبض دينه  
 فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فضلك في يده لم يضمن وللادفع تضمن الموكل وكو  
 وكله ببيع عبد فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا  
 ضمان على الموكل انتهى **احكام الاكراه** مذكورة في آخر المنار وهي شهيقة في  
 الفروع تركناها قصدا **احكام الصبيان** هو جنين مادام في بطن امه  
 فاذا انفصل ذكرنا نصبي ويسمى رجلا كما في آيت الموارث الى البلوغ فغلام الى  
 تسع عشرة فشاب الى اربع وثلاثين فكل الى احدى وخمسين فشيخ الى آخر عمره هذا  
 في اللغة وفي الشرح يسمى غلاما الى البلوغ وبعد شابا ونقبي الى ثلثين فكل الى  
 خمسين فشيخ وتامه في ايمان البرازية فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الز  
 عندنا ولا بشئ من المنهي فلا حد عليه لو فعل اسبابا ولا قصاص عليه وعمدا

في دفع الوكيل بعدم علم دفع الموكل

في عفو بعض الورثة عن القاتل عمدا

بلغ مقابلة مع مطالع الحكيم

في بيان احكام الاكراه والصبيان



خطأ وأما الإيمان بالله تعالى في التوحيد واستثنى من العبادات الإيمانية  
فانبت اصل وجوبه في الصبي لسببه وهو حدث العالم لا الأداء فاذا سلم عاقلا  
وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغا كتجديد الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الأئمة  
لعدم حكمه ولو أداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد  
وجد الأول اوجه انتهى واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والآلية  
والعقد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من لهما فيطعمه  
منه ويتبع له بالباقي ما تبقى عنه وانفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه  
وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقراءته كالبالغ وعلى بطلان عبادته بفعل  
ما يفسدها من محكومات في الصلوة والكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن  
لأدم عليه في فعل محظور إجماعه ولا ينقض طهارته بالفقهية في صلوة وإن  
ابطلت الصلوة ونقض عبادته وإن لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتد أنه  
له وللعلم نواب التعلیم وكذا جميع حسناته ولا تقع امامته واختلفوا في صحقتها في  
تحصيل فضيلة الحج والصبي التراجع والمعتد عدتها وتجب حجة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا  
بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة بصلوته مع واحد الآتي الجمعة فلا تقع تلاوة  
هو منهم وليس هو من أهل الولاية فلا يلزم الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة  
مطلقا لكن لو خطب بأذن السلطان وصلى بالغ جاز ونقض سلطته ظاهرا قال  
في البرازية مات السلطان وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان  
يفوض امور التقليد على وال وتبع هذا الوالي نفسه بعبادته السلطان لشرف  
والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء و  
الجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصح وصيا وناظر ويقوم القاضي مكانه بالغيا الى  
بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسماء وفي الملقط ولا يقع

مطل  
تصح عبادته الصبي وثوابها

مطل  
ما اختار السلطان

خصوص

مطل

خصوصه الصبي الآن يكون ما ذونا في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء  
الا لفقهية ويصح أدائه مع الكراهة كما في الجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة  
في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وإن كان المانع افضل وعلى هذا يصح تقريره  
في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلوة الفريضة فظاهر كراهة معمم انه لا بد منه للحكم  
بصحقتها وإن كانت أركانها وشرايطها لا توصف بالوجوب في حقها وأما فرض  
الكفاية فهل يسقط بفعله فقا لواء تقبل روايته ونقض الاجازة له ويقبل قوله  
في الهدية والاذن ويصح من من المصنف وتصح الصبي المطلقة او المتوفى عنها  
زوجا من التزوج الى انقضاء العدة ولا نقول بوجوبها عليها على المعتد ويصح  
امانه ولا يداوى الا باذن وليه ونقض اذن الطفل مكروه قياسا ولا بأس به  
استحبابا كما في الملقط وإذا أهدى للصبي شئ وعلم انه له فليس للوالدين الأكل  
منه لغير حاجة كما في الملقط ويصح توكله اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو محجورا ولا  
ترجع الحقوق اليه في تجميع بل لموكله وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل ويعمل  
بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها ويحصل بوطئه التحليل للمطلقة ثلاثا  
اذا كان مراهقا تحركت منه وينتهي النساء ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ  
والنقاطه كالتقاط البالغ ويحب بره سلامه ويصح سلامه ومرتته ولا يقبل  
لوارثه بعد اسلامه صغيرا او تبعا وتحل ذبحته بشرط ان يعقل التهمة و  
يصطفاها بان يعلم ان الحل لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويؤكل الصيد برمييه اذا  
سبى وليس كالبالغ في النظر الى الأجنبية والخلو بهما فيجوز له الدخول على النساء  
الى خمسة عشر سنة كما في الملقط ولا يقع طلاقه وغنقه الاحكام في مسائل ذكرنا  
في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والحجر عليه في الاقوال كلها الآتي الافعال  
فيضمن ما تلفه الآتي مسائل ذكرناها في الفوائد في الحجر وتثبت حرمة المصاهرة

الاست  
مطل  
اذا اهدى للصبي شئ وعلم انه له فليس للوالدين الأكل

مطل  
في الملقط ولا يصح الخصومة من الصبي  
الآن يكون ما ذونا انتهى مع



بوطته ان كان ممن يستحق النساء والافلا وتثبت ايضا بوطى الصبية المنقاة وهي  
 بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتل  
 في داره فالدية على عاقلة كما في الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الفرائض  
 السلطانية كما في قسمة الولولجية ولا يؤخذ صبيان اهل الذمة بالقيز عن  
 صبيان المسلمين كما في ولايتي على صبيان بنى قنبل ولا يقتل ولد الحر حتى اذا لم  
 يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيله فله سلبه <sup>الكافي</sup>  
 لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيله فله  
 سلبه فاذا قاتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزليحي يدخل فيه كل من  
 استحق الغنيمة سها او رخصا انتهى وفي الكنز ان الصبي ممن يرضع له اذا قاتل  
 ولو قال السلطان لصبي اذا ادركت فضل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية  
 السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد انتهى ولا ي  
 تنفذ يمينه ولو كان ما ذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يده  
 كما في العمدة ولو ادعى على صبي محجور ولا يمين له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو  
 حلفه فنكل لا يقضى عليه كذا في العمدة ويقام التزير عليه تأديبا وتوقف عقو  
 المترددة بين النفع والضرب على الجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من  
 اقواله ما يخص ضررا ومنه اقراضه واستقراضه ولو محجورا لا لو كان ما ذونا  
 وكفاله باطلة ولو عن ابيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العمدى في فصول  
 احكام الصبيان فن اراد الاطلاع على كثرة فروعا وحسن تقريرنا واستيعابنا  
 وعلى نعم الله علينا فيما نقصه من جمع المتفرقا فلينظر ما ذكره العمدى وقد  
 ذكر العمدى ما يكون به بالغا وما يتعلق به تركناه قصدا لتبريحهم به في كتاب  
 الحجر وكتابا هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملقط والصبي التي لا تنس

المعبرون  
 بجون

مصل  
 لا يشق من الجبى ولا الخلق

يجوز السفر بها غير محرم ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبيات عنده لم يضمن  
 الا اذا نقله الى مسبعة او مكان الوباء او الحمى **وقد قلت** عن من اخذ ابن انا  
 صغيرا واخرجه عن البلد هل يلزمه اخضاره الى ابيه فاجبت بما في الخانية دخل  
 غصب صبيات فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يجلس حتى يحثي بالصبي  
 او يعلم انه مات انتهى ولو خدعه حتى اخرجه برضاه لم يضمن كما في الخانية لانه  
 ما غصبه لان الغصب هو الاخذ قهرا وفي الملقط من النكاح وعن محمد بن  
 خديج بنت رجل او امرأة واخرجها من منزلها قال احببه ابا حتى يأتي بها  
 او يعلم موثقا ولو قطع طرف صبي لم يقم صحته ففيه حكومة عدل لاديه ولو  
 دفع سكين الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على  
 عاقلة الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو امر صبي بقتل انسان فقتله  
 وكذا امر صبي بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو ارسله في حاجة فغصب  
 ضمنه وكذا لو امره بصعود شجرة لفقد نزعها له فوقع وكذا لو امره بكسر الخطب  
 كذا في الخانية وفيها ايضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء  
 قال بعضهم لا يثنى على الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يقتل او كان  
 اصغر سنا فالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك  
 الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شي الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يفظ  
 من يديه فعليه الكفارة ولو حمل صبا على دابة وقال امكها الى وهي واقفة  
 فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقا وان ستر الصبي الدابة  
 فاوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لاسم  
 يسمك عليها فهدر ولو كان الرجل راكبا تحمل الصبي معه فقتلت الدابة انا  
 فان كان الصبي لاسمك فالدية على عاقلة الرجل فقط والا فعلى عاقلة را

مصل  
 صبي سقط من سطح او غرق في ماء  
 على الوالدين الاستغفار وهو الصحيح







منهم وحرمة النفس ولا احسان له وجانبه متعلقة برفقة كدبه ولا هم له من  
 الغنية وانما يرضع له ان قال وبيع في دبه ويدفع في جنبه ان لم ينفذ سيده  
 وبيع اثنين ولا يشرى له مطلقا وطلاقتا شتان وعدتها حيطان ونصف  
 المقدرة والآمان بقدرها ولا تنكح على حرة وبيع عتقه عن الكفارات ولا يحدقا  
 ذفه وانما يفرز وقسمها على نصف من قسم الحرة ومهرها كغيرها ولا ينفق و  
 لديها مولاهما الا بدعونه ولو اقربوطها وآيالة الامه المنكوحة شهران ولا خاف  
 لها ولو جملة ولا تجب نفقتها الا بالنوعية ولا نوطا بعد الاستبراء بخلاف الحرة  
 ولا حصر لعدد السرايا ويجوز جمعهم في مسكن بدون الرضاء ولا طهار ولا آيالة  
 من امته ولا مطالبة لها اذا كان مولاهما عينا واحسانه لا قاربه بل سيده  
 ولا قصاص بينه وبين الحرة في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بخلق  
 لحيته ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف الحرة ولو زوجة واذ لم يقدر على الوضوء  
 الا بيمين فلي السببان يوضيه بخلاف الحرة ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهر  
 متعلق برفقة كالدين وبيع في نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة وله  
 ولا نفقة لها الا بالنوعية ولا تنكح الدعوى والشهادة عليه الاجمعية  
 ولا يجبس في دين ويملكه الكفار بالاستيلاء ولا يصح تضاد في العبد والامه  
 على النكاح الا في المسيئين قبل الفسخ بخلاف الحرة كما في التنازل خائفة  
 واعناق باطل ولو مطلقاً بملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقة  
 وتبرعه الا اهداها السيد من المأذون والحجابه البسيرة منه والآذن في الغزل  
 الى مولاهما وهو المطالب لزوجها العقب والحبوب بالقرين وليس مصرفاً  
 للصدق الواجبة الا اذا كان مولاهما فقيراً او كان مكاتباً ولا يتحمل عنه  
 مولاه مونة الا ان حصر عن احرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو  
 وكيله

وكيله محجوراً ولا جزية عليه ولا يدخل في القسامة وطى احدى الامتين بيان  
 للعنف للهم بخلاف وطى احدى المائتين يكون بياناً في الطلاق للهم وامره عبده  
 بانائه في شئ موجب لضمانه وامر عبداً بالخبر بانائه في مال غير مولاه موجب للضمان  
 على الامر مطلقاً بخلاف الحرة الا اذا كان سلطاناً ونصن بالنفس بخلاف الحرة و  
 لو صغيراً ولا يصح وقفه وعتقه موقوف على اجازة مولاه وخرج الامه في الهدنة  
 ويحل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالغير عند لو كان عبده  
 ذمي ولا يصح الوقف على عبده نفسه او امته عند حجة الا بالمدير وام الولد ولما ار  
 حكم النكاح واستلذه على المباح وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه احداً من  
 قولهم لو رد أيضاً فاجعل لمولاه ويعتبر مولاه على الصحيح ولا يحد عندنا ومن  
 نعم الله على عبده تيسير جمعها من محالها ولم ارها مجموعة ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العظيم **الصلوة** افترق لنا من رحمتك والهناء رشدنا  
**احكام الاعمي** هو كالصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا حجة ولا  
 جماعة ولا حج وان وجد قابلاً ولا يصح للشهادة مطلقاً على العقد والفضاء  
 والامامة العظمى والادوية في عبده وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان  
 يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم ار حكم ذبحه وصيده وحضانه ولا  
 فان امكته حفظ المحضون كان اهلاً ولا قلاً ويصلح ناظراً ووصياً والثانية  
 في منظومة ابن وهبان والاولى في او قاف هلال كما في الاسعاف  
**الاحكام الاربعة** قال في السبغ الاحكام ثبت بطرق اربعة الاضار كما  
 اذا انشأ الطلاق او العتاق وله نظائر حجة والانقلاب وهو انقلاب ماليس  
 بعله علة كما اذا علق الطلاق او العتاق بالشرط فعنده وجود الشرط ينقلب ما  
 ليس بعله علة والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يسند وهو ان يبين البيان

في بيان احكام الاعمي  
 في بيان احكام الاعمي  
 في بيان احكام الاعمي

في بيان احكام الاعمي  
 في بيان احكام الاعمي



في بيان ما يتصل به  
في بيان ما يتصل به  
في بيان ما يتصل به

والافتقار وذلك كالمصروفات فملك عند اداء الثمن مستند الى وقت وجود السبب  
وكطهارة المستحاضة والمنتم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لها والتبين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيدا في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويصير ابتداء العدة منه كما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فزالت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلثه ايام حكما بوقوع الطلاق من حين حاض والفرق بين التبين والاستناد ان في التبين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بنفق البطن فيعلم انه من الرحم ولذا يشترط في الاستناد دون التبين وكذا الاستناد يظهر اثره في القيام دون المتلاخي وانما التبين يظهر فيها فلو قال انت طالق قبل فلان بشهر لم يطلاق حتى يموت فلان بعد البين بشهر فان مات لتام الشهر طلقت مستندا الى اول الشهر فتعتبر العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار مرجعا لو كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان باينا وبرء الزوج بدل الخلع اليها لو خالها في خاله ثم مات فلا تالعدته ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او لم يجب لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل وبهذا يتبين انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبين وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضاها على القدوم لا مستندا انتهى والفرق بينهما في المستصف وقد فرع الكرايم في الفرق على الاستناد تسع مسائل فلتراجع فيها والله سبحانه وتعالى اعلم  
**احكام النقد ما يتعين فيه وما لا يتعين فيه** لا يتعين في المعاوضا وفي ثقبه في العقد الفاسد وايمان ورجح بعضهم تقضيه بان

في بيان احكام ما يتعين وما لا يتعين

ما صدق من اصله يتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته والصحيح ثقبه في الصرف بعد فساد وبعده هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤثر برده نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى على آخر ما لا واخذه ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعى رد عين ما قبض مادام قائما ولا يتبين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتزد مثل نصفه ولهذا التزامها زكوة لو نصبا باحوالنا عندها ولا يتبين في النذر والوكالة قبل التسليم واما بعه فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمظارة والعصب وتماصه في فصول العادي وكثنا في بيع الشرح جريان الداهم مجزعت الدانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الداهم والدانير في حق الاستحقاق لا غير فانها يتعين اجسا وقدا ووصفا بالاتفاق وبه صرح الامام القاسمي في شرح الجامع الصغير **ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الساقط لا يعود** ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد الفاعلين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرتفع تركت حتى في جسر الزهن يبطل كذا في جامع الفصولين وفصول العادي وظاهره ان كل حق يقبض بالاسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الخاتبة من الشرب ولفظها رجل له ميل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع الميل ورضي به حطب الميل كان لصاحب الميل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجر الما دون الرقبة لاشئ له من الثمن ولا سيل له على الميل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل يسكن داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صا للميل

مطل  
في بيان ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل وبيان الساقط لا يعود



ابطلت حتى في المسيل فان كان له حق اجر المأدون الرقبة يبطل حقه فبما على  
حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا  
اوصى لرجل بنك ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على الدار  
جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث  
قبل القسمة غير متساوي كما يحتمل السقوط بالاسقاط انتهى فقد ان حق الغام قبل  
القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرى وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى  
له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط  
وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا  
يسقط به حتى لو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في  
هبة البرازية واما الحق في الوقف فقال قاضيان في فتاواه من الشهادات  
في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا  
للووقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب  
ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكنز ما فهمه الطرسوسي من عبارة  
قاضيان ومأردة عليه ابن وهبان وما حترناه فيها وقد بقي حقوق منها  
خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الزوارة قالوا لا يبطله قبل الزوارة بالقول  
لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ما يبطل بها ومنها خيار العيب يبطل به ومنها  
الدين يسقط بالبراءة ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة  
يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا  
تقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعنى المقدس وف ثم عاد وطلب حمد ككن لايقا  
بعد عفو له فقد الطالب واما ما ليس بلزوم من العفو فلا يتصف بالاسقاط  
كالوكالة والعارية وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا

بمضيها بالوقت

مطل  
حق الرجوع في الهبة لا يسقط

من باب الشهادات

بالا

بالاقالة وقد وقع الاستثناء في مسائل وكثير السوال عنها ولم اجده فيها صريحا  
بعد التفتيش منها ان بعض الفرية المشروط طهر الربيع اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه  
استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا سقطه لغيره بان فرج له عنه الا ان في  
التمتع وغيرها ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على  
وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز وان كان عند موته  
جاز بناء على ان الوصى ان يوصى الى غيره انتهى وفي القسمة اذا عزل الناظر  
المشروط له النظر بنفسه لا ينزل الا ان يخرج به الواقف او القاضى انتهى ومنها  
ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة  
والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال  
بالسقوط في الكل لانه الاصل فمن اسقط حقه من شئ كما علم سابقا من كلام  
جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الربيع حقه لا لاحد فلا يسقط كما  
فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه  
من مال شرطه لنفسه او لغيره **فان قلت** اذا اشترط له الربيع او بعضه انه لا حق  
له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه **قلت نعم** ولو كان مكسوب الوقف  
بخلافه لما ذكره الخصاف في باب مستقل واما حق المطالبة برفع حذو ع الحيز  
الموضوعه على حابطة تعديا فلا يسقط بالبراءة ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع  
ولا بالاجارة كما ذكره الزيلعي من فضل الاستحلاف فاعتنم هذا التبرير فانه من  
مفرد آهذ الناليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وفي ايضاح الكرماني من السلم لو قال رب السلم اسقطت حتى في التسليم في ذلك  
المكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقعت حادثة مثلت عنها شرط الواقف  
له شروطا من ادخال واخراج وغيرها وحكم بالوقف من ضمنها الشرط حاكم

اقر

مطل

حق المطالبة برفع حذو ع الحيز الموضوعه على حابطة  
لحقه لا يسقط



١٦٧

حقيق ثم رجع الواقف عن ما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه  
 لان الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزم  
 كلزومه كما صرح به الطرسوسي فمن اسقط حقه فيما شرط له من الربيع لا احد فانه  
 قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صادر لازما كلزوم الوقف فكما ان  
 المشروط له لا يملك اسقاط ما شرط له فكذا الشارط ويدل عليه ايضا ما نقلناه  
 عن ايضاح الكرماني من اسقاط رتب السلم حقه مما شرط له من تسليم السلم فيه في  
 مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الا  
**بيان ان الساقط لا يعود ولا يعود الترتيب بعد سقوطه بقتلة القوايت**  
 بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكير لان النسيان كان مانعا  
 لاسقاطه فهو من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلو وقع  
 الجلود بالتحسيس ونحوه وفرك الثوب من النجس وجفت الارض بالشمس ثم  
 اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح وكذا البذر اذا غار ماء هاتم عاد ومنه عدم  
 صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد  
 سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع من باب عود الساقط  
 على هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الحياء من البيوع فمنهم من قال  
 يعود الخيار نظر الى انه مانع زال فعمل المقتضى <sup>الحياء</sup> ومنهم من قال لا يعود نظر الى  
 الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والاصل ان المقتضى للحكم ان كان  
 موجودا والحكم معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط  
 وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهيم عامما ثم اقر بصدقه بالمال المبرأ منه فخلل يعود  
 بعد سقوطه فأجبت بانه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن انه ابراء كي من  
 هذه الدعوى ثم ادعى ثانيا انه اقر لي بالمال بعد ابراء ي فلو قال المدعي عليه

بيان ان الساقط  
لا يعود

ابراهيم عامما ثم اقر  
بعده بالمال المبرأ  
منه فهل يعود بعد  
سقوطه

ابراي

ابراي وقبلت الابراء او قال صدقت لا يبع هذا الدرع يعني دعوى الاقرار ولو لم  
 يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والبراء برز بالرد فبقى المال عليه انقضى وفي الثاني  
 تاريخه من كتاب الاقرار له قال لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم  
 فقال نعم لا حق لي عليك بالف درهم فقال نعم لا حق لك علي ثم اشهد ان له عليه  
 الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يبع الشرط  
 ان يشهد واعليه انقضى وفترت على قولهم الساقط لا يعود فلو لم اذا حكم القاضي  
 برده شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق او لقيمة فانه لا يقبل بعد ذلك  
 في تلك الحادثة **بيان ان الدرهم الزنوف كالجاء في مسائل** ذكرها  
 في شرح الكنز من البيوع **بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل** قال  
 اللؤلؤي في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام  
 القائم على الفقار وفاه مفتوحة ففطر فطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه  
 وكذا لو افطر احد فطرة من ماء المطر في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا جامعها  
 زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي  
 نائمة فعليها الكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجامعها رجل حلق رأسه وجب الخلاء  
 عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة  
 اذا نام المحرم على بغير ودخل في عرفات فقد ادرك الحج السابعة الصيد المرمي  
 اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فمات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند  
 القبطان وهو قادر على ذكوره والثامنة اذا انقلب النائم على مناع وكسره يجب  
 الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات  
 الابن يحرم عن المبرات على قول البعض وهو الصحيح العاشر من دفع النائم وفي  
 تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان الحادية عشر رجل خلا

مطل  
في ان النائم كالمستيقظ  
في بعض المسائل

نحو



بامراته ونمته اجنبي نائم لا يصح الخلو **الثانية** عشر رجل نام في بيته فجاءت امراته ومكثت عنده ساعة صحت الخلو **الثالثة** عشر لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليه زوجها ومكثت عنده ساعة صحت الخلو **الرابعة** عشر امرأة نامت فجاء رضيع فارقع من ثديها ثبتت حرمة الرضاع **الخامسة** عشر للنائم اذا مرت دابته على ماء يكن استعماله وهو عليها نائم انقضى نيمته **السادس** عشر المصلي اذا نام ونكح في حالة النوم بقصد صلواته **السابعة** عشر المصلي اذا نام وقراه في حالة قيامه تعتبر تلك القرأة في رواية **الثامنة** عشر اذا ملى آية السجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان **التاسع** عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الامة يفتي بانه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عنده نائم فانبه فاخبر ففعل على هذا **العشرون** رجل حلف ان لا يكلم فلما جاء النائم الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يجت والاصح انه يجت **الحادية والعشرون** رجل طلق امراته طلاقا رجعيا فجاء الرجل ومساها بشهوة وهي نائمة صادرا رجعا **الثانية والعشرون** لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصير مرجعا عندها في يوسف خلا فالحمة **الثالثة والعشرون** الرجل اذا نام وجاءت امراته فادخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعلها ثبتت حرمة المصاهرة **الرابعة والعشرون** اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفقا على ان ذلك كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة **الخامسة والعشرون** المصلي اذا نام في صلواته فاحتلم يجب الفصل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلوة دينيا في ذمته **احكام الجنح** احكامه احكام الصبي العاقل ففصح العباد آمنه ولا

مطل  
2 احكام المعتوه

تجب

تجب وقبل هو كالمجنون وقبل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكفر **احكام المجنون** ذكرها الاصوليون في بحث العوارض فلينظرها من سرامها **بيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ** ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام الخنثى المشكل** ذكرنا النسخ في الكفر حقيقته وذكر من احكامه وقوفه في الصف وحكم ميراثه وختانه وذكر من لانما احكامه في الاصل من كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار **رابع** اذا مات **سبع** فبنة ولا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا وحليا في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه فان زوجه ابوه رجلا فوصل اليه جاز والافلا علمي بذلك او امرأة فيبلغ فوصل اليها جاز ولا اجل كالنكاح ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقتل ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء اعادها وان وقف في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من عن يمينه ويساره وخلفه صحابا له ويوضع في الجنائز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا لضرورة مع حاجز بينهما من الصعيد ولا حد على قاذفه ولا عليه بقذفه بمنزلة المجنوب وتقطع يده للمرأة ويقطع سارق ماله ويقعد في صلواته كالمراة ولا تقصص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر ثلاثة ايام الا محرم واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالمال كان غلاما او بنتا ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفه في الخنثى الزائدة الي ان يبين امره ولو قال لامرته ان كان اول ولدك بينه غلام فانت طالق او قال كذلك لامرته فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم يطلاق ولم تعتق

مطل  
2 احكام المجنون

مطل  
2 احكام الخنثى

مطل  
2 احكام المعتوه



ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرضع له ولا يقتل لو اسير او مرتد بعد الاسلام و  
 لا يخرج على رأسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حرا وكل  
 امه لي حرة الا اذا قالها ضيق ولو قال الزوج ان ملكت عبدا فانت طالق  
 فاسترى خنتي لم تطلق وكذا لو قال ان ملكت امه ولو قال فلما طلقت وكس  
 قال المشكل انا ذكر وانثى لم يقبل قوله واذا قتل خطاء وجبت دية المرأة ولو  
 الباقي الى التبين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج  
 مشكلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان بالمولود ولو شهد شهودا ذكر و  
 شهودا انثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهدا به علام و  
 ابطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعى انه زوجها او قتل الامر الى ان يستبين  
 فان لم يطلب الخن شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منها حتى يستبين و  
 اما ميراثه والميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى منه وتما  
 فيه وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في ما يلبس حريرا ولا ذها  
 ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف في صف النساء ولا حد بقدفه ولا  
 يخلو بامرأة ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولايتها انثى به ولا يدخل تحت  
 قوله كل امه **احكام الانثى** تحتها كذا الرجل في ان السنة في عاتقها النصف ولا  
 بين ختانها وانما هو مكرمه وبين خلق لحينها لو نبتت وتمتع من خلق رأسها  
 ومثيها لا يطرأ بفرك على قول وتزيد في اسباب البلوغ بالحيف والحمل و  
 بكرة اذا نفاها واقاضها وبدنها كلعورة الا وجهها وكفها وقد مياها على  
 المعتمد وذرعاها على المرحوح وصورتها عورة في قول وبكره لها دخول الحمام  
 في قول وقبل الا ان تكون مريضة او نساء والمعتمد لا كراهة مطلقا ولا  
 ترفع يديها حذاء اذنيها ولا تجهر بقرائها وتضم في ركوعها وسجودها ولا

مطالع  
 في احكام الانثى

نزع

تخرج اصابعها في الركوع واذا نابتها شئ في صلواتها صفت ولا تسج ويكره جماعة  
 وتقف الامام وسطها ولا تنصع اما ما للرجال ويكره حضورها الجماعة وصلواتها  
 في بينها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها وتضع يديها في التشهد على  
 ركبتيها تبلغ رؤس اصابعها ركبتيها وتورك ولا حجة عليها لكن تنفقد بها و  
 لا عيد ولا تكبير شريق ولا تافز الا بزواج او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحد  
 ولا تلبس جفرا ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسعي بين الميادين الا خضرا  
 ولا تخلق وانما تقصر ولا تزل والساعة في طوافها عن البيت افضل ولا تخطف  
 مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصخر وتكون قاعدة وهو راكب و  
 تلبس في اخرها الخفين وتترك طواف الصدر بعد الحيف وتؤخر طواف الزيار  
 بعده الحيف وتكفن في حمة الثوب ولا تؤم في الجارة ولو فعلت سقطت الفرض  
 بصلواتها ولا تحمل الجارة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو القبة في النابوت  
 ولا سهم لها وانما يرضع ان قاتلت ولا تقتل المرتدة والمشركة ولا تقبل شهادتها  
 في الحدود والقصاص وتكف في بينها وبياح لها خضب يديها ورجليها بخلا  
 الرجل الا الضرورة والتضيعة بالدكر افضل منها وهي على النصف من الرجل في  
 الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا ونفقة القريب ولا ينبغي ان تؤلم  
 القضاء وان صح منها بغير الحدود والقصاص وبعضها مقابل بالمهر دون الرجل  
 وتجبر الامه على النكاح دون العبد في روايه والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر  
 وتجبر الامه اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها حرم في الرضا  
 دونته وتقدم على الرجال في الحضانه والنفقة على الولد الصغير وفي النحر من  
 من دلفه الى منى وفي الاضراف من الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف  
 وفي اجتماع الجنائز عند الامام فتجمل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا



في الحدة وحب الدية بقطع نديها او حلت بخلافه من الرجل فالحكومة فيه  
 واقتصاص بقطع طرفها بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا  
 ينشئ عليها من الدية لو قتل خطأ بخلافه الرجل فان القاتل كاحدهم في  
 تحجرها في الرحم ان ثبت زناها بالبينة ويحذر جالسه والرجل قائما ولا تنفي  
 سياسة وينشئ هو عاقل بعد الجدار سياسة لاحاد ولا تكلف المحضون للدعوى اذا  
 كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي او بيعت اليها ثابته يحلفها بخضرة  
 شاهدين ويقبل بوكيلها بلا رضى الخصم اذا كانت مخدرة اتفاقا ولا يرد الشابة  
 بسلام ونقزبه ولا تحجب ولا تثبت وتحرم الخلق بالاجنبية ويكره الكلام معها  
 واختلفوا في جواز كونها نبيه لارسولة لان الرسالة منبهة على الاستنهاذ ومبني  
 حاله على السر بخلاف النوبة والتمام فيها ولا تدخل النساء في الغراما السلطان  
 كما في الولو الجية من القسمة **احكام الذم** حكمه حكم المسلمين الا  
 انه لا يؤمر بالعبادة ولا يسمع منه ولا يسمع بنمته ويضج وضوءه وغسله فلو اسلم  
 جانت صلواته به ولا ياتم على ترك العبادات على قول وياتم على ترك اعتقادها  
 اجتماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف المسلم ولا ينفق جواز دخوله  
 على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام ولا يسمع نذره ولا يسمع له من الغنمة و  
 يرضخ له ان قاتل او دل على الطريق ولا يجازى بشرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد  
 عليه اذا غضبت منه ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان  
 في اراقها او يكون المتلف اهما يبرى ذلك بخلافه في خمر المسلم فانه لا يوجب  
 الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره شرها كاظهاره بيعها  
 ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والمذهب ولا يتعرض له لو تخافوا فاسدا  
 او يتابعوا كذلك ثم اسلموا في الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرم وتقبة

في حدة وحب الدية بقطع نديها او حلت بخلافه من الرجل فالحكومة فيه

ط 2 احكام الذم

الزبلي

الزبلي بانه سهو ولا يقبل قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها ضمن المعاملة لا مقصدا  
 وهو مراده كما افصح به في الكافي ويؤخذ الذي بالتميز عما في المركب والملبس  
 فيكون بالاكف ولا يلبسون الطباية والاردية ولا يلبس باهل العلم والشرقة  
 ويحجل على دورهم علامة ولا يجردون بيعة او كسبة في مصر واختلفت الرواية  
 في سكان بين المسلمين في مصر والمعدن الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ  
 هل يلزم تمييزهم بجميع العلامة او يمكن بواحدة والعقدانهم لا يركبون مطلقا ولا  
 يلبسون العمام وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع ويضيق عليهم في المرور  
 لا يرحم وانما يجلد والمتاحل نظام الحد وكلها عليه الاخذ شرب الخمر ولا يبداد الذم  
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على عليك وتكره مصاحفهم وتحرم تعظيمه  
 ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصا الغيب وفي الملقط كل شئ اضع منه المسلم  
 اضع منه الذم لا الخمر والخنزير ولا يكره عبادة جاره الذم ولا ضيافته ولا يقبض  
 الكفارة بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خذ عنها حايك او كناس فيفارقها  
 الفتنة كذا في البرازية **تنبيه** الاسلام يهدم ما قبله من حقوق الله تعالى  
 دون حقوق الامميين كالاقتصاص وضمان الاصول الا في مسائل لتوجب الكافر  
 ثم اسلم لم يفسد ومما لو زنى ثم اسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يفسد الحد  
 باسلامه ولا يقطع **تنبيه آخر** اشرك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل  
 المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم المحوسى في الجزية والدية دون الآخرين  
 واستوا اهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالذم ودية الكافر والمسلم سواء ولا  
 يقتل المسلم والذي يستأمن **تنبيه آخر** لا نوارث بين المسلم والكافر ويجرى الارث  
 بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا حلة واحدة بشرط اتحاد الدار  
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلف مللهم وخرج المرتد فانه يوثق كسب اسلامه

الزبلي



ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد **احكام الجنان** فل من تعرض لها وقد اختلف فيها من اصحابنا القاضى بدر الدين الشبلى في كتابه احكام المرجان في احكام الجنان لكن لم اطلع عليه وما نقلته عنه فانما هو بواسطة نقل الاسيرطى ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعين ففي البرازية معزيا الى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي القاسير في الامام في ثواب الجن لانه جاء في القزاق فيهم يغفر لكم ذنوبكم والمفردة لا تستلزم الاثابة لانه ستر وصنه المغفر للجنة والا ثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة اوعد ظالمهم فيسحق الثواب صالحهم قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً قلنا الثواب فضل من الله بالاسحقاق قيل قوله تعالى فيناي الآخرة ربكم تكذبان بعد عدة نعم الجنة خطا بالثقلين يرد ما ذكرت قلنا ذكر وان المراد بالتوقف في الماء كل والشرب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملاذلة يدخلون عليهم من كل باب سلام الآية انتهى فيها النكاح قال في السراجية لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانسان الماء لا خلاه الجنس انتهى ونسبه في منبه المفتى والفيض وفي القنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنية فقال يجوز بله شهود ثم رقم آخر لا يجوز ثم رقم آخر يصفع السائل لحماقته انتهى وفي نعمة الدهر في فتاوى اهل العصر سئل على بن احمد عن التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك ام يختص الجواز بالاكهيين فقط يصفع هذا السائل لحماقته وجهله **قلت** وهذا لا يدل على حماقة السائل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا القيث ذكر في فتاويه ان الكفار لو تروا نبي من الانبياء هل يرى فقال بئال ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا ولكن لفتا على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها ابو حامد فقال لا يجوز انتهى وقد استدلل

بعضهم

بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل وانه جعل لكم من انفسكم ازواجاً اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقيد جاءكم رسول من انفسكم اي من الاكهمين وبعضهم يارواه حرب الكرماني في مسأله عن احمد واسحق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن ابيقة عن يونس بن يزيد عن الزهري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان مرسله قد اعتضد باقوال العلماء فروى النعم عن الحسن البصري وقنادة والحاكم بن قتيبة واسحق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقررت المنع من نكاح الانثى الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانثى اولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز المناكحة وهو شامل لها لكن روى ابو عثمان سعيد بن عباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة نقلاً حدثنا مقاتل عن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان ههنا رجلاً من الجن يجلب البناجارية يدعم انه يريد المحال فقال ما ارى بذلك باساً في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل قيل لها من زوجك قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى ومنها لو وطئ جنى انثى فهل يجب عليها الفل قال قاضيان في فتاواه امرأة قالت متى حتى يا بني مراراً واجد في نفسي ما اجد لوجها معني زوجي لا غسل عليها انتهى وقيل ابن الكمال بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب كانه اختلاط ومنها انفق الجماعة بالجن ذكره الاسيرطى عن صاحب احكام المرجان من اصحابنا مستدلاً بجديد احمد بن ابن مسعود رضي الله عنهم في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ادر كه شخصان منهم فقال لا يا رسول الله انما نحنان توأمنا في صلاتنا فصفتها خلفه ثم صلى بها ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالملاذلة وقرع على ذلك لو صلى في فضاء باذان واقاعة



منفرداً ثم حلفاً أنه صلى بالجماعة لم يجزئ ومنها صحة الصلوة خلف الجن ذكره في  
 اكمام المرجان ومنها إذا مر الجن بين يدي الأنس المصلي يقاتل كما يقاتل الأنس  
 ومنها لا يجوز قتل الجن بغير حق كالأنس قال الزبيدي قالوا ينبغي أن لا يقتل  
 الحيّة البيضاء التي تمتشئ مستوية لأنها من الجنان لقوله عليه الصلوة والسلام  
 اقتلوا إذا الطفيتين والأبتر وإياكم والحيّة البيضاء فإنها من الجن وقال  
 الطحاوي لا بأس بقتل الكل لأنه عليه الصلوة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا  
 بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم فإذا دخلوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم  
 والأولى هو الانذار والأعداء فيقال لها ارحني بأذن الله أو على طريق المسلمين  
 فإن ابت قتلها والانداز أن يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن أبي  
 الدنيا أن عاتكة رضي الله تعالى عنها رأت في بيتها حية فامرت بقتلها  
 فأتيت في تلك الليلة فقبل لها أنها من نفر الذين استمعوا الوحى من النبي  
 صلى الله عليه وسلم فأرسلت إلى اليمن فابتاع لها أربعون رأساً فاعنتهم  
 ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه وفيه فلما أصبحت امرت بأتني عشر ألف درهم  
 ففرقت على المساكين ومنها قبول رواية الجن ذكره صاحب اكمام المرجان وذكر  
 الأسوطي أنه لا شك في جواز روايتهم عن الأنس ما سمعوه سواء علم الأنس  
 بهم أو لا وإذا أجاز الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الأنس وأما  
 رواية الأنس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول الثقة بعد النهم ومنها لا يجوز  
 الاستنجاء بزد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها أن ذبيحته لا تحل  
 قال في الملقط وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه منى عن ذبائح الجن  
 انتهى وقد ذكر الامام الكردري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيبان  
 احكام الجن واولاد الشيطان وبيان القول والكلام على جماعتهم واكلامهم

فوائد

**فوائد الأولى** الجمهور على أنه لم يكن من الجن نبي وأما قوله تعالى يا معشر الجن  
 والإنس ائمنوا بآياتكم رسل منكم فأنقوه على أنهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فأنذروا  
 فمنهم لا عن الله وذهب الضحاك وابن حزم على أنه كان منهم نبي عسكاً بجوريت  
 وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة قال وليس الجن من قومه ولا شك أنهم  
 انذروا فضع أنهم جاءهم أنبياء منهم **الثانية** قال البغوي في تفسير سورة الاحقاف  
 وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان صبوراً إلى الأنس والجن جميعاً قال  
 مقاتل لم يبعث قبله نبي إلى الأنس واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن فقال  
 قوم لا ثواب لهم إلا البجاء من النار والبهاء ذهب ابو حنيفة وعن ابن الزناد  
 كذلك وقال آخرون يثابون كما يثابون وبه قال مالك وابن أبي ليلى  
 وعن ابي الضحاك أنهم يلهون السبع والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه  
 بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز أن مؤمن الجن حول الجنة  
 في ربضها وليسوا فيها انتهى **الثالثة** ذهب الحارث المحاسبي أن الجن الذين  
 يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نزارهم ولا يبرون عكس ما كانوا عليه في  
 الدنيا **الرابعة** صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة في الجنة لا يبرون الله  
 تعالى قال لان الله تعالى لا تدركه الابصار وقد استثنى منه مؤمنوا البشر  
 فنفى على عمومهم في الملائكة قال في اكمام المرجان ومقتضى هذا أن الجن لا  
 يبروه لان الآية باقية على العموم فيهم ايضاً انتهى ولم ينفقه الأسوطي  
 وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها لا تدل على  
 عدم رؤية المؤمنين اصلاً فلا استثناء قال القاضي البيضاوي لا تدركه  
 لا تحيط به واستدل المعتزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف ادليس الادراك  
 مطلق الرؤية ولا نفى في الآية عما في الاوقاف قلعة مخصوص ببعض

مطلب  
 2 الفوائد

وعن الثابت بن عمار ان حماراً  
 من النار يقال لهم كونوا  
 نزاراً كالنهار



مطل  
في احكام المحارم

الحالات ولا في الاستخاص فانه في قوة قولنا كل بصر لا يدركه مع ان النفي  
لا يوجب الامتناع انتهى **احكام المحارم المحرم** عندنا من حرم نكاحه على النسا  
بنسب او مصاهرة او رضاع ولو نكح محرم فخرج بالاذل ولذا العمومة والخولة و  
بالثاني اخت الزوجة وعمتها وخالتها وشمل ام المزني بها وببنها وابا الزاني  
وابنه واحكامه تحريم النكاح وجواز النظر والخولة والمسافة الا المحرم من الرضا  
فان الخولة بها مكروهة وكذا بالصهره الشابه وحرمة النكاح على التأب  
لامشاركه للمحرم فيها فان الملا عنده تحل اذا اذنب نفسه او خرج من اهلية  
وبالشهادة والمجوسية تحل بالاسلام او تهودها او نصرتها والمطلقة ثلاثا  
بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه الضرب بطلانها وانقضاء عدتها  
ومعدنة الضرب بانقضاءها وكذا لامشاركه للمحرم في جواز النظر والخولة  
والسفر واماعيدها فكل اجنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه  
الثلاثة والنساء الثقات لا يمتن مقام المحرم والزوج في السفر ويختص النسب  
باحكام منها عتقه على قريبه لوملكه ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب نفقة  
الفقير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة فابن  
العم والاح من الرضاع لا يمتن ولا يجب نفقته ويفضل المحرم قريبه ومنها انه لا يجوز  
التفريق بين صغير ومحرم ببيع او هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز  
فان فرق صح البيع ومنها ان الحرمة مانعة من الرجوع في الهبة ويختص الاصول  
والفروع من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع احدهما بسرفة حال الآخر  
ومنها لا يقضي ولا يشهد احدهما للآخر ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر  
ولو بزنا ومنها تحريم منكوحه كل منهما على الآخر بجمرة العقد ومنها لا يدخلون  
في الوصية للاقارب ويختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل اصله المحرم

الا

الا دفاعا عن نفسه فان خاف رجوعه ضيق عليه والمجاهد ليقضه غيره ولا قتل فرعه  
الحرني محرمه ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع باصله ومنها لا يجزى الاصل  
بقذف فرعه ويجزى الفرع بقذف اصله ومنها لا يجوز مسافة الفرع الا باذن اصله  
دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسبها والجدا بالاب عند  
عدمه ولو حكما بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية اصله لم يصح الاتفة  
بالاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه بخلاف الاصول لا يترقب جهادهم على اذن  
الفرع ومنها لا يجوز المسافة الا باذنه ان كان الطريق مخوفا فان لم يكن ملحقا  
فذلك لك والافلا ومنها اذا دعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان  
يكون عالما بكونه فيها ولم ارحم الاجداد والجدات وينبغي الاخاف ومنها كراهة  
جبه بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تأديب  
الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والجدات والجدات كذلك  
ولم ادره الا ان ومنها تبعية الفرع للاصل في الاسلام وكتبنا مسائل الجهد وما يقف  
مقام الاب فيه من فن الفوائد ومنها لا يجسبون بدين الفرع والاجداد والجدات  
كذلك واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاق واختص الاب والجد الاب باحكام  
منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا الحفظ وسرأه لالة منه  
للصغير ومنها تولى طو في القفد فلو باع الاب ماله من ابنه او اشترى وليس  
فيه غبن فاحتسب القفد بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب  
والجدة فقط واما ولاية النكاح فلا يختص بهما فنثبت لكل ولي سواء كان عصبة  
او من ذوى الارحام وكذا الصلوة في الجنادة لا يختص بهما وفي الملقط من النكاح  
لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فذلك لم يفرم الا ان يضرب ضربا لا يضرب مثله  
ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالاب عند فقده الا في شتى

مطل  
من المسائل المهمة



عنه مثله ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكر ما خالف فيه المجتهد  
 الفاسد **فائدة** يترتب على النسب اثني عشر حكما تورث المال والولاية  
 وعدم صحة الوصية عند المراجعة ولحق بها الاقرار بالدين في مرض موته وتخل  
 الدية وولاية الزوج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال  
 وولاية الحضانة وطلب الحد وسقوط القصاص **احكام غيبوبة الخشف**  
 يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلوة والجمود والخليفة والطواف وقرأ  
 القرآن وحمل المصحف ومسه وكتابه ودخول المسجد وكراهة الاكل والشرب  
 قبل الغسل ووجوب نزاع الخف والكفارة وجوبا او ندبا في اول الحيض بدنيا  
 وفي آخره نصف دينار وفساد الصوم ووجوب فضائه والغزير والكفارة  
 وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخلافه ونقطع التتابع المشروط فيه وفي الاعتكاف  
 والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر ووجوب المصن في فاسدها و  
 قضائهما ووجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا  
 فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكرا او نفقها ووجوب  
 مهر المثل بالوطى بشبهة او بنكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهرها  
 اذا تم باذن سيده وتحريم الربيبة وتحريم اصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم  
 اصله وفرعه عليها وحلها للزوج الاول ولستدها الذي طلقها ثلاثا قبل  
 ملكها وتحريم وطى اخنها اذا كانت امه وذوال العنة وبطلان خيار العتقة  
 وبطلان خيار البلوغ اذا كانت بكرا وكمال المهر ووجوب مهر المثل للمفوضة و  
 حبسها نفسها لاستيفاء محل مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت  
 السنة والبدعة في طلاقها وكونه نفييا في الطلاق المهر وثبوت النفي في الابداء  
 ووجوب كفارة اليمين لو كان بانه نكحاً ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل  
 الاستبراء

ط 2 احكام غيبوبة الخشف

الاستبراء على قول محمد المفتي به ووجوب النفقة والسكنى المطلقة بعده ووجوب  
 العدة لو كان ذنا او لواطه على قولها ودفع البهيمة للمفوض بها ثم حرقتها ووجوب  
 التعزير ان كان في صينة او مشركة او موصى بمقتضاها او محرم مملوكه له او  
 لواطه بزوجه وثبوت الاحصان وثبوت النسب ووقوع العتق المعلق  
 واستحقاق الغزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لو كانت  
 زنا **فوائد اولى** لا فرق في الايلاج بين ان يكون بجائل او لا لكن بشرط  
 ان يضل الحرارة معه هكذا ذكره في التخليل فيجوز في سائر الابواب **الثانية**  
 ما ثبت للخشف من الاحكام ثبت لمقتضىها ان بقي منه قدرها وان لم يبق  
 قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل كلونها كلية ولم ار  
**الثالثة** الوطى في الدبر كالوطى في القبل فيجب الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى  
 في القبل ويفسد الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها  
 ويفسد الحج به قبل الوقوف على صوابها واختلفت الرواية على قوله والاصح فسادا  
 به كما في فتح القدير ويفسد به الاعتكاف وثبت به الرجعة على المفتي به كما في  
 الشين الا في مسائل لا ثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحد به عند الامام الا  
 اذا تكرر فيقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التخليل للزوج الاول  
 ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكفي بكونها  
 ولايجل بجبال والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع قسري  
 ان يقطع به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقيل والمنس شهوة فهذا اول  
 للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا  
 يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح  
 ولا يجب العدة لو طلقها من غير خلوة **الرابعة** الوطى بنكاح فاسد كالوطى

ط 2 الفوائد

ط الوطى في الدبر كالوطى في القبل الا في مسائل

ط من المسائل اللازمة

ط الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح



بنكاح صحيح الا في مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزداد على المتع وفي الصحيح  
يجب المسمى الثانية الحرة الثالثة عدم الحل للاول الرابعة عدم الاحصان  
به الخامسة للوطي بمالك الميراث احكامها كالوطي بنكاح فيوجب غيرها  
على اصوله وفروعه وخبرم اصولها وفروعها عليه وجوب الاستبراء  
وحرمه ضم اخنها اليها ومخالفة الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به  
التخليل ولا الاحصان السادسة كل حكم يعلق بالوطى لا يعتبر فيه الازال  
لكن يتبعها السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك الميراث عن مهر واحد الا في  
مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم اسلمها وكانا يريدون ان  
لامهر فلا مهر الثانية نكح صبي حرة بالعدة بغير ان نكح وليه وطبها طابطة  
فلا مهر ولا مهر الثالثة ذوق امته من عبده فالاصح ان لامهر الرابعة  
وطى العبد سيده بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى  
لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطى حرة فلا مهر ولم اره الاث  
السادسة للوقوف عليه اذا وطى الموقوفة ينبغي ان لامهر ولم اره السابعة  
الباع له وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حقتي منقولة كذلك  
الثامنة اذن الراهن للمريض في الوطى فوطى طائفاً للحل وينبغي ان لامهر  
ولم اره الا ان النافذة الذي يحرم على الرجال وطى زوجته مع بقاء النكاح  
الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام  
والابلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطى النبهة واذا صارت مفسدة  
اختلف قبلها وديها فانه لا يحل له اتباعها حتى يتحقق وقوعه في قبلها  
وفيما اذا كانت لا تحتمل لصغر او مرض او سمنه وعند امتناعها لقبض  
محل مهرها لم يحل كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى من هو

عليها

مسألة في المسائل اللازمة

في مسائل النكاح

عليها قصاص وليس بها حل ظاهر لثبوت حمل يمنع من استيفاء ما وجب  
عليها النافذة اذا حرم الوطى حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن امن  
نفسه ففترم بالاعتكاف والاحرام مطلقاً والظهار والاستبراء العاشرة اذا اختلف الزوجان  
في الوطى فالقول لنا فيه الا في مسائل ادعى الغيب الاصابة والنكوت وقلن ثبت  
فالقول له مع يمينه لان كانت بكراً ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل الناجيل  
او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لا  
بعد مضيتها الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولو كمال المهر وقال قبله ولك  
نصفه فالقول لها وجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة  
وفي حل بنتها واربع سواها واختها للعالم فلو جاءت بولد لزم من يحمل ثبوت نسب  
ويرجع الى قولها في تكيل المهر فان لاعن بنفيه عدنا الى نصد يقه هكذا ففهمته  
من كلامهم ولم اره الا ان صديحا الرابعة ادعت المطلقة ثلاثاً ان الثاني دخل بها  
فالقول لها الحل للمطلق لا كمال المهر الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت  
عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود  
الشرط فالقول له احكام العقود هي اقسام لازم من الجانبين البيع والشراء والسلم  
والقربة والمراجعة والوصية والتشريك والصلح والحالة الا في مثلين ذكرناهما في  
الفوائد منها والاجارة الا في مسألة ذكرناهما في الفوائد منها والهبة بعد القبض و  
وجود مانع من الموانع السبعة والصدائق والخلع بعوض والنكاح الخالي عن الخيلين  
خيار البلوغ والعق والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل الحرة  
كذلك وجاز من الجانبين الشركة والوكالة والضاربة والوصية والعددية  
والايداع والقرض والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى وجاز من  
احدى الجانبين فقط الرهن من جانب المرهن ولازم من جانب الرهن بعد

مسألة 2 اختلاف الزوجين في الوطى

مسألة 2 احكام العقود

والعدة ان يفسد بغيره فيكون النكاح باطلاً







في احكام الكتابة

وفائدة في احكامه في شرح الهداية وذكره الزيلعي ايضا من خيار العيب  
**احكام الكتاب** يقع البيع بها قال في الهداية والكتابة كالخطاب وكذا الاساس  
اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة انتهى وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان  
يكتب اما بعد فقد بعث عبدى منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس  
وما في المبسوط من تصويره بقوله معنى بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق  
بين البيع والنكاح في شرط الشهود وقيل ليعرف بين الحاضر والغائب فيعنى من  
الحاضر استبان ومن الغائب اجاب انتهى وبيع النكاح بها قال في فتح القدير وصورة  
ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب اخبرته الشهود وقراءته عليهم وقا  
زوجت نفسي منه او نقول ان فلا نكتب الى بخطي فاشهد والى زوجت  
نفسى منه اما لو لم نقل بحضورهم سوى زوجت نفسي لا يستغنى لان سماع الشطين  
شرط وباسماعهم الكتاب او التعبير عنه منها فدمموا الشطين بخلاف ما اذا  
شفا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغب فيك ونحوه  
ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود مختما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهد  
على بذلك لم يجز في قول ابي ح حتى يظلم الشهود ما فيه وجوزه ابو يوسف من  
غير شرط اعلام الشهود بما فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفى  
هذا اذا كان لفظ الزوج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك متى  
لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تنقل طرفي العقد بحكم الوكالة  
ونقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا اجتمع الزوج الكتاب بعد ما  
اشهدهم عليه من غير قراءة واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب  
عليهم وقبل العقد بحضورهم فشهد وان هذا كتابه ولم يشهد وبما فيه لا قبل  
هذه الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح وعنده يقبل ويقضى به اما الكتاب

فصحيح

في احكام

١٧٧

فصحيح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان يتمكن المرأة من اثبات الكتاب عنده  
حجود الزوج الكتاب انتهى واما وقوع الطلاق والصافي بها فقال في البرازية  
الكتاب من الصحيح والاخرس على ثلثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدرا  
مضمونا وثبت ذلك باقراره او بالبينة فكالخطاب فان قال لم اتوبه الخطاب لم يصدق  
فضاء ودبابة وفي المتنق انه يدين ولو كتب على شئ يستبين عليه امره او عبده  
كذا ان نوى صح والالا ولو كتب على الهواة او الماء لم يقع شئ وان نوى وان كتب  
امرأته طالق فهي طالق بعث اليها اولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فما  
لم يصل لا تطلق وان ندم ونحو من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها  
فهي طالق اذا وصل ونحو الطلاق كرجوعه عن التعلق وانما يقع اذا بقي ما سمي  
كتابة او رسالة فان لم ينف هذا القدر لا يقع وان نحو الخطوط كلها وبعث اليها اليها  
لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو حجود الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه  
كتبه بيده ففرق بينهما في القضاء انتهى وذكر الزيلعي من مسائل شتى في الكتابة لاعلى  
الرسم ان الاشهاد عليه او الاملاء وعلى الغير يقوم مقام البينة وفي القصة كتبت انت  
طالق ثم قالت لزوجها اقراء على فقراء لا تطلق ما لم يقصد خطا بها انتهى وقد سئل  
عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا خرافاءها فقراءها هل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه ان  
كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بانه فقالوا الناس والخطى والزاهل كالعالم  
واما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه اقرارين بدي الشهود فهذا  
اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا محل للشهادة بانه  
اقرار قال القاضي التنقي ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة  
على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه  
الرسالة اما بعد فلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من



الحاضر فيكون متكاملا والحامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للخرية وفي حق  
 الاخرين بشرط ان يكون معونا مصدرا وان لم يكن الى الغايب الثاني كتب وقراء  
 عند الشهود ولم ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا به على الثالث ان يقرأ هذا عند  
 غيره فيقول الكاتب اشهدوا على به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا على  
 بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى عليه ما لا اخرج  
 خطأ وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكا  
 بين الطرفين متباينة ظاهرة دالة على انه خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح  
 لانه لا يريد على ان يقول هذا خطي وانحررت لكن ليس على هذا المال ونحوه لا  
 يجب كذا هذا الا في ايدى ارباب العامة والصراف والتسار انهي وكتبا من القضاء  
 من الفوائد انه يعمل بدفعه في البيع والتسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب  
 ملك الكفار بالاستيذان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال ان رسول الملك لم يصدق  
 الا ان كان معه كتابه كحاشي سير الخانية فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في  
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جاز  
 عند الامام وجوزه ابو يوسف للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزه محمد  
 للكل ان يتقن به وان لم يذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الائمة  
 الحلواني ينبغي ان يفتي بقول محمد وهكذا في الاجناس انهي وفي اجازات  
 البرازية امر الصكاك بكتابة الاجازة واشهد ولم يجوز العقد لا تنفذ بخلاف  
 صك الاقرار والمهر انهي واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلا فقا  
 فقبل يقع وهو اقرار به وقبل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتي وهو  
 الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعد وقبل لا يقع وان كتب الاذاني  
 الطلاق وفي المبتغى بالجمعة من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان

كذا خط المصنف والصحيح  
 حرم

في حوزة وبه ناخذ انهي ويجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال في فتح  
 القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهد احدا من اهل ان يكون  
 له سند فيه اليه او يأخذ من كتاب معروف تلاوته الا يدعي نحو كتب محمد بن  
 الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة انهي ونقل الاسيوطي عن ابي اسحق الاء  
 سفياني الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى  
 مصنفها انهي ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قوله يجوز الاعتماد على  
 اشارته فالكتابة اولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في  
 يد فقال في الخانية ولو ادعى من الكتاب والشهادة تسمع دعواه لانه عسى لا  
 يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها وفي النسخة سئل عن كل  
 عن جماعة بالدعوى لا سيما عن نسخة يقرأها بعض الموكلين هل يسمعها القاضي  
 قال اذا تلفها الموكيل من لسان الموكل صح دعواه والا لا انهي وفي شهادات  
 البرازية شهد احدهما عن النسخة وقراء بلسا وقراء غير الشاهد الثاني منها وقراء  
 الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه لا يبين القاري من الشاهد وذكر  
 القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذا اشار الى مواضعها انهي وفي الصدفية  
 شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد وبالله ان يجب وهذا اصطلاح القضاة  
 وفي النسخة سئل على بن احمد عن الشاهد اذا كان يصف حد ودل على حين ينظر  
 في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل يقبل شهادته فقال اذا كان ينظر بعقله في  
 عن النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به فخرج استعانة كقاري القرآن من المحي  
 فلا بأس به انهي واما المبالغة بالكتاب فذكرها في كماله الوافعات الحسامية  
 في فضل النسخة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع من رآه واما الوصية  
 بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكا بخط يده اقرارا بمال او وصية ثم

هو ان ينقل بنقل

طلب  
 الوصية بالكتابة



2 اللوازم

في احكام الاشارة

طريق يمين الاخرى

قال لاخر اشهد على من غير ان يقرأ له وسعه ان يشهد انتهى وفي الحاشية من الشهاد  
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال  
 علماء لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم وسعه ان يشهدوا بالصحة  
 انه لا يسعهم وانما جعل لهم ان يشهدوا بالحدى معان ثلثة اما ان يقرأ الكتاب  
 عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لم اشهدوا  
 على بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم ما فيه ويقول  
 هو اشهد واعلى بما فيه وتامة فيها انتهى **احكام الاشارة**  
 الاشارة من الاخرى معتبرة وقائمة بمقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة  
 وهبة وهرن وكناح وطلاق وعناق وبراءة وقرار وقصاص الا في الحدود  
 ولوحد قذف وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص  
 كالحد ودهنا فلا يثبت بالاشارة وتامة في الهداية وقد اقتصر في الهداية  
 وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة ولا تقبل شهادة كحاشي  
 التهذيب واما يمينه في الدعاوى ففي ايمان خزائن الفتاوى وتحليف الاخرى  
 ان يقال له عليك عهدتي وميثاقي ان كان كذا فيشتر به ليفهم ولو حلف بانه  
 كانت اثارته اقرارا بانه تعا وظاهر اقتضاها الشايع على استثناء الحدود  
 فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم ار الا ان فيها نقلا صريحا وكتابة الاخرى  
 من ان تكون معروفة والام يعتبر كما في فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان  
 المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بنصوت منه لان العادة  
 منه ذلك فكانت بيانها اجملة الاخرى انتهى واما اشارة غير الاخرى فان  
 كان معتقلا للثان ففيه اختلاف والفتوى على انه ان دامت العلة الى وقت  
 الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الاستداد بسنة  
 وهو

اشارة الخبير والاشارة

وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا للثان لم يعتبر اثارته مطلقا الا في اربع الكفر  
 والاسلام والنب والافناء كذا في تلخيص المجتبى ويزاد اخذ من مثله الافناء  
 بالرأس اشارة السبع في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب لانه يحتاج  
 فيه لحقق الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قد مرناه او اخذ من الكتاب والطلاق  
 اذا كان يقرب اليهم كما لو قال انت طالق هكذا واثار ثلث وقت بخلاف ما  
 اذا قال انت طالق واثار ثلث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان  
 حكم انت هكذا مستورا باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم  
 الى صيد فقتله يجب الجزاء على الشير وهذا فروع لم ارها الا في الاشارة  
 الاخرى بالقرأة وهو جنب ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قولم ان الاخرى  
 يجب عليه تحريك لسانه لعل التحريك قرأة الثاني علق الطلاق بمسئلة اخرى  
 فاشارة بالنية وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث ولو علق بمسئلة رجل نطق  
 فخرس فاشارة بالنية وينبغي الوقوع **قاعدة** فيها اذا اجتمعت الاشارة والعبارة  
 واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والنية يتعلق العقد بالشار اليه فقط  
 في الهداية من باب المهر ان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق  
 العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار ذانا والوصف يتبعه وان كان  
 من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والنية  
 الملح في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى انت  
 من اشترى فصاعلى انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس  
 ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر لا ينعقد العقد لان اتحاد الجنس انتهى  
 قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في الكناح والبيع والاجارة وسائر  
 العقود ولكن ابوح جعل الجزاء لخل جسا والحر والعبد جسا واحدا فتعلق

مطلبا فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة



بالمشار إليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدن من الخلل وأشار إلى الخمر  
 أو على هذا العبد وأشار إلى حر ولو سمي حراما وأشار إلى حلال فلها الحلال في  
 الأصح ولو سمي في البيع شيئا وأشار إلى خلافه فإن كان من خلاف جنسه  
 بطل البيع كما إذا سمي يا فتوتا وأشار إلى دجاج لكونه بيع المعدوم ولو سمي  
 ثوبا بهرويا وأشار إلى مروي اختلفوا في بطلانه أو صاده هكذا في الخائبة  
 في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفض ونظير الفض الذكر والأنثى  
 من بني آدم جنان بخلافه من الحيوان جنس واحد فله الخيار إذا كان الجنس متحد  
 والغائب الوصف وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الإمام زيد فبان  
 عمر لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام القائم في الحراب على ظن أنه زيد فبان  
 أنه عمر فيصح ولو نوى بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ  
 فاذا هو شاب يصح لأن الشاب يدعى شيخا لعمدة وقياس الأول أنه لو صلى على جنازة  
 على أنه رجل فبان أنه امرأة لم يصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الإسلام الغني  
 في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلوة في مسجد في هذا الفضل من الفضل  
 صلوة فيما سواه أن الاعتبار للتسمية عند أصحابنا فلا يختص الثواب بما كان في أرضه  
 صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما قاله وأما في النكاح فقال في الخائبة رجل له  
 بنت واحدة اسمها عائشة فقال الأب وقت العقد زوجت منك بنتي فإطعمه  
 لا يفقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب زوجت منك بنتي فإطعمه  
 هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبل جازا انتهى ومقتضا  
 أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار إلى بنته الصحة بقولية على الإشارة وكذا  
 لو قال زوجتك هذه العرصة فكانت اعجوبة أو هذه العجوز فكانت شابة أو هذه  
 البيضاء فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات

باب الاقتداء

والعلم

والعلم والذنول وأما في باب الإيمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب  
 فكله بعد ما تناخ حنت ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحبل فأكل بعد ما صار كبشاً حنت  
 لأن في الأول وصف الصبي وإن كان داعياً إلى الإيمان لكنه منهي عنه شرعاً وفي  
 الثاني وصف الصغر ليس بداعٍ إليها فإن المنع عنه أكثر امتناعاً عن لحم الكبش  
 ولو حلف لا يكلم عبداً فله أن هذا أو امرأة هذه أو صديقته هذا فذالت الأضافة  
 فكله لم يحنت في العبد وحنت في المرأة والصديق وإن حلف لا يكلم هذا الطبيب صاحب  
 فباعه ثم كلفه حنت **قوله في المالك** قال في فتح القدير المالك قدرة  
 يشنها الشارع ابتداء على التصرف فخرج بخلاف الوكيل انتهى وينبغي أن يقال إلا ما  
 كالمحور عليه فإنه مالك ولا قدرة له على التصرف والمبيع المنقول يملك للمشتري  
 ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الحياض القدسي بأنه الاختصاص  
 المحاجر وأنه حكم الاستيلاء لانه بدني لا غير إذا المملوك لا يملك كالكسور لا يكسر  
 لأن اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد أن يكون المحل الذي ثبت الملك فيه  
 خالياً عن الملك والحالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء  
 لا غير إلى آخره وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاوضات المالية والأموال والناع  
 والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والقيمة والاستيلاء على المباح  
 والأحياء وتلك اللفظة بشرطه ودية القتل يملكها أو لأنتم تنقل إلى الورثة ومنها  
 الغرة يملكها الجنين فتورث عنه والغاصب إذا فعل بالمفصوب شيئاً زال به اسمه  
 وعظم منافعه ملكه وإذا غلط المشتري بمثل يوجب لا يمين ملكه الثانية لا يدخل في ملك  
 الإنسان شيء بغير اختياره إلا الأثر اتفاقاً وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت  
 الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزيلعي وكذا إذا وصى للجنين يدخل في  
 ملكه من غير قبول استحساناً لعدم من يلبى عليه حتى يقبل عنه انتهى وزدت ما ذهب

باب أسباب التملك







مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث  
قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرق قهدين لا يملكها  
بارث الا اذا ابراء الميت غريمه او اداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو ادا  
من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فتصير  
مشفوعة بدين يغلا يملكها فلو ترك ابنا وقتا ودينه مستغرق فاداه وارثه ثم  
اذن للميت في التجارة او كاتبه لم يبيع اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة  
المستغرقة بالدين فانما يبيعه القاضى والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقيمة  
فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا عالم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقسموها  
ثم ظهر دين محيط او اوردت القسمة وللوارث استخلاص التركة لقضاء الدين ولو  
مستغرقا وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمال مختص فيه فهل سقط الدين  
وما يأخذ ميراثا ولا وما يأخذ دين قال في آخر البرازية استغرق التركة  
بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث  
بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد البيع ببيع ويرد عليه  
وبصير مغرور بالجارية التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويقتصر  
وصى الميت بالبيع في التركة مع وجوده واما ملك الموصى له فليس خلافة عنه  
بل بعقد تملك ابتداء فانعكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكرنا الصدر الشهيد  
في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح  
شراؤه ما باع الميت باقل مما باع الميت قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشرة  
يملك الصداق بالعقد فالزوايد لها قبل القبض وانما الكلام في تصنيف الزيادة  
مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح الكنز وقد منا  
ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا و

بعده

بعده بقضاء او رضا وفائده في الزوايد الحادية عشر في استقرار الملك فيستقر في البيع  
عن الخيار بالقبض ويستقر الصداق بالدخول او الخلوة او اللوث او وجوب العدة عليها  
منه قبل النكاح كما او صحنه في الشرح والآخر من زيا دى أخذ من كراههم والمراد  
من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالهلاك وفي الصداق الامن من تظلم  
بالطلاق وسقوطه بالردة وتقبل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره  
على القبض لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون  
بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف من المبيع فانه  
لا يقبله بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك في الغصوب والستهلاك فاستند  
عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غصب الغصوب وضمن قيمته ملكه عند  
مستند الى وقت الغصب وفائده تملك الاكساب وجوب الكفن ونفوزة  
البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطا للقضاء  
بالقيمة لاحكامنا بتأ بالغصب مقصودا ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة  
كذا في الكشف من باب النفي وفي الهداية من النفقة لها نفق المودع على ابوى المودع  
بلا اذنه واذن القاضى ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمنا  
فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمنا استند ملكه الى وقت التقدي  
فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها انتهى وفي شرح الزيارات  
لقاضين من اول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال الغصوب عن ملك  
المالك عند اداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب  
وفي حق غيرهما يقتصر على التضمين الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعى بمنصا من ان  
يجعل الزوال مقصورا على الحال فحينئذ يستند في حق الكل لان الروال في حق  
المالك والغاصب استند لا يكون الغصب سببا للملك وصفا حتى يستند في حق الكل

قال  
في الملك في الغصب  
والستهلاك



بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرها الا اذا اهل  
بالاستناد حكم شرعي لان حكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم  
ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا اودع العين ثم هلكت عند  
المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا يرجع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصلا  
مورعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها  
ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو  
كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على  
الغاصب لانه المودع وان جاز تقضيه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو  
المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تقضيه اخذها  
بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود  
من الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها  
والمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ماضيه للمالك فان هلك بعد الحبس هلك  
بالقيمة وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمنها كالكوكيل بالشرعي لان الغاية وصف  
وهو لا تقابل شيئا ولكن تختار الغاصب ان شاء اخذها وادعى جميع القيمة وان  
شاء ترك كحافي الكوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجدها ورهنها فهو والودع  
سواء وان اغارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير  
او الموهوب له كان المالك لها لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان  
قرار الضمان عليهما فكان المالك لها ولو كان مكانها مشترقا ضمن سلب الجارة  
له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت  
محرما عنه وان ضمن الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنية  
فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول وكذا

لو ابراه المالك بعد التقضين او وهبه له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن للمالك  
الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال  
ان سلمتها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على رد العين فلا يجوز  
تقضيه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وعام القريبات فيه  
الثانية عشر للملك اما للعين والمنفعة معا وهو الفالسا واللعين فقط والمنفعة  
فقط كالعبد الموصى بالمنفعة ابدا رقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعة  
الموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد والغلة والكسب  
للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في  
غيرها ويخرج العبد من التملك ولا يملك استخدامهم الا في وطنه وعند اهله في  
الصالح الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى  
ولو جنى العبد فالغذاء على الخدم فان مات دجج ورثته بالغذاء على صاحب  
الرقبة فان ابى بيع العبد فان ابى المخدم والغذاء فذاه المالك او فخره بطلت  
الوصية وارث الجارية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان  
نقصها اشترى بالارض خادما ان بلغ والايح الاول وضم الى الارض واشترى به  
خادما ولا قصاص على قائله عند ما لم يجتمعوا على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمة  
يشترى بها آخر ولو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمته يشترى بها خادما هكذا في  
وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك فان  
بلغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان  
نظاير المرض باعه القاضي ان رأى واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات  
المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كحافي الظهيرية وما في الزيلعي من انه  
لا يجب صدقة فطره فسبق قلم كحافي فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا تجب على



الموصى له بخلاف نفقته وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز إلا برضاه فان بيعه  
لم ينتقل حقه الى الثمن إلا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنايات بخلاف  
ما قل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبداً وينتقل حقه فيه من غير عقد يده  
كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى يده ذكره قاضيان من الوقف وكالمدير  
اذا قل خطأ يشتري بقيته عبداً ويكون مديراً من غير تدبير ذكره الزيلعي من  
الجنايات ولم أر حكم كتابه من المالك وينبغي ان يكون كاعتاقه لأب التزاع  
وحكم اعتاقه من الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم أر حكم  
وطى المالك وينبغي ان يحل لانه تابع لملك الرقبة وقيد الشافعية بان تكون  
من لا تحل والأفلا النالك عشر بملك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في  
الهبة بوجوه دمانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه في الصدقة مما ذكرناه  
في اصل الملك الرابعة عشر بملك العقار للشفيع بالآخذ بالتراضي او قضاء القاضي  
فقبلها لا ملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا باع ما يستفيع بـ  
**تنبيه** قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغي ان له الاعارة  
وأما المستأجر فيجوز ويغير ما لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى  
لا يجوز ويغير وآثافية جعلوا ذلك أصلاً وهو ان من ملك المنفعة ملك الاعارة  
والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاعارة ويجعلون المستعير والموصى  
له بالمنفعة مالكاً للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان العارية  
اباحة النافع لا تملكها والمذهب عندنا انها تملك النافع بغير عوض فهي كالأجرة  
تملك النافع وانما لا يملك المستعير الاعارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا  
يملك ان يملكها بعوض ولانه لو ملك الاعارة لملك أكثر مما يملك فانه ملك المنفعة  
بل عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه لو ملكها للزم احد الامرين الغير الجائزين

لزوم

هذا هو الوجه في الاعارة  
وهو ان المستعير لا يملك الاعارة  
بل الانتفاع بها فقط

لزوم العارية او عدم لزوم الاعارة وهذا ان التعليل ان يشملان الموقوف عليه  
والمستعير وهما سواء على الرجح فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل  
انما له الانتفاع وهو ضعيف لان له الاعارة وتماه في فتح القدير من الوقف  
أما اعارة المقطع ما قطعه الامام فافق العلامة قاسم بصحتها قال ولا ترجح  
اخراج الامام له في اشياء المدة كما لا ترجح موت المجرى في اشائها ولا لكونه  
ملك منفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابل  
مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لما أعد له لا  
نظير المستعير لما قلنا واذا مات المجرى واخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ  
الاعارة لان انتقال الملك الى غير المجرى كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها  
اعارة الاقطاع وهي اعارة المستأجر واعارة العبد الذي ضلح على خدمته مدة  
معلومة واعارة الموقوف عليه الغلة واعارة العبد المأذون ما يجوز عليه  
عقد الاعارة من مال التجارة واعارة ام الولد انفق وقد الفت رسالة في  
الاقطاعات واخرى سميتها الخفة المرضية في الاراضي المصرية وفيما افق به  
العلامة قاسم التصريح بان للامام ان يخرج عن المقطع متى شاء وهو محمول على  
ما اذا قطعه ارضاً عامرة اما اذا قطعه مواتاً فاحياه ليس له اخراجه عنه  
لانه صار مالاً للرقبة كما ذكره ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج  
**القول في الدين** وعرفه في الحاوي القدسي بانه عبارة عن مال حكمي يحدث في  
الذمة ببيع او استهلاك مال او غيرها وايضاؤه واستيفاءه لا يكون الا بطريق  
المقاصة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم صار الثوب ملكاً له  
واحدث الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكاً للبايع فاذا دفع المشتري عشرة الى  
البايع وجب مثله في ذمة البايع ديناً وقد وجب للبايع على المشتري عشرة

(الاقطاع م)



بدل عن الثوب ووجب للشري على البايع مثلها بدل عن المدفوعة اليه فالتقيا  
 قصاصا انتهى وتفرع على ان طريق ايقافه انما هو المقاصة انه لو ابراه عنه بعد  
 قضائه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من  
 قسم الفوائد واختص الدين باحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً  
 ما لا يفسد الا بالاداء او الابرار فلا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونها  
 بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة في المقتضى  
 بغيرها كالبيع واما المضمونة بنفسها كالمنسوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح  
 عن دم العمد والبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها  
 لانها ملحقة بالديون قال الاسيوطى معزيا الى السبكي في تكملة شرح المهذب  
 فرع حدث في الاعصار القرينية وقف كت اشتراط الواقف ان لا تقار الابرهن  
 او لا يخرج من مكان تحميمها الابرهن او لا يخرج اصله والذي اقول في هذا ان  
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا  
 بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد امانة  
 فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهنا فاسداً ويكون في يد خازن  
 الكتب امانة لان فاسد الحقوقي الضمان كصحيحها والرهن امانة اذا اراد الرهن  
 الشرعي وان اريد مدلوله لغته وان يكون تذكيرة فيصح الشرط لانه غرض  
 صحيح واذا لم يعمل مراد الواقف فيجوز ان يقال بالبطلان في الشرط المذكور محلا  
 على المعنى الشرعي ويجوز ان يقال بالصحة محلا على اللغوي وهو الاقرب تصحيحها  
 للكلام ما امكن وحديث لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجوز اخراجها  
 به لقدره ولا بدونه امالا فانه خلاف شرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه  
 قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها من

ملاك  
 في بيان وقف الكتب

ضامها

ضامها ان يجب على ناظر الوقف ان يكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها  
 وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه لبطاله وهو  
 كما حملنا عليه قوله الابرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز  
 الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضع في خزانه الوقف ما يتذكره هو به  
 اعادة الموقوف وتذكر الخازن به مطالبته فينبغي ان يصح هذا ومتى اخذ على غير  
 هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا له  
 ان يأخذها فاذا اخذها طالس الخازن برد الكتاب ويجب عليه ان يرده ايضا  
 بغير طلب ولا يعذر ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى حتى يصلح اذا ذكره  
 بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما امكن وحديث يجوز اخراجها بالشرط المذكور  
 ويمتنع بغيره لكن لا يثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف  
 قوف اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون  
 لو قايه ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن  
 بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا اهلك لم يجب  
 شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب انتفاع شرطه  
 وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد **وسهيا** صحة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن  
 الاعيان والابرار عن دعواها صحيح فلو قال ابرارك عن دعوى هذا العين صح  
 الابرار فلا تمنع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى  
 هذه لم تمنع دعواه وبينته ولو قال ابرارك عنها او عن خصوصتي فيها فهو  
 باطل وله ان يجاسم وانما ابراه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي  
 الحاكم من الاقدار لاحق لي قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والاحارة  
 والمحد والقصاص انتهى وبه علم ان يبرأ من الاعيان في الابرار العام لكن في

مطالع  
 في بيان الاسرار وعدم  
 استنفاع الدعوى بعده



مدانيات القنية افترق الزوجان وابل كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى  
 وكان للزوج بذر في ارضها واميان قائمة والحصاد والاعيان القائمة لا تدخل في  
 الابرار عن جميع الدعاوى انتهى ويدخل في الابرار العام الشفعة فهو مسقط لها  
 قضاء لا ديانة ان لم يقصد هاتما في الوالدية وفي الخاتمة الابرار عن العين  
 المصوبة ابرار عن ضمانها وتصير امانة في يد المصاحب وقال زفر لا يصح الابرار  
 وتبقى مضمونة ولو كانت العين منه لكانت صح الابرار وبرى عن قيمتها انتهى  
 فقوله الابرار عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابرار فالابرار  
 عنها السقوط الضمان صحيح ويحل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل  
 الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتخصيل واليمين حاصلة **فوائد الاولى**  
 ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم وبدل الصرف والقرض و  
 الثمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع العقار كحما كبتا في شرح الكفر  
 عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا  
 الا الدية والمسلم فيه واما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا **الثانية**  
 ما في الذمة لا يتيقن الا بقض ولذا لو كان لها دين بسبب واحد فقضى احدها  
 نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح تفريقه على ان ما في الذمة لا يصح قسمته  
**الثالثة** الاجل لا يحل قبل وقته الاموت المديون ولو حكما بالحقا مردنا  
 بد الحرب ولا يحل بموت الدين واما الحرب اذا استرق وله دين مؤجل فقوله  
 بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما الجنون  
 فظاهر كلامهم انه لا يوجب الحلول لامكان التحصيل بولي **الرابعة** الحال  
 يقبل التأجيل الا ما قد مناه والحيلة في لزوم القرض شيان حكم المالكى بلزوم  
 بعد ما ثبت عنه اصل الدين او ان يحل القرض صاحب المال على رجل الحنة

مدانيات القنية افترق الزوجان وابل كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى

اوستين يصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية  
 الحال لا يقبله بعد اللزوم الا اذا نذر ان لا يطالب به الا بعد شهر او اوصى بذلك  
 وشرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه ايضا ان لا يكون مجزوا  
 جهالة متفاحسة فلا يصح التأجيل الى مهبل الرج ومجى المطر ويصح الى الحصاد و  
 الديار وان كان البيع لا يجوز بين مؤجل اليها كذا في القنية **تنبيه** قال الدين  
 للمديون اذهب واعطى كل شهر فليس بتأجيل لانه امر بالاعطاء **الحكم الرابع**  
 لا يصح تعليقك من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون وكيله قابضا  
 للموكل ثم لفنه ومقتضاه صحة عزله عن التسلط قبل القبض وفي وكالة  
 الواقعات الحاسمية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها  
 منه فقضى مكانها دنا نير جاز لانه صار الحق للموكل له فذلك الاستبدال انتهى  
 وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسلط وفي ضية الفتى من الزكوة لو  
 تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكوة وامره بقبضه فقبضه  
 اجزاه ومن هبة البرارية وهب له دينا على رجل وامره بقبضه جاز استحسانا  
 وان لم يأمره لا ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جاز والبت  
 لو وهبت عمرها من ابها او لابها الصغير من هذا الزوج اذ امرت بالقبض صحت  
 والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مدانيات القنية قض  
 دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضى جاز ثم رقم لاخر بخلافه ولو اعطى  
 الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له  
 كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البايع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على  
 المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو فالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي  
 لا يجوز اقرارها به انتهى وخرج عن تعليقك الدين لغير من هو عليه الحوالة فانما

قال الدين للمديون اذهب واعطى كل شهر فليس بتأجيل

مطلد تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكوة وامره بقبضه فقبضه



هذا هو الأصل في الزكاة

في مسائل عدم صحة  
تمليك الدين من غير  
من عليه الدين

كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلعي منها وخرج ايضا الوصية به لغير من هو  
عليه فانها حايضة كما في وصايا البرازية والستني ثلاث وفتح الامام الاعظم  
على عدم صحة تمليكه من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبدا بما عليه  
ولم يعين البيع والباع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما واجمعوا انه لو  
وكل مديونه بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر بان  
يعمل العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر **الخامسة** لا تجب  
الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بينة عليه فلو كان على مقرري  
جبت الا اذا كان مقلدا فاذا قبض اربعين درهما ما اصله بدل تجارة وجب  
عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكنز انواع الديون  
**ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع** الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوبه  
شرائه لقول الزيلعي في آخر باب التيم والبراد باليمن الفاضل عن حاجته التا  
السترة كذلك فيما ينبغي ولم اره التا الزكاة والمراد به فيها ما له مطالبي  
من العباد فلا يمنع دين الذم والكفارات ودين الزكاة مانع والرابع الكفا  
واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كما في شرحنا على المنار  
من بحث الامر الخامس صدقة الفطر والنفق على منعه وجوبها **تنبيه**  
دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره وينبغي وجوب زكوة لو كان للتجارة  
كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس لا يمنع اتفاق السابعة نفقة القر  
وينبغي ان يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان  
الصدقة التا من ضمان سرية الاعناق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديا آخر  
التاسع الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية يمنعها كصدقة الفطر **تمت**  
قد صفا انه لا يمنع ملك الوارث للزكاة ان لم يكن مستغرقا وينبغي ان كان

مستغرقا

هذا هو الأصل في الزكاة

التاسع والاربعون  
الدين لا يمنع

مستغرقا وينبغي نفاذ الوصية والتبرع من المريض وينبغي اخذ الزكاة والدفع  
الى المديون افضل **ما ثبت في ذمة المحصر وما لا يثبت** اذا هلك المال  
في الزكاة بعد وجوبها لا يثبت في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساع  
بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال  
وكذا بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر بعده فانها لا تجب  
وما يجبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغنى والفقير كزكاة الصيد  
وفدية الخلق والباس والطيب لغيره وكفارة اليمين وما يكون الصوم  
مشروطا بعبارة كفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل  
ودم التمتع والقران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار لاعتباره وقت تكفيره بالصوم  
وكذا يفرق في فدية الشيخ الثاني فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه  
الاخراج **ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه** اما حقوق الله تعالى كالزكاة  
وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التز  
فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالزكاة واذا اوصى بحقوق الله  
تعالى قدمت الفرائض وان اخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت  
في القوة بدئ بما يلهيه واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا  
العتق والمجاعة والامتنع بالتقديم والتاخير ما لم ينص عليه وتماه في وصايا  
الزيلعي **تذنب فيما يقدم عند الاجتماع من غير الديون** ثلاثة في السفر  
جنب وحايض وميت ونمته ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو  
اولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيم للكل وان كان الماء  
مباحا كان الجنب اولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح  
اها ما للمراة فيغسل الجنب وتتم المراة ويسمى الميت ولو كان الماء بين الاب

فيما يثبت ذمة  
المحصر وما لا يثبت

هذا هو الأصل في الزكاة

هذا هو الأصل في الزكاة



والابن فالاب اولى به لان له حق تلك مال الابن ولو وهب لم قدر ما يكفي  
 لاحد من قالوا الرجل اولى به لان الميت من اهل قبول الهبة والمراة لا تصلح  
 لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان  
 هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقيد الملك وان انقل بم القسمة كذا في فتاوى  
 قاضيان ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل  
 الجنب فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا وصى به لاهل  
 الناس ولا يكفي الا احدهم واما من به نجاسة وهو محدث ووجد ماء يكفي  
 لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانحسار وعلى هذا  
 لو كان مع الثلاثة نجاسة يقدم عليهم ولما اجمع جنازة وسنة وقية  
 قدمت الجنازة واما اذا اجمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اراه وينبغي تقديم  
 الفرض ان ضاق الوقت والا لكسوف لانه يخشى فواته بالانحسار ولو اجمع  
 عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع جمعة او فرض  
 ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوزن والتراخي  
 اما الحد واد اذا اجتمعت ففي المحيط واذا اجمع حدان وقدر على درء احدهما  
 درئ وان كانت من اجناس مختلفة بان اجتمع حد الزنا والسرقة والشر  
 والقذف والفقير بدئ بالفقير فاذا برء احد للقذف فاذا برء ان شاء برء  
 بالقطع وان شاء بدئ بحد الزنا وحد الشرب آخرها الثبوت بالاجتهاد من  
 الصحابة وان كان محصنا يبداء بالفقير ثم بحد القذف ثم بالزنا ويلقى غيرها  
 انتهى ولو اجمع التعزير والحد ود قدم التعزير على الحد ود في الاستيفاء  
 لتحضه حقا للبعد كذا في الظهيرية ولم ارا لآن ما اذا اجتمع قتل القصاص  
 والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطع الحق العبد وما اذا اجتمع قتل

في اجتمع القصاص والحد

في اجتمع الكسوف مع الجمعة او فرض وقت

في اجتمع الحدين

الزنا

الزنا والردة وينبغي تقديم الزنا لان به يحصل مقصودها بخلاف ما اذا قدم  
 قتل الردة فانه يفوت الزنا واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف  
 حصل مقصود القصاص والردة وان فات الزنا **فروع** يقرب من هذه المسائل  
 مسائل اجتماع الفضيلة والنقيصة فمنها الصلوة اول الوقت باليتم وآخره بالوضوء  
 فعندنا يستحب التأخير ان كان طلع من وجود الماء آخره والا فالقديم افضل ولم  
 ار لاصحابنا انه يتم في اوله ويصلى فاذا وجد آخره تقضاء وصلى ثانيا ولا يبعد  
 القول بافضليته وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها لو  
 صلى صغرا صلى في الوقت المستحب وان اخر عنه صلى مع الجماعة فالافضل  
 التأخير ومنها لو كان لو اسبغ الوضوء تقوت الجماعة ولو اقتصر على مرة ادركها  
 فينبغي تفضيل الاقتصار لا ادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على  
 الخفين لمن يرى جواربه والا فافضل وكذا بحضرة من لا يراه ومنها التوضي  
 من الخوض افضل من النهي بحضرة من لا يراه والا فافضل منها لو خاف فوت الركعة  
 لو شئ الى الصف ففي الشيعة افضل ادراكه في الركوع وقول النوري في شرح المراد  
 لم ارفه لاصحابنا ولا غيرهم شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى  
 قايما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلى قاعدا  
 ومنها لو كان لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلى قايما لا تقدر  
 قراءها ومنها لو ضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلوة تركها وجوبا ولو  
 ضاق الوقت المستحب عن استيعاب السن وينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلوة في  
 المستحب ومنها تقديم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين  
 المقربة في المرض ومنها باب امامة يقدم العلم ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاست  
 ثم الاصم وجهان الحسن خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوبا

في اجتماع الفضيلة والنقيصة

في اجتمع تقديم العلم



ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على المفقود ثم التيمم عن الحدث على التيمم عن الجنابة و  
تمامه في النحر ويقرّب من هذا السائل بعض اخصال الكفاة تقابل البعض  
فالعالم العجمي كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل نسبها وكذا شرفه **خاتمة**  
لا يقدم احد في التزام على الحقوق الا بمرح ومعه سبق كالادخام في الدعوى  
والافتاء والدرس فان استورا في المحي افرع بينهم انتهى **القول في ثمن المثل**  
**واجرة المثل ومهر المثل وتوابعها** اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب  
التيمم قال في الكنز ولو لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يقيم والابن يقيم وفسره في  
العناية بمثل القيمة في اقرب موضع يعرف فيه الماء او يغير يسير وفسره الزيلعي  
بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت عزته او في اغلب الاوقات  
والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حالة التقويم ويصير ان لا يعتبر ثمن المثل  
عند الحاجة الى سد الرق وخو والهلاك وربما تنصار الشربة الى دنائير  
فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء لنفسه ومنها باب الحج فتمن  
المثل للزاد والماء على القدر اللايق به وكذا الراحلة كما في فتح القدير ومنها  
على قول محمد اذا اختلف المبتاعان في الثمن او تفاخرا وكان المبيع كالكا فان البيع  
ينسخ على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او قلها قال في  
ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تقديره كيف يرجع  
قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيحا لا عيب ويقوم وبه العيب  
فان كان ذلك ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر  
اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الهمام وينبغي  
اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا  
كان قيميا فالاعتبار بقيمته يوم القبض او يوم التلف قال

طلب  
2 ثمن المثل

بما هو عليه

ومنها

ومنها المقبوض القيمي اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المقبوض  
المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة رضي الله عنه تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو  
يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها التلف بلا غصب تعتبر قيمته  
يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض  
لانه به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره  
الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة ومنها  
العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتنا يضمن الاقل من قيمته ومن  
ارشده هل المعتبر يوم الجنابة او قيمته يوم اعتقاقه ومنها الرهن اذا هلك  
بالاقل من قيمته ومن الدين والمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة  
فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي  
ومنها الواخذ عن الارز والعديس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا  
مثلا لينفق عليه ثم اخفاه بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ  
او يوم الخصومة قال في التهمة يعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل  
كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر قيمته وقت  
الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد المشترك اذا عتق  
احدهما وكان موصلا واختار الساكن بضمه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق وكما  
اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي ومنها قيمة ولد المفقود  
الحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقدر عليه وحكاه في النهاية  
ثم حكى عن الاسيحي ان يعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار  
يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترتب  
عنها وهذا ذكره الزيلعي او لا الاعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء و

بما هو عليه  
بما هو عليه  
بما هو عليه



لم ار من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الخائنة وفي الكثر وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم او الاحرام ففي الكثر في الثاني بتقويم عدلين في مقتل او اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يجز عا لكها والمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سب الرجلان يتعرفه في مال غيره - بغير اذنه ولم اره صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذا احبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار لقيمتها قبل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطه لا سبيله عندنا الاحكام ومنها قيمة الصداق اذا تصدق بالطلاق قبل الميسر وكان هالكاً ولم اره صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التزك لما قد مناه انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاعتنوها **الكلام في اجرة المثل** يجب في مواضع احدها الاجارة في صور منها الفاسدة ومنها لو قال له التاجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافليك كل شهر كذا وقيل يجب المستحق ومنها لو قال مستوي العين للتاجر اعمل كما كنت تعمل ولم يعلم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يتاجر به وكان الصانع معروفا بملك الضعة ويجب اجرة المثل على قول محمد وبه يفتي ومنها في غصب المنافع اذا كان الغاصب مال يبيع او وقف او معة للاستقلال على الفتى به وليس منها ما اذا خالف المتاجر فيما شرط بان يحمل اكثر من المستر وطه فانه لا يجب اجرة ما راد لان الضمان والاجر لا يجتمعان ومنها اذا فسدت المسافات والزارعة كان للعا

ط  
في الكلام في اجرة المثل

اجر

اجر مثله ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستقصد ومنها اذا فسدت المضاربة فللعامل اجر مثله الا في مسألة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكوة يستحق اجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان المأخوذ اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر له ومنها الناصر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كما في الخائنة وهذا اذا عين القاضي له اجرا فان لم يبين له وسمى فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له اجر النظر والعمالة لو عمل مع العملة انتهى ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا بقدر اجرة مثله جاز وما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القنية ومنها القسام لو لم يتاجر بمعين فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر والسجلات اجرة مثله **تمت** **الاول** قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقضاء او الرضى والاقلا اجر كما في القنية الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مستحق في عقد فاسد فان كان معلوما لا يزد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالعام المبلغ الثالث يجب اجر المثل من جنس الدارم والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متعاقبا منهم من استقصى ومنهم من يساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجب احدى عشر بخلاف التقويم حتى لو اختلف التقويم في مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاحتياط بالكثرة ذكره الاقطع في باب السرقة الخامس اجر المثل في الاجارة الفا

ط  
في نكاح القول في اجرة المثل بعد انقضاء المدة



يطيب وان كان السب حراما والكل من القية وقد مناحكم زيادة اجرة المثل  
 في الفوائد **الكلام في مهر المثل** الاصل في اعتبار حديث بروع بنت  
 اسحق في شرح الكنز ما هو ومن يعتبر وانا الكلام هنا في المواضع التي يجب  
 فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصلح مهر كالنكر  
 والخنزير والخرق والقرآن وخدمة زوج حرة ونكاح اخرى وهو نكاح النفاق  
 ومجهول الجنس والتسمية التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط  
 الدخول في الكل او الموت واما اذا اطلقها قبله فالنكاح لا يتصف وفي النكاح  
 الفاسد بعد الدخول وفي الوطئ بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في اصة  
 ابنه اذا اجلبها ولا مهر عليه **ما يتعد فيه المهر بقدر الوطئ وما لا يتعد**  
 اما في النكاح الصحيح فمعله ابو حنيفة رحمه الله متصفا على عدد الوطئات تقديرا  
 ولا تعدد كما لا يتعد بوطئ الاب جارية ابنه اذا لم يتحل وكذا بوطئ السيد كما  
 وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطئ الابن جارية ابيه او الزوج جارية امرائه  
 واقتي والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتماه في شرحنا  
 على الكنز **تنبيه** يجب مهران فيما اذا نذر بامرأة ثم تزوجها وهو محال لها  
 مهر المثل بالاول والسعي بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك  
 فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باين ودخل بها  
 في كل مرة ففعله حمة مهور ونصف وبيان في فتاوى قاضين  
**القول في الشرط والتعليق** ربط حصول مضمون جملة بمحصل  
 مضمون اخرى ونشر الشرط في التلويح بانه تعليق حصول مضمون جملة بمحصل  
 مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود  
 فالتعليق بكاين تجيز وبالمستحيل باطل ووجوده رابط حيث كان الجزاء

مطلوب  
 في القول في الشرط  
 والتعليق

مؤخر

مؤخر والا تجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزاء وركنه اداة شرط  
 وفعله وجزاء صالح فلما قصر على الاداة لا يتعلق واختلفوا في تجيزه لو قدم  
 الجزاء والقوى على بطلانه كما يباه في شرح الكنز **ما يقبل التعليق وما لا**  
**يقبل** تعليق التعليقات والقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستيحاء  
 والهبة والصدقة والنكاح والاقذار والامراء وعزل الوكيل وعزل المأذون والرجعة  
 والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف  
 وما جاز تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد كطلاق وعق وحوالة وكفالة  
 وسيطل الشرط ولا يطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة  
 ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى ابى ووقته كخيار الشرط وكلمة على صحيح  
 ان كان مما يقتضيه العقد او ملايمه او جرى العرف به او ورد الشرع به او  
 كان لا منفعة فيه لاحد مما قد ذكرنا في مديان الفوائد ما خرج عن قولهم  
 لا يصح تعليق الامراء بالشرط وفي البيع ثلاثين مسألة يجوز تعليقه فيها في بطل  
 بفاسد ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والامراء  
 والجر وعزل الوكيل في رواية واجبا بالاعتكاف والمزارعة والمعاملة والافراء  
 والوقف في رواية وما لا يطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض  
 والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة  
 والكفالة والحوالة والاقالة والغصب وامان القن ودعوة الولد والصلح  
 عن القصاص وجناية غضب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل  
 وشرط فيها كفالة او حوالة وتعليق الرد ببيع او بخيار شرط وعزل قاض  
 والتحكيم عند محمد رحمه الله وتماه في جامع الفصولين والبنزارية **قاعدة**  
 من ملك التخيير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير ولا يملك التعليق

وجدة ما لا يصح تعليقه صح



ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علمه بالملك او سبه الثانية العبد  
 والمكاتب لو قال اكل مملوك املكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف الصبي وثم  
 في الجامع للصدر سليمان في باب الدين في ملك العبد والمكاتب **القول**  
**في احكام السفر** رخصه الفطر والمسخ ثلاثة ايام بلياليها واما النقل  
 على الدابة فحكمه خارج المصلا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيد والاحتج  
 وتكبير التشريق واما صحة الجمعة فمن احكام المصرو ومن احكام السفر حرمت  
 على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا ومن ثمة كان وجوب احدهما  
 شرطا لوجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا اضاع المحرم الا  
 بها والعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حر  
 خروجها الا باحدهما هجرهما من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع  
 الولد منه الابرضاء ابويه الا في الحج اذا استغنا عنه وتحريمه على المديون  
 الا باذن الدائن الا اذا كان مؤقلا ويختص ركوب البحر باحكام منها سقوط  
 الحج اذا غلب الهلاك وتحريم السفر منه وضمان المودع لو سافر بها في البحر  
 كذا الوصي ويتويان في بقية الاحكام منها فيما اذا غزا في البحر ومعه فرس  
 فانه يستحق سهم الفارس كما في الخانية **القول في احكام الحرم** لا يدخله  
 احد الاحرما وتكره المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والنجاة  
 ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجره ورعي حثينه الا  
 الاذخر ويسن الفضل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسناته كسبائته و  
 يقاخذ فيه بالهم ولا يكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتع ولا قران للمك  
 وتختص الهدايا به ويكره اخراج حجارته وترا به وهو مساو لغيره عند نفا  
 القطة والدية على القاتل فيه خطاء ولا حرم للمدينة عند نافت ثبته

من لا يملك التجيز لا يملك التعليق  
 العبد والمكاتب لو قال اكل مملوك  
 املكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف  
 الصبي وثم في الجامع للصدر سليمان  
 في باب الدين في ملك العبد والمكاتب  
 القول في احكام السفر رخصه الفطر  
 والمسخ ثلاثة ايام بلياليها واما  
 النقل على الدابة فحكمه خارج  
 المصلا السفر ومنها سقوط الجمعة  
 والعيد والاحتج وتكبير التشريق  
 واما صحة الجمعة فمن احكام  
 المصرو ومن احكام السفر حرمت  
 على المرأة بغير زوج او محرم  
 ولو كان واجبا ومن ثمة كان  
 وجوب احدهما شرطا لوجوب الحج  
 عليها واختلفوا في وجوب نفقته  
 عليها اذا اضاع المحرم الا بها  
 والعتد الوجوب عليها بناء على  
 انه شرط وجوب الاداء ويستثنى  
 من حر خروجها الا باحدهما هجرهما  
 من دار الحرب الى دار الاسلام  
 ومن احكامه منع الولد منه الابرضاء  
 ابويه الا في الحج اذا استغنا عنه  
 وتحريمه على المديون الا باذن  
 الدائن الا اذا كان مؤقلا ويختص  
 ركوب البحر باحكام منها سقوط  
 الحج اذا غلب الهلاك وتحريم  
 السفر منه وضمان المودع لو سافر  
 بها في البحر كذا الوصي ويتويان  
 في بقية الاحكام منها فيما اذا  
 غزا في البحر ومعه فرس فانه  
 يستحق سهم الفارس كما في  
 الخانية القول في احكام الحرم  
 لا يدخله احد الاحرما وتكره  
 المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع  
 من فعل خارجة والنجاة ويحرم  
 التعرض لصيده ويجب الجزاء  
 بقتله ويحرم قطع شجره ورعي  
 حثينه الا الاذخر ويسن الفضل  
 لدخوله وتضاعف فيه الصلوات  
 وحسناته كسبائته ويقاخذ فيه  
 بالهم ولا يكن فيه كافر وله  
 الدخول فيه ولا تمتع ولا قران  
 للمك وتختص الهدايا به ويكره  
 اخراج حجارته وترا به وهو  
 مساو لغيره عند نفا القطة  
 والدية على القاتل فيه خطاء  
 ولا حرم للمدينة عند نافت  
 ثبته

الاحكام

من لا يملك التجيز لا يملك التعليق  
 العبد والمكاتب لو قال اكل مملوك  
 املكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف  
 الصبي وثم في الجامع للصدر سليمان  
 في باب الدين في ملك العبد والمكاتب  
 القول في احكام السفر رخصه الفطر  
 والمسخ ثلاثة ايام بلياليها واما  
 النقل على الدابة فحكمه خارج  
 المصلا السفر ومنها سقوط الجمعة  
 والعيد والاحتج وتكبير التشريق  
 واما صحة الجمعة فمن احكام  
 المصرو ومن احكام السفر حرمت  
 على المرأة بغير زوج او محرم  
 ولو كان واجبا ومن ثمة كان  
 وجوب احدهما شرطا لوجوب الحج  
 عليها واختلفوا في وجوب نفقته  
 عليها اذا اضاع المحرم الا بها  
 والعتد الوجوب عليها بناء على  
 انه شرط وجوب الاداء ويستثنى  
 من حر خروجها الا باحدهما هجرهما  
 من دار الحرب الى دار الاسلام  
 ومن احكامه منع الولد منه الابرضاء  
 ابويه الا في الحج اذا استغنا عنه  
 وتحريمه على المديون الا باذن  
 الدائن الا اذا كان مؤقلا ويختص  
 ركوب البحر باحكام منها سقوط  
 الحج اذا غلب الهلاك وتحريم  
 السفر منه وضمان المودع لو سافر  
 بها في البحر كذا الوصي ويتويان  
 في بقية الاحكام منها فيما اذا  
 غزا في البحر ومعه فرس فانه  
 يستحق سهم الفارس كما في  
 الخانية القول في احكام الحرم  
 لا يدخله احد الاحرما وتكره  
 المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع  
 من فعل خارجة والنجاة ويحرم  
 التعرض لصيده ويجب الجزاء  
 بقتله ويحرم قطع شجره ورعي  
 حثينه الا الاذخر ويسن الفضل  
 لدخوله وتضاعف فيه الصلوات  
 وحسناته كسبائته ويقاخذ فيه  
 بالهم ولا يكن فيه كافر وله  
 الدخول فيه ولا تمتع ولا قران  
 للمك وتختص الهدايا به ويكره  
 اخراج حجارته وترا به وهو  
 مساو لغيره عند نفا القطة  
 والدية على القاتل فيه خطاء  
 ولا حرم للمدينة عند نافت  
 ثبته

الاحكام الاستان الفضل لدخولها وكراهة المجاورة بها راته سبحانه وتعالى اعلم  
**القول في احكام المسجد** هي كثيرة جدا وقد ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب  
 الصلوة في باب على حدة منها تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على  
 وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث وضع ادخال الميت فيه  
 والصحيح ان المنع لصلوة الجارية وان لم يكن الميت فيه الا لعذر مطر ونحوه واختلف  
 في علته فمنهم من علله بخوف التلويث ومنهم بانه لم يبين لها وعلى الاول هي تحريمية  
 وعلى الثاني تنزيهية ورجح الاول العلامة قاسم ولم يعمله احد منا نجاسة  
 الميت لاجتماعهم على طهارته بالفضل حيث كان مسلما ومنها صحة الاعتكاف فيه  
 ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تخيسهم والافكره ومنها  
 منع القاء القملة بعد قتلها فيه ومنها جرم البول فيه ولو في اناة واما  
 القصد فيه في اناة فلم اراه وينبغي ان لا فرق ومنها اخذ شيء من اجزائه قالوا  
 في تزيده ان كان محتاجا لاجزائه منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة  
 البصاق فيه والقاء النجاسة فوق الحصى اخف من وصفها تحته فان اضطرت  
 اليه دفنه وتكره المصنعة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع اعد لذلك لا  
 يصلي فيه او في اناة ويكره مسح الرجل من الطين على عموه والبراق على حيطانه  
 ولا يجهر فيه بيزماء وتترك القدية ويكره غرس الاشجار فيه الا لشفته لقل  
 النثر ولا يجوز اتخاذ طريق فيه للمرور والاعذر ويكره الصنعة فيه من خياطة  
 وكتابة باجر وتعليم صبيان باجر لا يعتبره الا لفظ المسجد في رواية ويكره  
 الجلوس فيه للمصيبة ويستحب النجاسة فيه لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله  
 كفته ركستان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه ويحرم  
 الوطئ فيه وفوقه كالخلى ويكره دخوله لمن اكل ذاراج كريمة وينبغي منه

مطلب  
 2 احكام المسجد



وكذا كل مؤذنه ولو لم يسهه ومن البيع والشراء وكل عقد غير المكتف بقدره خا  
 ان لم يحضر السلطة وانما الضالة والاشعار والاكل والنوم غير غريب ومعتكف  
 والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل الحشرات كما يأكل النمل والخطب ورفع الصوت  
 بالذكر الا للتفقه واخراج الریح فيه من الدبر والخصومة ويستكنه وتنظيف  
 وتنظييه وفرسه وإيقاده وتقديم الرجل اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكس  
 عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه يأثم ويفسق ويكره تخصص مكان فيه  
 لصلوته ولا يتعين بالملازمة فلا يزج غيره لو سبقه اليه ولا هل الحلة جعل الحجر  
 الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا  
 ولا يجوز اعادة ادواته لمسجد آخر ولا ينقل المسجد بالمناجاة الا للخوف في الفتنة  
 العامة **خاتمة** اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد  
 بيت المقدس ثم الجامع ثم مساجد المحال ثم مساجد النواحي ثم مساجد البيوت  
**احكام يوم الجمعة** اخضع باحكام من ومن صلوة الجمعة واشترط الجماعة لها وكذا  
 تلاوته بسوى الامام والخطبة وكونها قبلها شرطا وقرأة السور المخصوصة لها ومن  
 تحريم السفر قبلها بشرطه واستان الفضل لها والطيب واللبس الاحسن وتقليم الا  
 وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والنجور في المسجد والتكبير لها والاشتغال  
 بالعبادة الى خروج الخطيب ولا ينس الابراء بها ويكره افرادة بالصوم وافراد  
 ليلته بالقيام وقرأة الكهف فيه ونفى كراهة النافلة وقت الاستواء علمي  
 قول ابي يوسف الصحيح المتعمد وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجازة  
 وتجتمع فيه الارواح وتزاد فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن  
 مات فيه او في ليلته امن من فتنة القبر وعذابه ولا تستجر فيه جهنم وفيه خلق  
 آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة رتبهم

مطلب  
 في احكام يوم  
 الجمعة

مجاز

سجادة تبارك وتعالى وهذا آخر ما اوردناه من فن الجمع والفرق مما يكثر  
 دوره ويقع بالفقيه جهله ونكه للهدى والمنة والحوار والقوة ثم الآن نشرح بحول  
 الله وقوته في الجمع والفرق **ما افرق** فيه الوضوء والفضل بين تجديد الوضوء  
 عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الفضل مطلقا يمسح فيه الخف وينزع للفصل  
 وبين فيه الترتيب بخلاف الفضل تن المضمضة والاستنشق فيه بخلاف  
 الفضل ففريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الفضل على قول **ما افرق** فيه مسح  
 الخف وغسل الرجل بناقت المسح دونه ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز  
 غسل الرجل المضمومة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المضموم وصورة الرجل  
 المضمومة ان تستحق قطع رجله فلا يمكن منها وبين ثلث الفضل دون المسح  
 يجب تيمم الرجل دون الخف لا تنقصه الجباة بخلاف المسح هو افضل من المسح  
 لمن رآه **ما افرق** فيه مسح الرأس والخف بين استحباب الرأس دون الخف  
 لو نكث مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره ثلث مسح الخف **ما افرق** فيه  
 الوضوء والتيمم كونه في الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا بعدن ولا يمسح به  
 الخف ويقتصر الحائض واليسن تجديد الوضوء ولا تنليه وبين فيه الفضل وبين  
 فيه الحدث الاصغر والاكر **ما افرق** فيه مسح الحبيرة ومسح الخف لا يشترط ثلثها  
 على وضوء ويشترط ليه على كمال الطهارة ويجمع مع الفضل بخلاف مسح الخف  
 ويجب تيممها او اكثرها بخلاف الخف ونصح الصلوة بدونه في رواية وهو  
 المعتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يضلها ولا يقدر بمدة بخلافه ولا ينقص  
 اذا سقطت عن غير برء فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط لا تنزع للجباة  
 بخلاف الخف واذا كان على عضو جبر تان فسقطت احدها اعادها بلا اعاد  
 مسحها بخلاف نزع احد الخفين **ما افرق** فيه الحيض والنفس اقل الحيض

مطلب  
 في بيان الجمع  
 والفرق



محدود ولا حد لاقل النفاس وأكثره عشرة وأكثر النفاس أربعون ويكون به  
البلوغ والاستبراء دون النفاس والحيض لا يقطع السجدة في صوم الكفارة بخلاف  
النفاس وتنقضي العدة به دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاقين الستة  
والبدعة بخلاف النفاس فهي سبعة فما في النهاية من الافتراق أربعة قصور  
**ما افرق فيه الاذان والاقامة** تجوز تراخي الصلوة عن الاذان بخلاف الا  
قامة ليس التمهّل فيه والاسراع فيها تكره اقامة المحدث لا اذانه **ما افرق**  
فيه سجود السهر والتلاوة هو سجدة تان وهي واحدة هو في آخر صلوة بعد  
السلام وهي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يشهد له ويسلم بخلاف  
الذكر المشرع في سجود التلاوة لا يشرع فيه **ما افرق** فيه سجود التلاوة والشكر  
سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف  
سجدة الشكر فانها جائزة عند ابي حنيفة واجبة وهو معنى ما روي عنه انه ليس  
مشروعة اى وجوبها **ما افرق** فيه الامام والمأمومية الامام واجبة  
على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة الصلوة خلفه او لحصول الفضيلة ولا  
تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام و  
اخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عين المأموم واخطأ **ما افرق فيه**  
الجمعة والعيد الجمعة فرض والعيد واجبة وقتها وقت الظهر ووقته  
بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيها  
وان لا تعد في مصدر على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر  
ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافه **ما افرق** فيه غسل الميت والحج  
يستحب البدأة بغسل وجه الميت بخلاف الحج فانه يبدأ بغسل يديه ولا  
يمضم ولا يستنشق بخلاف الحج ولا يؤخر غسل رجله بخلاف الحج ان

كان

كان في مستقع الماء ولا يسبح رأسه في وضوءه الفصل بخلاف الحج في رواية  
**ما افرق** فيه الزكوة وصدقة الفطر يشترط في نصاب الزكوة النحر ولو نقد  
بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها الذمى بخلافها ولا وقت لها ولا صدقة  
الفطر وقت محدود يأنم بالتأخير عن اليوم الاول لا يجوز نفيها قبل  
ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس **ما افرق** فيه التمتع والقران يخل  
من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه يحرم بالعمره وحدها من  
المبقيات ويأتى افعالها ثم يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بها  
معاصن المبقيات **ما افرق** فيه الهبة والابراء يشترط لها القول بخلافه له  
الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا **ما افرق** فيه الاجارة والبيع  
التأبث بنفسه ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا الابواحد  
من أربعة وتفسخ بالاعتذار بخلافه وتفسخ بصيب حادث بخلافه وتفسخ  
بموت احدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل  
البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انضخت **ما افرق** فيه الزوجة والامانة  
لا تسم للزوجة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء بخلاف الزوجات ولا تقدر  
نفقتها بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها الشوز بخلاف  
الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة **ما افرق** فيه نفقة الزوجة  
والفريق نفقتها مقدرة بحالها ونفقتها بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضى  
الزمان بعد التقرير او الاصطلاح بخلاف نفقتها وشرط نفقتها اعساره و  
زمانته ويسار المنفق بخلاف نفقتها **ما افرق** فيه المرتد والكافر لا يقدر  
المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبحته ويهدر دمه ويوقف  
ملكه ونصر فاته ولا يسبى ولا ينادى ولا يئن عليه ولا يرث ولا يورث



ولا يدفن في مقابر اهل مكة ولا يتبعه ولده فيها **ما افرق** فيه العتق والطلاق  
 ويقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو انقبض المباحات الى اربعة  
 دون العتق ويكون بدعيًا في بعض الاحوال دون العتق **ما افرق** فيه العتق  
 والوقف العتق يقبل التعليل بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف  
 على معين **ما افرق** فيه المدير وام ولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرامية  
 لا تقبل بالعتق وبالاتفاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلاف  
 وتفق من جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو  
 النصف في رواية والثلاثان في اخرى والجميع في اخرى وعليها العدة اذا اعتقت  
 او مات السيد لا على المدير ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحب  
 بالضمان بخلاف المدير وثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدير و  
 لا تنحى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها وبيع استيلاء المدير  
 ولا يملك الحربي بيعها وله بيعه ولو استولدها جارية ولده صح ولو صغيرا  
 ولو دبر عبده **ما افرق** فيه البيع الفاسد والصحيح يصح اعتاق البايع بعد  
 قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امر المشتري باعتاق  
 عنه ففعل عتق على البايع بخلافه في الصحيح ولو امر بطن الحنطة كان للبايع بخلافه  
 في الصحيح ولو امر بدمج شاة ففعل كانت للبايع بخلافه في الصحيح ولو امر  
 عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا يضمن عليه  
 ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح **ما افرق** فيه الامامة العظمى والقضاء يشترط  
 في الامام ان يكون قرشيًا بخلاف القاضي ولا يجوز تعديده في عصر واحد  
 جان تعدد القاضي ولو في مصدر واحد ولا ينزل الامام بالنقض بخلاف القا  
 على قول **ما افرق** فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عموما والاحتساب

فيما

فيما يتعلق بخبر او تظفيا وغش ولا يسمع البينة ولا يحلف **ما افرق** فيه  
 الشهادة والرواية يشترط العدد فيها دون الرواية لا يشترط الذكورة في  
 الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص تشترط الحرية  
 فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاصله وفرعه ورقبته بخلاف الرواية  
 للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه  
 فيه اختلاف الاصح قبول الجرح المبيح من العالم به بخلافه في الشهادات  
 لا يقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئا  
 لم يرجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا يقبل شهادة  
 المجدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته **ما افرق** فيه حبس الرهن  
 والمبيع لو كان المبيع غايبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان  
 غايبا عن المهر ويحقق المرتفن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره قبل اخذ الدين  
 والمرتفن اذا اعاد الرهن من الراهن لم يطل حقه في الحبس فله مرده بخلافه  
 البايع اذا اعاد المبيع او ادعه من المشتري سقط حقه فلا يملك مرده وهما  
 في بيع السراج الوهاج والبايع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد  
 فيه زيوا او ينهر حجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده  
 ولو قبضه المشتري باذن البايع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم  
 وجد البايع الثمن زيوا فاليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الراهن ذكره  
 الاسبيعي في البيع وقاضيان في الرهن **ما افرق** فيه الوكيل بالبيع و  
 الوكيل بقض الدين صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني  
 صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني  
 وصح منها اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقض المديون فيه ولا يصح ضمان

مطلوب  
 في قبول الشهادة  
 على الشهادة عند  
 تعدد الاصل

فيما يتعلق بخبر او تظفيا وغش ولا يسمع البينة ولا يحلف  
 الشهادة والرواية يشترط العدد فيها دون الرواية لا يشترط الذكورة في  
 الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص تشترط الحرية  
 فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاصله وفرعه ورقبته بخلاف الرواية  
 للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه  
 فيه اختلاف الاصح قبول الجرح المبيح من العالم به بخلافه في الشهادات  
 لا يقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئا  
 لم يرجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا يقبل شهادة  
 المجدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته  
 والمبيع لو كان المبيع غايبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان  
 غايبا عن المهر ويحقق المرتفن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره قبل اخذ الدين  
 والمرتفن اذا اعاد الرهن من الراهن لم يطل حقه في الحبس فله مرده بخلافه  
 البايع اذا اعاد المبيع او ادعه من المشتري سقط حقه فلا يملك مرده وهما  
 في بيع السراج الوهاج والبايع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد  
 فيه زيوا او ينهر حجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده  
 ولو قبضه المشتري باذن البايع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم  
 وجد البايع الثمن زيوا فاليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الراهن ذكره  
 الاسبيعي في البيع وقاضيان في الرهن  
 في الوكيل بالبيع و  
 الوكيل بقض الدين صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني  
 صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني  
 وصح منها اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقض المديون فيه ولا يصح ضمان



الوكيل في البيع المشتري في الثمن ونقل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا  
 الوكيل بالبيع به وللمتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد دفع  
 البيع بخيار بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع  
 الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض **ما افرق** فيه النكاح والرجعة لا يقع  
 الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا امر فيها بخلافه لا يقع الا  
 لمعتدة بخلافه **ما افرق** فيه الوكيل والوصي يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي  
 بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتنفيد الوكيل  
 بما قيده الموكل ولا تنفذ الوصي ولا يستحق الوكيل اجره على عمله بخلاف الوصي  
 ولا يقع الوكالة بعد الموت والوصاية تقع وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي  
 بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط  
 في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نفى القاضى غيره بخلاف  
 الوكيل لا ينصب غيره الا من مفقود للمفقد وفي ان القاضى يهزل وصي الميت لحي  
 او ثقة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه  
 مبيع ولاينة فانه يجلف على البتات بخلاف الوكيل يجلف على نفى العلم وفي  
 في الفينة ولو اوصى لفقراء اهل بلخ فالافضل للوصي ان لا يجاوز بلخ فان اخطى  
 في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق  
 على غيرهم من الفقراء ولو خض فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا  
 خزائنة المقتنين وفي الخائنة ولو قال لله على ان اتصدق على جنس فتصدق  
 على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك  
 ضمن الامور انتهى فهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استاجر الوصي الموصى  
 لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخائنة ولو استاجر الموكل

الوكيل

الوكيل فان كان على غل معلوم صحت والا لا ويجتمعان في ان كلا منهما مقبول القول  
 مع البين ويصح ابرأؤها عن ما وجب بعقدها وضمنا وكذا يصح حطبها وتأجيلها  
 ولا يصح ذلك منها فيما لم يجب بعقدها واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في  
 الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى للملكة العين فلو اوصى بعقود عبدة  
 معين فلكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تخييرا وتعليقا وتديلا  
 وكتابة ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في التخييص ولا يملك الوارث بيع  
 التركة لفقراء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضى  
 وهي في الخائنة وهي القاضى وهي في الخائنة وصي القاضى كوصي الميت ويفترق  
 في احكام ذكرناها في وصايا الفوايد امين القاضى كوصيه ويفترق في  
 ان الامين لا تلحقه عهدة كالقاضى ووصيته تلحقه كوصي الميت الحمد لله العاكفين  
**فايدة ونختم هذا الفن بقواعد شتى** من ابواب متفرقة وفوايد لم تذكر فيما  
 سبق **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا ام لا قال  
 اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها  
 وقع فرضا واختلفوا فيما اذا صح جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتد  
 قوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا  
 والمعتد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ارا الا ما اذا  
 اخرج بعين عن خمس من الابل هل يقع فرضا او خمسة وما اذا نذر ذبح شاة  
 فذبح بدنة وهل فائده في النية هل ينوي في الكل الوجوب ام لا وفي النكاح  
 هل يثاب على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما زاد وفي مسألة الزكوة  
 لو استحق الاسترداد من الحاصل هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رتبتم قالوا  
 في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الفنى اذا ضحى بشاتين وقت

مطلوب  
 في اشتراك الوصي  
 والوارث



واحدة فرضا والاخرى نظوع وقيل الاخرى لم انتهى ولم ارجح ما اذا وقف بعرفات  
 ازيد من القدر الواجب او زاد على حالها في نفقة الزوجة او كشف عورته في  
 الخلاء زايلا على المحتاج اليه هل يأثم على الجميع او لا **فائدة** تعلم العلم يكون فرض  
 العين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره  
 ومندوبا وهو التبحر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبذة  
 والتبجيم والرمل وعلوم الطبايعين والتحرر ودخل في الفلسفة المطلق ومن  
 هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكروها وهوانها والموآدين من الغزل  
 والبطالة ومباحا كاستجارهم التي لا يستحق فيها وكذا النكاح يدخله الاحكام  
 الحرة كما بيناه في شرح الكفرات وكذا الطلاق يدخله وكذا القتل **فائدة**  
 ذكر الرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا كاملا الا ان  
 يكتب اربع مع اربع مثل اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع لاربع  
 وهذه الرباعيات لانتم الاباربع مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع  
 وابتلى باربع فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع  
 اما الاولى فاحبار الرسول عليه الصلوة والسلام وشرايعه واحبار الصحابة  
 ومقاديهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع اربع اسماء ورجالهم  
 وكذاهم وامكنهم وازمنهم كاربعة التوحيد والخطب والدعاء مع التوسل والسمية  
 مع السورة والكبير مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات والموقوفات  
 والمقطوعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهولته عند اربع عند  
 شغل عند فراغه وفقره وغناه باربع بالرجال بالحجار بالبلدان بالقرى  
 على اربع على الحجارة على الاخفاف والجلود والاكثاف الى الوقت الذي يمكن  
 نقلها الى الاوراق عن اربع عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب

مطالع  
 من المهمات

ابنه

١٩٧

ابنه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب  
 الله تعالى ولشترها بين طالبها ولاحياء ذكر بعد موته ثم لانتم له هذه  
 الاشياء الاباربع من كسب العبد وهو معرفة الكتاب والقلة والصرف والنحو  
 مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا تمت هذه  
 الاشياء هان عليه اربع الاهل والولد والمال والوطن وابتلى باربع بشهادة  
 الانداد وملازمة الاصدقاء وطعن الجهال وحسد العلماء فاذا صبر اكرمه الله  
 تعالى في الدنيا باربع بعن الضاعة وهيبة النفس ولذة العلم وحيوة الابد  
 واثابه في الآخرة باربع بالنساعة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا  
 ظل الاقلام والشرب من الكوثر وجوار النبيين في اعلى عليين فان لم يطبق  
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكن نقله وهو في بيته قارئا  
 لا يحتاج الى بعد اسفار وطى ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث  
 وليس ثواب الفقيه وعنه اقل من ثواب المحدث وعنه انتهى **فائدة** قال في  
 آخر المصنف اذا سئل عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا ان  
 نجيب بان مذهبنا صواب بحقل الخطاء ومذهب مخالفينا خطأ بحقل الصواب  
 لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سئل عن  
 معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب ان نقول الحق ما نحن عليه والبال  
 ما عليه خصومنا هكذا نقل عن المشايخ انتهى **قاعدة** المفرد المضاف الى معرفة  
 المهور صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليحذر الذين  
 يخالفون عن امره اي كل امرئ الله تعالى ومن فروع الفقهية لو اوصى لولد  
 او وقف على ولد كان له اولاد ذكور واناث كان للكل ذكره في فتح القدير  
 من الوقت وقد فرغته على القاعدة ومن فروعها لو قال لامرأته ان كانا

فائدة اذا سئلنا عن مذهبنا



حملك ذكر فانت طالق واحدة وان كان انثى فثنتين فولدت ذكرا وانثى قالوا  
 لا تطلق لان الحمل اسم للكل فالم يكن الكل غلاما او جارية لم يوجد الشرط ذكره  
 الزيلعي من باب التخليق وهو موافق للقاعدة ففرعته عليها ولو قلنا بعد العزم  
 للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او عدي حرة  
 طلقت واحدة وعنت واحد والقبيل اليه ومقتضاها طلاق الكل وعنت  
 الجميع وفي البرازية من الايمان ان ضلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان  
 فأكثر طلقت واحدة والبيان اليه انقضى وكأنه انما خرج الفرع عن الاصل لكونه  
 من باب البين للنسبة على العرف كما لا يخفى **فائدة** قال بعض المشايخ العلما  
 ثلاثة علم ينفع وما احترق وهو علم النحر والاصول وعلم الاضغ ولا احترق و  
 هو البيان والتفسير وعلم ينفع واحترق وهو علم الفقه والحديث **فائدة**  
 من الجوهرة قال محمد ثلاث من الدعاة استقرض الخبز والجلوس على باب الحمام  
 والنظر في امرأة الحمام انقضى **فائدة** من المستطرف ليس في الحيوان من  
 يدخل الجنة الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكبش اعميل وناق صالح وحمار  
 عزيز وبارق النبي صلى الله عليه وسلم **فائدة** من المؤمنين يقطعه خمسة  
 ظلمة الفعلة وغم النك وريح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى **فائدة**  
 في الدعاء برفع الطاعون سئل عنه في طاعون سنة سبع وستين وتبعته  
 بالقاهرة فاجبت بان لم اراه صريحا ولكن صرح في الغاية وعزاه الشمني اليها  
 اذا نزل بالمسلمين نازلة فنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري واحمد  
 وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها انقضى  
 وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستقر لم ينسخ وبه قال جماعة من  
 اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن انس رضي الله عنه ما زال رسول

في الدعاء برفع  
 الطاعون

الله صلى الله عليه وسلم بقنت حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من  
 اخبار الخلفاء يفيد تقريرا تلك لفعلهم ذلك بعد صلى الله عليه وسلم وقد قنت العدي  
 في محاربة الصحابة مسجلة وعند محاربة اهل الروقة وكذلك قنت عمر وكذلك  
 علي في محاربة معاوية ومعاوية في محاربه انتفى والقنوت عندنا في النازلة  
 ثابت وهو الدعاء اي برفعها ولأنك ان الطاعون من اشد النوازل قال في المصباح  
 النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتفى وفي القاموس النازلة الشديدة  
 انتفى وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدايد الدهر تنزل بالناس انتفى و  
 ذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا من غير بلية فان  
 وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهرا  
 فيها يدعو على رعيه وذكوان وبني الحيان ثم تركه كذا في اللقطة انتفى **فان**  
**قلت** هل له صلاة **قلت** هو كالخوف لما في منية الملقى قبل الزكوة وفي الخوف  
 والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والنج والافزع وعموم المرض يصلي وحدنا  
 انتفى ولأنك ان الطاعون من فيل عموم المرض فنت له ركعتان فرادى وذكر  
 الزيلعي في خوف القمرا انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنها  
 والريح الشديد والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل  
 والنج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف العالب من العدو ونحو ذلك  
 من الافزع والاهوال لان كل ذلك من الايات المخوفة انتفى **فان قلت**  
 هل يشترع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل **قلت**  
 هو كخوف القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خوف القمر تؤدى  
 فرادى ويدعون ويتضرعون الى ان يزول ذلك انتفى فظاهر انهم يجتمعون  
 للدعاء والتضرع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى

من السائل اللازمة



وفي خسوف القمر وقيل الجماعة جائرة عندنا لكنها ليست انتهى وفي السراج الوهاج  
يصل كل واحد لنفسه في خسوف القمر كذا في غير الخسوف من الافراج كالترج  
الشديدة والظلمة الهائلة من العروق والامطار الدائمة والافراج الغالية و  
حكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى  
الصلوة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلوة والسلام اذا اخرته امر صلى  
انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الرج الشديدة والظلمة الهائلة  
بالنهار والنجم والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والظن  
الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من الفوائد والاهوال والافراج  
اذا وقعت صلواتا وحدا وسالوا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العروق  
انتهى فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء لعموم الامراض وقد صرح شارحوا  
البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بن الوبا اسم لكل مرض عا  
وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتخرج اصحابنا بالمرض  
العام بمنزلة تضرعهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جوار  
الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين يخون ركعتي رفع الطاعون  
وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام فيه وقد  
ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام في  
بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلد هو فيها ومن دخلها وبذلك علم ان الاجتماع  
لم يهملوا الكلام على الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الامام الشافعي قاضي القضا  
من الحقيقة كما ذكره شيخ الاسلام بن حجر في كتابه المستفي بيدل المساعون في  
فوائد فضل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد  
ذكر فيه ان المرجح عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد

طلب  
في الفرق بين  
الوباء والطاعون

انه مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثالث كالمريض وعندنا لما  
لكية روايتان والمرج منها عندنا ان حكمه حكم الصحيح واما الخفية فلم ينصوا  
على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عندنا لما  
لكية هكذا قال لي جماعة من علماءهم انتهى قلت انما كانت قواعدنا انه في  
حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور او في  
صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة  
بجلاء من يارز رجلا او قدم ليقبل بقودا ورجم فانه في حكم المريض لا في  
الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلدهم  
كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علماءنا ابن حجر ان قواعدنا  
تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو مريض  
حقيقة وليس الكلام فيه انما هو في من لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم  
الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام بن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستبط  
من احد الاوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التقرض الى  
البلد ومن الادلة الدالة على مشروعية الداء التحرز في ايام الوباء من امور  
او هي بها خدق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك  
الرياضة والكث في الحمام وملزمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق  
الهوى الذي عفن وصرح الرئيس ابو علي بن سينا بان اول شئ يبداء به في  
علاج الطاعون الشرط ان امكن فيسبل مافيه ولا يترك حتى يجرد فتنزاد سقمته  
فان اجهت الى مصه بالجمجمة فليصل بلطف وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقض  
ويبرد وباسفجة مغموسة في خل وماء او دهن وترد او دهن تفاح او دهن  
آس ويعالج بالاستفرج بالفضد بما يحمله الوقت او نحو ذلك مما يخرج الخلط ثم

طلب  
علاج الطاعون



يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبررات والمعطرات ويجعل على القلب من  
ادوية اصحاب الخفقان الجاسر **قلت** وقد اغفل الأطباء في عصرنا وما قبله  
هذا التدبير فوق التفریط الشديد من طواغيتهم على عدم التعرض لصاحب الطل  
عون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار عامتهم يعتقد بحريم  
ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتدوه والعقل يوافقه كما تقدم ان  
الطن يثير الدم الكاين فيهم في البدن فيصل منه الى مكان منه ثم يصل اثر  
ضرره الى القلب فيقتل وكذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او الفضة  
انه واجبا انتهى كلام شيخ الاسلام وفي البرازية واذا تزلزلت الارض وهو في  
بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا ايديكم الى التهلكة الآية  
وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار  
من الطاعون اذا نزل ببلده والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلاء  
في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم مر بهدف مائل فاسرع المشي ف قيل له  
انقر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة والسلام فزارى الى قضاء الله  
تعالى ايضا **فايدة** نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنية اذا هدمت  
ولو بغير وجه لا تجوز اعادتها ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار  
مصر والقاهرة عند ذكر الامراء **قلت** يستنبط من ذلك انها اذا قُلت ولو  
بغير وجه لا تفتح كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة ذويلة  
قفها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني  
بفتحها فلم يجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول  
اصحابنا ويعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليأمل  
**فايدة** الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامارة والسلطنة والامامة

مطلب  
2 جواز الفرار  
2 الذلزية

بغير وجه لا تفتح

مطلب  
الفسق لا يمنع  
اهلية الشهادة  
وغيرها

والولاية

والولاية في مال الولد والولاية على الاوقاف ولا تخل توليته كما كتبناه في النسخ  
واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى يجب عزله او يحسن عزله الا بالسفينة  
فانه لا ولاية له في مال ولدا كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا نظره  
في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له ان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف  
يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله وكذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق  
على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح  
للنظر من لم يبال الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح  
بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه انتهى والظاهر  
انه يخرج مني لما لم يستم فاعله فيخرجه القاضي لانه ينزل به لما عرف في القضا  
ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفينة المبدية المضيق  
لما له سوءا كان في الشر بان جمع اهل الشراب والفسقة في داره ويظهره و  
يسقيهم ويسرف في النفقة ويقع باب الجائزة والعطاء عليهم او في الخير بان  
يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيخرج عليه القاضي ميانة لانه انتهى  
وذكر الزيلعي ان السفه ما عادت التبدير والاسراف في النفقة وان يتصرف  
نصفه لا تعرض او تعرض لا يبعد العقل من اهل الديانة غرضه مثل دفع المال  
الى المغني واللعاب وشراء الحمام الطيارة بتمن غال والعين في التجارات من  
غير محرمه واهل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروع والا  
سراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والعقلة من اسباب الحجر عندهما  
ايضا والعاقل من ليس بمفسد ولا بقصد لكن لا يهتدى الى التصرفات الوا  
فيقن في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم ارحم شهادة السفه  
ولاشك انه ان كان مضيعا لماله في الشر فهو فاسق لا قبل شهادته وان

مطلب  
من يصلح للنظر على  
الوقف

مطلب  
ان السفيه لا يستلزم  
الفسق

مطلب  
2 افعال السفه

بجدة



كان في الخير تقبل وان كان مفضلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمفضل في  
 الشهادة المفضل في الحج قال في الخاتمة ومن استندت غفلته لا تقبل شهادته  
 انتهى وفي المغرب رجل مفضل على اسم المفعول من التقبل وهو الذي لا  
 فطنة له انتهى وفي المصباح الفعلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم  
 تذكره له انتهى والظاهر ان المفضل في الحج غيره في الشهادة وهو انه في الحج  
 من لا يهتدي الى القصر الرابع وفي الشهادة من لا يذكر ما رآه او سمعه فلا  
 قدرة له على ضبط الشهود به **فائدة** لا تكره الصلوة على ميت هو موضوع  
 على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراذه على الدكان  
 لانه معتل بالتبذير باهل الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة  
 وبه اقيمت **فائدة** ذكر الابن من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء  
 وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم فقه القضاء امر لانه العلم بالاحكام  
 الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل  
 الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان امير فرقة استفتى اسدين  
 الفرات في دخوله الحمام مع جواربه دون ساتر له وظهر فافتاه بالجواز لان  
 ملكه واجاب ابو محمد بمنع ذلك وقال له ان جازله النظر اليهن وجازلهن  
 النظر اليه لم يجزلهن نظر بعضهن ببعض فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة  
 الجزئية فلم يعتبرها لهن فيما بينهن واعتبرها ابو محمد والفرق المذكور هو  
 ايضا الفرق بين علم الفقه وفقه الفقه الفقه هو العلم بالاحكام الكلية  
 وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع تنزيلها على النوازل **ولما** وفي الشيخ الفقيه  
 الصالح ابو عبد الله بن شعيب قضاء القديوان ومحل تحصيله في الفقه و  
 اصوله شهير فلما اجلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت

له

له زوجته ما شئت فقال لها عسر على علم القضاء فقالت له رأيت الفيا عليك  
 سهلة اجعل الخصمين كسفيتين سا لاك قال فاعتبرت ذلك فسهل علي  
 انتهى **فائدة** ذكر الاموي ان شروط الامامة المنفق عليها ثمانية الاجتهاد  
 في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بما مر الحرب وتدير الجيوش وان يكون  
 له قوة بحيث لا يهول له اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم  
 وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكرا حرا نافذا للحكم مطاعا قادرا على من خرج عن  
 طاعته واما المختلف فيها فكونه قريشا وهاشميا ومعصوما وافضل اهل  
 زمانه ذكره الاسيحاوي من كتاب الامامة **فائدة** كل انسان غير الانبياء لم  
 يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا  
 ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله عليه الصلوة والسلام من يريد  
 الله به خيرا يفقهه في الدين كذا في اول شرح البهجة للعراقي **فائدة** اذا ولي  
 السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته لما قد سناه من ان فعله مقيد بالمصلحة  
 والمصلحة في تولية غير اهل خصوصا اذا علم من سلطان زماننا انه انما يولي  
 المدرس على اعتقاد الاهلية كانها كالشرطة وقد قالوا في كتاب القضاء  
 لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق انزل لانه لما اعتمد عدالته صادت كانها  
 مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى فكذلك يقال ان  
 السلطان اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقر  
 عن مدرس اهل فان اهل لم ينزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان  
 اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وقد صا  
 عن رسالة ابى يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من  
 يد احد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيخان ان امر السلطان انما

**مطل**  
 2 شروط الامامة

**مطل**  
 2 الغامضة

**مطل**  
 2 تولية السلطان  
 مدرسا ليس باهل



ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم  
 يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول العلوم ولا استحق الفقهاء المنزلات  
 معلوما لان مدرستهم شاغرة عن مدرسين انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن  
 شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا لم يصح تفريره  
 وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا يخفى  
 على من له بصيرة والذي يظهر انها معرفة منطوق الكلام ومفهومة وبمعرفة  
 المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المناج حيث صار يعرف الاصطلا  
 حات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يبال  
 ويحيى اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في الفهم والصرف بحيث  
 صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ لا يجن اذا لم يكن قارئ  
 بحضرة مد عليه **فائدة** ثلاثة لا يستجاب دعاء رجل له امرأة ميتة  
 الخلق فلا يطلقها ورجل اعطى مالا سفيها ورجل دابن ولم يتهدد كذا في حجر  
 المحيط **فائدة** كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله لا  
 يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه وقل رب زدني علما  
 فكيف يسأله عنه ذكره في الفصوص **حادثة** مثلت عن مدرسة بها  
 صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع  
 خزانة بها لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام ام لا فاجبت بالجواز اخذ  
 من قولهم لو ضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلم ان يوسعوا الطريق من  
 المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته وسأعه في السجود للخوف في الفتنة  
 العامة جاز ولو كان الخبواب ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا  
 للناظر ان يوجر فناء للتجار ليتجر والمصلحة للمسجد وله وضع الشرع بالاجارة

ثلاثة لا يستجاب  
 دعاءهم  
 كل شيء يسأل عنه  
 العبد الا العلم  
 من اللوازم

في فوائده ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام  
 فم يجوز واجعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام وجوز واشغاله بالمحور  
 والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصتر  
 حوايا القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته وصريحوا بان القاضي يضع  
 قطره عن يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والونا  
 يجوز واشغال بعضه بها فاذا كثرت وتقدر حولها كل يوم من بيت القاضي  
 الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها **فائدة** معنى قولهم الاشبه انه اشبه  
 من المنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء النزاع  
**فائدة** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكر  
 بطل للتضمن وقالوا لو ابراه او اقرله ضمن عقد فاسد فسد الابراء كما في  
 النزاعية وقالوا التقاضي ضمن عقد فاسد او باطل لا ينقذه به البيع كما في  
 الخلاصة وقالوا لو قال بعثك دى بالف فقتله وجب القصاص كما في  
 خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني  
 فقتله لا قصاص لطلو له فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزانة لو اجر الموصي  
 عليه ولم يكن ناظرا حتى لم ينصح واذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع  
 على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم ينصح لم يصح ما في ضمنها وقا  
 لو اوجدت النكاح لمكوحته به لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح  
 فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في الفتنة مسئلتين يلزم فيها الو  
 جده للزيادة لاله حياط ولو قال لها ان ابرأيتني فاني امهرك مهر  
 جديلا فابراته فجدها في هذه الصورة **وقعت حادثة** اشترى جامعا  
 مع او قافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شرطا **فانقبت**

اذا بطل شيء بطل  
 ما في ضمنه  
 اذا اقرله ضمن عقد فاسد فسد الابراء كما في  
 النزاعية وقالوا التقاضي ضمن عقد فاسد او باطل لا ينقذه به البيع كما في  
 الخلاصة وقالوا لو قال بعثك دى بالف فقتله وجب القصاص كما في  
 خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني  
 فقتله لا قصاص لطلو له فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزانة لو اجر الموصي  
 عليه ولم يكن ناظرا حتى لم ينصح واذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع  
 على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم ينصح لم يصح ما في ضمنها وقا  
 لو اوجدت النكاح لمكوحته به لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح  
 فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في الفتنة مسئلتين يلزم فيها الو



يحلان شروطه لطلان المضمن وهو شركاء الجامع ووقفه فيطل ما في  
 ضمنه وقالوا لو اشترى يمينه بمال لم يمين وكان له ان يستخلفه انتهى **قلت**  
 لان الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط البين ثم قلت يمكن ان يفرج  
 عليه لو باع وظفته في الوقت لم يصح ولا يسقط حقه منها تخرجا على هذه وجوب  
 عنها ما ذكره في البيع لو باعه الثمار واجره الاشجار طالب له تركها مع بطلان  
 الاجارة فنقض القاعدة ان لا يطيب لبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره  
 في المكاتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقي البدل مع ان  
 الابراء متضمن للعتق وقد بطل المضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق  
 وما ذكره في الشفعة لو صرح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة  
 مع ان المضمن للاسقاط صليح وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو  
 باع شفيعه بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المضمن ولم يبطل المضمن وقالوا  
 لو قال العيين لامرأته او الخبير للخيرة اختارى ترك الفسخ بالف واختار  
 لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه وقالوا  
 الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط **فايدة**  
 يقرب من هذه القاعدة قول المبنى على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسئلة  
 الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على الفاسد  
 فاسد ذكره البراري وبيئت في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة  
 الخمسة **فايدة** اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله لغناه  
 الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من  
 يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترجيح ولذا يرسله على وجه لا يضيغ ثم  
 الفن الثالث من الاشياء والتظاير يتلوه الفن الرابع فن الاغفار رحم الله مؤلفه

المبنى على الفاسد فاسد

في اجتماع الحقين

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أولا وآخرا والصلوة والسلام على من نكلت محاسنه باطنا وظاهرا  
**وبعد** فهذا هو الفن الرابع من الاشياء والتظاير وهو فن الاغفار جمع لغز قال  
 في الصحاح الغفر في كلامه اذا غمق مراده والاسم الغفر والجمع الاغفار مثل طلب  
 وارطاب واصل للغر حجر اليربوع بين القاصعة والنافقة يحفر مستقيما الى  
 اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله عروضا يعتزنها فيحفر مكانه بتلك الاغفار  
 استقى وقد طالعت قدما حيرة الفقهاء والقلة فزيتها الشك على كثير من  
 ذلك ثم رأيت قريبا الرخاير الاشرفية في الغار الحنفية لشخ الاسلام عبد  
 البر بن الشحنة فانجبت منها احدها باختصار تاركا لما فرغ على ضعيفها وكا  
**ظاهرا طهارة** ما افضل المياه فقل ما منع من اصابعه عليه الصلوة  
 اي حوض صغير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف  
 منه متداركا اي حيوان اذا خرج من البيوت حيا نزع الجميع وان مات لا فقل القارة  
 ان كانت هاربة من الهرة ينزع كله والا لا اي يترجى نزع دلو واحد منها فقل  
 يتر فيها الدلو الاخير من يترجى تحت بحوت كخرقارة اي ما كثير لا يجوز الوضوء به  
 وان نقص جاز فقل هو ما حوض اعلاه ضيق واسفله عشرين في عشرين ما د طهور  
 يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه ضفدع جري ونفت **ملوة**  
 اي تكبير لا يكون به شارب فيها فقل تكبير النجس دون العظيم اي مكلف لا  
 نجس عليه النساء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اي  
 مهمل نقد صلواته بقراءة القرآن فقل من سبقه المحدث فقرأ في دهاية اي  
 صلوة قراءة بعض السورة فيها افضل من سورة فقل التراجع لاستجاب الختم  
 في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان



ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا كان اكثر آيات كان افضل اى صلوة  
افسد خمس اى صلوة صحت خمس فقل رجل ترك صلوة وصلى بعدها خمسا  
ذاكر المصاينة فان قضى الفايضة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها  
صحت الخمس ولي فيه كلام في شرح الكفر اى صلوة فسدت اصلها الحدث فقل  
مصلّى الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فاحد  
قبل الرفع ثم ولو رفع قبل الحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال ابو يوسف  
انه صلوة فسدت اصلها الحدث بتجبا من قول محمد بن ابي مصلّى قال نعم ولم  
تفسد صلوته فقل من اعتادها في كلامه اى مصلّى متوضئ راء الماء فسدت  
فقل المقضى امام من اذراه دون امامه اى امرأة تصلح لامامة الرجال  
فقل اذا قرأت آية سجدة سجدت وتبعها السامعون اى فريضة يجب ادائها  
ويحرم قضاؤها فقل الجمعة اى رجل كبر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب  
عليه فقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة **زكاة** آت  
مال وجبت زكوته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع  
الواهب فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب ايضا اى نصاب حولي فان غنى  
الدين ولا زكاة فيه فقل المهر قبل القبض او مال الصمراى رجل يزكى ويحل  
له اخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا تساوى ما شئ درهم اى رجل ملك  
نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها اى رجل يدين له  
اخفاء اخرجهما عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرج  
سرا عنهم اى رجل يستحب له اخفاءها فقل الخائف من الظلمة لا يعلمون كثرة  
ماله اى رجل غنى عند الامام فلا يحل له فقير عند محمد فقل له فقل من له  
دور يستغلها ولا يملك نصابا **صوم** اى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه  
فقل

لا يشترط في صوم رمضان ان يكون في شهر رمضان  
بل يشترط ان يكون في شهر رمضان او في شهر غيره  
لان الشهر لا يشترط في صوم رمضان

فقل من رآه وحده ورآه القاصي شهادته ولك ان تقول من كان في صحة صومه  
اختلاف اى رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع نفاه فقل من بلغ بعد  
الطولوع اى رجل ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق صبيته آت  
صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه منظونا كمن شرع بنية القضاء فبين  
ان لا قضاء عليه اى رجل نوى الطلوع في وقته ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل  
الزوال ونواه **الحج** اى قادن لادم عليه فقل من احرم بها قبل وقته ثم اتى  
بافعالها في وقته اى فقير يلزم الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه  
ثم استهلكه اى افا في جاور الميقات بلا احرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد  
دخول مكة او من جاوز اول المواقيت **النكاح** اى اب زوج بنته من كفو ولم  
ينفذ عند الامام فقل الاب السكران اذا زوجه باقل من مهر مثلها اى المرأة  
اخذت ثلاثة مهور من ثلاثة اروج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلفت  
ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات  
اى رجل مات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لا  
مهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون  
المهر فقل هو عبد زوجته مولا اميته ثم اعتقه ثم تزوج حرة ونصرانية اى وولادة منهما  
صغير بقف النكاح على اجازته فقل المكاتب الصغير اذا زوجه مولاة آت  
اب زوج بنته فلم يرص الولي فقل العبد اى جماع لا يوجب المصاهرة فقل حرمة  
جماع الصغيرة والميتة اى مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان  
العقد فاسدا اى معتدة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسل وبقيت  
لمعة بلا غسل **الطلاق** اى رجل طلق ولم يقع فقل اذا قال عني الاخبار كاذبا  
اى رجل قال كل امرأة اتزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتن زوج ولم  
وتفصل من الامام الا عظم مثل جمع خطبة بوجهة المصنوع فقل في ان يخرج حتى تقوم الساعة  
وعني قيام الساعة كاذبا الطاهر



المنفعة باقية وهما حيان حلف لا يطار سواها واداره فالحل من الى فانت طالق وان  
وطنتك معها فانت طالق ما الحل من فقل ان يطاها بغيرها ولا يثبت ما دامت  
المنفعة باقية وهما حيان فقل ان يولى الوطى برجله فيصدق مائة له ثلاث  
سوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة من ثوبا منها في هذا الشهر  
عشرين يوما والا فانين طالق كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منها كل ثوبا  
تلبس احدهن ثوبا عشرة وتنزعه فتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف انه يشعرا  
من الجماع اليوم ان لم يمارقها حتى انزلت فقد اشبعها ان وطنتك عاريا فكذا  
او لا يبا فكذا ما الخلاص فقل يطاها ونصفه مكشوف والنصف مستور

**الحذر** راي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على دفعات  
كل مرة اقل من عشرة اي رجل سرقها باليد وقطع فقل اذا كان من الر  
ضاعة اي رجل قال ان شربت الخمر طايها فغدي حر فشر بها طايها بالينة  
وعتق العبد ولم يجد فقل اذا كانت رجلا وامراه تين **السير** اي رجل امن  
الفا فقبل ولم يفتلوا وقتل هو فقل حربي طلب الامان لالف فغداها ولم  
يعد نفسه اي مرتد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة اي حص  
لا يجوز قتله ولا امان له فقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض حل  
قتل الباقي اي لقيط يحكم باسلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار الاسلام  
**المقتور** اي رجل يعد ميتا وهرجى نعم فقل المفقود **الوقف** اي شئ اذا  
فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز  
واذا قبضه وكيله جاز اي وقف اجره انما مات فانضحت فقل الواقف  
اذا اجره ثم ارتد ثم مات فانه يصير ملكا لورثته وتنسخ بموته **البيع** اي بيع  
اذا عقد لملك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بما

المنفعة

المنفعة باقية وهما حيان حلف لا يطار سواها واداره فالحل من الى فانت طالق وان  
وطنتك معها فانت طالق ما الحل من فقل ان يطاها بغيرها ولا يثبت ما دامت  
المنفعة باقية وهما حيان فقل ان يولى الوطى برجله فيصدق مائة له ثلاث  
سوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة من ثوبا منها في هذا الشهر  
عشرين يوما والا فانين طالق كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منها كل ثوبا  
تلبس احدهن ثوبا عشرة وتنزعه فتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف انه يشعرا  
من الجماع اليوم ان لم يمارقها حتى انزلت فقد اشبعها ان وطنتك عاريا فكذا  
او لا يبا فكذا ما الخلاص فقل يطاها ونصفه مكشوف والنصف مستور



بيرة لا يجوز ومن وصيه جازي أي رجل باع اباه وصح حلاله فقل اذن لعبد  
 ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالاً  
 ابيه بمهرامه فوكله المولى في بيع ابيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جازي أي رجل  
 اشترى امه ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة ابيه وابنه او بحوسية او اخته  
 من الرضاع او مطلقته بنتين أي خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما  
 يحسن بما يحسن قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا علم لا يشتر و  
 ولم يحسن بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم ظاهر فيجوز منهم بلا اعلام  
**كفالة** أي كفالة باء اذا ادعى لم يرجع فقل عبد كفل سيده بامر وادى يهود  
 عنقه **قضاء** أي بيع يجبر القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم لكافر والمصحف  
 المملوك لكافر أي قوم وجبت عليهم يمين فلا أحلف واحد بمقت عن الباقي  
 فقل رجل اشترى داراً بابها في سكة نافذة وقد كان قديماً في سكة غير نافذة  
 فجهد الجيران ولائمة حلفوا فان تكلموا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد  
 فلا يمين على الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم به بخلاف البعض ذكر  
 العمادى في فتاوى ابواليث **الشهادات** أي شهود وشهودا على شريكين  
 فقبلت على احدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على نصارى مسلم  
 بقتل عبد مشترك أي شهودا فقبل شهادتهم ولا يعرفون الشهود عليه فقل  
 في الشهادة على الشهادة أي شاهد جاز له الكتمان فقل اذا كان الحق يقوم  
 بغيره او كان القاضي فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل أي مسلمين لم يقبل شهادتهما  
 بشئ وشهد نصرايان بضده فقبلت فقل نصرايان مات له ابنا مسلمان  
 شهه ابنا انه مات نصرايانا ونصرايانا انه مات مسلما قبل النصرايان  
**اقرار** أي اقرار لا بد من تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير

من يبيع العبد المسلم بالغير او يبيعه  
 بغير موافقة مولاه او يبيعه بغير  
 موافقة مولاه او يبيعه بغير موافقة  
 مولاه او يبيعه بغير موافقة مولاه  
 او يبيعه بغير موافقة مولاه او يبيعه  
 بغير موافقة مولاه او يبيعه بغير موافقة  
 مولاه او يبيعه بغير موافقة مولاه

ظاهر

ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من اغراب ما يكون والظاهر ان لا يوجد  
 لتلك الرواية **صلح** أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البذل اليه  
 فقل الحق الصلح عن الشفعة **مضاربة** أي مضارب يضمن ما انفقته من عنده فقل  
 اذا لم يبق في يده من مالها شئ **هبة** أي اب وهب لابنه وله الرجوع فقل  
 اذا كان الابن مملوكا لا يجنب أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل  
 المسلم فيه اذا وهبه رب التمس الى المسلم اليه وجب عليه مرة رأس المال **اجارة**  
 خاف المستاجر من فسخ الاجارة باقرار الموجد يدين ما الحيلة فقل ان يجعل  
 للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر **وديعة** أي رجل  
 ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمرو القاضي بالتسليم اليه فقل  
 اذا اقر الهارت بان المترك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو  
 صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء  
 لتصديقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعدارية والرهن **عدارية** أي متغير  
 ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر او السيف ليقتل به ظلما  
 او الظلم بعد ما صار الصبي لا يأخذ الايديها او فرس القاذى في دار الحرب  
 او عارية الرهن قبل قضاء الدين أي مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهرت  
 مستحقة أي مودع لم يخالف وضمن فقل اذا امره بدفعها الى بعض ورثته  
 فدفعها اليه بعد موته **الكاتب** أي كتابة نقضها غير العاقدين فقل اذا  
 كان الكاتب مديونا فللغرماء نقضها أي مكاتب او مدبر جاز فقل اذا كان  
 كاتبه حربي في دار الحرب او دبره ثم اخرجته الى دار الاسلام او لحق ابدار الحرب  
 مرندين فياسرها المولى **المأذون** أي عبد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا امره  
 مولاه ببيع ويشترى فقل عبد القاضي **الغصب** أي رجل استهلك شيئا فله



شيان فقل اذا استهلك احد مصرعي الباب او زوجي خف اي غاصب لا يبرأ بالرد  
 على المالك فقل اذا كان المالك لا يملك اي مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغائب  
**شفعة** اي مشتر سلم له الشفع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالشراء **شفعة** اي  
 شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم فقل الشكة الغير النافذة ليس لهم  
 ان يقتسموها وان اجمعوا على ذلك **الاضحية** اي مسلم عاقل ذبح وسمي ولم تحلل  
 فقل اذا سمي ولم يرد بها التسمية على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره تقديرا  
 لم يضمن فقل شاة الاضحية في اياها او قصاب شذها للذبح **الكراهية**  
 اي انا من غير التقدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء الادهي اي انا  
 مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما خصه لنفسه اي مكان في المسجد  
 تكره الصلوة فيه فقل ما عينه لصلوته دون غيره اي ماء مثل لا يجوز ان يشر  
 منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء اي رجل هدم دار غيره بغير اذنه  
 ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان  
**جنايات** اي جان اذا مات الجاني عليه فعليه نصف الدية واذا عاش والدية  
 فقل المختان اذا قطع حشفة الصبي خطاء باذن ابيه اي رجل قطع اذن انثى  
 وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه فعليه خمسون دينارا فقل اذا خرج  
 رأس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الفرة  
 اي شئ في الانسان يجب بالتلافه دية وثلاثة اخماسها فقل الانسان **قرايين**  
 ما اول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط  
 اي رجل قبل له اوص فقال بما اوصى انما يرثني عمك وخالك وجدة نك  
 واختك وزوجتك فقل رجل صحيح تزوج بجدة في رجل مريض ام امه وام  
 ابيه والمريض متزوج بجدة في الصحيح كذلك فولدت كل من جد في الصحيح

المريض

المريض بنتين فالبناتان من جد في الصحيح ام امه خالتاه والبناتان من ام ابيه  
 عمته وقد كان ابو المريض متزوجا ام الصحيح فولدت بنتين فمها اختا الصحيح  
 لامه والمريض لاييه فاذا مات المريض فلا مراثة الثمن ومها جدنا الصحيح  
 وبناته الثلثان وهن عمتا الصحيح وخالتاه و  
 لجدة بته السدس ومها امرأتا الصحيح ولاخيه  
 لاييه ما بقى ومها اختا الصحيح لامته  
 والمثلة تصح من ثمانية واربعين  
 انتهى الفن الرابع من الاشياء  
 والنظائر يتلو الفن  
 الخامس فن الحيل  
 رحمة الله تعالى  
 مؤلفه  
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يعلم قايق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى علمه وان  
 جهل الناس والصلوة والسلام على افضل من اعتد عليه وفوض الامور  
 كلها اليه **وبعد** فهذا هو النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل  
 جمع حيلة وهي الحذق في تدبير الامور وهي تقليب الفكر حتى يهتدى الى  
 المقصود واصحابها الواو واختال طلب الحيلة كذا في الصباح واختلف مثليغا  
 في التعبير عن ذلك فاختر كثير التعبير بكتاب الحيل واختر كثير كتاب الخراج  
 واختره في اللقط وقال ابو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وانما



هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى وخذ بيدك ضغثا  
 فاضرب به ولا تحت و ذكر في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين  
 فقال عليه الصلوة والسلام اربيت هل لايت تركك بالسلعة ثم ابتعت بعتك  
 ثم وهذا كله اذ لم يؤد الى الضرر باجد انتهى وفيه فصول **الاول في الصلوة**  
 اذا صلى الظهر اربع اقامت في المسجد والحيلة ان لا يجلس على رأس الرابعة  
 حتى تنقلب هذه الصلوة نقلا ويصلي مع الامام **الثاني في الصوم** التزم صوم  
 شهرين متتابعين وصام يوما وشعبان فاذا شعبان نقص يوما والحيلة ان يسافر  
 مدة السفر فتوى اليوم الاول من شهر رمضان عما التزم ولو جلف لا يصوم رمضان  
 هذا يسافر ويفطر **الثالث في الزكاة** من له نصاب اراد منع الوجوب عنه والحيلة  
 ان يتصدق بدينهم منه قبل التمام او يهب النصاب لاجنه الصغير قبل التمام يوم  
 واختلفوا في الكراهة ومشايخنا اخذوا بقول محمد فقا للضرر عن الفقهاء و  
 من له على فقير دين واراد جعله من زكاة العين والحيلة ان يتصدق عليه ثم  
 يأخذ منه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع للديون من دفعه له  
 مديون او يأخذه منه لكونه ظفر بجبن حقه فان مانعه دفعه الى القاضي  
 فيكفه قضاء الدين او يوكل المديون خادما الدين بقبض الزكاة ثم بقضاء دينه  
 قبض الوكيل صار ملكا للموكل ونظر فيه بامكان عن له فبدافعه وياخذ  
 ما تقدم ودفعه بان يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبه ومنهم  
 من اختار ان يقول كذا عنك فانت وكيل ودفع بان في صحة الوكيل اخلاقا  
 فان كان اللطال شريك في الدين يخاف ان يشاركه في القبض والحيلة ان  
 يتصدق بالدين بالدين ويحب المديون ما قبضه للدين فلا مشاركة والحيلة  
 في التكفين بها الضد ق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لها وكذا في  
 الاموال التي في يد الفقير من ماله

فقير

تغير المساجد **الرابع في القدية** اراد القدية عن صوم ابيه او صلوته وهو  
 فقير يعطى منون من الخنطة فقيرا ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم **الخامس**  
**في الحج** اذا اراد الاقاني دخول مكة بغير احرام من الميقات قصد مكانا آخر  
 داخل المواقيت كبستان بنى عامرا اراد ان يكون لبنته محرم في السفر فوجهها  
 من عبده بعلمها فقط **السادس في النكاح** ادعت امرأة نكاحه فانكر ولا  
 بينة ولا يمين عند الامام عليه لا يمكنه التزوج ولا يؤمن بتطبيقها لانه يصير  
 مقرا بالنكاح والحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فانت طالق  
 ثلاثا ولو ادعى نكاحها فانكرت والحيلة في دفع اليمين عنها على قولها ان تتزوج  
 بأخوها خلف في صحة اقرارها بنكاح غايب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر  
 بنته الزوج انها ان كانت كبيرة فانه يهب له كذا باذنها على انها ان انكرت الا  
 زن فانما ضامن فيصح وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الا  
 ان كان مليا فنقص ويبرأ الزوج فاذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر  
 له يزوجه على ان امرها بيد المولى يطلقها المولى كلها اراد واذا خافت المرأة  
 الاخراج من ابدان تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا اخرجها كان لها  
 تمام مهر مثلها او ثقل لا يبيها او ولدها بدين فاذا اراد اخرجها من مهر المهر له  
 فان خاف المقر ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال شيئا فاذا  
 حلف الاثم والادنى ان تستري شيئا من شق به او تكفل له ليكون على قول  
 الطل فان محمد اخالف في الاقرار اراد ان يزوجه وخيف من اولياها فاقوله  
 ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها  
 الى بصدق كذا جوزة النصف ان كان كفوا وذكر الخلو اني ان النصف رجل  
 كبير في العلم يصح الاقدام به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى ابيها

فالحيلة ان  
 لا يكون له مهر  
 فان كان له مهر  
 فالحيلة ان  
 لا يكون له مهر  
 فان كان له مهر  
 فالحيلة ان  
 لا يكون له مهر



وخاف انكارها ينكر اصل النكاح وجازله الحلف انه ما تزوجها على كذا قاصدا  
اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مطلقا ما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يتزوج  
فصولي واجاره الاب لم يثبت **السابع في الطلاق** كتب الى امراته كل امرأة  
لي غيرك وغير فلاة طالق ثم هي ذكر فلاة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلاة  
وهذه حيلة جيدة والحيلة للمطلة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجك  
وجامعتك فانت طالق ثلاثا او باينة فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساك  
بله جماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاث ايام ولم اجامعك فيما  
بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان امرها بيدها في الطلاق بشرط برائها  
بذلك ثم قوله اما اذا بداء المحلل فقال تزوجتك على ان امرك بيدك فقلت  
لم يصبر بيدها الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد ما اتزجتك فقلت فاذا  
خافت ظهور امرها في التحليل نقب لمن تثق به ما لا يشرى به مملوكا مراحمقا  
يجامع مثله ثم يزوجه منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقضه فينسخ النكاح  
ثم تبعت به الى بلد يباع ونظر فيها بان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضا  
الولي او انفا لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة ان يقول لها انت طالق  
ان شاء الله او على الف فلم تقبل حلف ليطلقها فخلعها اجنبي ودفع له بدله  
لم يثبت لو قال كل امرأة اتزوجهما في طالق فتزوج فاذا احكاما شافيا حكم  
بطلان اليمين صح ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان  
يقول لها انت طالق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى انكر طلاقها  
فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له الك امرأة في هذا البيت فيقول لا اقدم علمه  
فيقال له كل امرأة لك فيه هي باين فيجب بذلك فظهر عليه فيشهده ون فيه  
عليه ان لم تطلق فترانصفها حلال ونصفها حرام في طالق فالحيلة ان تجعل

ويجوز بالفضل وكذا لا يتزوج ولو  
حلف لا يتزوج بغيره ففصولي

انما حلف لا يتزوج بها  
فان حلف لا يتزوج بها  
فان حلف لا يتزوج بها

المر

الخمر في القدر ثم تطلق البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها في فيه  
لقمة فقال ان اكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي طالق ياخذ النصف ويطلق  
النصف او ياخذها انسان من فيه بغير امره **الثامن في الخلع** سئل ابو ج  
رحمه الله عن رجل قال لامراته انت طالق ثلاثا ان سألني الخلع ولم اخلعك  
وحلفت هي بالعق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال ابو ج رحمه الله للمرأة سئله  
الخلع فسأله فقال له قل خلعتك على الف درهم فقال لها فولي لا اقبل فقل  
فقال قولي واذهبي مع زوجك فقد ترك كل منهما وحيلة اخرى ان تباع المرأة بجميع  
مالها ممن تثق به قبل مضي اليوم ثم تسترد بعد **التاسع في الايمان** لا يتزوج  
بالكوفة بعقد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه او بوكيله حلف لا يتزوج عبدا  
من امته ثم اراده فالحيلة ان يبيعها من ثقة فيزوجهما ثم يتردها لا يطلقها  
يجاز يخرج منها ثم يطلقها او يوكل فيطلقها خارجها حلف لا يتزوجها بعقد ثم  
قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان يطلقها التحل لغيره يقيمن  
حلقته امراته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناو يا قرية بعينها  
صحت نيته ولو نوى بالمجارية السفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة اتزوجهما  
عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض على غيره بمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير  
حالف وهو الصحيح كذا في التاتار خانية وعلى هذا فيقع من التعاليق في المحاكم  
ان الشاهد يقول للزوج تطلقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان قلت كذا فبئ  
حر يبيعه ثم يفعل ثم يترده الحيلة في بيع مدبر ينفق بموت سيده ان يقول  
اذا مت وانت في ملكي فانت حر تنقض البيع باقالة او خيار ثم ادعى به فالحيلة  
ان يحلف المدعي عليه ناو يا مكنا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشتريه  
باشي عشر درهما يشتريه باحد عشر وشي آخر غير الدراهم لا يبيع الثوب من فلاة

حلف لا يتزوج بها  
فان حلف لا يتزوج بها  
فان حلف لا يتزوج بها

ثم ركنه ويبرحها لها



ثم ابدل فالحيلة بيع الثوب منه ومن آخر او يبيعه منه بمرض او يبيعه البعض  
 ويهب البعض او يترك بيعه منه او يبيعه فضولي منه ويجوز البيع لا يشترط  
 يشترطه بالخيار وفيه نظر او يشترطه مع آخر او يشترطه الاسماء ثم يشترط السهم لابنه  
 الصغير عبده حر ان اخذ دينه متفرقا ياخذ الادبها حلف لياخذ من فلان  
 حقه او ليقبضه ثم اراد ان لا يأخذ منه يأخذ من وكيل المخلوف عليه او من  
 كفيله او حريمه وقبل بحيث حلف ان اكلت من هذا الخبز ثمة وتلقيه في عصاة  
 وتطبخه حتى يصيرها كافيا كله حلف لا يأكل طعاما لفلان يبيعه له او يهدى  
 فياكله ان سعدت فكذا وان نزلت فكذا يحملها وينزل بها حلف لا ينفق عليها  
 يهبها ما لا فتفقه او يبينها فتبطل اليدين اذا انقضت عدتها او تستأجر  
 زوجها كل سنة بكذا على ان يتجر لها في الكسب لها وان كان صافا تاجر  
 لغير العمل طلبت ان يطلق ضربتها فالحيلة ان يتزوج اخرى اسمها على اسم الضرة  
 ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا الجديدة او يكتب اسم الضرة في كفه  
 اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمين الى ما في كفه اليسرى حلفه  
 السراق ان لا يخبر باسمائهم فقد عليه الاسماء فمن ليس بسارق يقول لا  
 والسارق يكتب عن اسمه فيعلم الوالي السارق ولا يفت الحالف حلف لا  
 سيكونها وشق عليه نقل الاصقة يبيعه ممن يثق به ويخرج حلف ان لم اخذ  
 منك حتى وقال الاخر ان اعطيتك فالحيلة لها الاخذ جبرا **العاشر**  
**الاعتاق وقوابه** الحيلة للشركيين في تدبير العبد وكتابته لها ان يوكل  
 من يفعل ذلك بكلمة واحدة الحيلة في عتق العبد في المرض بلا سعاية ان يبيعه  
 من نفسه ويقبض البذل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبضه مخفيا  
 الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى مرض فان

اقرعت من تلك فالحيلة ان يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يفتقه اذا اراد ان يطله  
 حارية ولا يمنع بيعها لو ولدت يهبها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت  
 فالاولاد احرار ولا تكون ام ولد **الحادي عشر الوقف والصدقة** اراد  
 الوقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة يقر انها وقف رجل وان لم  
 يسمه وانه متوليها وهي في يده اراد وقف داره وقفا صحيحا اتفاقا فجعلها صدقة  
 موقوفة على المساكين ويسمها الى المتولي ثم يتنازعان فيحكم القاضي بالزوى  
 او يقول ان قاضيا حكم بصحته فيلزم او ان ابطله قاض كان صدقة **الثاني**  
**عشرة الشركة** الحيلة في جوارها بالعروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف  
 متاع الآخر ثم يعقدانها وهي مروفة **الثالث عشرة الحبة** ارادت هبة  
 المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان  
 يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فتزده بخيار الرؤية و  
 ان هات فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين واراد السفر على انه ان هات  
 يبرأ المديون والافقو على حاله يفضل ذلك قال لها ان لم تقبني صداقتك  
 اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا ملفوا بمهرها ثم ترده بعد  
 اليوم فيبقى المهر ولاحت **الرابع عشرة البيع والشراء** اراد بيع داره على انه  
 ان امكنه سلمها والامر للمتن فالحيلة ان يقر المشتري ان البايع باعها وهي  
 في يده ظالم يقر بالعصب ولم تكن في يد البايع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس  
 البايع على تسليمها هكذا ذكر الخشاف وعابوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب  
 على الامام الاعظم في قوله اذا باع حلي وخاف المشتري من البايع ان يدي حليها  
 وينقض البيع قال فالحيلة ان يأمر البايع بان يقر بان الحبل من عبده او من  
 فلان حتى لو ادعاه لم تمتع واجيب عنها بانه ليس امرأ بالكذب وانما المعنى



انه لو فعل كذا كان حكمه كذا ان ادركه شيء وخاف ان يكون البايع قد باعه فاراد  
 المشتري انه ان استحق يرجع على البايع بضعف الثمن ويكون حلالا له فالحيلة  
 ان يبيع له بضعف الثمن ثوبا كناية دينار مثلا ثم يشتري الدار بماية دينار و  
 يدفع الثوب له والمائة فاذا استحق رجوع بالمائتين ولو اراد البيع بشرط البراءة  
 من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري  
 الحيلة في بيع جارية بعقدها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها  
 عتقت وان اراد المشتري ان يتقدمه زاد بعد موافق فتكون مديونة اراد شراء  
 اناء ذهب بالف وليس معه الا النصف ينقله ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقله  
 فلا يفقد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بخرج فالحيلة ان يشتري منه  
 شيئا قليلا بقدر مراده من الرجوع ثم يستقرض اذا اراد البايع ان لا يخاف منه المشتري  
 يعيب يأمره البايع ليقول ان خاصتك في عيب فهو صدقة وان اراد البايع  
 ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري بانه باعه من  
**البايع الخامس عشرة الاستبراء** الحيلة في عدم لزومه ان يزوجه البايع  
 او لا من ليس تحت حرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقها  
 قبل القبض وجب على الاصع او يزوجه المشتري قبل القبض ثم يقبضها فيطلقها  
 ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيد كلما شاء وانما قلنا كلما شاء لانه يقصر  
 على المجلس او يزوجه المشتري قبله ثم يشتريها ويقبضها واختلصوا في كراهة  
**الحيلة لاسقاطه السادس عشرة الدائيات** الحيلة في ابراء المديون ابراء  
 باطلا او تأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدائن لرجل يثق به و  
 يشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله يقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول  
 المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول

الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا او تأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدائن لرجل يثق به و يشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله يقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر

المقر له للقاضي امع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثا وانجر عليه في ذلك  
 فيجبر القاضي عليه وينعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابراء او اجل او صلح كان باطلا  
 وانما اخرج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تقيد الحيلة فتنه فانه  
 يفضل عنه ثم قال الخفاف بعد وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز القبض الذي كان  
 باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وصلحه وبراءته وهبته لانه لا يرى الحجر جازا للحيلة  
 في تحويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق او الحوالة او ان يبيع رجل من الطالب  
 شيئا بجماله على فلان او يصالح عن ماعلى المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب الصبد  
 اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدائن ان اجله يكون وكيله في البيع فلم يبيع  
 تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقران المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا  
 اذا اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل نصيبه واني الاخر لم يجز الا برضاه فالحيلة  
 ان يقران حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المديون  
 التأجيل وخاف ان يكون الطالب اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضه  
 فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقرار تلجئة  
 وجبة وتوكيل وتمليك وحدث احده بيطل به التأجيل الذي استحقه فهو  
 ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقر  
 بالمال قبل التأجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه  
 الى اجله وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل معين ثم يقر المطلوب  
 بعده بيوم يمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود و  
 قال لا تشهد واعلنا الابد قراءة الكتابين فاذا اقر احدهنا وامتنع الاخر لا  
 تشهد واعلى المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وقال له المقر لا تشهد وجواب  
 ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا يبعه الشهادة

الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا او تأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدائن لرجل يثق به و يشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله يقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر

الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا او تأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدائن لرجل يثق به و يشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله يقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر

المقر







**والعشرون في الكفالة الثالث والعشرون في الحيلة**

افلس الحال عليه او مات مقلبا ان يكتب ان الحيلة في فلان مجهول والحيلة في عدم براءة الحيل ان يضمن الحال عليه **الرابع والعشرون في الرهن** الحيلة في رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع الحيلة في جوان انتفاع المرهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يطل بالعارية ويطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان ما دام متعلما له فاذا فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه انثا فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت ففقه القاضي بالرهن ودفع الخصومة **الخامس والعشرون في الوصية الوصايا** لا تقبل التخصيص بنوع ومكان وزمان فاذا خصص نيدا بصر وعمر وبالشام و اراد ان يفرد كل الحيلة ان يشترط لكل ان يوكل ويحل برأيه او يشترط له الانفراد الحيلة في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء الحيلة في ان القاضي يعزل وصي الميت ان يدعي دينا على الميت فيخرجه القاضي ان

لم يبرأ منه انتهى

تم الفن الخامس

يتلو الفن السادس فن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن السادس من الاشياء والظواهر وهو فن الفروق وذكرنا منها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الاما الكرابيسي المسمى بتلخيص الجواب في **كتاب الصلاة** وفيها بعض مسائل الطهارة البرة اذا سقطت في البئر لا تجتلي الماء ونصفها نجسه والفرق ان البيرة عليها جلدة تمنع من

من الشيع ولا كذلك النصف وفي المطلب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضي امرأته

المرضة بخلاف عبده وامته والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة لا يزوج ماء البئر كله بالعارية وينزع في ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فتج الكحل له ولو نظر المصلي الى المصحف وقراء منه فسدت لا الى فرج امرأته بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت مجوسيا فله اعادة تعليمه لو قال صليت له وضوءه او في ثوب نجس اعاد وان كان متقيا والفرق ان اخبار الاول مستكر بعيد والثاني محتمل اقيمت بعد شروعه متفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويأثم والفرق ان الثاني لاصلاحها لا الاول سوء الفارة نجس لا بولها للضرورة وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه في دار الاسلام **كتاب الزكاة** يجوز تجليها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تقبيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها تقبيل بعد وجوب السب وفيه قبله الوكيل بدفعها القرائة ونفسه وباليبيع لا يجوز والفرق ان مضي الصدقة على المساجة والمعاوضة على المضايقة سكت في ادايتها بعد الحول اذاها وفي اذالصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمر وقتها فهي كالصلوة اذا سكت في ادايتها في الوقت اشترى زعفرانا ليحمله على كلك التجارة لا زكاة فيه ولو كان سمما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والملح والخطب للطبخ والغرض والصابون للقتار والشب والقرظ للدباغ كالزعفران والعصفر والزعفران للصبغ كالشمع والفرق ظاهر **كتاب الصوم** نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لم يمتاه والفرق امكن حجتين فيها بنفسه وبالناب بخلافه ذاق في رمضان من الملح قليلا وكفر ولو كثيرا لا لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر باطلاع سمعة من خارج لا



ان مضغها لانها تلهث بالضع دون الابتلاع **كتاب الحج** لو رمى الجمره بالعرجان  
وبالجواهر لان في الاول استخفافا بالشیطان وفي الثاني اعزازه لودل الحرم على  
قتل صيده لزمه الجزاء ولو دل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور احراميه  
والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لاعادة وفي الصوم والاحرام  
اعادوا والفرق ان تداركه في الحج متعذر وفي غيره متيسر اعتق العبد بعد حج صحيح  
حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انفق السبب في حق الفقير دون  
العبد والصبي كالصبي والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير **كتاب النكاح**  
النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه والفرق ان النكاح فيه  
حق الله تعالى لان الحل والحرمة حق سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد  
للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وجبه الزوج لها  
ولو قبض كان له الاسترداد والفرق انها تسحق من قبض صداقها وكان اذا دالالة  
بخلافها في الموهوب لو من امرأة شهوة حرم اصولها ومن وعها ان لم ينزل وان  
انزل لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني من الدبر يوجب حرمة  
المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل وله  
تلكه حرم النكاح والشرط ولو اشترى ما كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط  
**كتاب الطلاق** قال ليست امرأتی وقع ان نوى ولو زاد والله لا وان نوى  
لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تخلف للخيار رجوع وطخ المطلقه رجعا لا السفر  
بها والفرق ان الوطى رجعة بخلاف المسافة تقبيل ابن الزوج المقتدة عن باين لا  
يجرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصداقته النكاح في الاول  
بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عترة  
ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرق وقع الثلاث لان العدد

حل  
الحل والحرمة  
حق الله تعالى

في

في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكيله بالطلاق  
ولو وكلها بطلاق قهرا لا لانه تملك لها يقع الطلاق والعاقب والابراء  
والندب والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفين بخلافه بالبيع والهبة والاجارة  
والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالانفاط بد رضا بخلاف الثانية  
**كتاب الاعتاق** لو اضافته الى فرجه حتى لا الى ذكره لان الاول يعتبره عن  
الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يقع بخلاف طلاق على واجب  
لان الاول يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد استتره فهو حر فاستتره  
فاسدا ثم صحيحا لا يعتق وفي النكاح تطلق لا تدخل المهر في الاول بالفساد بخلاف  
الثاني اعتق احد عبديه ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه  
في الاررافاته لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيها فكان تعيينا اقامة له تحر  
الفن السادس سئلوه الفن السابع من الاشياء والنظائر في الحكايات والمراسد  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسادته على عبادته الذين  
اصطفى وبعد فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظائر ستمائة  
وهو فن الحكايات والمراسد وهو فن واسع قد كنت طالعا  
فيه او اخر كتب الفتاوى وطالعت مناقب الكروى مرارا وطبقات  
عبد القادر لكتني اختصرت في هذا الكراس منها الزيد مقتصر غالبا على  
اشتمل على احكام لما جلس ابو يوسف رحمه الله تعالى للتدريس من غير علم  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى رجلا  
فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار رجعد الثوب وجاء به مقصودا  
هل يستحق الاجرام لا فاجاب ابو يوسف يستحق الاجرام فقال له الرجل  
اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة



قبل الجحود استحق والآلا الثانية هل الدخول في الصلوة بالفرض او بالسنة  
فقال له بالفرض فقال له اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فمخير ابو يوسف  
فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليد سنة الثالثة طير سقط في قدر  
على النار فيه لحم ومرتق هل يؤكل من امر لا فقال يؤكل فخطاه  
ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وترى المرقاة والآ  
برجى الكل الرابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في القبر  
فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه  
فمخير فقال في مقابر اليهود ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجهه  
الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه الخامسة ام ولد  
لرجل تزوجت بغير اذن مولاها فان المولى هل يجب العدة من المولى فقال يجب  
فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا يجب والآ  
وجبت فعلم ابو يوسف بقصيره فعاد الى ابن حنيفة رحمه الله فقال زينت  
قبل ان تنحصر مر كذا في اجارات الفيز وفي مناقب الكرد عان سببا ففاده  
انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام و قال له لقد كنت اؤم لك  
بعدى للمسلمين ولئن مت لموتن حلم كثير فلما برى عجب بنفسه وعقد له  
مجلسا لا مالى وقال له حين جاءه ما جاء بك لا مسألة القصار سبحان الله من  
رجل تكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسألة في الاجارة ثم قال  
من ظن انه مستغن عن التعلم فليكن على نفسه انتهى وقال في آخر الحامو  
للحصري مسألة جليلة في ان البيع يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم  
الصفار جرى الكلام فيها بين سفیان و بشرى العقود متى يملك المالك  
بها معها او بعدها آل الامر الى ان قال سفیان اريت لو ان رجلا سقط فانكسرت

كان

كان الكسرمع ملة قاتها الارض او قبلها او بعدها وان الله تعالى خلق نار في  
قطعة فاحترقت اضع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفیان وهو  
الصحيح عند اكثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعد فيقع المبيع والمالك جميعا  
من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في  
الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والمخاع وغيرها من عقود الدنيا والآ  
الى آخر ما ذكره وفي مناقب الكردى قال الامام الاعظم خذ عني امرأة وفقصني  
امرأة وزهدني امرأة اما الاولى قال كنت محببا فاشارت الى امرأة الى بيتي  
مطروح في الطريق فتوقفت انها حراما ان الشئ لها فلما رقت اليها قالت  
لي احفظه حتى تسلمه لصاحبه الثانية سألتني امرأة عن مسألة في الحيض فلم  
أعرفها فقالت قولنا تعلمت الفقه من اجله الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت  
امرأة هذا الذي يصلي الفجر بوضوء المشاء فتحدثت ذلك حتى صار دأى  
**محل** الامام عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى  
وأكل الميتة وأصلى بلا ركوع وسجود واشهد بما لم أرى وأبغض الحق وأحب القسرة  
فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف  
الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ولا يأكل السمك والجراد ويصلي  
على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة  
فقام السائل وقبل رأسه وقال اشهد بك للعلم وعاء انتهى وفي آخر الفتاوى  
الطهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن من يقول انا لا اخاف النار  
ولا ارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجو فقال قوله لا اخاف النار ولا ارجو  
الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار يقول تعالى فاتقوا النار التي أعدت  
للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف ردا لذلك كفر انتهى



وفي مناقب الكرمي قديم فتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سئل عن الله  
 فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر رضي الله عنه تترقب اربع  
 سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بما شاءت قال فان جاء زوجها الاول وقال  
 تزوجت واناحي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ابنتي لا عن فتادة وقال  
 لا احيى كبريتي **قال** الامام رحمه الله خرجنا مع حماد بن شعيب الاعشى واعود الماء لصلوة  
 المغرب فافق حماد بالتميم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا  
 خيم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول مشكلة خالف ابو حنيفة فيها استاذ  
**وكان** للامام حجارة لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبلت فقال له اهلها كيف  
 تله وهي بكر فقال هل لها احد تنق به قالوا نعم فقال تعجب الغلام منها ثم تزوجها  
 منه فاذا انزل غديرها ردت الغلام فيبطل النكاح **خرج** الامام الى بستان فلما  
 رجع الى اصحابه اذ هو بائن ابى ليل راكباً على بقلته فسأله امرأته على سورة يفتين  
 فسكتن فقال الامام احسنن فنظر ابن ابى ليل في قطره فوجد قضية فيها شهادة  
 فدعاه ليشهد في تلك القضية وقال قلت للمفتيات احسنن فقال متى قلت ذلك  
 حين سكتن ام حين كن يفتين قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكوت  
 فامضى شهادته **كان** ابو حنيفة رحمه الله في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشرا  
 وقد زوج صاحبها ابنته من اخين فخطب النساء فزقت كل بنت الى غير زوجها و دخل  
 بها فافق سفيان بقضاء على كل منها مهر وتزوج كل الى زوجها **فصل** الامام رحمه الله  
 فقال على بالخلافة فافق بها فقال يجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال لا  
 نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام سمر فقبل  
 بين عينيه **وحكى** الخطيب الخزاز زعم ان كتاب الروم ارسل الى الخليفة ما لاجر يله على يد  
 رسوله وامر ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا ابذل لهم المال وان لم  
 يجيبوه

ان شهدوا شهادته

يجيبوه اطلب من المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يأت احد بما فيه مقتنع وكان الامام  
 اذ ذاك صبيًا حاضراً مع ابيه فاستأذنه في جواب الروي فلم ياذن له فقام واستأذن  
 من الخليفة فاذن له وكان الروي على المنبر فقال له اسألت قال نعم قال انزل مكان  
 الارض ومكان المنبر فنزل الروي وصعد ابو حنيفة فقال سل فقال ابي حنيفة كان  
 قبل الله قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله  
 قال اذ لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء  
 فقال الروي في ابي حنيفة وجهه الله تعالى قال اذا اوقدت السراج فالى ابي وجهه يوم  
 قال ذاك نهر يتوى فيه الجهان الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزايل  
 لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات والارض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له  
 جهة قال الروي بماذا يستعمل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشته مثلك انزله و  
 اذا كان على الارض صرخ مثلي رفعه كل يوم هو في شان فتذكر المال وعاد الى  
 الروم **احتاج** الامام الى الماء في طريق الحاج فسأوه اعراباً قربة ماء فلم يبعه الا  
 بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف انت بالسويق فقال اريد فوضعه بين  
 يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشتوى منه شرية بخمسة دراهم  
**وصية الامام الاعظم لابي يوسف رحمه الله** بعد ان ظهر له منه الرشد و  
 حسن السير والاقبال على الناس فقال يا يعقوب وقر السطان وعظم من لثم وق  
 آياك والكذب بين يديه والدخول عليه في كل وقت عالم يدعك لحاجة علمية فانه  
 اذا كثرت اليه الاختلاف تقاوت بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما انت  
 من النار تتفجع بها وتتباعده عنها ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى  
 لنفسه وآياك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليري من نفسه  
 بين حاشيته انه اعلم منك وانه يخفيك فتصغر في اعين قومه ولكن اذا دخلت عليه

مطلوب  
 2 وصية الامام الاعظم  
 للامام ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى



تتروى فتدرك وقد غرك ولا تدخل عليه وعند من اهل العلم من لا ترفه فانك  
ان كنت ادون حاله لعلك ترفع عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تتخط  
عنه فتسقط بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه  
الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ان تكاف  
مذهب غيرك في الحكومات ولا تقا صل ولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه  
فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة  
الا بما سأل عنه وآياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا يوقف  
على حبك ورغبتك في المال فانهم يسيئون الظن بك ويبتعدون عنك الى الخذلان  
الرثوة منهم ولا تنفخ ولا تتبتم بين يدي العامة ولا تكلم الخرج الى الاسواق ولا  
تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا باس ان تكلم الاطفال وتسبح رؤسهم ولا تشرف  
قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان قد متهم اذ درى ذلك لعلك وان  
اخرتهم اذ درى بك من حيث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من لم يرم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا دعا  
ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات  
ولا من ايدي السقاين ولا تقعد على الحوائيت ولا تلبس الديباخ والحلقى وانفع  
الابسيم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تكلم الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش  
الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكلم لسانها ومسها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى  
ولا تكلم بامرئ من الغيب بين يديها ولا بامر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك  
ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تنزوج امرأة كانت  
بعل او لها اب او ام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها فان المرأة  
اذا كانت ذميمة يدعى ابوها ان جميع ما حاله وانه عادية في يدها ولا تدخل بيتا بها

ما قدرت

ما قدرت وآياك ان ترضى ان تزف في بيت ابويها فانهم يأخذون اموالكم ويطلقون  
فيها غاية المطع وآياك ان تزوج بذات البين والنيات فانها تخر جميع المال لهم  
وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجتمع بين امرأتين  
في دار واحدة ولا تنزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب  
العلم او لا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التقلم  
عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شري الجوارى والغلان وتشتغل بالدنيا والنساء  
فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عيالك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم  
واشتغل بالعلم في غفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرك ثم اشتغل بالمال  
ليجمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا جمعت المال فتزوج عليك  
تتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تتخف بالناس  
ووق نفسك ووقهم ولا تكلم معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم  
بذكر المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك وآياك  
ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم يقوم بقلد ونك فيشتغلون بذلك ومن  
جاءك يستفتيك فلا تجبال عن سؤاله ولا تقم اليه غيره فانه يشوش عليك  
جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بغير كتب ولا قوة فلا تقرض عن العلم فانك اذا  
عرضت عنه كانت معيشتك ضنكا واقل متفقهتك كانت اتخذت كل واحد منهم  
ابنا وولدا لتزيدهم رغبة في العلم ومن ناقضك من العامة والسوقة فلا تناقض  
فانه يذهب ماء وجهك ولا تخشع من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا  
ترض لنفسك من الصادات الا بالكثير مما يفعل غيرك ويتعاطاها فالعامة اذا لم  
يروا منك الاقبال عليها بالكثير مما يفعلون اعتقدوا فيك فلة الرغبة واعتقدوا  
ان علمك لا يفتك الاما نفهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم



فلا تتخذ نفسك بل كن كواحد من أهلها ليعلموا أنك لا تقصد جاههم ولا يخرجون  
عليك بأجمعهم ويطعنون في مذهبك والخاصة يخرجون عليك وينظرون اليك  
بأعينهم فتصير مطهونا عندهم بلا فائدة وأن استغفوك في المسائل فلا تنافسهم في  
المنافرة والمطارحة ولا تذكر لهم شيئا إلا عن دليل واضح ولا تطعن في أسانيدهم قائم  
يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن بآفته في شرك كما أنت له في علا  
نيتك ولا تطلع أمرا العلم إلا بعد أن تجعل سره كملانيته وإذا أولاك السلطان  
علا لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه إلا بعد أن تعلم أنه إنما يوليئك ذلك لعدلك  
وأياك أن تنكح في مجلس النظر على خوف فإن ذلك يورث الخلل في الاحاطة والخل  
في اللسان وأياك أن تكثر الضحك فإنه يمت القلب ولا تنش إلا على طمأنينة ولا تكن  
محو لا في الأمور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فإن البهايم تنادي من خلف وإذا  
نكمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة  
عادة كما يحقق عند الناس شأنك وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس لينتفعوا  
ذلك منك واتخذ لنفسك وبرد خلف الصلوات بقراءة فيها القرآن وتذكر الله تعالى  
وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ لنفسك أياها معدة  
من كل شهر يصوم فيها يقدي غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الخير لتستقم  
من دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تنج بل اتخذ لك مصلحا يقوم  
باشغالك ويعتمد عليه في أمورك ولا تنظر من الدنيا إلى ما أنت فيه فإن  
الله تعالى سألك عن جميع ذلك ولا تشتر العبدان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب  
إلى السلطان وإن قربك فإنه يرفع اليك الحواجج فإن قمت أهانك وإن لم تقم عابك  
ولا تتبع الناس في خطاياهم بل في صوابهم وأذعنوا أناسا بالشر فلا تذكر به بل  
اطلب منه خيرا فأذكر به إلا في باب الدين فإنه إن عرفت في دينه ذلك فأذكره للناس

ولا

كلامه يتصور ويحذروه قال عليه الصلوة والسلام أذكر والفاجر بما فيه حتى  
يحذره الناس وإن كان ذاجاه ومنزلة والذي يرى منه الخلل في الدين فأذكر  
ذلك ولا تبالي من جاهه فإن الله تعالى معك وناصرك وناصر الدين فإذا فعلت ذلك  
مرتجها برك ولم تجاسر أحد على اظهار البدعة في الدين وإذا رأيت من سلطانك فعل  
له ما لا يوافق العلم فأذكر له ذلك مع طاعتك إياه فإن يده أقوى من يدك تقول  
إن اصطح لك في الذي أنت فيه سلطان ومسلط على غيري أني أذكر من سيرتك  
ما لا يوافق العلم فإذا فعلت مع سلطانك مرتجها بك لأنك إذا واطقت عليه ودعت  
لعلمك يتبعونك فيكون في ذلك قبح الدين فإذا فعلت مرتجها من بين يعرف منك الجهد  
في الدين والحرص في الأمر بالمعروف فإذا فعل ذلك مرتجها أخرى فأدخل عليه وحدا  
في دار وأنصحه في الدين وأنظره أن كان مبتدعا وأن كان سلطانا فأذكر له ما  
يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قبل منك  
والأفاسل الله أن يحفظك منك وأذكر الموت واستغفر للاستاذ ولمن أخذت عنهم العلم  
وداوم على التلاوة وأكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة وأقبل  
من العامة ما يعرضون عليك من رؤى يأمرون النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا  
الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر والآنجا السراحد من أهل الأهواء الأعلى  
سبيل الدعوة إلى الدين ولا تكثر اللعن والشتم وإذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد  
كلامه يتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك  
فاستمر عليه فإنه أمانة ولا تظهر أسرار الناس ومن استشارك في شيء فاستمر عليه بما  
تعلم أنه يقربك إلى الله تعالى وأقبل وصيتي فلنك تستمع بها في أولئك وأخراك أن شاء  
الله تعالى وأياك والخل فإنه يبغض به المرء ولا تك هماغا ولا كذبا ولا صاحب الخبط  
بل لحفظ مروتك في الأمور كلها والبس من الثياب البيض في الأحوال كلها وأظهر غنى



القلب مظهر من نفسك قلة الحرص والرفقة في الدنيا وأظهر من نفسك الغنى ولا  
تظهر الفقر وأن كنت وكن ذاهبة فإن من ضعفته همته ضعفته منزلته وإذا مشيت  
في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر إلى الأرض وإذا دخلت الحمام فلا  
تقاوم الناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تغطي العامة لتظهر عزوتك  
بينهم فيعطونك ولا تلتزم الامتعة إلى الحايك ولا ساير الصانع بل اتخذ لنفسك ثقة  
يفضل ذلك ولا تهاكس بالحبات والدافيق ولا تزن الدرهم بل اعقد على غيرك  
وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ملغذاته خير منها وقول امورك غير  
ليذكرك الاقبال على العلم فذلك احتفظ حاجتك وآياك ان تعلم الجوابين ومن لا  
يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويسترقون بدكس  
المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحريكك ولا يبالون منك فان عروك على  
الحق وإذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم عالم بر فعوك لئلا يلحق بك منهم اذنة  
وإذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة عالم بقدموك على وجه التقويم ولا تدخل  
الحمام وقت الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا  
إذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت  
عندهم ربما لا تمكك منهم ويظن الناس ان ذلك حق لكوتك فيما بينهم وقت الاقدام  
عليه وآياك والعصب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان  
يكذب وإذا امرت اتحاد مجلس لا أحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر  
بنفسك وأذكر فيه ما تعلمه كيلا يفتروا الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من  
العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلي للفقوى فاذكر منه ذلك والاقول ولا  
تفقد ليدرس بين يديك بل انزل عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية  
علمه ولا تحقر مجالس الذكر او من يتخذ مجلس عظة بمجاهدك وتذكرتك له بل وجه اهل

عقلك

عقلك وعامتك الذين تغفل مع واحد من اصحابك بل فرض امر المناجاة الى خطيب  
ناجيتك وكذا صلوة الجنائز والعديد ولا تشي من صالح دعائك وأقبل هذا الذي  
مضى وانما اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلخيص الجوابي قال الحاكم  
الجليل نظرت في ثلثمائة جزء مثل الآمال ونواميس سعادة حتى انقثت كتاب المنهج  
وقال حين انشأ بحنة الفصل بمرور من جهة الاتراك هذا جزء من أكثر الدنيا على الآخرة  
والعالم متى انشأ عليه وترك حقه خيف عليه ان يحرق بما يشوه وقيل كان سبب  
ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطويلات خسها وحذف مكررها فأتى محمد  
في منامه فقال له لم فعلت هذا بكنتي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر  
وذكر المقرر تسهيلة فغضب وقال قطعك الله كما قطعت بكنتي فابتلى بالاتراك حتى  
جعلوه على رأس شجرين فقطع نصفين رحمه الله وهذا آخر ما اوردنا من كتاب  
الاشياء والنظائر في الفقه على من هب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت  
الكوفي رضي الله تعالى عنه وارضاه وجعل الجنة سواء الجامع للفقهاء السبعة  
التي وعدنا بها في خطبته العزيز في نوعه بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا  
رحمهم الله **وكان** القراء من تأليفه في الساج والعشرين من جملة الاكثر سترتج و  
سبتر وتسجاية **وكانت** مدة تأليفه ستة اشهر مع تخلل ايام توعك الجسد

والجود لله على التمام وعلى نبينه افضل الصلوة

والسلام وصحبه البررة الكرام

وتابعيه باحسان الوهم

القيام كنت هذا

الذكر كنت عركت

حول الله فيظنون

تجيم الحق فظنوا

ألا تروا انهم



نقطة فروق التي السكس من الاشياء والاشياء يرجع الى المصنف الشيخ  
 الامام العالم العلامة عز بن ابراهيم بن محمد الحنفى تولى امره برحمته  
 بصريح العتاق في كتاب الاماني

لو قال والله وسكن او رفع او ضحك كان مباحا ولو حذف الواو لا يكون مباحا لان مقتضى  
 والنزق ان يقتضى قام مقام حرف القسم لا في رواية ولو قال ان دخلت الدار والله لا  
 يكون مباحا ولو قال لا ادخل الدار والله يكون مباحا والنزق دقيق كان مباحا على العرف  
 اعلى ما قال ان اخذت منك اليوم درهما ودرهم فبدي حرف نصيب الشمس  
 وقد قبضت خبيث لا يثبت ولو قال ان اخذت منها اليوم درهما ودرهم بحسب النزق  
 ان شرط الحث في الاول قبض المائة في اليوم منفردة ولم يوجد لانها خاتمة غيرها في كذا  
 شرط قبض البعض وقد وجد على حراد بضمه فاعده بضمه لا يثبت ولو طهره  
 يتوهم بضمه فاستراه بضمه يثبت والنزق ان البيع بثمانية لا يثبت ما ثبت البيع  
 بثمانية والشراب بثمانية ثبت ما ثبت الشرا بثمانية ولو حلف لا يبيع متاعا ولم يبيع لا  
 يثبت وفي الهبة وخوها يثبت والنزق ان البيع بدو التبول لا يكون مباحا الهبة  
 فبيع يتم بالواهب وحده والله الموفق

**كتاب الحدود**

حد الزنا والشرب والسرقة يطول بالنظام وحد الغدق والفسا ص لا والنزق ان حد  
 الغدق والفسا ص يتوقف فعلى التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف  
 التأخير فيما عد السرقة فانه يحمل على ضمنية حمله على الشهادة لعدم توقفها عليها  
 وحد السرقة وان توقف عليها لكن ضمن المال لا بد تأخير الدعوى بعد تحييزه ومارك  
 الحسنة فتمتكت النعمة في الدعوى بشرط في الاقرار بالزنا ان يكون اربع مرات وفي سائر  
 الحدود يكفي باقرار واحد والنزق ان الزنا يقع من غير نكاح لشره ما لا يكلف لغيره  
 وهذه هو حكم النص الحكي الزاني او احد لا يجلس بخلاف المسارق والنزق ان الزنا  
 خبائية على نفسه ولو حبس بجس على نفسه والسرقة خبائية به اتفاقا لرجلين احدهما  
 زان فقبل له اهذا فقال لا لا يجب الحد بخلاف ما قال احدى امراتي طالق فعلى له

من قتاله لان مدحه الطلاق في الاخرى والنزق ان الطلاق والعتاق بكل بيمينتين  
 من رجل اقر عند القاضي اربع مرات بالزنا فامر برجمه فاقروا انكره

اقراره وينصفه من خلاف ما لو اقر بسرقة او قد في اوقصاص والنزق ان الاول يحض  
 حقا منه كما يحضر في الفضل ولا كذا كذا غير شهدوا ان في بياينة لا يبعد ولو شهدوا  
 اندر من غايه لا يقطع والنزق ان المدعى غير شرط في الاول وشرط في الثاني كتاب  
 السرقة لو قال سرق ما لا يبلوغ عشرة يقطع ونص في ما لا يبلوغ سرق ما لا يبلوغ يقطع  
 ولا يضمن سيرا والنزق انه في الاول رجوع عن بعض ما اقر به فلم يجمع في حق المال وفي الثاني  
 لم يرجع وانما اراد عليه والنزق ان لا يجتمعان سرقة ثوبا بيمينتين دون العزم وعلى طرفه  
 دينار مسترد ولا يقطع ولو كان في حرفة قطع والنزق ان الديار في الاول تبع النزق  
 والمؤبد لا يساوي نصا وفي الثاني مقصود وكذا المورق اربع فضة او ذهب فيه  
 ملك او يبيد او حرق او كلب او طير في غنقه طوق فضة او في رجله لا يثبت النزع والنا  
 لو سرق صبيها عليه دنائير ساكر دخل البيت وفيه درهم ودنانير فاعطاه وخرج لا  
 يقطع ونص في لا يقطع من وجها من جوفه ولو حمله على دابة فخرج ثم اخذها او  
 الفها في ما جاز حتى خرج يحرق بالمانم اخذ لا يقطع لان هتك الكون والآخر اخرج

**كتاب السرقة**

تم جاسطافات من ذاك فعلى الناطع نصف الدية لو رشفه فان لم يلق ثم اسلم ثم مات عليه  
 دية كاملة وقال محمد ونزف نصف الدية في جسيم لان اقتراض الردة اوجب اعدا الجنا  
 فاذا اسلم لا يعود النفاق والنزق ان الجنابة وقت في محل معصوم وكذا كذا اذا لم يعد  
**كتاب القبط** لو كان القبط اقرارا اقر بالزنا لرجل وصدقه كان ثمانية عشر لا  
 يسأل قوطا في حق الزوج حتى لا يطل ما حها ولو اقرت انها ابنته اب الزوج وصدقه الاب  
 بيت الغيب وطل النكاح والنزق ان الابنية في النكاح ابتداء وتعا والرق لا ينافيه  
 ولو طلق واحدة واقرب بالرق صار طلاقا اثنين ولو كان طلقا اثنين ملك رجعه والرق  
 انما لا اقرار به بعد الاثنين تريد ابطال حق ثابت للخلق ما لو كان بعد طلمة لاني حق



الرجعة لا يطل هذا الاقرار ولو كانت معتدة فافترق بالرق بعد بيعي حيث ينبغي كان لان  
براجه في الحصة الثالثة ولو في الحصة الاولى فتركا حتى تمت حصة ان لا يتفرق  
من الوحيمة والفرق ان اقرارها غير بطل هنا وفيه وسيل في الفصل الاول واسه الحق  
**كتاب القطة** ترك الاسماء اذ اخذها ليردها ضمن فادخا في اخذ الظالم لها بشرط  
لا يضمن والفرق ان الاسماء لصيانه المالك والاسماء هنا سبب الترتيب سبب ذائبة فاصل  
رجل كان للمالك ان ياخذها الا اذا قال ذلك فقد سلم له وقد اتفق عليها فكانت من  
الثقة عوضا فاع الاسترداد في السكر في حجر رجل واخذ منه لانيه اذ لم يكن  
اعد بحره لذلك كالموضع شبكة لا للصيد فتصل بها صيد كان لمن اخذ ولو قبضها  
لاجل الصيد كان لصاحبها ويكره امساك اللحام بخلاف غيرها لانها من عادتها ان تقبض الى  
موضع اخر فتخلط فلا تعرف بخلاف الطيور الاخرى فان افرخت فهو لصاحب الام  
ان عرف والانتدق على قبض ثم يشتري كما حكي المرحلي عن استاده الخوازي من ان كان  
مولاها باكل اللحام فكان يجب الكل من القبض ثم يشتري فمن رخيص انا فان ربطنا في  
موضع واحد ذكر او انثى او احدهما بطلا والآخر محسنا فادعي كل واحد منهما البطل  
والذكر فهو بينهما والثاني لميت المال لقطة والاصح على هذا واسه تعالى اعلم **كتاب**  
**الوقف** لا يدخل الاثار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول  
ووقفه غير صحيح منقود اجازة فلا يدخل بخلاف بيع التسليم الى المولى في المجد  
لا يكون تسليما بخلاف منتفله والفرق ان المنقود من بنا المجد الصلوق فكان التسليم  
به وفي المنتقل الاستقلال وهو تهيأ في التسليم ولو امر جماعة بالصلاة في سائر له  
ابدالم تصريحا لان الثاني لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني  
لو قال هذه الشجرة وقف على المجد لا يصح لانه منقول ولو اعطي درهم في عمارة المجد  
جائز ويتم بالتبض واذا كان منقولا والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى المنارة  
لا الى التزين واسه تعالى اعلم **كتاب البيع** الشرب والطريق لا يدخلان لا  
بذكر الحقوق في البيع والاقرار والصلح والوصية ويدخلان في الاجارة والقسم

والرهن

والرهن والفرق ان المنقود من البيع ونحوه المالك وهو موجود في الاجارة ونحوها المنتقلة  
وهو موجود لهما مع عدم الطريق فانقضى المنقود عليه هنا لا يجوز اسلام الخط في الجز  
اولدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق ان المالك في المسلم في الاول  
فاحشة وفي الثاني قليلة هذا التوب كك يفسد فقال المنسري هاته حتى ينظر اليه  
غيري فضاغ فلتس عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاغ لزمه النبي والفرق  
ان امره لينظر فيه او يبريه غيره ليس يبيع وامره لرضاه او باخذ مع دون الامر فضاغ  
او في الشرب منك هذا بكذا فضاغ به او فاعنته او فانتطه قيصا ان فعل ذلك في  
المجلس كان بيعا والا فلا والفرق انه في المجلس يمكن ان يجعل هذا شرط البيع بخلاف  
بعد لان النظر الاول بطل بالقيام المتوضي على سوم الشرا معنونا بالمعينة عند بيان  
النق والافوا مائة والفرق انه اذا بين عنا علم انه لم يرض به الا بمقابل وعند عدم  
هو قبض ما دون فيكون امانته باع فضاغ ان ياتوق فاقوت فاذا هو راجح بطل  
البيع ولو انه احمى فاذا هو اصغر جائز والفرق ان الزاج خلاف الجنس فكان المسمي  
معدوما والاخر من الجنس فكان موجودا كذا في غير المواضع باع اسجارا على  
اناسمرة فاذا واحدة غير مثمرة ضد البيع الا اذا بين عن كل واحد والفرق انه في  
الاول يبقى البيع بالحصة وهي مجموع وفي الثاني يباع بع نصف الزرع من ربح  
الارض يجوز ولو باع ربح الارض من الاكار لا يجوز والفرق ان ربح الارض حق  
الاستبقا بخلاف الاكار **كتاب الكالة** ان هتب الرج فان اكمل ينس فان  
لا يصير كفلا ولو قال كملت بنفسه الى هبوب الرج يصير كفلا ويطل الاجل والفرق  
ان في الاول تعليق الكالة وفي الثاني تعليق الخروج عن رده الاصيل الا ان يصح في  
حقه دون الكيل والفرق ان الاصيل رخي يبقا الدين القاضى اذا اخذ الكيل لا  
يبى الكيل الا بالتسليم اليه والمطالب اذا اخذ الكيل لا يبر بالتسليم الى القاض  
الا اذا صرف القاض الى الطالب فيبر بالتسليم اليه او الى امينه والفرق ان  
القاض عامل الطالب من وجهه ونفسه من وجهه فقد الاضافة اليه او الى امينه



والفرق ان الفاضل عامل بعمل المولى وعند عدم العمل نائبا عن الشرع كل من اقر كانه  
او حق لا يجس اول من جلا ف مالو ب بالينة والفرق ان تضمنه طهر بخله  
دفع الى محو عشر فاضل انما لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك لا يصح  
والفرق انه في الاول ضامن ما ليس بصرف وفي الثاني يتبرك الضامن مستمرا من الدين  
امر له بالدفع الى المصبي والله الموفق **كتاب الوكيل** احاله بعب فاستحق بطلت  
فان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجهل كان لم يكن والهالك ينقل الى ضمانه اكلها  
يصد اتمام غاب فيه هو الحال عليه على فساد النكاح لم يتقبل ولو لم يكن اقبل والفرق  
ان مدعي الفساد متناقض بخلاف مدعي الابطال **كتاب القاضي** الفاضل لا يملك  
الاستخلاص الا بالاذن بخلاف المأمور لاقامة الحجمة والفرق تحقق الضرر في الثاني  
لجواز ان يستعده قبل الصلاة بخلاف الاول وكذا وصي الميت ملكه الا ببالا ليس  
بخلاف الوكيل والفرق تضر الاذن من الميت بخلاف الوكيل **كتاب الشرائع**  
شهدوا عليه ان زيد اقرضه الفاقضي بها فبرهن على الدفع قبل القضا لا يصح الشاهد  
ولو برهن على الابطال قبل القضا ضيق والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم بجوارات  
اقرضه ثم ابراه وفي الثاني ظهر كذبهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد بين كذبهم  
اقرضا عنها وقضاها فشهد المدعي باقبل ولو انكر الرهن شهد الراهن ان لا يقبل  
والفرق انه في الاول لم يجز لانفسها متفاد ولا دفعها من مالا بطلانها او جلاء للغير  
وفي الثاني سعي في ابطال ما تم من حصة ما وهو ملك اليد والقبض **كتاب الوكالة**  
الوكيل بشر اني لعنه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا اختلف في الثمن الى خيرا والى  
جنس اخر غير الذي سماه والوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح  
لان فيه سفه ومعيرو قال له اشتري عبد زيد يبي ويملك فقال نعم ثم قال له اخر ذلك  
فقال نعم فاشترى كاذب بين الامن دون المشتري فلو لم يتبرحي لغيره نالت فقال  
كذلك فاجابه ايضا فهو الامن من الاولين ايضا ولو كانا حاضرين علم ان ذلك كان  
بين المشتري والثالث لان ذلكا لهما امرت لما علم كالو قال الاخر اشترى عبد

فلان ثم وكل اخو شرابه فان قبل الوكيل لا يضر الاول فهو الاول وان حضرته فهو  
الثاني والفرق ما قلنا التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون  
الوكيل مسافرا او مريضا او مخدرا لكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه  
فان كان حاضرا فابى الخصم التوكيل لا يصح منه والفرق انه اذا كان غائبا يتحقق  
فحتم من التلبس بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق **كتاب الرعي**  
المدعي به اذا كان دينا لا يصح الا بعد بيان القدر والجنس والصفة بخلاف العين  
لان التعريف في حاصله بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعي المقاتل ما كان كذلك على  
شيء قط فلما برهن برهن المدعي عليه على القضا او لا بقبل ولو زاد ولا عرفك  
لاشك في روايته لجامع وقال القدر يري تقبل ايضا والفرق على ما في الجامع وهو  
الاظهار ان الثاني ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي عليه الله فقال ان  
حلفت ادعها لك فحلف فادها ان دفعها على الشرط كاذله ان يسترد والا والفرق  
ان الادا بالشرط لا يكون اقرا له ولا يرد ولا يرد اقرارا او هبة فلا يسترد اختلاف في  
الاعسار فالاصح ان القول للمدعي فيما اذا كان المدعي به بدل مال كالتقاضي فان  
لم يكن كالدنية فالقول للمدعي والفرق ان بدله في الاول قائم عالم بخلاف الثاني  
اذ لا بد له ادعي عبدا في يد عبدا او دينا او شرا فالبعد خصما الا ان يقر المدعي  
انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مازنا كان لسيد ادعي مملوكا  
فقال المملوك انا مملوك فلان فان جاء المملوك بيته اندفعت خصوصته فان جاء  
المقر فلا يبدل له على البعد الا بيته بشيئا لان الغاية ما صار بقضا عليه **كتاب**  
**الاقرار** قال كغيره لي عليك الله فقال ذلك الغير الحق او الصدق او قال خلتا  
او صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق او الصدق صدق لا والفرق انه  
صدق في الاول دون الثاني كت بخطه خلتا نفسه او سلاه وقال شهدوا علي  
به جاز اقرار وان يقرام عليهم ولم يبرهم بالاشارة لا يكون والفرق ان الكتاب  
محتل فاذا اقررت الاصل فان كتب بنفسه لا يكون اقرارا **كتاب الصلح**



صلحه عن الدرهم على مائة وقبضتها استخمت المائة او وجدها ستوتة يرجع عليه قما  
 سوا كان الصلح عن اقرار او انكار ولو صلحه من الدرهم على دينار فاستخمت بعد  
 الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط وفي الثاني صرف قضاء زبوا عن  
 جياذ قايله انتم افاض لم ترج رد هاهنا يرج له ان يرد هاهنا ولو وجد بالبيع عيبا فلما  
 له به فاذ لم يشتد رده فرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان المتبوض اول في  
 الاول ليس عن خفة اليرضاء فاذا لم يرض كان منصرفا في ملك الدافع برضاء اما البيع  
 فعين خفة وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الرد صلحت المنكوحة زوجها من النفقة  
 على درهم جائز ولو كانت مبانة لا والفرق ان المسكين حق الله وفي حال قيام النكاح  
 ختم فكذا النفقة وكذا لو نكحت المنكوحة سقطت نفقة الحمل المستوتة **كتاب المضاربة**  
 لا يجوز بيع الدرهم والدنانير مكيلا او موزنا او عرضا ولو قال بعه واعمل نفقة مضاربة  
 جائز والفرق انها اصبحت الى التمن لا الى العرض حق لو باعه بالمكيل ايضا لا يجوز المضاربة  
 وفي جواز البيع بالمكيل خلاف عند الامام جائز لا عندها الدرهم اذا كانت ودية  
 او غصبا جائز المضاربة بالوكانت دينالا ولو اقرضت الدين ويعمل  
 مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تنص المضاربة  
 لان الدين تنفي بامثالها فيستقرها نقض لثبوت الملك للدين خلاف الغصب  
 والودية لانها على ملك رب المال ولو دفع مضاربة وذكر نصيب رب المال دون  
 نصيبه جائز وعلى المظلم لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس  
 ان السكون من نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لانه غاملكر اما عن نصيب المقامر  
 فيمنع الجحالة والله الموفق **كتاب الودعة** انفق بعض الحنظلة الودعة  
 ثم رده الى الباقي فهلك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن الماخوذ فقط والفرق ان  
 المردود لم يخرج عن ملكه فخلطه بوجب الاستهلاك في الباقي بخلاف ما اذا  
 لم يرد اخذت منك الدرهم ودية والغاصبا وهلك الودعة وهذا  
 المصنوعة فالقول له ولو قال اودعني الف وغصبتك الفاهلك الودية وهذا

المصنوعة فالقول للمعروف والفرق انه في الاول اقرب سببا للمضاد وهو لاخذ ثم ادعى  
 خروج من دوني الثاني لم يقر المضاد واعاقب بفعل الغير وهو لا يدع **كتاب كفارة**  
 استعارة ائمة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع لم يركب والفرق  
 ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه المستعير ان يمين الاداعي  
 نفسه والفرق ان الامارة مطلقة والمطلق يحوي على الاطلاق وفي الثاني مقيدة فيقي  
 على التقييد في المطلقة لو اركبها غيره تعين حق لو ركبها بعده ضمن عند حق الاسلام  
 وقال خواجه زاده والمرحبي لا يضمن عمدا بالاطلاق قال بجيبا لطلب اعارة الثور  
 نعم فاحق في غيبته من بيته فطوب لا يضمن ولو من زوجه ضمن والفرق ان امانة  
 الدواب لا تكون الى النسا وقد وجد القاطع للاجانة وهو فعلها المستعار ائمة الى  
 مكان بخلافه ثم ردها اليه فهلك ضمن ولو ركب الودية الى مكانها لا يضمن والفرق  
 ان يد المودع كيد ولا كذلك المستعير **كتاب الاجارة** استأجر دارا الى  
 وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان الثابت بطل الاجارة  
 بخلاف النكاح انهدم حائط الحجرة لا يملك الفسخ بغيبته المالك بخلاف ما لو تهدم  
 كلها والفرق ان باهتدام الحائط لا تنقذ المتعقد من كل وجه بل الكل قال الامير  
 ان قلت ذلك الفارس فذلك كذا فقله فلا شيء له ولو قال من قطع راسه فله كذا  
 فقطع فله ماسي والفرق ان الفلج جراد الاستيجار عليه لا يجوز بخلاف القطع  
 ما ان احد المتعاقدين وفي الارض زرع يقي بالمسي ولو انتقضت المد يتيحي  
 التلحق بحري والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبنا المدونة في الكتاب  
 اذا تجددت حدود باجر المثل استأجر ائمة ليركبها خارج المرفق فبقي بينه  
 فهلك ضمن ولو ليركبها في المرفق لا يضمن والفرق ان هذا العبد في الاول لا يوجب  
 الاجر فلم يكن ما خونا فيه وفي الثاني يوجب فانه كان ماذونا **كتاب المكاتب**  
 الكتابة الحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المدوم والمجور موقوف  
 بالشرايط التي منها الاجل بالنص اما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء كاتبة عبد على

ثم ردها



فتمت فسدت ولو تزوج امرأة على ثمنه جار والفرق ان الكتابة تفسد بالشروط والكحل  
والكحل لا كاتبة واستثنى حملها فسدت بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تنفي في الممانعة  
المكات اذا مات عن غير وفاء ولو لم يطل الكتابة بلا قضا وقيل لا بد من القضاء  
ولو من وفاء لا يطل ويعق قبل الموت والفرق انه اذا مات عن وفاء امكن الاداء فيحمل  
كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئا لان العجز بطله **كتاب الاكراه**  
اكرهه فلا يصح او شر الحكة سلمه طابعا جاز وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق ان  
البيع عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح والهبة غير لازم فلما امكن الرجوع  
بعد العقد فلا بد لا ينفذ عند عدم الرضا او لم يوافق ولو اكرهه على الطلاق والمقتاق  
فطلق وقع ولو اكرهه على الاقرار به لا يصح ولو اكرهه ليقرب بعد او نسب او قطع لاه  
يلزمه ولو اكرهه على الارضاع يثبت حكم الرضاع ولو اكرهه على الاسلام صح والله  
الموفق **كتاب الرب** رجل له غرض من غرض عظيم بين قوم وكل من كرهه فارد  
ان يفتح كوة اعلم من كوته ويسد هذه الكوة ليس له ذلك ولو كان له طريق في سكة  
غير نافذة وباب دار اسفل فاراد ان يفتح بابا اعلى من ذلك كان له والفرق ان  
الكوة الا اعلى تاخذ الما اكثر مما تاخذ السكة بخلاف الطريق والباب لان الما  
في الباب لا يتفاوت رجل سقي ارضه او زرع سقيا معتادا فتعدي الى ارض  
جاره لا يضمن وان سقاء عن معتاد ضمن والفرق ان الخارج عن المعتاد تعدي  
رجل التي شاة مشته في هز طاحونة فسال الما به الى الطاحونة فخر بها ان كان  
المنزعة محتاج الى الكري فلا ضمان عليه والافضلية الضمان والفرق انه اذا لم  
كان لا يحتاج الى الكري لا يضاف الى الما التي بل الى سيلان الما بخلاف المحتاج  
واسه الموفق **كتاب الاسرية** قطعة من وقعت في خابية مائة صب  
الما في خابية من نجس ولو وقعت القطرة ابتدا في الخل في لا ينجس والفرق انها  
اذا وقعت في الما نجس الما لم لا ينجس الما لا يخل بخلاف ما اذا وقعت في الخل  
لانها لا يخل المرقعة اذا وقعت فيها خمر لا يجد سائرهما لم تسكر ولو وقعت فيهما

ووجد الطعم والريح يحد في السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير في معنى  
الطبخ بخلاف ما اذا وقعت في الما الدقيق اذا عجن بخرم خبز والي في الخل لا  
يطهر والخبز اذا اتي في خمر ثم في خل يطهر والفرق انه اذا عجن امزجت والخل  
لا يخلله فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخل على ظاهره فقط والله الموفق **كتاب**  
**العصب** عصب خمر او خلها ثم انفقها حتى ولو اكلت خمر في ضمنه وحل المية ليس  
بمال وانما صار مالا ينفقه والانسان لا يضمن فعله عصب ذراع غير مغذ بده  
فستط انسان الما من وذهب ثم ذراع فدية الانسان هدر ويضمن امرش  
الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشق والفرق  
ان الحائي في الاول كلاهما وفي الثاني الجالس جان لا غير لئلا انضم مع فعله فعل  
منه فلف بهما فيضمن المثلث نصفه تخلص الخمر في يد العاصب فاخل له ولو تخلص  
بصبه الخمر قبل هو كذلك وقال ابو الليث هو بينه ما على قدر خيله ما وهو الصحيح لانها  
كانها خلطاه بعد الخل ولو صب على خمر غيره خلا كان الخل بينهما اتفاقا والفرق  
انه اذا تخلص بنفسه صار مالا في يده فكان ملوكا بخلاف ما اذا صب على الخل  
لان الخل مضاف الى السبب فصارتا كان خلا في تلك الحالة اخلط مع خل  
اخر فكان بينهما **كتاب المزارعة** شرايط على قول من جوزها ستة بيان  
الوقت خلا فالمساح لمج ومن كرهه البذر منه وجن البذر وتضييب من لا بد  
له والتخية بين الارض والعامل وان يكون القاج مشتركا دفع ارضه مزارعة  
ليزره على يدهم قوطا فخرج منها من عصفه هو للزارع والمزطم لرب الارض  
فموا سدا وكذلك لو دفع اليزرها حنطة وشعر على ان الحنطة لاحدهما  
والشعر للاخر وكذلك كل شي له نوعان من الربح على كذا الحان والوطية  
وبذرهما بخلاف البطيخ وبذرهما والشا وبذره بخلاف الحب مع الشا اذا اشر  
لصاحب البذر والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء غير مقصود اما بذر



الكان متصود كالكان والله تعالى اعلم **كتاب الصيد والذبايح**  
 لئلا اذا طارت ان كانت تصدى الى بيتها فربها لا يغفل وان كانت لا تصدى  
 فربها يغفل والفرق انه قادر على ذكاة الاختيار ثم لا همسا كافر في دجاجة به  
 وذبحها سلم اذا كان الاول من هذا لا يؤكل ولو لم يكن من هذا يؤكل والفرق ان الموت  
 يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني قال الحمد لله لطاسه وذبح ليعجل  
 والخطيب اذا عطي فقال الحمد لله مقتصر عليه جاز والفرق ان الواجب عند  
 الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجملة مجزئ الذكر وقد وجد سبي على  
 سكين ثم اخذ غيرها وذبح حلت ولو سبي على سهم واحد واخذ غيره ودرى به لا يجزئ  
 والفرق ان التسمية في الاول وقعت على المذبح وفي الثاني على السهم كما على المربي اليه  
 لعدم المقدرة عليه والله الموفق **كتاب الاضحية** هي واجبة على الاغنياء القهارين  
 دون المساكين والفرق ان السفر حال المشقة وقد الاموال والاضحية موقنة  
 فتفوت بخلاف حال الاقامة لانه زمان سفر في الاحوال والاموال ضحوا ثم يبين  
 بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل واعادوا الاضحية ولو قنوا فشهدوا  
 انه العاشر لا قبل والفرق ان المتدارك ممكن في الاضحية دون الحج تجب الاضحية  
 وصدقة الفطر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من  
 كل وجه كالصلاة وهي عن العبي من فوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر  
 لانها مؤنة من وجه ونفقة من وجه ولذا اجاز الاكل منها ووجبت صدقة  
 الفطر عن عبده مورا الشقري اضحية في ايام الخوف فلم يضي حتى افتقر في  
 اخرها سقطت عنه ولو كان مصر لا تسقط والفرق ان وجوبها على المورس حقل  
 للشرع فاذا افتقر ذهب الموجب والموجب على المورس بالذرو بالشر يصير  
 كالناذر فلذا ابيقت واجبة بعد ايام الخوف ويصدق بيمينها او بيمينه الشري  
 شاة فانت او ضلت فان كان فقيرا لا يجب عليه اخري وان كان غنيا وجب  
 عليه اخري والله الموفق **كتاب الاداب** وتسمى بالاستقصان ايضا

عن

عن الامام انه سجد على خرقة عني فقال رجل انه مكروه فقال من اين ات فقال من  
 حوزهم فقال جاء التكبير من وراي ابي مساعدكم حشيش قال نعم قال لا يجوز  
 على الحشيش ولا يجوز على الخرقة عن ابي يوسف صوم المستر بعد رمضان مكره  
 الا اذا كان متفرقا لان النصاري زادوا على صومهم وهذا تشبيه به وهذا احسن ما  
 سمعناه يكره دخول المسجد الحبيب ولا يكره دخول المشرك والفرق ان منع الحبيب فيه  
 دافع له الى المنظر وفي منع المشرك تنبيه لمن الايمان فلا يمنع التوسد بالكتاب  
 مكروه الا اذا قصد الحفظ والفرق الضرورة وقد المشقة على المسجد لا يصح كانه  
 متقول ولو اعطي درهم في عمارة المسجد جاز وان كان متقولا لا والفرق الضرورة  
 والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى الشربين والله الموفق **كتاب**  
**الحج** لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد المواة بيد المواة والفرق ان  
 يد العبد لا تختلف ويبدل العبد يختلف لان الواجب نصف قيمته وهي مختلفة فقتل  
 ابي قتيلة تجب الدية ولو قال انقطع يده فقتل فضليه المصاص والفرق ان الحق لا يثبت  
 في استيفاء المصاص او الدية فيصير ذلك شبهة في استيفاء المصاص او الدية فيصير  
 ذلك شبهة في استيفاء المصاص فاما الامن بالقطع فالمستوفي الاب ولم يوجد منه  
 اباحة فيجب المصاص قطع يد مسلم فارتد ومات من القطع او لحق بدار الحرب ثم  
 عاد واسلم ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق فاسلم ومات  
 تجب دية كاملة والفرق انه بالقضاء بالحاق انقطعت السريرة الى اليد فوجب نصف  
 الدية بالاسلام واذا لم يلحق لم يقطع نصرا كانه لم يرتد مسلما حتى مات ويحب  
 فاعتقه المولى ثم اصابه السهم فضليه قيمته للمولى عندها ولو لم يقتله فضليه النصا  
 والفرق ان الاعناق قاطع للسريرة بخلاف ما اذا لم يقتله قطع الحشفة خطا وجب  
 تكملة الدية والمصاص في العمد ولو قطع الذكر كله تجب الدية فقط والفرق انه قد  
 قطع الحشفة يعني استيفاء المصاص وعند قطع الطل لا يمكن لان الذكر يشترط قطع  
 في رجليه عن افاض لا عند ما كان لا احد دية اليد ولو قتلها قتل باحدها



فلا يملك الاخر والفرق ان الاطراف يملك بها ملك الاموال واستيفاء احد المالين لا  
يمنع استيفاء الاخر فاما المنفق في احدى وفي استيفاء الثاني فصانق منع استيفاء الاخر  
صلى الله عليه وآله فاف لا ينقص ولو ضرر به بمسألة ينقص والفرق ينبغي على الظاهر لاف  
الموت من غير الابرة نادى بخلاف المسألة اصطدا ما فانا فاف لا ينقص على احدهما ان وقفا على  
وجوههما وان على قضاها فعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع احدهما على قضاها  
والاخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه ههنا والفرق ان الذي وقع على وجهه  
وقع بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قضاها لانه سقط بفعل صاحبه والله الموفق  
**كتاب الوصايا** اذا قرى صك وصية على رجل فقبل له اهو هكذا فاشا  
براسه نعم لا يجوز وكذلك اذا امتنع من الكلام او اغفل لسانه فاشا براسه لا يجوز  
بخلاف الاخرى والفرق ان الاخرى لا يبرح منه الكلام واما الذي اغفل  
لسانه فبرح منه الكلام فلا يخل اشارة بمنزلة العبارة قال اعطوا الناس  
الف درهم فالوصية باطللة ولو قال تصدقوا بها فهي جائزة والفرق ان الاعطا  
يكون المعنى والفقير والناس لا يحصون والتصدق يختص بالفقير فصحت  
ولو قال لك مالي لله قال ابو حنيفة هي باطللة وقال محمد هي جائزة وتصدق  
الى وجه البر عن ابي القاسم حمل الطعام الى اهل المصيبة في اليوم الاول  
وفي الثاني غير مكروه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في الثالثة  
تجتمع الحاجات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله او هي كلخوة  
الثلاث المنفرقة ولما بين جازية الوصية والثلاث بينهم ولو له بنت لم  
لم تحجب المشقة والفرق ان المستحق لا يرث مع الابن ويرث مع البنت  
دون الاخرين تركا لزوجته واوصي لاجني بجميع ماله ياخذ الاجني  
المال بلا سارعة والمراة ربع ما بقى وهو المسدس بحكم الميراث يبقى النصف  
ويكون للاجني وانه سبحانه وتعالى اعلم

ودية الذي وقع على قضاها  
على عاقلة الذي وقع على وجهه

